

الرقم التسلسلي:
رقم التسجيل: D.BC/3C/05/16

أطروحة مقدمة لنيل شهادة

دكتوراه الطور الثالث

في العلوم التجارية

تخصص: بنوك ومحاسبة

العنوان:

تقييم أداء البنك المركزي الجزائري في إدارة السياسة النقدية

في ظل تقلبات أسعار النفط

من إعداد:

مليكة نجاعي

تاريخ المناقشة: 2020/10/03

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

<u>الاسم واللقب</u>	<u>الرتبة العلمية</u>	<u>المؤسسة</u>	<u>الصفة</u>
أ.د بلعجوز حسين	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف-المسيلة	رئيسا
أ.د شريط صلاح الدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف-المسيلة	مشرفاً ومقررا
أ.د غويني لعربي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 03	ممتحنا
د صلاح محمد	أستاذ محاضر -أ-	المركز الجامعي -تيسمسيلت	ممتحنا
د زيتوني كمال	أستاذ محاضر -أ-	جامعة محمد بوضياف-المسيلة	ممتحنا
د محمودي مليك	أستاذ محاضر -أ-	جامعة محمد بوضياف-المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2020/2019

إهداء

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى من قال فيهما رب العزة " وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ

وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا

الشمعة التي تنير طريقي: أمي

من أرساني إلى بر الأمان: أبي

-حفظهما الله ورعاهما، وأطال عمريهما، وألبسهما لباس الصحة والعافية-

إلى الشموع التي تنير ظلمة حياتي، إلى من تقاسموا معي عبء الحياة، الغوالي الذين آثروني على

أنفسهم

أخواتي وإخوتي، وكل أبنائهم وبناتهم

إلى صديقاتي العزيزات، زملاء الدراسة، وكل من يهमे أمري ويتمنى لي الخير.

ملیكة

شكر وتقدير

"رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ"

سورة النمل الآية 19

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.. الحمد لله الذي وفقني في مشواري الدراسي، وأمدني بالقوة والصبر لإتمام هذا العمل، فما كان لشيء أن يجري في ملكه إلا بمشيئته جل شأنه. لا يسعني وأنا في هذا المقام إلا أن أتقدم بشكري وعرفاني وامتناني إلى الأستاذ المشرف

البروفيسور: شريط صلاح الدين

الذي لم يخل بدعمه وإرشاداته في سبيل إنجاز هذا العمل، وأشكره على صبره ورحابة صدره، وأسأل الله أن يجزيه خير جزاء ويمنحه الصحة والهناء.

كما أتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم تقييم هذا العمل، ولما سيقدمونه من ملاحظات علمية لتقويمه وإثرائه.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى كل من أمدني بيد المساعدة في إنجاز هذا العمل ولم يتسنى لي ذكر اسمه.

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
--	إهداء
--	شكر وتقدير
i	فهرس المحتويات
vii	فهرس الجداول
ix	فهرس الأشكال
أ-ذ	مقدمة عامة
الفصل الأول: البنك المركزي والسياسة النقدية	
2	تمهيد
3	المبحث الأول: أساسيات السلطة النقدية
3	المطلب الأول: ماهية البنوك المركزية
3	الفرع الأول: نشأة والتطور التاريخي للبنوك المركزية
4	الفرع الثاني: مفهوم البنك المركزي وخصائصه
6	الفرع الثالث: أهداف البنوك المركزية
6	المطلب الثاني: وظائف البنوك المركزية
7	الفرع الأول: إصدار النقود
8	الفرع الثاني: بنك البنوك
9	الفرع الثالث: بنك الدولة ومستشارها المالي (تسمى أيضا بنك الحكومة)
10	الفرع الرابع: البنك المركزي واضع ومنفذ السياسة النقدية
10	المطلب الثالث: استقلالية البنك المركزي
10	الفرع الأول: مفهوم استقلالية البنك المركزي
12	الفرع الثاني: مؤشرات استقلالية البنك المركزي
13	الفرع الثالث: أسباب الدعوة إلى استقلالية البنوك المركزية

فهرس المحتويات

14	المبحث الثاني: ماهية السياسة النقدية، أهدافها وقنوات إبلاغها
14	المطلب الأول: ماهية السياسة النقدية
14	الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية
15	الفرع الثاني: مراحل تطور السياسة النقدية
17	الفرع الثالث: أهمية السياسة النقدية واتجاهاتها
18	المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية
19	الفرع الأول: الأهداف الأولية للسياسة النقدية
20	الفرع الثاني: الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية
24	الفرع الثالث: الأهداف النهائية للسياسة النقدية
28	المطلب الثالث: قنوات تأثير السياسة النقدية
28	الفرع الأول: قناة سعر الفائدة (القناة النقدية)
30	الفرع الثاني: قناة سعر الصرف
30	الفرع الثالث: قناة أسعار السندات المالية
31	الفرع الرابع: قناة الائتمان
32	المبحث الثالث: إستراتيجية البنك المركزي وأدواته في فعالية السياسة النقدية
32	المطلب الأول: أدوات وإستراتيجية البنك المركزي
32	الفرع الأول: أدوات البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية
37	الفرع الثاني: إستراتيجية البنك المركزي في تطبيق السياسة النقدية
40	المطلب الثاني: فعالية السياسة النقدية وموقف البنوك المركزية
42	المطلب الثالث: السياسة النقدية الحديثة
42	الفرع الأول: استهداف متغيرات نقدية
43	الفرع الثاني: استهداف معدلات التضخم
45	الفرع الثالث: التمويل غير التقليدي كسياسة نقدية راهنة
49	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للفظ والأسواق النفطية	
51	تمهيد

52	المبحث الأول: ماهية النفط والصناعة النفطية
52	المطلب الأول: ماهية النفط
52	الفرع الأول: تعريف النفط
52	الفرع الثاني: نشأة النفط
53	الفرع الثالث: النظريات المفسرة لأصل النفط
54	الفرع الرابع: أنواع النفط
56	المطلب الثاني: أهمية النفط
56	الفرع الأول: أهمية النفط على الصعيد الاقتصادي
59	الفرع الثاني: الأهمية الاجتماعية للنفط
60	الفرع الثالث: أهمية النفط في القطاع الزراعي
60	الفرع الرابع: الأهمية السياسية للنفط
60	الفرع الخامس: الأهمية العسكرية للنفط
61	المطلب الثالث: الصناعة النفطية
61	الفرع الأول: تعريف الصناعة النفطية
62	الفرع الثاني: خصائص الصناعة النفطية
63	الفرع الثالث: مراحل الصناعة النفطية
69	المبحث الثاني: السوق النفطية والعناصر المؤثرة في تسعير النفط
69	المطلب الأول: ماهية السوق النفطية والأطراف المتدخلة فيها
69	الفرع الأول: الأسواق النفطية
71	الفرع الثاني: الأطراف الفاعلة في السوق النفطية
76	المطلب الثاني: تعريف وأنواع سعر النفط
76	الفرع الأول: تعريف سعر النفط
76	الفرع الثاني: أنواع سعر النفط
78	المطلب الثالث: تحليل التطور التاريخي لأسعار النفط وأهم أزماته
78	الفرع الأول: تطورات أسعار النفط خلال الفترة (1973-2000)
83	الفرع الثاني: تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2018

88	المبحث الثالث: العوامل المحددة في أسعار النفط وآثار تقلباتها على اقتصاديات الدول
88	المطلب الأول: العوامل المحددة لأسعار النفط
88	الفرع الأول: العوامل الاقتصادية
94	الفرع الثاني: العوامل السياسية
95	الفرع الثالث: العوامل المناخية
95	الفرع الرابع: العوامل النقدية
95	الفرع الخامس: المضاربات في الأسواق النفطية
95	المطلب الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على الدول المصدرة
95	الفرع الأول: الآثار في حالة ارتفاع أسعار النفط
96	الفرع الثاني: الآثار في حالة الانخفاض
99	المطلب الثالث: أثر تقلبات أسعار النفط على الدول المستوردة
99	الفرع الأول: الآثار في حالة ارتفاع أسعار النفط
99	الفرع الثاني: الآثار في حالة انخفاض أسعار النفط
102	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط	
104	تمهيد
105	المبحث الأول: واقع وأهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري
105	المطلب الأول: تاريخ النفط في الجزائر
105	الفرع الأول: النفط قبل استقلال الجزائر
106	الفرع الثاني: النفط بعد استقلال الجزائر
108	المطلب الثاني: الإمكانيات النفطية للجزائر
109	الفرع الأول: الإمكانيات النفطية في الجزائر
109	الفرع الثاني: الطاقة الإنتاجية
110	المطلب الثالث: مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري
111	الفرع الأول: مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي (PIB)

112	الفرع الثاني: مساهمة النفط في إيرادات الميزانية العامة للجزائر
114	الفرع الثالث: مساهمة النفط في حجم الصادرات
117	المبحث الثاني: البنك المركزي والسياسة النقدية في الجزائر
117	المطلب الأول: تقديم عام لبنك الجزائر
117	الفرع الأول: نشأة بنك الجزائر
117	الفرع الثاني: تعريف بنك الجزائر
118	الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر
121	الفرع الرابع: مهام وصلاحيات بنك الجزائر
123	المطلب الثاني: الإطار القانوني للسياسة النقدية في الجزائر
123	الفرع الأول: الفترة من 1990 إلى غاية 2000
128	الفرع الثاني: الأوامر والإصلاحات المصرفية بعد سنة 2000
133	المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية على ضوء مختلف التعديلات
134	المطلب الرابع: أدوات السياسة النقدية في الجزائر
135	الفرع الأول: الأدوات المستخدمة أثناء فترة نقص السيولة (1994-2001)
140	الفرع الثاني: الأدوات المستخدمة أثناء فترة فائض السيولة (2002-2017)
149	المبحث الثالث: انعكاس تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر -دراسة تحليلية- للفترة (1990-2017)
149	المطلب الأول: واقع السياسة النقدية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط
149	الفرع الأول: أثر تقلبات أسعار النفط على الكتلة النقدية في الجزائر
154	الفرع الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر
160	المطلب الثاني: أداء السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط
160	الفرع الأول: أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر
162	الفرع الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على البطالة في الجزائر
165	الفرع الثالث: أثر تقلبات أسعار النفط على التوازن في ميزان المدفوعات
167	الفرع الرابع: أثر تقلبات أسعار النفط على استقرار الأسعار في الجزائر

فهرس المحتويات

169	المطلب الثالث: الآليات التي اعتمدها بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية لمواجهة آثار تقلبات أسعار النفط
170	الفرع الأول: إدارة سعر صرف الدينار الجزائري
175	الفرع الثاني: إدارة احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر
181	الفرع الثالث: استهداف التضخم
188	الفرع الرابع: تقلبات أسعار النفط وسياسة التمويل غير المباشر
194	خلاصة الفصل
196	الخاتمة
202	قائمة المراجع
220	الملاحق

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
57	الطلب العالمي على النفط خلال الفترة (2008-2016)	01
58	عائدات صادرات النفط في بعض الدول العربية خلال الفترة (2013-2017)	02
72	الشركات البترولية العملاقة السبعة الكبار أو الشقيقات السبع	03
79	أسعار النفط الخام الاسمية للخام العربي الخفيف في الفترة (1970-1980)	04
81	تطور أسعار النفط الخام خلال الفترة (1980-1989)	05
82	تطورات أسعار سلة خامات أوبك للفترة (1988-1999)	06
83	تطور أسعار النفط الخام خلال الفترة (2000-2018)	07
89	الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية للفترة (2013-2017)	08
90	النمو الاقتصادي والنمو في الطلب على النفط العالمي للفترة (2013-2017)	09
111	مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2017)	10
113	مساهمة الجباية النفطية في الإيرادات الكلية خلال الفترة (1990-2017)	11
115	مساهمة القطاع النفطي في حجم الصادرات الكلية خلال الفترة (1990-2017)	12
136	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (1990-2001)	13
137	تطور معدل الاحتياطي الإجمالي في الجزائر للفترة (1990-2000)	14
140	تطور أسعار الفائدة لمزادات أذونات الخزنة (1995-2000)	15
140	تطور أسعار الفائدة للمزادات على القروض (1995-2001)	16
141	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2002-2017)	17
143	تطور معدل الاحتياطي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)	18
145	تطور أداة استرجاع السيولة عن طريق نداءات العروض للفترة (2002-2017)	19
146	تطور آلية استرجاع تسهيلة الودائع المغلة للفائدة للفترة (2002-2017)	20
146	نسب امتصاص السيولة لكل أداة من أدوات السياسة النقدية (2005-2013)	21
148	تطور النشاط التعقيمي لصندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2000-2013)	22

فهرس الجداول

151	تطور الكتلة النقدية وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)	23
156	تطور مقابلات الكتلة النقدية وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)	24
160	تطور معدل النمو الاقتصادي وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)	25
163	تطور معدل البطالة وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)	26
165	تطور رصيد ميزان المدفوعات وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)	27
167	تطور معدل التضخم وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)	28
172	تطور سعر الدينار مقابل الدولار وأسعار النفط خلال الفترة (1990-2017)	29
176	معدل تغطية احتياطات الصرف الأجنبي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2017)	30
177	نسبة تغطية الاحتياطات الأجنبية للمعروض النقدي خلال الفترة (2000-2017)	31
187	تطور معدل التضخم الفعلي والمستهدف في الجزائر خلال الفترة (2003-2017)	32

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
19	المستويات الثلاث لأهداف السياسة النقدية	01
24	المربع السحري لكالدور	02
38	مخطط للإستراتيجية المتبعة في تحقيق الأهداف النهائية	03
40	إستراتيجية السياسة النقدية	04
68	مراحل نشاط الصناعة النفطية	05
89	النمو الاقتصادي العالمي والطلب على النفط (2010-2014)	06
98	الدول المتضررة من انهيار أسعار النفط	07
100	الدول المستفيدة من هبوط أسعار النفط	08
109	تطور الاحتياطات من النفط الخام في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)	09
110	تطور الإنتاج من النفط الخام في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)	10
152	تطور معدل نمو الكتلة النقدية MI و $M2$ وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)	11
157	تطور مقابلات الكتلة النقدية وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)	12
161	تطور معدل النمو الاقتصادي وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)	13
163	تطور معدل البطالة وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)	14
166	تطور رصيد ميزان المدفوعات وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)	15
168	تطور معدل التضخم وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)	16
187	تطور معدل التضخم الفعلي والمستهدف في الجزائر خلال الفترة (2003-2017)	17
190	سقف الإصدار وفق قانون 10/17	18
191	الفرق بين التمويل التقليدي وغير التقليدي	19

مقدمة عامة

1. تمهيد:

يمثل الجهاز المصرفي ركيزة أساسية ولازمة لاقتصاد أي دولة صناعية كانت ذات اقتصاد متشابك ومركب، أو دولة نامية لا تزال آليات اقتصادياتها في طور النمو والتطوير، فإذا كان القطاع المصرفي واحد من أهم القطاعات الاقتصادية، فإن البنك المركزي يمثل المحور الرئيسي لهذا القطاع، وذلك لما يقوم به من إدارة للسياسة النقدية والمصرفية والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والمالي، وبالتالي إرساء أسس نمو اقتصادي قابل للاستقرار.

إن الجزائر كغيرها من دول العالم تسعى إلى تحقيق استقرارها الاقتصادي، إلا أن السياسة النقدية كانت مهمشة، وبدأ العمل بها فعلا عقب الأزمة الاقتصادية التي اهتز لها الاقتصاد الجزائري سنة 1986 بسبب التراجع الحاد في أسعار النفط الذي أدى إلى تراجع كبير في الإيرادات المتأتية من تصدير النفط، ما أثبت فشل السياسات الاقتصادية المنتهجة، فشرع في تحضير المناخ التشريعي والتنظيمي، فكان صدور قانون النقد والقرض 10-90 سنة 1990 الذي أسس بحق لسياسة نقدية لها أهدافها وأدواتها فضلا عن أنه قد منح بنك الجزائر استقلالية موسعة في إعداد وتنفيذ سياسته النقدية. كما تعتبر السياسة النقدية في الجزائر أهم السياسات التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي، وذلك من خلال التأثير بأدواتها المختلفة بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية، ومنه فان اعتماد الدولة على قطاع المحروقات بصفة عامة وعلى النفط بصفة خاصة في تحريك عجلة التنمية، جعل هذه السياسة عرضة لمخاطر تقلبات أسعار النفط.

2. الاشكالية:

لعبت أسعار النفط دورا أساسيا في تحديد توجهات السياسة النقدية لبنك الجزائر، حتى أصبحت متغيرا هاما يؤخذ بعين الاعتبار لرسم معالم السياسة النقدية للجزائر، التي ارتبط اقتصادها بشكل وثيق بالمداحيل النفطية التي تتأثر بالتقلبات التي تحدث في أسعار النفط في الأسواق الدولية.

بناء على ما سبق تتمثل إشكالية هذه الدراسة في الأسئلة التالية:

❖ السؤال الرئيسي:

كيف كان أداء بنك الجزائر في إدارته للسياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة الممتدة من سنة

1990 إلى غاية 2017 في معالجة الاختلالات الاقتصادية؟

❖ الأسئلة الفرعية:

ويندرج تحت هذا السؤال الرئيسي التساؤلات الموالية:

- ما هي أسباب تقلبات أسعار النفط في الأسواق النفطية العالمية؟

مقدمة عامة

- ما هي أهم التطورات التي شهدتها السياسة النقدية للجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2017؟

- هل كان للتغيرات التي عرفتتها أسعار النفط تأثير على كل من الكتلة النقدية، ومقابلاتها وبالتالي على أهداف السياسة النقدية للجزائر؟

- ما هي الآليات التي اعتمدها بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية لمواجهة آثار تقلبات أسعار النفط؟
3. الفرضيات:

للإجابة على الأسئلة الرئيسية للدراسة والأسئلة الفرعية تم صياغة الفرضيات التالية:

❖ الفرضية الرئيسية:

تأثر أداء بنك الجزائر في إدارته للسياسة النقدية بالتقلبات التي عرفتتها أسعار النفط في الأسواق الدولية خلال الفترة 1990-2017، وذلك من خلال تبني مجموعة من الإجراءات التي ميزت الوضعية النقدية في الجزائر والمنتظر منها أن تلعب دورا هاما في رسم معالم هذه السياسة.

هذه الفرضية تتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

❖ الفرضيات الفرعية:

- عرفت السياسة النقدية للجزائر عدة تطورات تبعا للتغيرات التي شهدتها أسعار النفط في الأسواق الدولية.
- إن التحكم في الكتلة النقدية بالجزائر مرتبط ارتباطا كبيرا بتقلبات أسعار النفط.
- **ارتجالية** سياسات الحكومة الجزائرية للحد من آثار تغيرات أسعار النفط على الاقتصاد عبر مجموعة من الإجراءات والسياسات أثر كثيرا على السياسة النقدية من خلال عدم التحكم في المستوى العام للأسعار واحتياطي العملات الصرف ومحاولة المحافظة على التوازنات الاقتصادية الكبرى.

4. أهمية الدراسة:

يستمد هذا البحث أهميته من أهمية الدور الذي يلعبه النظام المصرفي في الاقتصاد، ومن الأهمية الكبيرة للدور الذي يقوم به البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية في وقت شهدت فيه أسعار النفط تقلبات حادة في الأسواق الدولية، حيث يكتسي هذا الأخير (النفط) والسياسة النقدية أهمية بالغة لدى الكثير من الباحثين والدارسين في مجال الاقتصاد الكلي، الاقتصاد الدولي، الاقتصاد السياسي، الاقتصاد النقدي... الخ، من هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة البحثية كإضافة في مجال البحث العلمي، وتتجلى أهميتها في:

- الأهمية الخاصة للنفط في الاقتصاد الجزائري كونه يعتبر المصدر الأول للمداخيل التي يعتمد عليها الاقتصاد الجزائري ككل.

مقدمة عامة

- الدور الفعال الذي تلعبه السياسة النقدية في توجيه المسار النقدي بما يخدم النشاط الاقتصادي إذ تعتبر أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية.
- إعتقاد الجزائر على السياسة النقدية باعتبارها أداة في يد السلطة النقدية تستخدمها للتحكم في عرض النقود بما يتلائم مع الأوضاع الاقتصادية، على النحو الذي يضمن الوصول إلى تحقيق أهداف السياسة النقدية لبنك الجزائر ومن ثم تحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية الكلية.
- الظروف الاستثنائية التي تواجه السياسة النقدية الجزائرية في ظل انخفاض أسعار النفط وتداعيات هذه الأزمة على الظروف النقدية والاقتصادية في الجزائر.
- توضيح السياسة النقدية التي انتهجتها في السابق - قبل انخفاض الأسعار- وملامح السياسة الحالية المنتهجة في ظل انخفاض أسعار النفط.

5. أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

- محاولة الإلمام بكل المفاهيم المتعلقة بالنفط والأسواق النفطية، بالإضافة إلى دراسة تطورات أسعار هذا الأخير وانعكاساتها على اقتصاديات الدول المنتجة والمستهلكة.
- تسليط الضوء على السياسة النقدية لما لها من أهمية بالغة، وذلك من خلال الوقوف تحديداً على أدواتها وأهدافها.
- إبراز مكانة وأهمية النفط في الاقتصاد الجزائري.
- الوقوف على أهم محطات السياسة النقدية للجزائر في ظل التقلبات التي شهدتها أسعار النفط في الأسواق الدولية.
- دراسة وتحليل انعكاسات تقلبات أسعار النفط على أداء بنك الجزائر والوقوف على أهم الآليات التي اعتمدها في إدارة السياسة النقدية لمواجهة آثار تقلبات أسعار النفط.

6. حدود الدراسة:

- تقتضي منهجية البحث العلمي ضرورة تحديد البعد المكاني والزمني لأي بحث، للتمكن من تقديمه بطريقة موضوعية تساعد على التوصل إلى نتائج منطقية وواقعية، فحدود البحث تتمثل في:
- الحدود المكانية:** الجزائر هي المكان الذي تم اختياره لدراسة تداعيات تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية على السياسة النقدية باعتبارها بلداً ريعياً يعتمد اقتصاده بنسبة كبيرة على المداخيل المتأتية من تصدير النفط.
- الحدود الزمانية:** تم تحديد الفترة 1990-2017 للدراسة لتزامنها من جهة مع توجه الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق بعد أن كان اقتصاداً موجهاً، ومن جهة ثانية لأن السياسة النقدية في الجزائر ظهرت كسياسة لها أهدافها

مقدمة عامة

وأدواتها عقب صدور قانون النقد والقرض 10-90 سنة 1990، فضلا عن ذلك فقد عرفت أسعار النفط خلال هذه الفترة تقلبات ايجابية وسلبية كان لها أثر على أداء بنك الجزائر في إدارته للسياسة النقدية.

الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على بيان تأثير تقلبات أسعار النفط على أداء بنك الجزائر متمثلة في كيفية إدارته للسياسة النقدية، كون الجزائر تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط في تحريك الاقتصاد من خلال تحليل بعض الاحصائيات والبيانات والمؤشرات الاقتصادية التقويمية لهذه الدراسة.

7. منهج الدراسة:

بغية الإجابة على الإشكالية المطروحة، واختبار الفرضيات المقدمة تم استخدام المنهج الوصفي، من خلال الإطلاع على أدبيات الموضوع، عن طريق القيام بمسح مكتبي لما توفره من مراجع ذات صلة بموضوع الدراسة، متمثلة في الكتب، المذكرات، الدوريات، والملتقيات المتضمنة للدراسات السابقة، والتي تم الإستناد عليها في بناء النموذج النظري للدراسة، كما تم اتباع المنهج الاستقرائي عند الوقوف على المرجعية التاريخية للنفط في الجزائر، وقد تم أيضا اتباع المنهج التحليلي لتحليل المعطيات الرقمية الخاصة بالسياسة النقدية للوقوف على مدلولها فيما يخص التطورات التي شهدتها السياسة النقدية للجزائر من حيث تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها ومن ثم تطور أهداف السياسة النقدية وأدواتها على امتداد فترة الدراسة.

8. هيكل الدراسة:

من أجل معالجة الموضوع وللإجابة على الإشكاليات المطروحة سيتم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، فصلين نظريين وفصل تطبيقي، تسبقها مقدمة وتليها خاتمة، حيث سيخصص الفصل الأول للبنك المركزي والسياسة النقدية، والذي يتناول مفاهيم حول البنوك المركزية، وكذا ماهية السياسة النقدية، أهدافها وقنوات إبلاغها، ثم التطرق الى استراتيجية البنك المركزي في تحقيق السياسة النقدية ومدى فعاليتها في تحقيق أهدافها، وبالنسبة للفصل الثاني فسيخصص للنفط والأسواق النفطية، وستتناول فيه مفاهيم تخص النفط والصناعة النفطية، وكذا التعرف على السوق النفطية والعناصر المؤثرة في تسعير النفط، وبعدها نتطرق إلى العوامل المحددة في أسعار النفط وآثار تقلباتها على اقتصاديات الدول.

أما الفصل الثالث فسيخصص إلى أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط، حيث سيتم التعرف على واقع وأهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري، كما سيتم تقديم عام لبنك الجزائر والسياسة النقدية له، الإطار القانوني لها، أهدافها على ضوء مختلف التعديلات وكذا أدواتها سواء اثناء فترة نقص السيولة أو اثناء فترة الفائض في السيولة، ثم سيتم تسليط الضوء على انعكاس تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر

وذلك في دراسة تحليلية للفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية 2017. وأخيرا الخاتمة والتي تتضمن النتائج وبعض الإقتراحات.

9. الدراسات السابقة:

- **دراسة موري سمية** بعنوان: أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015/2014.

هدفت الدراسة الى تحليل أثر تغيرات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال إستعراض مراحل التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية مما يساعد على توضيح مدى ارتباط الاقتصاد الوطني بقطاع المحروقات الأمر الذي يجعله رهينة للصدمات الخارجية مما يستدعي ضرورة تنويع مصادر الدخل من خلال البحث عن بدائل نمووية مستديمة، ومن خلال طرق قياس الاقتصاد حاولت الباحثة اختبار هذه العلاقة عن طريق اختبار التكامل المشترك وبناء نموذج تصحيح الخطأ واختبار السببية ودول الاستجابة الدفعية، حيث خلصت الدراسة التطبيقية الى وجود تأثيرات ذات دلالة احصائية وقياسية وعلاقة طويلة المدى بين التغير في سعر البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية.

- **دراسة فراج الطيب وبروكي عبد الرحمان** بعنوان: دراسة قياسية حول أثر ارتفاع أسعار النفط على الكتلة النقدية كمتغير يشير إلى السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2015)، في: مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 03، العدد 03، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، 2017.

تهدف هذه الدراسة الى معرفة مدى تأثير ارتفاع أسعار النفط على الكتلة النقدية ثم السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)، وذلك بالاعتماد على منهج الاقتصاد القياسي من خلال توظيف أسلوب نموذج الانحدار الخطي المتعدد، وقد خلصت الدراسة الى وجود علاقة بين تغيرات أسعار النفط والسياسة النقدية، من خلال التأثير عليها بصورة غير مباشرة، فأسعار النفط تؤثر على معروض الكتلة النقدية، الأمر الذي تستهدفه السياسة النقدية من أجل التدخل في النشاط الاقتصادي.

- **دراسة بن نافلة نصيرة** بعنوان: تقييم السياسة النقدية في الجزائر -دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1980-2014، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2018.

مقدمة عامة

هدفت هذه الدراسة الى تقييم فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1980-2014 من خلال التأثير في المؤشرات الرئيسية للاستقرار الاقتصادي المتمثلة في: النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، وتوازن ميزان المدفوعات، باستعمال ادوات كمية تمثلت في الكتلة النقدية وسعر إعادة الخصم باستعمال نموذج الانحدار الذاتي. حيث أشارت النتائج الى عدم فعالية هذه الادوات بما يكفي لمتطلبات الاقتصاد وعليه تعتبر السياسة النقدية اداة هامة يمكن أن تؤثر بقوة على مسار الاقتصاد الحقيقي إذا ما تم إدارتها بنجاح.

- دراسة طيبة عبد العزيز بعنوان: فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم احتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة 2000-2011، في: مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 12، جامعة الشلف، الجزائر، جوان 2014.

توصل الباحث الى أن المصدر الرئيسي لتراكم احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر هو صادرات قطاع المحروقات، وقد ادى تراكم هذه الاحتياطات خلال الفترة 2000-2011 الى زيادة الأصول الأجنبية الصافية لبنك الجزائر، حيث ساهمت هذه الزيادة في صافي الأصول في زيادة العرض النقدي الذي كان سببا في عدم استقرار الأسعار، فتدخل بنك الجزائر في السوق النقدية لتعقيم هذه الاحتياطات بالأدوات النقدية التقليدية (إعادة الخصم، الاحتياطي الإلزامي عمليات السوق المفتوحة) التي كانت أقل فعالية، مما جعله يلجأ الى استخدام ادوات جديدة للتعقيم مثل أداة استرجاع السيولة، التسهيلات الدائمة وتحويل ودائع الخزينة من البنوك الى بنك الجزائر منذ ظهور فائض السيولة النقدية في 2002، وساهمت هذه الادوات في امتصاص فائض السيولة بنسب تتراوح 20% و40% من إجمالي فائض السيولة.

- دراسة آيت يحيى سمير بعنوان: فعالية السياسة النقدية في ظل وفرة احتياطات الصرف حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2013، في: مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2015.

حيث هدفت الدراسة بأن التزايد في تدفقات العملات الأجنبية بسبب الارتفاع الذي شهدته أسعار قطاع المحروقات، وهو الأمر الذي فتح الباب أمام تدفقات مالية أجنبية للجزائر مكنتها من زيادة مستوى احتياطي الصرف الأجنبي لها، وهو ما شكل تحديا أمام السلطات الجزائرية للتعامل مع هذه الاحتياطات بطريقة تجنب الاقتصاد الآثار الضارة لهذه الوفرة المالية من خلال تكييف وتفعيل السياسة النقدية أمام الوضع الجديد بما يجعلها تستفيد من هذه الوفرة والتي من بينها الوصول لتحقيق هدف استقرار الأسعار، وهو ما جعلها تستنجد بأدوات وسياسات حديثة من اجل الحد من الآثار السلبية لهذا الفائض خاصة سياسة التعقيم النقدي.

- دراسة لخديمي عبد الحميد بعنوان: مدى استجابة السياسة النقدية لإجراءات الإنفاق الحكومي في الاقتصاديات النفطية حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2012)، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015/2014.

تهدف هذه الأطروحة الى دراسة آليات وميكانيزمات السياسة النقدية في الاقتصاديات النفطية وبالخصوص حالة الجزائر. حيث اهتمت في كيفية استجابة السياسة النقدية لإجراءات الانفاق الحكومي التوسعية الناتجة عن ارتفاع العوائد النفطية، وهذا بدوره قاد الباحث إلى دراسة طبيعة الانفاق الحكومي في ما إذا كان ذو طبيعة دورية لتغيرات عوائد النفط، وتوصل إلى جملة من النتائج، من أهمها: أن الإنفاق الحكومي في الجزائر يعاني من الاتجاهات الدورية للعوائد النفطية. كما أن السلطة النقدية خلال فترة الدراسة استخدمت مجموعة من الأدوات الحديثة التي سمحت لها بالاستجابة لدورية الإنفاق الحكومي من خلال إدارة عرض النقد وامتصاص السيولة.

الفصل الأول:

البنك المركزي
والسياسة النقدية

يعتبر البنك المركزي من أهم المؤسسات المالية، بحيث يتأسس هرم النظام المصرفي ويعتبر الدعامة الأساسية للهيكل النقدي والمالي في كل أنحاء العالم، وتعتبر نشاطات البنك المركزي في غاية الأهمية، بتولييه مهام إصدار النقد ومهام الرقابة بجميع أنواعها بالإضافة إلى اعتبار وجوده ضروري لتنفيذ السياسة المالية والنقدية، كما يلعب دورا هاما في تنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة، بسبب الامتيازات التي يتمتع بها والمتمثلة في السيادة والاستقلال.

كما أن السياسة النقدية تعد إحدى الأجزاء الهامة المكونة للسياسة الاقتصادية الكلية، وتستخدم أدوات السياسة النقدية في توجيه المسار النقدي أولا وبعد ذلك التأثير على المسار الاقتصادي الكلي بما يخدم الأهداف النقدية والاقتصادية، ويتضح ذلك من خلال ارتباط المشاكل الاقتصادية كالبطالة والتضخم والاستقرار النقدي بالحلول النقدية التي توفرها السياسة النقدية للسياسة الاقتصادية، حيث تتخذ السياسة النقدية من المعطيات النقدية سببا لتدخلها في النشاط الاقتصادي آخذة بعين الاعتبار علاقة النقود بالنشاط الاقتصادي من جهة، وما يشكله الاستقرار النقدي من مناخ ملائم لممارسة النشاط الاقتصادي من جهة أخرى.

كما تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، ومن أجل تحقيق ذلك يستوجب على السلطات النقدية بناء استراتيجيات قبلية لإدارة السياسة النقدية، حيث يتم نقلها للاقتصاد وذلك باستخدام جملة من الأدوات الكمية والكيفية والتي من شأنها التأثير في النشاط الاقتصادي لبلوغ الأهداف النهائية، ومن هنا ينتقل أثر هذه الأدوات عبر قنوات انتقال السياسة النقدية، ولتوضيح الرؤية أكثر حول الإطار النظري للسلطة النقدية والسياسة النقدية فقد تناول هذا الفصل كإيلي:

المبحث الأول: أساسيات السلطة النقدية

المبحث الثاني: ماهية السياسة النقدية، أهدافها وقنوات إبلاغها.

المبحث الثالث: إستراتيجية البنك المركزي وأدواته في فعالية السياسة النقدية.

المبحث الأول: أساسيات السلطة النقدية

يعتبر البنك المركزي بمثابة السلطة العليا المتحكمة في السياسة النقدية، وهو المؤسسة التي تقع على قمة هرم الجهاز المصرفي، وينفرد بخصائص ووظائف تميزه عن المؤسسات المالية والمصرفية الأخرى المكونة للجهاز المصرفي، بحيث يوجد في كل بلد بنك مركزي واحد، تقع على عاتق البنك المركزي مهمة الإدارة والإشراف على الشؤون النقدية بما يتلاءم والنشاط الاقتصادي داخل الدولة.

المطلب الأول: ماهية البنوك المركزية

رغم أن البعض من البنوك المركزية قد مر على تأسيسها أكثر من قرنين من الزمن، إلا أن الصيرفة المركزية تعتبر تطوراً حديثاً يعود في الأساس إلى القرن التاسع العاشر. ولهذا يجب علينا أن نتعرف على أهم مراحل نشوء البنوك المركزية ونحاول إعطاء تعريف للبنك المركزي لنميز بذلك مفهوم السلطة النقدية.

الفرع الأول: نشأة والتطور التاريخي للبنوك المركزية

أولاً - نشأة البنوك المركزية

نشأت البنوك المركزية بعد فترة من ظهور البنوك التجارية. ويعد بنك (Rekban) السويدي أول بنك مركزي، حيث تأسس في عام 1656. ثم تلاه بنك إنجلترا في عام 1694. ونتيجة لأهمية الدور الذي قام به بنك إنجلترا على المستوى المحلي والدولي يعتبر من أهم البنوك المركزية الهامة لفترة زمنية طويلة¹، ليصبح تجربة ناجحة أمام الدول الأخرى التي حاولت أن تحذو حذوها فتأسس بنك فرنسا سنة 1800، بنك هولندا سنة 1814، بنك النمسا سنة 1817، بنك النرويج سنة 1817، بنك الدنمارك سنة 1818، بنك بلجيكا عام 1850، بنك اسبانيا سنة 1856، بنك روسيا سنة 1860، بنك اليابان سنة 1882، بنك إيطاليا سنة 1893. أما الاتحاد الفيدرالي للبنوك في الولايات المتحدة والذي يمثل البنك المركزي فيها، فقد تم إنشائه في عام 1914².

من البنوك المركزية التي ظهرت خلال القرن العشرين نجد البنك الاحتياطي الفيدرالي للولايات المتحدة الأمريكية سنة 1914، البنك الوطني لسويسرا سنة 1917، البنك اليوناني سنة 1928، البنك الاحتياطي الهندي سنة 1935، بنك كندا سنة 1935...³، أما في الدول النامية فقد ظهرت فيها البنوك المركزية متأخرة تاريخياً بسبب خضوعها للسيطرة الاستعمارية، والتي كانت تسيطر على النظام النقدي فيها. وقد نشأت البنوك المركزية في هذه الدول بعد حصولها على استقلالها السياسي، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية من القرن الماضي. وكان الهدف من إنشائها هو التخلص من مظاهر التخلف، وتحقيق التنمية الاقتصادية فيها، من خلال تحريك المدخرات في المجتمع، وزيادة التكوين الرأسمالي،

¹ عبد الله الطاهر وموفق علي الخليل: النقود والبنوك، مركز يزيد للنشر، ط2، الأردن، 2006، ص 302.

² مصطفى كمال السيد طابيل: الصناعة المصرفية في ظل العولمة، اتحاد المصارف العربية، لبنان، 2009، ص 41.

³ زكريا الدوري ويسرى السامرائي: البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص ص: 17، 18.

الفصل الأول — البنك المركزي والسياسة النقدية

وتحويل الاقتصاد إلى اقتصاد نقدي وتطوير الجهاز المصرفي بما يتفق مع أهداف التنمية إضافة إلى تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار¹.

كما ارتفع عدد البنوك المركزية من 18 بنك مركزي سنة 1900 إلى 51 بنك سنة 1950 ليصبح 126 بنك سنة 1993 وليصل سنة 2009 إلى 173 بنك².

ثانياً- التطورات التي شهدتها أعمال البنوك المركزية في العالم

إن أهم دافعين كانا وراء نشأة البنوك المركزية هما:

- الحصول على التمويل اللازم للحكومة، سواء من خلال بنوك خاصة مثل بنك إنجلترا سنة 1694، أو بنوك عامة مثل بنك الدولة الروسي 1817.

- توحيد عملية إصدار البنكنوت (الأوراق النقدية)، وإدارة وحماية احتياطي الدولة من الذهب والمعادن، وتحسين نظام المدفوعات مثل (سويسرا وإيطاليا وألمانيا)، وبالإضافة إلى المنافع الاقتصادية من وراء هذا التوحيد، فقد كانت له أيضا دوافع سياسية وبصفة خاصة لتسهيل الحصول على موارد للحكومة من خلال بنك النقود.

كما بقي دور البنك المركزي منحصرا في هذين المجالين خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ثم تطور دوره ليشمل وظيفة بنك البنوك بحكم وضعه القانوني كبنك للحكومة، ومحتكر لإصدار العملة.

مع بداية القرن العشرين بدأت الحاجة تبرز إلى دور البنوك المركزية في إدارة الكتلة النقدية، بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي، الأمر الذي أدى بالدولة إلى أن تتحكم بشكل صارم في أعمال البنوك المركزية، خاصة في الثلاثينات وتحت تأثير الأزمة الاقتصادية الكبرى، وصار يُنظر إلى السياسة النقدية باعتبارها جزءا من أدوات السياسة الاقتصادية بصفة عامة، وإلى البنك المركزي باعتباره المسؤول الرئيس (في معظم الدول) عن تنفيذ هذه السياسة النقدية³.

الفرع الثاني: مفهوم البنك المركزي وخصائصه

اختلفت تسميات وتعريفات المصارف تبعا لاختلاف المفهوم، الأهمية، ووظائفها، فقد أطلق على البنوك المركزية أسماء مختلفة في دول العالم، ففي 'الوم أ' أطلقت تسمية "نظام الاحتياطي الفدرالي FED" وفي الهند أطلق عليه اسم "البنك الاحتياطي"، في حين أطلقت فرنسا تسمية "بنك فرنسا" كما هو حال الجزائر "بنك الجزائر" وفي بعض الدول جاء اسم مؤسسة النقد. إلا أن معظم الدول أطلقت اسم "البنك المركزي". ولقد اختلفت التعاريف حول البنك المركزي باختلاف الوظائف التي يقوم بها، ومن هذه التعاريف نذكر:

1 عبد الله الطاهر وموفق علي الخليل: مرجع سابق، ص 302.

2 David F. DeRosa: Central Banking And Monetary Policy In Emerging Markets Nation, Research Foundation Of Cfa Institution, USA, 2009, P 9.

3 علاء منذر المسلماني الشعار: رقابة البنك المركزي على البنوك الإسلامية في سورية، مطبوعات KIE، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، 2018، ص 23. متوفر في الموقع:

الفصل الأول — البنك المركزي والسياسة النقدية

❖ البنك المركزي هو السلطة الوحيدة التي تقوم بأداء وظائف العملة وحيازة الاحتياطات الدولية والتعامل مع صندوق النقد الدولي¹.

❖ هو مؤسسة نقدية حكومية تهيمن على النظام النقدي والمصرفي في البلد، ويقع على عاتقها مسؤولية إصدار العملة ومراقبة الجهاز المصرفي، وتوجيه الائتمان لزيادة النمو الاقتصادي للمحافظة على الاستقرار النقدي عن طريق توفير الكميات النقدية المناسبة داخل الاقتصاد وربطها بمحاجات النشاط الاقتصادي².

❖ هو مؤسسة تقع في قمة النظام المصرفي لضمان سير القوانين والإشراف على الكتلة النقدية³.

❖ عُرف أيضا بأنه مؤسسة مركزية نقدية تقوم بوظيفة بنك البنوك، ووكيل مالي للحكومة، ومسؤول عن إدارة النظام النقدي في الدولة، وباختصار: يأتي البنك المركزي على رأس المؤسسة المصرفية في البلاد، وعلاوة عن ذلك - ماعدا بعض الاستثناءات- يجب أن لا يقوم البنك المركزي بتلك الأعمال التي تقوم بها البنوك التجارية في تعاملاتها مع أفراد المجتمع⁴.

❖ هو ذلك البنك الذي تحتفظ فيه البنوك الأخرى بودائعها، والتي تستعملها في تسوية عملياتها في إطار السوق ما بين البنوك⁵.

❖ عرفه قانون النقد والقرض في الجزائر رقم 10/90 والمؤرخ في 1990/04/14: البنك المركزي هو مؤسسة وطنية، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وله علاقات مع غيره، وهو بذلك يكلف بتنظيم الحركة النقدية، ويوجه ويراقب بجميع الوسائل الملائمة توزيع القرض، ويسهر على حسن إدارة التعهدات المالية اتجاه الخارج، واستقرار سوق الصرف⁶.

كخلاصة يمكن القول بأن البنك المركزي يعتبر المتعامل المالي مع الدولة، حيث يقع في قمة النظام المصرفي، وهو يمثل السلطة النقدية كونه محتكر لإصدار النقود القانونية، كما يمثل مركز كل التحويلات والنفقات النقدية ومعاملات الدفع، هذا ما جعله صاحب الاختصاص في وضع السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية للدولة.

وينفرد البنك المركزي بعدة خصائص تميزه عن بقية المؤسسات المالية الأخرى، وتجعله أيضا قادرا على تحقيق أهدافه ووظائفه، وأهم هذه الخصائص هي:⁷

¹ عصام قريط: دراسة أثر رقابة البنك المركزي في الودائع والائتمان في المصارف الإسلامية بالتطبيق على بنك سورية الدولي الإسلامي، في: مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 03، جامعة دمشق، سوريا، 2011، ص 158.

² رضا صاحب أبو حمد: إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2002، ص 61.

³ Fredric Mishkin et Autres : Monnaie, Banque Et Marché Financiers, 9eme Edition, Pearson, France, 2010, P 503.

⁴ ضياء مجيد الموسوي: الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، 1993، ص 244.

⁵ John Singleton: Central Banking In The Twentieth Century, Cambridge University Press, New York, 2011, P 17.

⁶ عبد القادر خليل: مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجزائرية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2014، ص 58.

⁷ زكرياء الدوري ويسرى السامرائي: مرجع سابق، ص 24.

الفصل الأول — البنك المركزي والسياسة النقدية

- أن البنوك المركزية مؤسسات نقدية ذات ملكية عامة، فالدولة هي التي تتولى إدارتها والإشراف عليها من خلال القوانين التي تسنها والتي تحدد بموجبها أغراضها وواجباتها وتشارك مع الحكومة في رسم السياسة النقدية، وتنفذ هذه السياسة عن طريق التدخل والتوجيه والمراقبة.
- يحتل مركز الصدارة وقمة الجهاز المصرفي، لكونه يتمتع بسلطة رقابية على البنوك وله القدرة على خلق النقود القانونية دون سواه، وجعل جميع البنوك تستجيب للسياسة النقدية التي يرغب في تنفيذها.
- لا يتوخى البنك المركزي الربح وإنما وجد لتحقيق الصالح العام للدولة، ولكن إن حصل الربح فيكون ذلك من قبيل الأعمال العارضة وليس الأساسية التي وجد البنك لأجلها، وغالبا ما تكون البنوك المركزية مملوكة من قبل الدولة.
- يتمتع بالقدرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية وله القدرة للهيمنة على إصدار النقد وعملية الائتمان في الاقتصاد الوطني.
- يمثل البنك المركزي المؤسسة المحتركة لعملية إصدار النقد، ولم يعد للبنوك التجارية أي دور في الإصدار في جميع دول العالم.

الفرع الثالث: أهداف البنوك المركزية

- يسعى البنك المركزي باعتباره المسؤول عن النظام النقدي للدولة لتحقيق مجموعة الأهداف نلخصها فيما يلي:¹
- استقرار الأسعار والتحكم في معدلات التضخم.
 - الحفاظ على الاستقرار النقدي.
 - الحفاظ على القوة الشرائية للعملة المحلية.
 - الحفاظ على استقرار سعر صرف العملة المحلية مقارنة بالعملات الأخرى.
 - كفاءة نظام الدفع المعتمد عليه وتوجيه الخدمات البنكية.
 - وفي دول العالم الثالث يضاف هدف آخر وهو تحقيق التنمية الاقتصادية.

المطلب الثاني: وظائف البنوك المركزية

هي المهام التي تناط بالبنوك المركزية من أجل تحقيق الغايات التي أنشئت من أجلها تلك البنوك. وقد تأثرت تلك الوظائف وتطورت فعاليتها في الدول المختلفة وفقا لعدد من الاعتبارات نذكر منها: درجة التقدم الاقتصادي في البلد،

¹ Haward Davies et David Green: Banking On The Future – The Fall And Rise Of Central Banking-, Prenceton University Press, America, 2010, P 15.

الفصل الأول — البنك المركزي والسياسة النقدية

مدى الوعي المصرفي في المجتمع في استعمال التسهيلات المصرفية، مدى اتساع وتطور أسواق المال، وكذلك نوع النظام الاقتصادي الذي يعمل البنك المركزي فيه.¹

يمكن توضيح أهم الوظائف التي تقوم بها البنوك المركزية في معظم الدول في الوقت الحاضر كالتالي:

الفرع الأول: إصدار النقود

تعتبر من أهم وظائف البنك المركزي التي ميزته عن غيره من البنوك. حيث انه يتولى إصدار العملة الوطنية سواء النقود الورقية الأساسية أو العملات المعدنية المساعدة. ويحتكر هذه الوظيفة بموجب القانون. ومن ثم يطلق عليه "بنك الإصدار".²

هذه العملية لا يقوم بها البنك المركزي من فراغ بل عن طريق حصوله على إحدى الأصول التي تشمل الذهب والعملات الأجنبية وسندات الخزينة والسندات التجارية، وتسمى هذه الأصول غطاء الإصدار النقدي وهي غطاء له، ويقوم بإصدار نقود (ورقية ومعدنية) بقيمة هذه الأصول المحصل عليها، وتعتبر التزام عليه اتجاه الجهات التي تنازلت عنها (الحكومة، البنوك...)، ويتمثل أساس الإصدار النقدي من طرف البنك المركزي في حصوله على أصول حقيقية ونقدية فيقوم بتنفيذها، وكل أصل من هذه الأصول يمثل موقفا ووضعا معيناً للحالة الاقتصادية.³

الأسباب الرئيسية لحصر امتياز إصدار النقود الورقية بيد البنك المركزي يعود إلى:⁴

- تحقيق تماثل للنقود الورقية المصدرة المتداولة في السوق المحلية.
- زيادة الثقة بالنقود الورقية المصدرة.
- زيادة وإشراف الدولة على التزام البنك المركزي بالقواعد المطبقة لإصدار النقود الورقية.
- إعطاء البنك المركزي رقابة وإشراف أكبر على حجم الائتمان المقدم من قبل البنوك التجارية من خلال تأثير البنك المركزي على القاعدة النقدية.
- الخوف من إفراط الحكومة بإصدار النقود الورقية إذا ظل الإصدار بيدها.

حتى تتحقق عملية الإصدار أهدافها فإنها تخضع لمجموعة من المعايير والأسس والمتمثلة في:⁵

¹ عبد الله الطاهر وموفق علي الخليل: مرجع سابق، ص 303.

² المرجع نفسه، ص 303.

³ الويزة أوصغير: دراسات اتجاهات البنك المركزي في تطبيق مقررات لجنة بازل وآثارها على البنوك التجارية-دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس ومصر، أطروحة دكتوراه، قسم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2018، ص 10.

⁴ محمد شايب: تأثير النقود الالكترونية على دور البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية، الملتقى الدولي الخامس حول- الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية-، جامعة خميس مليانة، الجزائر، يومي: 13-14 مارس 2012، ص 4.

⁵ الويزة أوصغير: مرجع سابق، ص: 11، 12.

الفصل الأول — البنك المركزي والسياسة النقدية

- ❖ **نظام غطاء الذهب الكامل:** وتبعاً لهذا النظام فالبنك المركزي يقوم بإصدار النقود بحجم الذهب الموجود عنده أي يكون احتياطي الذهب المقابل للنقود المصدرة يعادل 100% من قيمتها، وعيب هذه الطريقة أنها تؤدي إلى تقييد قدرة البنك المركزي على إصدار النقود في حالة زيادة الطلب عليها وفي أوقات الرواج إذا لم يتوفر له رصيد ذهبي كاف.
- ❖ **نظام الإصدار النقدي الوثيق:** وهنا يتم تثبيت مبلغ معين بموجب القانون والذي يمكن تغطيته فقط بسندات حكومية، بينما يجب أن تتم تغطية أية إصدارات إضافية من الأوراق النقدية تتجاوز هذا المبلغ كلياً بالذهب، ويعاب على هذا النظام أنه يقيد حرية بنك الإصدار حيث أن كل زيادة (فوق الإصدار الوثيق) يجب أن تغطي بالذهب.
- ❖ **نظام غطاء الذهب النسبي:** وطبقاً لهذا النظام فإن القانون ينص على ضرورة وجود الذهب كعنصر من عناصر الغطاء ولكن يعطيه أهمية أقل من تلك الأهمية التي يحتلها في النظام السابق فيسمح القانون للبنك المركزي بتغطية أوراق النقد المصدرة بذهب يمثل نسبة معينة من قيمتها، ويغطي المتبقي من الأوراق النقدية المصدرة بموجودات محددة مثل الأوراق التجارية والسندات الحكومية سواء أصدرتها الحكومة المحلية أو حكومة أجنبية تكون عملتها قابلة للتحويل أو عملات أجنبية قابلة للتحويل إلى ذهب.
- ❖ **نظام الحد الأقصى للإصدار:** ويتضمن هذا النظام التخلي عن ضرورة وجود علاقة ثابتة وأساسية بين أوراق النقد المصدرة وبين الاحتياطات الذهبية، وإنما يعين القانون الحد الأقصى لما يصدره البنك المركزي من أوراق النقد، وما يعاب عليه في حالة احتياج السوق لكميات إضافية من أوراق النقد في وقت قد يكون فيه البنك المركزي قد بلغ فيه الحد الأقصى مما يؤدي إلى إصدار قانون آخر لإصدار النقود.
- ❖ **نظام الإصدار الحر:** بموجب هذا النظام يسمح للبنك المركزي بإصدار النقود حسب ما يقدره من احتياجات النشاط الاقتصادي لأي كمية من النقود، وتخضع الكميات المصدرة لقرارات البنك المركزي ولا يرتبط ذلك برصيد ذهبي أو بأي اعتبارات غير مستوى النشاط الاقتصادي وحاجة الاقتصاد القومي لذلك، ويمثل هذا النظام الاتجاه الحديث في نظم الإصدار في البلاد المختلفة لأنه يحقق أقصى درجات المرونة، ويمكن للبنك المركزي من تأدية دوره وممارسة مسؤولياته في توجيه النشاط الاقتصادي.

الفرع الثاني: بنك البنوك

يدل التعبير المألوف لبنك البنوك، عن سيطرة البنك المركزي على كافة المؤسسات الائتمانية الأخرى، ونظراً للطابع الإزدواجي للنظام المصرفي في تشكيله من قسمين (بنك مركزي، بنوك أخرى)، فإن البنك المركزي يقع في قمة النظام المصرفي¹. وعليه فالبنك المركزي يضطلع بمهمته كبنك للبنوك من خلال:

¹ عبد القادر خليل: مرجع سابق، ص 70.

الفصل الأول — البنك المركزي والسياسة النقدية

– الاحتفاظ بودائع وأرصدة البنوك التجارية: يعتبر البنك المركزي مستودع للاحتياطات النقدية للبنوك التجارية، التي تقوم بوضع فوائضها النقدية لديه بناء على الثقة التي تضعها فيه.

– فتح حسابات للبنوك التجارية: البنك المركزي يقوم بفتح حسابات مصرفية للبنوك التجارية، وتستخدم هذه الحسابات في تسوية عملياتها مع البنوك التجارية الأخرى، إبقائها على شكل احتياطات.

– يعد البنك المركزي هو المقرض الأخير للبنوك التجارية: وهذا في حالة حصول عجز عن سداد أموال المودعين بسبب الأزمات أو الحروب التي تؤدي إلى حدوث زعر مالي، يسرع عملية سحب الودائع وبالتالي إفلاس البنك وانتهائه، وهنا يعتبر البنك المركزي الملاذ الأخير للبنوك التجارية للحصول على الأموال ولفترات معينة لحمايتها من الإفلاس.¹

هذا ولا يخفى أن البنك المركزي هو الذي يمنح البنوك التجارية الرخصة للممارسة العمل المصرفي. ويضع الحدود العليا والدنيا لأسعار الفائدة التي تتعامل بها تلك البنوك. وللبنك المركزي الحق في مراقبة أعمال وسجلات البنوك التجارية، ومتابعة مدى التزامها بالتعليمات الصادرة منه بخصوص الشؤون النقدية.²

الفرع الثالث: بنك الدولة ومستشارها المالي (تسمى أيضا بنك الحكومة)

يقوم البنك المركزي بوصفه بنك الدولة بوظائف متعددة في هذا المجال بجانب وظيفته كأداة الحكومة في تنفيذ السياسة النقدية. ويقدم خدمات عديدة للسلطات العامة منها:³

– حفظ وإدارة حسابات الإيراد والإنفاق العام للدوائر والهيئات الحكومية.

– إقراض الحكومة عند الضرورة عن طريق إصدار جديد، سواء في حالة العجز المؤقت الذي يطرأ على الميزانية العامة أو في حالات استثنائية أخرى.

– إصدار القروض العامة وتنظيم حركتها بين البنوك ومختلف المؤسسات المالية والإشراف على الاكتتاب فيها وكذا خدمة هذه القروض (دفع الفوائد في مواعيدها) وتنظيم المدفوعات الحكومية.

– تقديم المشورة والنصح للحكومة في شؤون النقد والائتمان واقتراح ما يراه مناسباً من إجراءات وسياسات تتطلبها الحالة الاقتصادية للبلاد.

– يلعب البنك المركزي دوراً بارزاً في المشاورات التي تجريها الدول، لاسيما في الدول النامية، مع الهيئات والمؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي فيما يتعلق ببرامج التصحيح.

¹ Thammarak Noenjak: Central Banking- Theory And Practice In Sustaining Monetry And Financial Stability, Willy Published, Singapore, 2014, P 21.

² عبد الله الطاهر وموفق علي الخليل: مرجع سابق، ص 309.

³ عقيل حاسم عبد الله: النقود والمصارف، دار مجدلاوي للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 1999، ص-ص: 228-230.

الفصل الأول ————— البنك المركزي والسياسة النقدية

الفرع الرابع: البنك المركزي واضع ومنفذ السياسة النقدية

تعتبر من أهم الوظائف التي تزاوها البنوك المركزية اليوم نظرا للأهمية التي تحتلها السياسة النقدية في التأثير على مجرى الحياة الاقتصادية، ولعل السبب الرئيسي لقيام البنك المركزي بهذه الوظيفة في أن البنوك التجارية قادرة على خلق الائتمان، وهي بهذا تؤثر على عرض النقود وبالتالي على سير النشاط الاقتصادي، ولا يمكن أن تترك للبنوك التجارية بمفردها إتباع السياسة الائتمانية التي تشاء، ذلك أن التوسع الذي تقوم به البنوك التجارية قد لا يكون متلائما مع الظروف الاقتصادية، ومن هنا يتدخل البنك المركزي للحد من التوسع في الائتمان، والعكس صحيح، ولكي يستطيع البنك المركزي أن يقوم بدور الرقابة على البنوك التجارية أن يمارس ثلاثة أنواع من الرقابة على الائتمان للبنوك التجارية وهي:¹

1. الرقابة الكمية والغرض منها التأثير على حجم الائتمان وأدواتها سياسة السوق المفتوحة وسياسة سعر الخصم وتحديد الاحتياطي الإلزامي وهي عبارة عن أدوات تهدف إلى التأثير على الاحتياطات النقدية المتوافرة لدى النظام المصرفي، وما يترتب على ذلك من تأثير في عرض النقود ومن آثار مباشرة وغير مباشرة على سير النشاط الاقتصادي.
2. الرقابة الكيفية التي تهدف للتأثير على نوع الائتمان وتشمل هذه الرقابة بعض الإجراءات التي تتعلق بتحديد حصص مختلفة لأنواع القروض والتميز في أسعار الفائدة باختلاف أنواع القروض ويطلق عليها الرقابة الانتقائية.
3. الرقابة المباشرة التي هي عبارة عن أوامر وتعليمات يصدرها البنك المركزي لبنك تجاري على أفراد أو للبنوك التجارية مجتمعة، وتهدف إلى التأثير بشكل مباشر على النشاط الائتماني للبنوك.

المطلب الثالث: استقلالية البنك المركزي

إن التدخل السياسي في عمليات تنظيم القطاع المالي والإشراف عليه يزيد من حدة الأزمات المالية، فالنظام المالي لا يكون قويا بقدر قوة ممارساته في مجال التنظيم والإدارة والسلامة المالية لمؤسساته، وكفاءة البنية الأساسية لأسواقه²، هذا ما يدفعنا إلى التطرق إلى عدة مفاهيم لاستقلالية البنك المركزي.

الفرع الأول: مفهوم استقلالية البنك المركزي

هناك عدة تعاريف نذكر منها مايلي:

❖ يقصد باستقلالية البنك المركزي منحه الاستقلال الكامل في إدارة السياسة النقدية، عن طرق عزله عن أية ممارسات سياسية من طرف السلطة التنفيذية من جهة، ومنحه حرية تصرف كاملة في وضع وتنفيذ السياسة النقدية.³

¹ بسام الحجار: الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2006، ص 222.

² مجذوب بحوصي: استقلالية بنك الجزائر (مؤسسة الرقابة الأولى) بين قانون النقد والقرض 10/90 والأمر 11/03، في: مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 16، جامعة غرداية، الجزائر، 2012، ص 93.

³ أسامة محمد الغولي ومجدي محمود شهاب: مبادئ النقود والبنوك، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1990، ص 232.

الفصل الأول — البنك المركزي والسياسة النقدية

- ❖ يكون بنكا مركزيا مستقلا إذا كان من جهة، يتميز بوحدة عضوية مميزة عن الحكومة ومن جهة أخرى يستطيع رسم وتطبيق السياسة النقدية حسب قرارات أعضاء البنك المركزي وذلك بدون تأثير مباشر أو مضاد من قبل الحكومة.¹
- ❖ يذكر رئيس البندز (*BundesBank*) بنك الألماني بأن استقلالية البنك المركزي تعني:²
 - ✓ استقلالية التعليمات والأوامر عن الحكومة والبرلمان "استقلالية مؤسسية".
 - ✓ إتاحة أدوات السياسة النقدية بالكامل والحرية السياسية والاقتصادية في استخدام هذه الأدوات "استقلالية الأدوات".
 - ✓ تعيين الأشخاص المكلفين بصناعة القرار من الأعضاء الذين يستقلون في آرائهم عن أي رأي خارج البنك المركزي "استقلالية شخصية".
- الواضح انه كلما تضمن النظام الأساسي للبنك المركزي احتمالا أكبر للتدخل من جانب الحكومة أو السلطة التشريعية أو القضائية أحيانا كلما انخفض مدى الاستقلالية القانونية للبنك المركزي وانخفضت معه إمكانية مسألته عن نتائج السياسة النقدية، وخاصة فيما يتعلق بمجال استقرار الأسعار.
- فلكي تكون البنوك المركزية فعالة فإنها يجب أن تتمتع بالاستقلالية في أربع نواحي:³
 - ✓ **الاستقلال الإشرافي**: يكون حاسم من إنفاذ القواعد، وفرض الجزاءات وإدارة الأزمات بوضع قوانين تحمي المشرفين أثناء مزاولتهم لمسؤولياتهم حتى لا يمكن مقاضاتهم شخصيا عما يقومون من إجراءات، وهو ما قد يصيب عملية الإشراف بالشلل كما تدفع مرتبات ملائمة البنوك المركزية على جذب الموظفين الأكفاء والاحتفاظ بهم ويجبط قبول الرشوة، هذا ما يزيد من منح المشرفين السلطة الكاملة لمنح وسحب التراخيص ووضع كل القواعد الملائمة.
 - ✓ **الاستقلال المؤسسي**: يتضمن ترتيبات واضحة لتعيين وفصل كبار الموظفين، وتحديد هيكل التنظيم والإدارة في البنك المركزي، وادوار ومسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والشفافية في عملية إتخاذ القرار.
 - ✓ **استقلال الموازنة**: مطلوب حتى تكون لدى البنك المركزي حرية تقرير وتعيين الموظفين وتربيتهم وما يحتاجه لدفع مكافآتهم.
- ومنه فاستقلالية البنك المركزي تعمل على تحقيق أهداف السياسة النقدية ومنه منح السلطة النقدية الامتياز عن السلطة السياسية، فالسلطة النقدية المستقلة تعمل على منح الإحصاءات والتقارير المالية والنقدية للجمهور بمنطق الشفافية من أجل انضباط النظام في رسم السياسة النقدية وفي تطبيقها.

¹ Pietro Nosetti: les Banques centrales et l'approche contractuelle de l'indépendance (cas de la néo-zélandais), thèse de doctorat d'état, faculté des sciences économique et sociale de l'université de fribourg, suisse, 2003, p 59.

² زين منصور: استقلالية البنك المركزي وأثرها على السياسة النقدية، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية والتحويلات الاقتصادية - واقع وتحديات - جامعة شلف، الجزائر، يومي: 14-15 ديسمبر 2004، ص 424.

³ مجذوب مجوصي: مرجع سابق، ص 94.

الفصل الأول — البنك المركزي والسياسة النقدية

الفرع الثاني: مؤشرات استقلالية البنك المركزي

لقد أجريت مجموعة من الدراسات لتحديد مدى استقلالية البنوك المركزية، وهذه الدراسات اجتمعت على مجموعة من المعايير يمكن استخدامها لقياس درجة استقلالية البنك المركزي، مع التباين في ترتيب هذه المعايير والوزن النسبي لكل منها. وأول معيار وضع لقياس درجة استقلالية البنك المركزي والذي ركز على الاستقلال السياسي على أساس: تعيين أعضاء مجلس الإدارة، حضور أعضاء من الحكومة في مجلس البنك المركزي، الاتصال غير الرسمي بين الحكومة والبنك المركزي، وضع قوانين لا تتطلب استيعاب البنك المركزي للسياسات المالية، حيث يتم إعطاء كل مكون درجة تتراوح بين 1 مما يدل على أقل استقلالية إلى 4 لأكثر استقلالية.¹

بالإضافة إلى هذا المعيار فقد توصلت الدراسات إلى مجموعة من المعايير لقياس درجة استقلالية البنك المركزي، والتي نلخصها فيما يلي:²

- طول مدة تعيين المحافظ ومدى قابليتها للتجديد.
- الجهة التي تقوم بتعيين المحافظ (مجلس البنك المركزي، هيئة مشتركة بين مجلس البنك والحكومة والبرلمان، البرلمان، الحكومة، عضو في الحكومة).
- إمكانية إقضاء المحافظ.
- مدى إمكانية ممارسة المحافظ لمهام أخرى والجهة المخولة لها إصدار الإذن بذلك.
- مدى انفراد البنك المركزي بصياغة السياسة النقدية (وحده، المشاركة مع الحكومة، مستشار).
- الجهة المخولة بحل التعارض في مجال السياسة النقدية.
- مدى مساهمة البنك المركزي في إعداد الموازنة العامة.
- أهداف البنك المركزي (هدف وحيد: استقرار الأسعار، استقرار الأسعار مع أهداف أخرى منسجمة مع استقرار النظام المصرفي، استقرار الأسعار مع أهداف متعارضة مثل العمالة الكاملة).
- مدى إمكانية منح القروض للخزينة العامة (للحكومة).
- طبيعة القروض التي يمكن منحها وشروطها.
- حدود الإقراض الممكن منحه وشروطه.

¹ الويزة أوصغير: مرجع سابق، ص 18.

² مجذوب بجوصي: مرجع سابق، ص 95.

الفصل الأول — البنك المركزي والسياسة النقدية

الفرع الثالث: أسباب الدعوة إلى استقلالية البنوك المركزية

تتمحور مبررات الدعوة لاستقلالية البنوك المركزية حول محاور رئيسية تتمثل في:¹

- حصيلة الدراسات التي أثبتت التحيز التضخمي للحرية المطلقة للحكومات في صنع السياسة النقدية.
- حصيلة الدراسات التطبيقية بخصوص العلاقة بين استقلال البنوك المركزية، وبين انخفاض معدلات التضخم.

كما يدعم نتائج تلك الدراسات النجاح الكبير الذي حققه الاقتصاد الألماني ومعه البنك المركزي الألماني (BundesBank)، وكذلك الاقتصاد السويسري ومعه البنك المصرفي السويسري (National Bank Swiss)، بالإضافة إلى النتائج الايجابية التي حققها البنك المركزي النيوزلندي في عام 1998 بعد منحه الاستقلال.

- الارتباط بين استقلال البنك المصرفي وبين اعتبار استقرار الأسعار بمثابة الهدف الأول والرئيسي للسياسة النقدية.
- ومن هنا فإن الاستقلالية التي تنشدها البنوك المركزية الآن، تركز أساسا على إعطائها حرية التصرف الكاملة في وضع وتنفيذ السياسة النقدية، واختيار الأدوات المناسبة واللازمة لتحقيق أهدافها، خاصة وأن هدف السياسة النقدية ينحصر في ضرورة تحقيق استقرار الأسعار والمحافظة على قيمة العملة.

¹ عبد الله البحري وعلي صاري: تقييم مساهمة السياسة النقدية لبنك الجزائر في تسيير العرض النقدي والحد من التضخم للفترة 2000-2014، في: مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 13، جامعة أدرار، الجزائر، ديسمبر 2017، ص ص: 4، 5.

الفصل الأول — البنك المركزي والسياسة النقدية

المبحث الثاني: ماهية السياسة النقدية، أهدافها وقنوات إبلاغها

تعتبر السياسة النقدية بمثابة أداة بيد السلطة النقدية، تسعى من خلالها للتأثير على العرض النقدي من خلال مراقبة الجهاز المصرفي بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة، وذلك بفرضها قيودا وشروطا على نشاطات البنوك، وباستعمالها لوسائل معينة لتحقيق الاستقرار النقدي والاستقرار الاقتصادي على المستويين الداخلي والخارجي، وهذا تماشيا مع الظروف الاقتصادية السائدة ومع الأهداف المسطرة. حيث تختلف هذه الأخيرة من بلد لآخر باختلاف مستوى التطور الاقتصادي وباختلاف الهيكل المصرفي والمالي، والسياسات الاقتصادية والمالية الأخرى هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذه الأهداف تتغير عبر مختلف المراحل الزمنية التي تمر بها الدولة.

المطلب الأول: ماهية السياسة النقدية

تعد السياسات النقدية من أهم الأدوات الخاصة بتحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي العام، الشيء الذي يظهر من خلال مفهومها.

الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية

يمكن إيجاز مفهوم السياسة النقدية في التعاريف التالية:

- ❖ تعرف السياسة النقدية بأنها مجموعة الوسائل التي تطبقها السلطات النقدية المهيمنة على شؤون النقد والائتمان وتتم هذه المهيمنة إما بإحداث تأثيرات في كمية النقود أو نوعية وسائل الدفع بما يلائم الظروف الاقتصادية والهدف من هذه التأثيرات إما امتصاص السيولة الزائدة أو حقن الاقتصاد بتيار نقدي جديد.¹
- ❖ كما تعرف على أنها مجموعة من القرارات التي يتم بواسطتها تعديل كمية النقود أو أسعار الفائدة في الاقتصاد بغية التأثير على المستوى العام للأسعار والدخل الوطني التوازني.²
- ❖ تعرف أيضا على أنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة من أجل إدارة كل من النقد والائتمان والسيولة العامة للاقتصاد.³

نستطيع القول أن التعاريف السابقة الذكر تدخل ضمن المعنى الضيق للسياسة النقدية، فأما السياسة النقدية بمعناها الواسع، تشمل جميع التنظيمات النقدية والصيرفة لما لها من دور مؤثر في مراقبة حجم النقد المتوفر في النظام الاقتصادي.

كما يمكن إعطاء تعريف السياسة النقدية بالمعنى الواسع: وتعني جميع الإجراءات النقدية والمصرفية التي تستهدف مراقبة حجم النقد المتيسر في النظام الاقتصادي، بهذا المعنى فإنها تشمل جميع الإجراءات التي تتخذ من قبل الحكومة

¹ السيد عبد المولى: النظم النقدية والمصرفية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1988، ص 261.

² Alexis Jacquemin et Autres: fondements d'économie politique, De Boeck universite, Bruxelles, 2001, P 430.

³ Andrey Chouchane-Verdier: Libéralisation Financière et croissance économique- le cas de l'Afrique subsaharienne, Harmattan, Paris, 2001, p 53.

الفصل الأول — البنك المركزي والسياسة النقدية

والبنك المركزي والحزينة بقصد التأثير في مقدار وتوافر واستعمال النقد والائتمان، وكذلك يمكن أن تعرف السياسة النقدية على أنها ذلك العمل الذي يوجه للتأثير في النقد والائتمان فضلا عن الاقتراض الحكومي أي حجم تركيب الدين الحكومي.¹

ومن خلال هذه التعاريف يمكن استخلاص مفهوم السياسة النقدية بأنها عبارة عن الإجراءات التي يقوم بها البنك المركزي للتحكم في تنظيم كمية النقود، ومراقبة عرض الائتمان بناء على الأهداف النقدية والاقتصادية المسطرة في فترة زمنية معينة.

الفرع الثاني: مراحل تطور السياسة النقدية

مرت السياسة النقدية بعدة مراحل يمكن إيجازها فيما يلي:

المرحلة الأولى: قبل أزمة 1929

إن ما يميز السياسة النقدية في بداية القرن العشرين هو طابع الرؤيا الحيادية للنقود إذ كان ينظر إليها على أنها عنصر حيادي لا أثر له في الحيادية الاقتصادية وكان شائع أن النقود هي مجرد أداة للمبادلات ولا شيء في الاقتصاد أتفه من النقود، كما قال: جون باتيست ساي "Say" وهو احد أعمدة الفكر الكلاسيكي، ولكن مع تطور الفكر الاقتصادي والأحداث الاقتصادية ظهرت أهمية السياسة النقدية في رفع أو خفض قيمة النقود والتي تعد بدورها وسيلة لتنشيط الإنتاج والتأثير في توزيع الدخل، وكانت السياسة النقدية قبل أزمة الكساد الأداة الوحيدة المستخدمة لتحقيق الاستقرار والتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي ومكافحة التضخم والانكماش، إلا أن حدوث هذه الأزمة وما خلفته من آثار وخيمة على اقتصاديات العالم أثبت عدم قدرة السياسة النقدية وحدها آنذاك للخروج منها وأصبح ينظر إليها على أنها عاجزة على تقديم الحلول في تلك الفترة.²

المرحلة الثانية: (1929-1950)

مع تفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929 وعجز النظرية الكلاسيكية في إيجاد تفسير لها جاءت ثورة كينز بأفكار جديدة وأدوات بديلة لتحقيق أهداف مغايرة، حيث عوض البحث عن استقرار الأسعار بمشكلة انتعاش الاقتصاد وتشغيل الطاقات المعطلة وذلك باستعمال أدوات السياسة المالية منها الإنفاق الحكومي والدين العام، وقد أثبتت نجاعتها في المساهمة في الاستثمار ورفع مستوى النشاط الاقتصادي في أوقات الكساد، وبالتالي أدرك الاقتصاديون أن السياسة النقدية لوحدها لا تستطيع إخراج الاقتصاد من هذه الوضعية الحرجة، وبذلك تدرجت أهميتها وأصبحت تحتل المركز الثاني بعد السياسة المالية، فمثلا مسألة معالجة التضخم هي مشكلة تعالجها السياسة النقدية، لكن يرى "هانس" أن

¹ عبد الحميد لخديمي: مدى استجابة السياسة النقدية لإجراءات الإنفاق الحكومي في الاقتصاديات النفطية حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2012)، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015/2014، ص 11.

² صالح مفتاح: النقود والسياسة النقدية (المفهوم، الأهداف، الأدوات)، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2005، ص 100.

الفصل الأول — البنك المركزي والسياسة النقدية

السياسة النقدية لا يمكن أن تكون هي الإجراء الأولي بسبب عدم تمتع الجهاز المصرفي بدرجة عالية من المرونة ومنه يجب محاربه بأدوات السياسة المالية أولاً، ثم بأدوات السياسة النقدية التي اقتصر دورها فقط في هذه المرحلة في الحفاظ على ثبات سعر الفائدة عند مستويات منخفضة لتشجيع الاستثمار¹.

المرحلة الثالثة: (1951-1982)

مع التطورات الاقتصادية ظهرت العديد من النقائص في السياسة المالية مما أدى إلى تراجع أهميتها فهي تتميز بعدم المرونة وبطئها وتؤكد عدم جدوتها في مكافحة التضخم، لذلك رأت بعض الدول المتقدمة سنة 1951 أنه من الضروري الرجوع إلى تطبيق بعض الأدوات النقدية لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الوطني وبالتالي بدأت تعود السياسة النقدية لتأخذ مكانتها الأولى، ولكن هذه العودة لم تكن كلية بل بقيت السياسة المالية تحتل مكانة هامة إلى أن جاءت موجة النقديين التي تسمى مدرسة "شيكاجو" بزعامة "ميلتون فريدمان"، والتي حركت ساعة الفكر للوراء مرة أخرى إلى فكرة النظرية الكمية للنقد والدعوى إلى التحكم في عرض النقود بصورة عامة بمعدل النمو في الناتج الوطني وتكون هذه الزيادة مستقرة عن الدورة التجارية ويزداد عرض النقود بنفس المعدل في سنوات الكساد كما في سنوات الرخاء، وعندما انتخبت "تاتشر" رئيسة بريطانيا سنة 1979، و"ريغان" رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية تنازلت الكينزية عن عرش الفكر إلى الموجة النقدية الثالثة وكانت الفترة من 1979 إلى 1982 قمة عصر النقديين، ثم تحدث بعدها الاقتصاديون عن نكسة النقديين حيث بدأت تتراكم مشكلات التطبيق في الكساد والبطالة على الرغم من أن التضخم قد انخفض كثيراً بعد تطبيق السياسة النقدية لنمو عرض النقود.²

المرحلة الرابعة: بعد سنة 1982

احتدم الجدل بين أنصار كل من السياستين المالية والنقدية خاصة بعد ظهور نواقص كل منهما فأصبح كل فريق يعتقد بأن سياسته هي التي يمكنها أن تحقق الاستقرار الاقتصادي في المجتمع، وهكذا عاد الفكر الاقتصادي مرة أخرى إلى الخلف حيث أدى التعصب لكل من الفريقين بروز فريق ثالث بزعامة الاقتصادي الأمريكي "والتر هيلر" الذي يرى أن التعصب للسياسة المالية أو النقدية ليس له مبرر لأن استخدام أحدهما بمفردها لا يغني عن ضرورة استخدام الأخرى للخروج من الأزمات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ولكل منهما فعاليتها في الظروف الاقتصادية السائدة والمناسبة لها.³

¹ وليد بشيشي: دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، دار الكتاب الجامعي، الطبعة الأولى، الإمارات العربية المتحدة، 2017، ص 44.

² صالح مفتاح: مرجع سابق، ص 101.

³ وليد بشيشي: مرجع سابق، ص 45.

الفصل الأول — البنك المركزي والسياسة النقدية

ويشار إلى أن اقتصادي البنك وصندوق النقد الدولي يعطون السياسات النقدية الأولية في البرامج الاقتصادية الدولية التي يوصي بها صندوق النقد الدولي، إلا أنهم لا يهتمون بالسياسة المالية ويرون بأهميتها في رد السياسة النقدية لتحقيق الاقتصادية المطلوبة¹

الفرع الثالث: أهمية السياسة النقدية واتجاهاتها

تلعب السياسة النقدية دوراً هاماً في الاقتصاد الوطني حيث ينتقل أثرها إلى النشاط الاقتصادي عن طريق الأدوات والأساليب المستخدمة لتوجيه والتأثير في مساره بشكل يساعد على تحقيق أهداف المجتمع وتزداد هذه الأهمية وضوحاً خاصة في الدول النامية، إذ ينتقل تأثير السياسة النقدية إلى المتغيرات الحقيقية وفق المسار التالي:

سياسة نقدية ← مكونات الطلب الداخلي ← أسواق الأصول الحقيقية

فضعف الأسواق النقدية والمالية يجعل الآثار المترتبة عن كمية النقود لا تنتقل إلى الأصول المالية (البدائل النقدية) وإنما ينتقل مباشرة إلى الأصول الحقيقية، ولذلك يمكن القول أن دور السياسة النقدية في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي يبدو أكثر أهمية في البلدان النامية المتقدمة نوعاً ما.

كما يبرز دورها في أوقات التضخم في الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة إذ تركز هذه السياسة في الأول من أجل المحافظة على التشغيل الكامل في الاقتصاد ومواجهة التقلبات النقدية، وتتبع هذه الدول في هذا الصدد بعض السياسات النقدية كحتمية السوق المفتوح أو تعديل سعر الفائدة أو نسبة الاحتياطي وغيرها للتأثير في الائتمان، أما في الدول النامية فتتخصص في خدمة التنمية وتوفير التمويل اللازم لها².

ولهذا حظيت السياسة النقدية بالاهتمام من قبل الاقتصاديين للآثار الهامة التي تحدثها في الواقع الاقتصادي، ونذكر منها:³

1. التحكم في كمية النقود، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

2. التحكم في الاتجاهات وتركيب وبنية النشاط الاقتصادي عن طريق التأثير في حجم الائتمان المناسب، والتحكم في بنيته ومجالاته.

أما فيما يتعلق باتجاهات السياسة النقدية فهناك ثلاث اتجاهات يطبق كل اتجاه حسب الحالة السائدة في الاقتصاد:

أولاً: الاتجاه الانكماشى: يهدف أساساً هذا النوع من السياسات النقدية إلى علاج الحالة التضخمية، التي يعاني منها اقتصاد بلد ما، وبالتالي تلجأ الدولة إلى إحدى الإجراءات التالية:

¹ محمد ضيف الله القطابري: دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011، ص 20.

² علي بن قنور ومحمد بيريز: السياسة النقدية، والتوازن الاقتصادي الكلي، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2018، ص 37، 38.

³ صالح صالح: السياسة النقدية والمالية في ظل اقتصاد المشاركة في الاقتصاد الإسلامي، دار الوفاء للنشر والتوزيع، مصر، 2001، ص 15.

الفصل الأول — البنك المركزي والسياسة النقدية

- رفع سعر إعادة الخصم من قبل البنك المركزي.
- دخول البنك المركزي بائعا للسوق المفتوحة.
- رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي.

ثانيا: **الاتجاه التوسعي**: يهدف أساسا هذا النوع من السياسات النقدية إلى علاج حالة الركود أو الانكماش التي يمر بها الاقتصاد، أي أن التدفق الحقيقي أكبر من التدفق النقدي وهنا تسعى السلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي إلى زيادة المعروض النقدي وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات، ذلك لأن زيادة كمية النقود يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد والمؤسسات وبالتالي تحفيز الطلب على السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية على حد سواء.¹

ثالثا: **الاتجاه المختلط (المرن)**: يتفق علماء المالية، على أن هذه السياسة تناسب البلدان النامية، التي تعتمد على الزراعة الموسمية في الغالب، أو على تصدير المواد الأولية للخارج أي الدول أحادية المورد في اقتصادها، ما يجعل البنك المركزي في هذه الحالة يتبع سياسة مرنة. بحيث يزيد من حجم وسائل الدفع (النقود) في مرحلة بدء الزراعة، أو تمويل زراعة المحاصيل، ويقلل من جهة في حجم وسائل الدفع عند مرحلة بيعها (المحاصيل) في محاولة منه لحصر آثار التضخم.²

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية

تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق جملة من الأهداف عبر فترات زمنية مختلفة، ففي المدى القصير تسعى إلى تحقيق أهداف أولية وفي المدى المتوسط تسعى إلى تحقيق أهداف وسيطة، كل هذا من اجل تحقيق أهداف نهائية والمتمثلة أساسا في تحقيق معدل نمو مرتفع وتحقيق الاستقرار في الأسعار، بالإضافة إلى رفع العمالة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وهذا على المدى الطويل.

على الرغم من أن البنوك المركزية للدول المتقدمة تسطر هدف نهائي وحيد مثل: استقرار الأسعار، إلا أنه من الممكن أن تقسم أهداف السياسة النقدية إلى عدة مستويات، أو ثلاث مستويات على وجه التحديد، كما هو موضح في الشكل التالي:

¹ وديع طوروس: المدخل إلى الاقتصاد النقدي، المؤسسة الحديثة للكتاب، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2011، ص 197.

² حسين بن هاني: اقتصاديات النقود والبنوك، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص 153.

الفصل الأول — البنك المركزي والسياسة النقدية

الشكل رقم (01): المستويات الثلاث لأهداف السياسة النقدية



Source: Sergio Rossi: Macroéconomie Monétaire Théories et Politiques, édition juridique associées LGDJ, Paris. 2008, P 226.

الفرع الأول: الأهداف الأولية للسياسة النقدية

تمثل الأهداف الأولية حلقة البداية لإستراتيجية السياسة النقدية، وهي متغيرات يحاول البنك المركزي أن يتحكم فيها بالتأثير على الأهداف الوسيطة، وعليه فالأهداف الأولية ما هي إلا صلة تربط بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة، وتتضمن الأهداف الأولية للسياسة التأثير في مجموعتين رئيسيتين الأولى تتكون من مجتمعات الاحتياطات النقدية، أما الثانية تتعلق بظروف سوق النقد.

أولاً - مجتمعات الاحتياطات النقدية:

حتى تتمكن الدول من ممارسة السياسة النقدية على أكمل وجه، وذلك من خلال التحكم في نمو الكتلة النقدية فإنها بحاجة إلى تحديد كمية النقود المتداولة في المحيط الاقتصادي، ومنه وجب حصر مختلف أشكال الكتلة النقدية وفق مؤشرات وهو ما يسمى بالمجاميع النقدية، وبغية الوصول إلى تحديد مكونات الكتلة النقدية في مجاميع متجانسة فإننا نعتمد على مبدأ السيولة.

يمكن إيجاز مكونات الكتلة النقدية فيما يلي:

1. **المجمع M0: النقد المركزي:** وهو المجمع الذي يتمتع بالسيولة التامة، ويتكون هذا المجمع من الأوراق النقدية (ورقية ومعدنية) القانونية المتداولة خارج الجهاز المصرفي مضاف إليها الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية سواء في خزائنها أو لدى البنك المركزي.¹

المجمع M0 = النقود القانونية + الاحتياطات لدى البنوك المركزية والتجارية.

¹ وليد بشيشي: مرجع سابق، ص 59.

الفصل الأول — البنك المركزي والسياسة النقدية

2. **المجمع $M1$** : الكتلة النقدية بالمعنى الضيق: ويستمد مكوناته من قيام النقود بوظيفة الوسيط في التبادل، ويعرف بمجموع وسائل الدفع ويشتمل على النقود الورقية الإلزامية والنقود المساعدة والودائع الجارية الخاصة، وهي كلها أصول نقدية تتمتع بسيولة عالية جدا.

المجمع $M1 = M0 +$ الودائع تحت الطلب الجارية.

3. **المجمع $M2$** : الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع: تعرف بالسيولة المحلية الخاصة، وتشمل على $M1$ مضافا إليها الودائع لأجل وودائع الادخار قصيرة الأجل بالبنوك وودائع التوفير لدى صناديق التوفير، وهي أقل سيولة من $M1$.

4. **المجمع $M3$** : يطلق عليه السيولة المحلية وتشمل على $M2$ السيولة المحلية الخاصة زائد الودائع الحكومية لدى البنوك كالسندات وأذون الخزانة، وهي أقل سيولة من $M2$.¹

ثانيا- ظروف سوق النقد:

يقصد بهذا المصطلح مدى سهولة أو صعوبة أسواق الائتمان، ويعني ذلك قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى، وسعر الفائدة للأرصدة البنكية يتمثل في سعر الفائدة على الأرصدة المقرضة لمدة قصيرة تتراوح بين يوم أو يومين بين البنوك، هذه المجموعة تحتوي على الاحتياطات الحرة ومعدل الأرصدة المصرفية وأسعار الفائدة الأخرى في مستوى النقد.²

حيث الاحتياطات الحرة: تمثل الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي وتسمى صافي الإقراض، وتكون الاحتياطات الحرة موجبة إذا كانت الاحتياطات الفائضة أكبر من الاحتياطات المقرضة وتكون سالبة إذا كانت الاحتياطات المقرضة أكبر من الاحتياطات الفائضة. كما استعملت ظروف سوق النقد كأرقام قياسية مثل معدلات الفائدة على أذون الخزانة والأوراق التجارية ومعدل الفائدة الذي تفرضه البنوك على أفضل العملاء ومعدل الفائدة على قروض البنوك فيما بينها.³

الفرع الثاني: الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية

تتمثل الأهداف الوسيطة في متغيرات نقدية يتم ضبطها من أجل بلوغ الأهداف النهائية وهي تربط بين الأهداف الأولية والنهائية وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

أولا- التحكم في معدلات الفائدة

1 بلعوز بن علي: محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 49.

2 وليد بشيشي: مرجع سابق، ص 68.

3 صالح مفتاح: مرجع سابق، ص 125.

الفصل الأول — البنك المركزي والسياسة النقدية

استخدمت السياسة النقدية أسعار الفائدة كهدف وسيط، وكان الهدف من استعمال الاحتياطات الحرة في الخمسينات والستينات هو التأثير على هذا الهدف إما بالارتفاع أو الانخفاض، وفي الواقع أن أسعار الفائدة لا تتمتع بمواصفات المؤثر الجيد للسياسة النقدية من عدة نواحي وهي:

- تتأثر أسعار الفائدة بالتوقعات التضخمية وبالطلب وعرض الائتمان وبالتالي فإنها لا تقع تحت سيطرة البنك المركزي فقط.

- تتميز أسعار الفائدة بصعوبة معرفة وقياس الفروقات بين أسعار الفائدة الحقيقية والاسمية ولا ضمان يحقق سعر فائدة معين أهداف معينة وذلك لأنه عرضة لآثار قوية أخرى لا تتصل بالسياسات. فسعر الفائدة المناسب للاستثمار قد يكون سعر الفائدة الجاري أو سعر الفائدة الحقيقي المتوقع يتلائم مع الطلب ولا يعرف الصلة بينه وبين سعر الفائدة الاسمي الذي على أساسه تجري السياسة النقدية¹.

يوجد العديد من معدلات الفائدة في الاقتصاديات المتطورة وأبرزها هي²:

- **المعدلات الرئيسية:** هي معدلات النقد المركزي التي يقرض بها البنك المركزي البنوك التجارية كما يستند إليها في تحديد معدلات الإقراض بين البنوك.

- **معدلات السوق النقدية:** وهي معدلات التي يتم على أساسها تداول الأوراق المالية القصيرة الأجل القابلة للتداول (شهادات الإيداع، أوراق الخزينة... الخ).

- **معدلات السوق المالية أو المعدلات طويلة الأجل:** وهي على أساسها تصدر السندات.

- **المعدلات المدينة:** وهي المطبقة على القروض الممنوحة.

وتتأثر هذه المعدلات كلها بمعدل الفائدة الذي يفرضه البنك المركزي على قروض النقد المركزي.

ثانيا- التأثير في سعر الصرف

سعر الصرف هو مؤشر هام حول الأوضاع الاقتصادية لأي دولة، وبذلك يسعى البنك المركزي للمحافظة على معدل سعر الصرف حتى يكون قريبا من مستوى معادل للقدرة الشرائية، وتساهم السياسة النقدية في التوازن الاقتصادي عبر تدخلها من أجل رفع معدل صرف النقد تجاه العملات الأخرى وقد يكون محاربا للتضخم وهو الهدف النهائي للسياسة النقدية، وعندما يتخذ معدل الصرف كهدف وسيط فإنه يظهر العديد من العيوب لأن أسواق الصرف ليست

1 يوسف كمال محمد: السياسة النقدية المصرفية الإسلامية، دار الوفاء للطباعة والنشر، مصر، 1996، ص 28.

2 صالح مفتاح: مرجع سابق، ص 127.

الفصل الأول — البنك المركزي والسياسة النقدية

منتظمة، فهي تتعرض للتقلبات ومعدل الصرف يلعب دورا مهما في معرفة الإستراتيجية الاقتصادية والمالية لحكومة ما وذلك فإن الاختيار المدرك لعدم تقدير سعر صرف ملائم له نتائج ثقيلة منها:¹

- المحافظة على مستوى منخفض لسعر الصرف يؤدي إلى حدوث ضغوط تضخمية.

- الحفاظ على سعر صرف مرتفع يفرض على الأعوان الاقتصاديين ضغطا انكماشيا، وهو ما يؤثر على بعض المؤسسات غير القادرة على التأقلم وقد تختفي ويؤدي تباطؤ في النمو.

لذلك فان الاقتصاديات الواسعة والمتنوعة والتي تتميز بانفتاح قليل على الخارج، والتي ترتبط بشريك اقتصادي أساسي، لا يمكن لها أن تركز جميع الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية على معدل الصرف. ولذلك فان الهدف الوسيط الداخلي يبدو ضروريا في هذه الحالة، لأنه في حالة المضاربة على نقد معين، إن لم يكن ذلك لأسباب اقتصادية موضوعية يمكن للبنك المركزي أن يستنفذ احتياطياته من العملة الصعبة مقابل الخلق المفرط للنقد الوطني حتى يمكن تداوله محليا.

ثالثا- التحكم في العرض النقدي

إن تثبيت معدل نمو الكتلة النقدية في مستوى قريب من معدل نمو الاقتصاد الحقيقي يمثل بالنسبة للنقدويون الهدف المركزي للسلطات النقدية، ولهذا السبب فإن السلطات النقدية في كل الدول المتقدمة حددت أهدافا في هذه المجمعات بالتدرج، بداية بشكل غير معلن ثم معلن مثل النظام الفدرالي للاحتياطي الأمريكي ابتداء من 1972، بنك ألمانيا الفدرالي انطلاقا من 1974، بنك إنجلترا وبنك فرنسا انطلاقا من 1976، وتنص نظرية النقديين على الحفاظ لعدة سنوات على معدل نمو ثابت (من 3% إلى 5%) للنقد، ويعتقد النقديون بأن كمية النقد هي الوسيط المفضل للتوازن الاقتصادي، ويبين فريدمان ثلاث مزايا لمنهج التثبيت هي:²

1. يحول دون يصبح عرض النقود مصدر لعدم الاستقرار.

2. إن الزيادة في عرض النقود بمعدل ثابت يمكن السياسة النقدية من أن تجعل آثار الاضطرابات الناجمة عن مصادر أخرى عند حدها الأدنى.

3. تطبيق معدل ثابت لزيادة عرض النقود يجعل مستوى الأسعار في الأجل الطويل ثابتا أو مقتربا من ذلك وترتكز هذه النظرة لاستعمال المجمعات النقدية على المبررات التالية:

❖ إن المجمعات النقدية تستقطب اهتمام البنوك المركزية، فهي التي تقوم بتحديداتها وحسابها ونشرها.

¹ سمية حاجي: دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990-2014، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016/2015، (بتصرف)، ص ص: 57، 58.

² عبد الحميد عبد المطلب: السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص ص: 84، 85.

الفصل الأول — البنك المركزي والسياسة النقدية

❖ يمكن التعرف على هذه المجمعات النقدية من قبل الجمهور، ولذلك فإن الكتلة النقدية تمثل النقود المتداولة التي يستطيع الجميع التعرف عليها وتقديرها، ولكن في السنوات الأخيرة برز مشكل رئيسي يتمثل في أن تحديد المجمع النقدي أو كمية النقد لم تعد سهلة كما كانت في الماضي، نظرا لتغيير سرعة تداول النقد ونتيجة الابتكارات المالية الحديثة ولهذا فإن الإشكال يبقى مطروحا، ما هي المجمعات النقدية التي يمكن ضبطها بسهولة وبدون غموض أو تعقيد؟... وهل يلجأ إلى المجمع النقدي الضيق MI عند وجود ابتكارات مالية مستمرة أو المجمع النقدي الأوسع $M2$ أو $M3$ ؟ وهناك مبررات لاستخدام كل من المجمع الواسع والمجمع الضيق.

إن استخدام الأهداف الوسيطة يختلف غالبا من بلد لآخر، فالسلطات النقدية لمختلف البلدان تستعمل معطيات ومجاميع معينة كأهداف وسيطة لسياساتها النقدية، فمثلا نجد القاعدة النقدية مع الارتباط بمعدل الفائدة تستعمل في الولايات المتحدة الأمريكية، بينما تستعمل القاعدة النقدية وحدها في ألمانيا، معدل الفائدة ومجموع قروض الاقتصاد في بلجيكا، والكتلة النقدية في فرنسا.

رابعا- معايير اختيار الأهداف الوسيطة

إن المنطق وراء اختيار إستراتيجية الأهداف الوسيطة يتمثل في معايير تتحكم في اختيار الهدف الوسيط، أي يجب أن يكون الهدف الوسيط قابل للقياس ويمكن السيطرة عليه من قبل البنك المركزي، كما يجب أن تكون آثاره على الهدف النهائي قابلة للتنبؤ بها¹.

1. القابلية للقياس: يعتبر القياس الدقيق والسريع لمتغير الأهداف الوسيطة ضروريا لأن الهدف الوسيط هو إشارة لما إذا كانت السياسة النقدية تسير في الاتجاه الذي يحقق الهدف النهائي أم خراج مسارها. لذا فإن أسعار الفائدة قابلة للقياس بالمقارنة بالعرض النقدي والقاعدة النقدية ومن ثم تصبح أكثر فائدة كأهداف وسيطة.

فاليانات عن سعر الفائدة ليست فقط متاحة بدرجة أسرع من بيانات القاعدة النقدية والعرض النقدي، ولكن أيضا تقاس بيانات سعر الفائدة بدقة أكثر ونادرا ما يعاد مراجعتها بالمقارنة بالقاعدة النقدية والعرض النقدي والتي تخضع لقدر كبير من المراجعة.

2. القدرة على السيطرة: يجب أن يكون البنك المركزي قادرا على السيطرة على المتغير إذا ما استخدم كهدف وسيط، وإذا لم يستطيع البنك المركزي السيطرة على الهدف الوسيط، فإن معرفة البنك المركزي أن السياسة النقدية خرجت عن المسار المطلوب، ويقترح بعض الاقتصاديين استخدام الناتج الوطني كهدف وسيط، ولكن طالما أن البنك المركزي لديه سيطرة ضئيلة عليه، فلن يستعمل الناتج الوطني كمرشد له في كيفية وضع أدوات سياسته.

¹ بلعزوز بن علي: مرجع سابق، ص: 119، 120.

الفصل الأول — البنك المركزي والسياسة النقدية

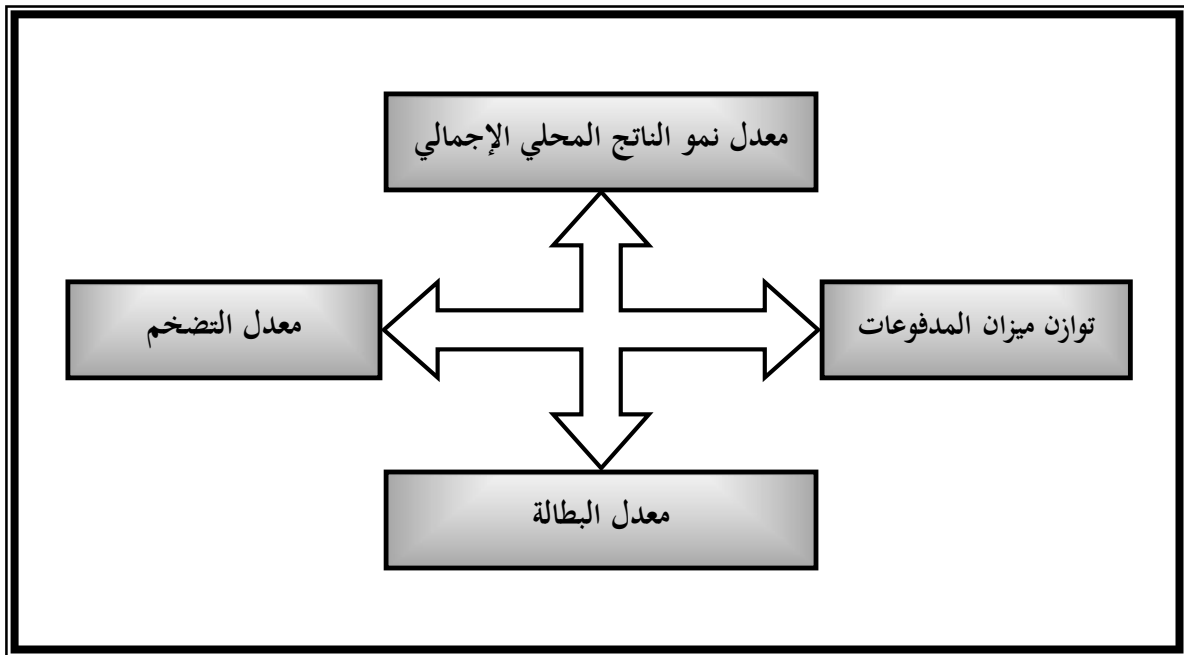
وبالمقابل فإن البنك المركزي له قدر كبير في السيطرة على القاعدة النقدية وسعر الفائدة، فالبنك المركزي يمكن أن يمارس أثرا قويا على العرض النقدي، رغم أن أثر تحكم البنك المركزي في العرض النقدي ليس كاملا. ومن ناحية أخرى يمكن للبنك أن يستخدم عمليات السوق المفتوحة لتحديد سعر الفائدة مباشرة، ولكنه لا يمكن أن يتحكم في العرض النقدي تحكما كاملا، ولهذا فقد تتفوق سيطرة البنك المركزي على سعر الفائدة على سيطرته على العرض النقدي وفقا لمعيار القدرة على السيطرة، ولكن رأينا أن البنك المركزي لا يمكنه أن يحدد سعر الفائدة الحقيقي لان البنك المركزي ليس له سيطرة على توقعات التضخم ولهذا مرة أخرى لا يمكن وضع حد فاصل لتحديد ما إذا كان يفضل سعر الفائدة على القاعدة النقدية كهدف وسيط أو العكس.

3. القدرة على التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي: إن أحد المعايير الهامة هي أن يكون المتغير المستخدم كهدف له أثر يمكن التنبؤ به على الهدف النهائي، فمثلا إذا استطاع البنك المركزي قياس سعر النفط في السوق العالمية أمكنه السيطرة تماما على سعر النفط العالمي كهدف وسيط يؤثر على الناتج الوطني الجزائري.

الفرع الثالث: الأهداف النهائية للسياسة النقدية

إن الأهداف الأولية والوسيلة للسياسة النقدية هي عبارة عن أدوات مساعدة لتحقيق الأهداف النهائية، حيث تعرف هذه الأهداف اختصارا "بالمربع السحري" وذلك لأن السياسة النقدية فرع من فروع السياسة الاقتصادية حيث وضع "نيكولا كالدور" هذه الأهداف بالشكل التالي:

الشكل رقم (02): المربع السحري لكالدور



المصدر: وليد بشيشي: دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، دار الكتاب الجامعي، الطبعة الأولى، الإمارات العربية المتحدة،

2017، ص 42.

الفصل الأول — البنك المركزي والسياسة النقدية

من خلال الشكل تسعى السياسة الاقتصادية إلى الوصول إلى أربعة أهداف رئيسية وتتمثل في:

- تحقيق معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة.
- تحقيق معدلات تضخم منخفضة ومنها الاستقرار في الأسعار.
- تخفيض معدلات البطالة ورفع من معدلات العمالة للمحاولة إلى الوصول إلى التشغيل الكامل.
- خلق التوازن في ميزان المدفوعات.

وعليه فإن الأهداف النهائية للسياسة النقدية تتمثل في النقاط التالية:

أولاً- تحقيق الاستقرار النقدي

يعتبر هدف تحقيق الاستقرار النقدي من أهم أهداف السياسة النقدية حيث يؤدي عدم الاستقرار النقدي، سواء في شكل تضخم أو انكماش إلى أضرار بالغة في الاقتصاد الوطني. فيؤدي التضخم إلى إعادة توزيع الدخل والثروة لصالح المدينين والمنظمين ورجال الأعمال على حساب الدائنين وأصحاب الدخول الثابتة.

أما الانكماش فيؤدي إلى إعادة توزيع الثروة والدخل لصالح الدائنين وأصحاب المرتبات والدخول الثابتة على حساب طبقة المنظمين ورجال الأعمال.

لقد اختارت معظم الدول الصناعية أهدافاً للتضخم ما بين 1% و3% بالنظر لما تشكله معدلات التضخم المرتفعة من آثار سلبية على النمو وارتفاع تكاليف الرفاهية، وإن التركيز على خفض التضخم واستقرار الأسعار هو نتيجة للآثار السلبية التي يتركها التضخم على الاقتصاد (كتشويه المعطيات الاقتصادية وتشجيع المضاربة...). وإن إعطاء الأولوية للتضخم أو الاقتصاد عليه في مجال السياسة النقدية في الدول المتقدمة يتم في إطار مناخ اقتصادي يتسم بارتفاع درجة استقلالية البنوك المركزية، وتمتع اقتصادياتها بأنظمة صرف مرنة، ونظام إعلامي ملائم¹.

ثانياً- تحقيق العمالة الكاملة أو التوظيف الكامل

تعمل السياسة النقدية على محاولة تحقيق التشغيل الكامل والاستغلال الأمثل لجميع الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع، وهو من بين مقدمات الأهداف التي تعمل السياسة النقدية على تحقيقها لكن يجب الإشارة إلى أن هدف تحقيق العمالة الكاملة هو يعني السماح بمعدل بطالة منخفض قد يتراوح بين 3% و5%²، ويراد بذلك أن تحرص السلطات النقدية على تثبيت النشاط الاقتصادي عند أعلى مستوى ممكن من التوظيف للموارد الطبيعية والبشرية، وعلى هذا فإن السلطات النقدية يجب أن تتخذ جميع الإجراءات الكفيلة، بتجنيد الاقتصاد البطالة وما يرافقها من عوامل انكماشية في

¹ عبد المجيد قدي: المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2003، ص 74.

² عبد القادر سيد متولي: اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص 195.

الفصل الأول — البنك المركزي والسياسة النقدية

الإنتاج والدخل، ومن هذه الإجراءات: رفع حجم الطلب الكلي إلى المستوى اللازم لتشغيل الموارد الإنتاجية غير المستغلة.¹

حتى يتم الوصول إلى هذه المعدلات وجب على السياسة النقدية رسم سياسات تؤدي إلى زيادة عنصر الإنتاج ومنه زيادة فرص التشغيل لعنصر العمل، لأن وجود معدلات مرتفعة من البطالة له آثار سلبية اقتصادية واجتماعية ونفسية على أفراد المجتمع ومنه ينعكس بالسلب على التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

ثالثاً- تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع

يعتبر من أهم أهداف السياسات الاقتصادية، وقد بدأ الاهتمام بدور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي وذلك بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كان الاهتمام قبل ذلك على هدف تحقيق العمالة الكاملة، ودور السياسة النقدية هو تحقيق معدل مرتفع للدخار والتأثير على معدل الاستثمار من خلال التوسع الائتماني، حتى يمكنها الوصول إلى مرحلة الانطلاق التي تضع اقتصادياتها على طريق النمو الذاتي السريع.²

إن النمو الاقتصادي، يتطلب تزايداً مستمراً في كمية النقود المتداولة، مع تزايد الإنتاج والدخل، ما يعني أن تقليص كمية النقود عن طريق بيع السندات، قد يؤدي لنتائج سلبية في النمو الاقتصادي، ويفضل في هذه الحالة زيادة كمية النقود، ولكن بنسب منخفضة وبما يتناسب مع متطلبات النمو الاقتصادي، أي تغير نسبة زيادة كمية النقود حسب متطلبات السياسة النقدية التوسعية والانكماشية، وبذلك كمية النقود تكون في تزايد مستمر.³

لكن إذا نظرنا إلى دور السياسة النقدية في تحقيق معدل عالٍ لنمو الاقتصاد الوطني، نجد أنها باستطاعتها أن تعمل على تحقيق ذلك، كما أنها تساعد في المحافظة على النمو، ولكن هناك عوامل أخرى غير نقدية يجب توافرها لتحقيق هذا المعدل العالي، كتوافر الموارد الطبيعية والقوى العاملة الكفؤة وتوافر عوامل وظروف سياسية واجتماعية ملائمة، ولذلك فإن دور السياسة النقدية يجب أن يعمل بالتنسيق مع هذه العوامل، وكذلك مع سياسة مالية ملائمة غير متناقضة لدور السياسة النقدية. وعند الحديث عن النمو الاقتصادي كهدف للسياسة النقدية يجب التفرقة بين النمو والتنمية، والتي تعني تغير في السنوات الأخيرة تحقق ثلاث أهداف أساسية وهي:

1. القضاء على الفقر وعلاج أسبابه.

2. تحسين نوعية الحياة.

3. دعم القدرة على النمو.

¹ كزرياء الدوري ويسرى السامرائي: مرجع سابق، ص 189.

² عبد المجيد قدي: مرجع سابق، ص 74.

³ سمية حاجي: مرجع سابق، ص 53.

الفصل الأول — البنك المركزي والسياسة النقدية

أما النمو فيعني معدل تغير الناتج الكلي الحقيقي، إذن فكلاهما مرتبط بدرجة التطور الاقتصادي، فالنمو الاقتصادي مركز على التغير في الناتج الكلي الحقيقي، أما التنمية تشمل التغير الهيكلي في الناتج، وتوزيع ثمار النمو الاقتصادي لتحسين معيشة الأفراد ككل.

هكذا قرر الاقتصاديون استعمال كلمة النمو للتعبير عن التطور الاقتصادي في البلدان المتقدمة أما مصطلح التنمية فيستعمل عند الحديث عن التطورات في الدول المتخلفة أو ما يسمى بالدول الصناعية للتقدم.

كما تكمن مشكلة الدول المتخلفة عندما تريد تحقيق التنمية الاقتصادية تتمثل في قصور مواردها الداخلية وخاصة المالية لتوفير التمويلات اللازمة للاستثمارات المخططة في التنمية، وضعف القدرة على تنمية رأس المال المادي والبشري، وهذا يتطلب تحقيق معدل مرتفع للادخار، وبالتالي فإن دور السياسة النقدية هو تحقيق معدل مرتفع للادخار والتأثير على معدل الاستثمار في السلع الرأسمالية من خلال زيادة الفرص الائتمانية، ويجب أن لا تقع هذه السياسات في تفضيل التضخم باعتباره يساعد على تخفيض البطالة، وزيادة معدلات التشغيل حتى يمكنها الوصول إلى مرحلة الانطلاق التي تضع اقتصادياتها على طريق النمو الذاتي السريع.

أما في الاقتصاد الجزائري فكانت التنمية الاقتصادية هدفا لكل السياسات الاقتصادية بصفة عامة، أما بالنسبة للسياسة النقدية فلم يكن لها هدفا للنمو واضحا ولكنه يمارس ضمنا من خلال دور السلطات النقدية التي تقوم بالتوسع الائتماني لتوفير التمويل اللازم للأفراد والمؤسسات.¹

رابعا- معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات

إن هدف السياسة النقدية هو تحقيق التوازن الخارجي فضلا عن التوازن الداخلي وذلك بتحسين ميزان المدفوعات وتحصينه ضد التقلبات، مع ضمان ثبات قيمة العملة الخارجية فضلا عن ثبات قيمتها الداخلية- وما يتعلق بذلك من إجراءات خاصة بالمحافظة على أرصدة نقدية أجنبية كافية لمواجهة التقلبات التي قد تحصل في ميزان المدفوعات من جهة، ولتغطية متطلبات التنمية من جهة أخرى. وقد تبلور هذا الهدف بعد الحرب العالمية الثانية على أثر المشكلات التي سببتها الحرب في إرباك موازين مدفوعات الدول-التجارية بخاصة- وحاجتها إلى إعمار اقتصادياتها وتنميتها في آن واحد، فالإنفاق الحكومي الواسع على الإعمار والإنشاء والتنمية، بسبب زيادة الطلب على السلع الإنتاجية والمواد الأولية، جعلها تفقد الكثير من أرصدها النقدية الأجنبية وهذا دفعها إلى العمل على توازن ميزان مدفوعاتها.²

كما تلعب السياسة النقدية دور مهم في تقليل العجز في ميزان المدفوعات ويبرز هذا من خلال قيام البنك المركزي برفع سعر الخصم وهذا سيجعل البنوك التجارية ترفع أسعار الفائدة المدينة وهو ما يؤدي إلى انخفاض الطلب على

¹ عبد الحميد عبد المطلب: مرجع سابق، ص ص: 21، 22.

² عبد الحميد لخديمي: مرجع سابق، ص 19.

الفصل الأول — البنك المركزي والسياسة النقدية

القروض وهذا ما يسمح بانخفاض الأسعار، وإذا انخفضت الأسعار المحلية سيؤدي ذلك إلى تشجيع الصادرات، كما أن ارتفاع أسعار الفائدة محليا سيغري المستثمرين الأجانب لتوظيف أموالهم بالبنوك الوطنية وبالتالي تدفق أموال أجنبية إلى داخل الدولة، وهذا ما يساهم في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات.

إن بين الأدوات المستخدمة لعلاج اختلال ميزان المدفوعات هي تغير إتباع سياسة نقدية انكماشية والعمل على تخفيض المعروض النقدي، ويتم ذلك برفع سعر الخصم أو دخول عمليات السوق المفتوحة... يحدث هذا أثرا إيجابيا على ميزان المدفوعات من عدة نواحي:

- تخفيض مستوى الأسعار مما ينعكس إيجابيا على الصادرات.
 - تخفيض القوة الشرائية والسيولة في الدولة فتتخفف الواردات.
 - رفع سعر الفائدة على الأوراق المالية يجذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدولة مما يساعد على تخفيض العجز.
- أما بالنسبة لأثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في حالة وجود عجز فتلجأ الدولة إلى تخفيض قيمة عملتها الخارجية أي رفع سعر الصرف الأجنبي وهذا يجعل السلع المستوردة أغلى بالنسبة للمستهلك المحلي والسلع المصدرة أرخص للمستهلك الأجنبي، مما يؤدي إلى زيادة الصادرات وتقليل الواردات.

كما يرى البعض أن السياسة النقدية تحقق نجاحا هاما في حالة إتباع سياسة تقويم سعر الصرف بينما تكون السياسة المالية أكثر فعالية في حالة إتباع سياسة ثبات سعر الصرف، وذلك في ظل المفهوم التقليدي للاقتصاد المفتوح الذي يفترض تمام إحلال رؤوس الأموال والاستخدام الكامل لها مع إهمال أثر التوقعات وتثبيت أسعار السلع والخدمات.¹

المطلب الثالث: قنوات تأثير السياسة النقدية

قنوات تأثير السياسة النقدية هي عبارة عن روابط خاصة من خلالها تؤثر السياسة النقدية على الطلب الكلي، أما ميكانيكية تأثير السياسة النقدية فهي تعبر عن عمل قنوات السياسة النقدية في نقل أثرها إلى الناتج والأسعار وفي آجال زمنية طويلة ومتغيرة.² وتتأثر آلية انتقال أثر السياسة النقدية بشكل قوي ب: مرونة المتغيرات الاقتصادية، هيكل النظام المالي للدولة، هيكل الاقتصاد الكلي والأوضاع الاقتصادية بشكل عام. يوجد على العموم أربعة قنوات رئيسية تقليدية وهي:

الفرع الأول: قناة سعر الفائدة (القناة النقدية)

¹ عبد المجيد قدي: مرجع سابق، ص 74.

² ليلي أسهمان بقبق وبورقعة سنوسي: دور قناة القرض المصرفي في نقل أثر السياسة النقدية في اقتصاديات الاستدانة- حالة الجزائر- (دراسة قياسية 1990-2014)، في: مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 2، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2016، ص 3.

الفصل الأول — البنك المركزي والسياسة النقدية

يمكن توضيح مفهوم قناة سعر الفائدة، على أنها قناة الإبلاغ عن الطريق الذي من خلاله يبلغ اثر السياسة النقدية إلى الهدف النهائي، تبعا لاختيار الهدف الوسيط.

تعتبر قناة سعر الفائدة القناة التقليدية، لانتقال اثر السياسة النقدية إلى هدف النمو، حيث حسب وجهة نظر كينزية، فإن السياسة النقدية التوسعية تؤكد انخفاضاً في معدلات الفائدة الحقيقية، هذا ما يحفز الاستثمار الذي يدفع النمو (الإنتاج والتشغيل)، وتحفيز الاستثمار عندما لا يكون تمويلها (التكلفة المرتفعة) يتعلق بالمؤسسات التي تجد المشاريع مربحة في المستقبل عندما لا يكون تمويلها باهضاً، هذا ينطبق أيضاً على العائلات التي تتزايد مقدرتها على الاقتراض لإنجاز مشاريعهم، خاصة العقارية منها¹. فعمل السلطات النقدية يطبق مباشرة على المعدلات القصيرة، وعلى سيولة البنوك، والاستثمارات تكون بمعدلات طويلة هذا ما يستلزم الحد من ارتفاع الأسعار في المستقبل والاستمرار في إتباع سياسة نقدية توسعية المبنية على خفض المعدلات الطويلة، إلا أن توقع التضخم ليس هيناً، ولكن يبقى معتدلاً لكي لا يغير اتجاه السياسة النقدية ويغير المعدلات المعدة سابقاً².

اعتبر معدل الفائدة محل جدل كبير وخاصة فعاليته، لكون التضخم مشكلة كبرى بالنسبة للاقتصاديات الرأسمالية، حيث يجد البنك المركزي صعوبة في إدارة سياسة نقدية توسعية، بوجود 5% إلى 10% من ارتفاع الأسعار، وفي حالة فشل السياسة، فإن الحد من هذا الارتفاع ينتج عنه انخفاض النشاط الاقتصادي، مما يجعل السياسة النقدية غير قادرة على مواجهة الانكماش الاقتصادي.

إن تغيرات معدلات الفائدة تحدث ثلاث أنواع من الآثار:³

1. أثر تكلفة رأس المال: هو الأثر السعري للسياسة النقدية، حيث تمثل تأثير تغيرات معدلات الفائدة على سلوك المؤسسات والعائلات، ففي حال ارتفاع معدل الفائدة ترتفع تكلفة الاستثمارات، ما يجد المؤسسات من تحقيق برامجها الاستثمارية الإنتاجية، والعائلات عن شراء السكنات والمشترية الاستهلاكية.

2. اثر الثروة: تتمثل في تغيير البنك المركزي لكمية النقود في الاقتصاد، وتأثيره على كل من الناتج والدخل والأسعار، واعتبرت الثروة مؤثر على معظم الدول الاقتصادية، حيث توجد العديد من المحاولات التي كانت بصد إدخال مفهوم الثروة في دالة الإنفاق الحقيقي، منها باتنكن *Patenkin*، الذي ركز على إدخال القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية، كأحد مكونات الثروة الصافية في دالة الطلب على السلع والخدمات.

¹ سمية حاجي: مرجع سابق، ص 90.

² Jaques Bichot: la monnaie et les systèmes financiers, Ellipses Marketing, France, 1997, P 154

³ محمد عزت غزلان: اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، لبنان، 2002، ص ص: 252، 253.

الفصل الأول — البنك المركزي والسياسة النقدية

3. التوسع النقدي: ينتقل إلى الإنفاق الكلي من خلال تغيرات سعر الفائدة، وفي المستوى العام للأسعار، حيث يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى تحقيق مكاسب غير متوقعة، نتيجة ارتفاع التقييم لسوق الأصول، ما يؤدي إلى ردود أفعال مختلفة من قبل الوحدات النقدية نحو الاستهلاك والادخار والاستثمار، والمستوى العام للأسعار والأجور.

الفرع الثاني: قناة سعر الصرف

تعتبر قناة سعر الصرف إحدى أهم القنوات التي ينتقل من خلالها أثر السياسة النقدية، خاصة في الاقتصادات التي تتسم بدرجة كبيرة من الانفتاح على الأسواق الخارجية. تزيد أهمية هذه القناة في الدول التي تتسم أسعار الفائدة فيها بعدم المرونة، حيث يلعب اختلاف أسعار الفائدة المحلية عن أسعار الفائدة على العملات الدولية الرئيسية دوراً رئيسياً في تحول المدخزين إلى حيازة العملات ذات العائد الأعلى، التي تتسم أسعار صرفها بالثبات النسبي والقابلية للتحويل. يختلف المدى الزمني لانتقال آثار تغيرات سعر الصرف وحجمها على الناتج والتضخم من دولة لأخرى، حسب درجة الانفتاح على العالم الخارجي، ودرجة تحرر القطاع المالي بها.

كما يُعد سعر الصرف أحد أدوات السياسة النقدية للتحكم في المستوى العام للأسعار في الدول المستوردة الصافية، إلا أنها قد تلعب دوراً في انتقال التحديات، التي قد تنشأ في الدول الشركاء الرئيسيين في التجارة، إلى الاقتصاد المحلي، وهو ما يعرف بالتضخم المستورد.¹

الفرع الثالث: قناة أسعار السندات المالية

هذه القناة هي تعبير عن وجهات أنصار المدرسة النقدية في تحليلهم لأثر السياسة النقدية على الاقتصاد، حيث يعتبرون أن تأثير السياسة النقدية على الاقتصاد ينتقل عبر قناتين²:

❖ قناة توبين للاستثمار والتي تعتمد على ما يعرف بمؤشر توبين للاستثمار.

❖ قناة أثر الثروة على الاستهلاك.

عبر القناة الأولى: يؤدي انخفاض عرض النقود إلى زيادة نسبة الأوراق المالية وتقليل نسبة الأرصدة النقدية بالمحفظة المالية الاستشارية لدى الجمهور، مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الخاص على الأوراق المالية، ما يدفع المتعاملين إلى التخلص من الأوراق المالية الزائدة ببيعها، الشيء الذي يؤدي إلى هبوط الأسعار فينخفض مؤشر توبين وبالتالي ينخفض حجم الاستثمار ومنه يتراجع الناتج المحلي الخام.

¹ أحمد شفيق الشاذلي: قنوات انتقال أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي، في: مجلة دراسات اقتصادية، العدد 39، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، أكتوبر 2017، ص: 20، 21.

² بماء الدين طويل: دور السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990-2010)، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2016، ص 70.

الفصل الأول — البنك المركزي والسياسة النقدية

عبر القناة الثانية: يؤدي انخفاض عرض النقود إلى انخفاض أسعار الأوراق المالية، والتي يؤدي انخفاضها إلى انخفاض قيمة الثروة لدى الجمهور، ومنه الحد من الاستهلاك وبالتالي تراجع الأسعار وتراجع نمو الناتج المحلي الخام.

الفرع الرابع: قناة الائتمان

تضم هذه القناة قناتين قناة الائتمان المصرفي وقناة ميزانية المؤسسات كما يلي:¹

أولاً - قناة ميزانية المؤسسات

إن ميكانيزم الميزانية المحاسبية يعتمد على قيمة الأصول الخاصة بالمؤسسات وكذا إنفاقات الأسر. ففي هذه الحالة فإن الاختيار العكسي والخطر المعنوي يلعبان دوراً في تحديد الطريقة التي يعمل من خلالها هذا الميكانيزم. فمن جهة، الانكماش النقدي والذي من شأنه تخفيض أسعار أصول المؤسسات وكذا تخفيض صافي ثروتها يمكن أن يؤدي إلى انخفاض القروض لتمويل الإنفاق الاستهلاكي (مشكلة الاختيار العكسي)، ومن جهة ثانية فإن انخفاض ثروة المؤسسات (انخفاض الأصول) يؤدي إلى تخفيض حصص الشركاء وهو ما يعطيهم أكثر تحفيز للجوء للاستثمارات الخطيرة (الخطر المعنوي) وهذا قد يؤدي إلى تخفيض قروض الاستثمار من طرف المؤسسات المالية فيقل بذلك الإنفاق الاستهلاكي. هذا الجانب وكنتيجه نهائية، فإن انخفاض القروض هو عبارة عن استجابة لدالة العرض نتيجة مشكلات الاختيار العكسي والخطر المعنوي.

ثانياً - قناة الإقراض المصرفي

إن قناة القرض البنكي تعمل على أساس الأدوار الخاصة التي تلعبها البنوك كوسيط مالي، فهي الأكثر ملائمة للتعامل بين المانحين والمقترضين خاصة المؤسسات الصغيرة أين يمكن ملاحظة وجود مشكلات عدم تناظر المعلومات وبالرغم من أن زيادة الإبداع المالي قد أدى إلى انتقاد هذه القناة إلا أن هناك شبه تأكيد من أن هذه القناة تكتسي أهمية كبيرة خاصة في الدول النامية.

¹ أحمد شعبان محمد علي: انعكاسات التغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي، ودور البنوك المركزية، دراسة تحليلية، تطبيقية، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، مصر، 2006، ص 123.

الفصل الأول — البنك المركزي والسياسة النقدية

المبحث الثالث: إستراتيجية البنك المركزي وأدواته في فعالية السياسة النقدية

يعتبر البنك المركزي المسؤول عن رسم وتنفيذ السياسة النقدية في مختلف الدول على اختلاف مستوياتها الاقتصادية ونظمها المسيرة للكتلة النقدية، حيث يقوم بإتباع إستراتيجية محكمة، وذلك من أجل تطبيقه للسياسة النقدية والتحكم فيها والمحافظة على التوازن الاقتصادي لتحقيق الأهداف.

المطلب الأول: أدوات وإستراتيجية البنك المركزي

يستخدم البنك المركزي في تأثيره على مستوى النشاط الاقتصادي مجموعة من الأدوات، بغرض التحكم في حجم ونوع الائتمان البنكي، ويختلف ذلك باختلاف النظام السائد في عمله.

الفرع الأول: أدوات البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية

لتحقيق الأهداف المسطرة للسياسة النقدية يستخدم البنك المركزي بصفته القائم على السلطة النقدية والمسؤول المباشر على رسم وتنفيذ السياسة النقدية للتحكم في كمية النقود المتداولة مجموعة من الأدوات، وهذا حسب الظروف الاقتصادية في أي بلد ما، ويمكن أن نصنف هذه الأدوات إلى أدوات كمية، أدوات كيفية.

أولاً- الأدوات الكمية (الأدوات غير المباشرة)

تهدف الوسائل الكمية إلى التأثير في كمية أو حجم الائتمان وكلفته بصرف النظر عن وجوه الاستخدام التي يراد استعماله فيها. ويتخذ هذا النوع من الوسائل سبيله إلى ذلك عن طريق التأثير في مجمل الاحتياطات النقدية المتوافرة لدى الجهاز المصرفي بما يترتب على ذلك من التأثير بطريقة غير مباشرة في الحجم الكلي للكميات النقدية المعروضة في الاقتصاد وتمثل في:

1. **سعر إعادة الخصم:** يعبر سعر إعادة الخصم عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند الاقتراض منه، أو طلب إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية.¹

يهدف البنك المركزي من سياسة إعادة الخصم (سعر البنك) إلى التأثير في:²

- كلفة حصول المصارف التجارية على الموارد النقدية الإضافية - الاحتياطات الإضافية أو الجديدة- التي يقدمها البنك المركزي.

- كلفة الائتمان الذي تمنحه المصارف التجارية لعملائها من الوحدات الاقتصادية غير المصرفية.

يعمد البنك المركزي من خلال سياسته النقدية إلى تغيير سعر إعادة الخصم وسعر الفائدة قصير الأجل للتأثير في

كمية عرض النقود والذي ينعكس بدوره على كمية الاحتياطات المصرفية ومن ثم على القاعدة النقدية وعلى العرض

¹ محمد العربي ساكر: الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص 115.

² عبد الحميد لخديمي: مرجع سابق، ص 41.

الفصل الأول — البنك المركزي والسياسة النقدية

الإجمالي للنقود والمتمثل بالسيولة العامة. إن الغرض من هذه السياسة هو معالجة حالات الانكماش والتضخم التي تواجه الاقتصاد¹.

فعندما يهدف البنك المركزي إلى إتباع سياسة توسعية لإنعاش الاقتصاد ومعالجة الفجوة الركودية يقوم بتخفيض سعر الفائدة الذي يتقاضاه على قروضه للجهاز المصرفي، بمعنى يخفض سعر الخصم مما يحفز البنوك على الاقتراض منه، فتزيد الأموال المتاحة لها لإقراض الأفراد ودفع عملية التنمية في البلاد، خاصة إذا كانت القروض موجهة إلى إنشاء مشاريع صناعية وتنموية مما يجنب الاقتصاد حالة الركود، أما إذا كان الهدف هو إتباع سياسة انكماشية لمكافحة التضخم، فإن البنك المركزي يرفع سعر إعادة الخصم أي أنه سيقترض البنوك بأسعار أعلى، مما يقلل قابلية ورغبة البنوك في الاقتراض، كما يؤدي إلى رفع أسعار فوائدها على القروض الأمر الذي يقلل من حجم القاعدة النقدية في السوق².
إن فاعلية هذه السياسة تتوقف على عدة عوامل أهمها:³

— مدى نمو واتساع السوق النقدية عموما وسوق الخصم على وجه الخصوص، حيث تتطلب هذه الأداة توفر سوق نقدية متطورة للتعامل في أدوات الدين القصيرة الأجل، التي يقبل البنك المركزي الإقراض بضمائمها عن طريق إعادة خصمها.

— مدى اعتماد البنوك التجارية على البنك المركزي كمصدر لمواردها النقدية، فمتى كانت هذه البنوك تتمتع بسيولة مرتفعة وتستطيع الاعتماد على تمويل نفسها ذاتيا، تقل رغبتها في إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية. هذا الوضع يؤدي إلى غياب العلاقة التأثيرية لسعر إعادة الخصم على معدلات الفائدة (أسعار الخصم) على مستوى البنوك التجارية بما أنها لم تعد مضطرة للجوء إليه كمصدر أول وأخير للإقراض. تبعا لهذا كله تقل فاعلية هذه السياسة، وقد تصل إلى حد الفشل والعجز في تحقيق أهداف السياسة النقدية.

— درجة مرونة الطلب على الائتمان بالنسبة لسعر الفائدة، حيث يتطلب نجاح هذه السياسة قوة هذه المرونة والتي لا تتحقق دائما وفي كل الظروف. فرفع أسعار الفائدة مثلا في فترات التضخم لا يتبع دائما بانخفاض الطلب على القروض والعكس صحيح، لأن ذلك يتوقف على الجانب النفسي لرجال الأعمال بين درجة تفاؤلهم وتشاؤمهم، ومدى حبههم للمخاطرة، وتوقعاتهم المستقبلية بشأن تحصيل الأرباح وتعويض الخسائر عن طريق رفع الإنتاجية أو رفع أسعار السلع المنتجة.

¹ المرجع نفسه، ص 41.

² محمد العربي ساكر: مرجع سابق، ص 115.

³ ليلي اسمهان بقيق: آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر وموقعها الداخلية — دراسة قياسية — أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015، ص 27.

الفصل الأول — البنك المركزي والسياسة النقدية

2. عمليات السوق المفتوحة: يقصد بسياسة السوق المفتوحة تدخل البنك المركزي في السوق النقدية ببيع وشراء الأوراق المالية والتجارية بصفة عامة والسندات الحكومية بصورة خاصة بهدف التأثير على الائتمان، وعرض النقود حسب الظروف الاقتصادية السائدة وهي من أهم أدوات السياسة النقدية في الأنظمة الرأسمالية.¹

فإذا كان الهدف هو زيادة عرض النقود، فإن البنك المركزي يقوم بشراء الأوراق المالية الحكومية من البنوك التجارية ويدفع مقابل هذه الأوراق شيكات مسحوبة على البنك المركزي وهذه الشيكات تودع في البنوك التجارية وبالتالي يكون في إمكان البنوك التجارية أن تتوسع في حجم الائتمان وخلق النقود من الودائع، ومن ثم يزداد المعروض النقدي. أما إذا كان الهدف هو إنقاص عرض النقود، فإن البنك المركزي يقوم ببيع الأوراق المالية الحكومية، ومن المفترض أن يدفع المشترون مقابل هذه الأوراق المالية شيكات مسحوبة على البنوك التجارية ولصالح البنك المركزي، ومنه تزداد مديونية البنوك التجارية لدى البنك المركزي وتقل احتياطياتها من النقود السائلة، وعليه تقل مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان، وتقل المعروض النقدي أو عرض النقود. مع ملاحظة أن دخول البنك المركزي بائعا فإنه يخفض من سعر الأوراق المالية في السوق، مما يؤدي إلى ترتفع أسعار الفائدة، وتقل رغبة رجال الأعمال في الاقتراض من البنوك والعكس صحيح في حالة دخول مشتريين.²

وتتميز عمليات السوق المفتوحة عن أدوات السياسة النقدية الأخرى بما يلي:³

- تتم عمليات السوق المفتوحة في إطار من السيطرة الكاملة للبنك المركزي.
- تتميز عمليات السوق المفتوحة بالمرونة والدقة، حيث لا يوجد حد أدنى أو أقصى لهذه العمليات.
- إمكانية تغييرها بسهولة.

تتوقف فعالية سياسة السوق المفتوحة على مدى تحقق الشروط التالية:⁴

- ❖ درجة انتظام وتقدم الأسواق المالية التي تسمح باستيعاب هذا النوع من العمليات بتوفرها على الحجم الكافي من الأوراق المالية اللازمة لهذه العمليات.
- ❖ مدى اعتماد البنوك لتمويل نفسها من طرف البنك المركزي، فكلما توفرت هذه البنوك على احتياطات نقدية فائضة أمكنها تمويل نفسها ذاتيا ومن ثم تتضاءل فرص نجاح هذه السياسة.
- ❖ مرونة الطلب على الائتمان لأسعار الفائدة التي تتوقف على الحالة النفسية والبيكولوجية لرجال الأعمال بين تفاعلهم وتشاؤمهم وتوقعاتهم المستقبلية بشأن الربح والخسارة.

¹ حسن يوسف النبي وعبد الحميد هاشم: الاقتصاديات المعاصرة، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 1977، ص 198.

² عبد المطلب عبد الحميد: مرجع سابق، ص ص: 24، 25.

³ محمود يونس وكمال أمين الوصال: اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 313.

⁴ سهير محمود معتوق: النظريات والسياسات النقدية، الدار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1989، ص ص: 216، 217.

الفصل الأول — البنك المركزي والسياسة النقدية

❖ كمية ما يتوفر لدى البنك المركزي من الأوراق المالية المرغوبة التي يمكن أن يطرحها للبيع للحد من التضخم أو التي يكون مستعدا لشرائها بأسعار عالية لمكافحة الانكماش، مع إمكانية تحمله للخسارة عند بيعها. أضف إلى ذلك مدى تناسب الأوراق المالية المحتفظ بها مع الهدف المراد تحقيقه.

❖ النطاق الملائم لإجراء عمليات السوق المفتوحة، حيث إذا جرت هذه العمليات على نطاق واسع يمكن أن تؤدي إلى تقلبات كبيرة في أسعار الأوراق المالية وأسعار فائدها مما يهدد ربحية البنوك التجارية، وهو ما يمكن أن يدفع بهذه الأخيرة إلى اتخاذ سياسة دفاعية قد تتعارض مع أهداف السياسة النقدية المحددة.

3. **الاحتياطي القانوني (الإجباري):** يعرف الاحتياطي القانوني بذلك الجزء من الودائع الذي تحتفظ به البنوك التجارية لدى البنك المركزي وذلك لدعم مركزها المالي وبناء سمعة طيبة للبنك¹. ويعتمد البنك المركزي إلى رفع نسبة الاحتياطي ونسبة السيولة عندما يهدف إلى الحد من الائتمان لعدم التوسع في عملية خلق النقود وبالتالي الحد من عرضها. وبالعكس يعتمد على خفض نسبة الاحتياطي إذا أراد التوسع في عملية الائتمان لزيادة خلق نقود الودائع ومنه زيادة عرض النقود.²

كما تعتبر هذه الأداة ذات هدف مزدوج فهي من جهة أداة لحماية المودعين وتمكينهم من ضمان السحب عند الحاجة لودائعهم، ومن جهة ثانية أداة للتأثير على قدرة البنوك التجارية في منح الائتمان. تستخدم هذه الأداة على نطاق واسع لأنها سهلة الإدارة نسبيا بالمقارنة مع الأدوات الأخرى وتكون هذه الأداة أكثر فاعلية ونجاعة إذا كان وعاء الاحتياطات الإلزامية شاملا لجميع أنواع الودائع، وكذا افتراض عدم وجود تسرب نقدي (اكتناز) وعدم وجود طرق أخرى أمام البنوك التجارية للحصول على موارد نقدية خارج البنك المركزي، ومدى استحابة ومرونة القطاعات الإنتاجية لتلك التغييرات المطبقة من قبل السلطات النقدية.³

ثانيا- الأدوات الكيفية (الأدوات المباشرة)

يستخدم البنك المركزي إلى جانب الأدوات الكمية التي تؤثر في حجم الائتمان أدوات كيفية للتأثير في كيفية الائتمان واتجاهاته، وتتمثل هذه الأدوات في:

1. **سياسة تأطير القروض:** تعتبر سياسة تأطير القرض وسيلة مباشرة بامتياز تسمح للبنك المركزي بالتدخل مباشرة للتأثير في قدرة البنوك التجارية على منح القروض. وتقوم سياسة تأطير القرض على فكرة تسقيف مباشر للقروض الممنوحة

1 رشاد العصار ورياض الحلبي: النقود والبنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص: 156، 157.

2 عبد القادر بابا: السياسة النقدية في الجزائر بين الأداء والفعالية، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، بشار، الجزائر، يومي: 24-25 أبريل 2006، ص 2.

3 حنان بن عاتق: السياسة الجبائية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014-2015، ص 109.

الفصل الأول — البنك المركزي والسياسة النقدية

للاقتصاد¹. إذ يقوم البنك المركزي بوضع التعليمات والقواعد الخاصة بتحديد مدة سداد الأقساط الواجب دفعها، وغالبا ما يفرض البنك نسب قصوى ودنيا محددة لسعر الفائدة كجزء مهم في هذا الصدد، إذ أن البنك المركزي لن يترك الأمر مفتوحا للبنوك التجارية للتصرف بحرية الحصول على هذه القروض، إذ يضع تعليمات وقواعد من شأنها الحد من عدد مرات ما تلجأ إليه تلك البنوك في الحصول على الائتمان المخصص بهدف حسن استخدامها أو مواجهتها من قبل السلطة النقدية بزيادة تكلفتها الأمر الذي بموجبه يتم تخفيض الطلب على النقود².

2. السياسة الانتقائية للقروض: ينطوي الإقراض الموجه على قواعد تنظيمية تضمن حصول قطاعات معينة من الاقتصاد على تمويل انتقائي، بحيث يمكن استخدام هذه الأداة لدعم قطاعات حيوية في الاقتصاد إلا أنها قد تشوه تخصيص الموارد، ويمكن أن تؤدي إلى الهيمنة السلبية وتمتلك الدولة بذاتها أو عبر سلطاتها التنفيذية العديد من الوسائل لتدخل في عملية توزيع القروض وهذه التدخلات لا ينفي أحدهما الآخر بل يمكن أن تستعمل مجتمعة وفي نفس الوقت من أجل أن يحظى نفس القرض بالأفضلية، حيث يقوم البنك المركزي بوضع معدلات لنمو حجم القروض الموجهة لنشاطات المستهدفة للتنمية والمساعدة لها، والتي يمكن تسميتها بالأنشطة المنتقاة (كالتصدير- الزراعة- البناء...) ما ينعكس على انخفاض تكلفتها ويزيد من الطلب عليها وفي المقابل فإنه يضع معدلات نمو ضعيفة على القروض الموجهة للنشاطات والقطاعات التي يريد كبحها³.

ثالثا- الأدوات الأخرى للسياسة النقدية

بالإضافة إلى الأدوات المباشرة وغير المباشرة هناك أدوات أخرى تتمثل في:

1. الإقناع الأدبي: هو أداة يحاول من خلالها البنك المركزي إقناع البنوك التجارية بإتباعها لسياسة معينة دون حاجة إلى إصدار تعليمات رسمية أو استخدام أدوات الرقابة القانونية، وتتوقف فعالية ونجاعة هذه الطريقة على خبرة ومكانة البنك المركزي ومدى تقبل البنوك التجارية التعامل معه وثقتها في إجراءاته، ومدى قدرة البنك المركزي على مقاومة الضغوط التي يتعرض لها وإتباع سياسة مستقلة في إدارته لشؤون التمويل، لذا نجد هذه الوسيلة قد حققت الكثير من أهدافها في الدول المتقدمة دون الدول المتخلفة الحديثة العهد بالنظم المصرفية المتطورة⁴.

2. التعليمات والتوجيهات: تصدر من طرف البنك المركزي وتوزع على البنوك التجارية، ويحدد فيها حجم ونوع الائتمان الذي تستطيع البنوك أن تمنحه لعملائها، وهذا الأسلوب يختلف على الإقناع الأدبي، لأنه في هذه الحالة التعليمات والتوجيهات تكون ملزمة التنفيذ من طرف البنوك التجارية، ويتطلع البنك المركزي بموجب هذه السياسة أن يضع قيودا

1 الطاهر لطرش: الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2015، ص 159.

2 نزار كاظم الخيكاني وحيدر يونس الموسوي: السياسة الاقتصادية، دار البازوري، الطبعة الثانية، الأردن، 2012، ص 24.

3 حمزة شودار: علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة التقليدية، دار عماد الدين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2014، ص ص: 107، 108.

4 بلعوز بن علي: مرجع سابق، ص 130.

الفصل الأول — البنك المركزي والسياسة النقدية

على بعض أنواع الائتمان أو أن يطلب من البنوك التجارية استخدام جزء من أصولها السائلة لشراء السندات الحكومية، أو أن يحدد حجم الائتمان بمستوى يقل أو يزيد عن حجم الائتمان السابق وذلك في ضوء السياسة الاقتصادية وكذلك الظروف والأوضاع الاقتصادية السائدة.¹

3. الإعلام: ويكون ذلك عن طرق قيام البنك المركزي بإعلان سياسته المستقبلية من خلال إظهارها لمختلف الاستراتيجيات التي يريد إتباعها معبرا على ذلك بالوقائع والإجراءات التي سيتخذها، ويكون الإعلام بوضع كل الحقائق والأرقام عن حالة الاقتصاد الوطني أمام الرأي العام، كتنفسير وأدلة للأسباب التي جعلته يتبنى سياسة معينة لتوجيه حجم الائتمان، ويعمل هذا الإعلام على زيادة ثقة الجمهور بالإجراءات والسياسات الاقتصادية الموضوعية من قبل السلطات.²

4. التفتيش المباشر: تعبر هذه السياسة عن الوجه التقليدي لمفهوم الرقابة، وذلك أن البنك المركزي يعتمد هذه السياسة على التفتيش الدقيق في الجداول المالية والمحاسبية والوثائق المتعلقة بها، من أجل الوقوف على مدى التزام البنك بالتعليمات والأوامر الصادرة، وكذلك تمثل هذه الآلية وسيلة للبنك المركزي في قياس تأثير أدوات الرقابة النقدية على السياسة الائتمانية للبنوك التجارية.³

الفرع الثاني: إستراتيجية البنك المركزي في تطبيق السياسة النقدية⁴

يواجه البنك المركزي مشكلة تتمثل في انه يرغب في تحقيق أهداف معينة مثل استقرار الأسعار مع مستوى مرتفع من العمالة، ولكن البنك المركزي قد لا يستطيع مباشرة أن يؤثر على تلك الأهداف بمعنى لا يمكنه تحقيق تلك الأهداف مباشرة، ومن ثم فإن البنك المركزي يحدد أدوات يستخدمها لكي يؤثر على الأهداف النهائية بطريقة غير مباشرة بعد فترة زمنية.

من هنا يتبع البنك المركزي إستراتيجية لممارسة السياسة النقدية بأن يستهدف متغيرات تقع بين أدواته وبين تحقيق أهدافه. فخطه البنك المركزي تسير على النحو التالي:

بعد أن يقرر البنك المركزي أهدافه بالنسبة للعمالة ومستوى الأسعار فإنه يختار مجموعة من المتغيرات وتسمى تلك الاستهدافات "الأهداف الوسيطة" تلك الأهداف الوسيطة تتمثل بمتغيرات نقدية كلية كحجم الكتلة النقدية وسعر الفائدة التي لها أثر مباشر على البطالة أو مستوى الأسعار.

وحتى إذا ما كانت الأهداف الوسيطة لا تتأثر مباشرة بأدوات السياسة النقدية للبنك المركزي، فإنه يختار مجموعة أخرى من المتغيرات لكي تكون هي المتغيرات المستهدف إحداث تغير فيها، وتسمى تلك المجموعة من المتغيرات

1 أحمد زهير شامية: النقود والمصارف، دار زهران، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010، ص 226.

2 المرجع نفسه، ص 226.

3 حمزة شودار: مرجع سابق، ص 118.

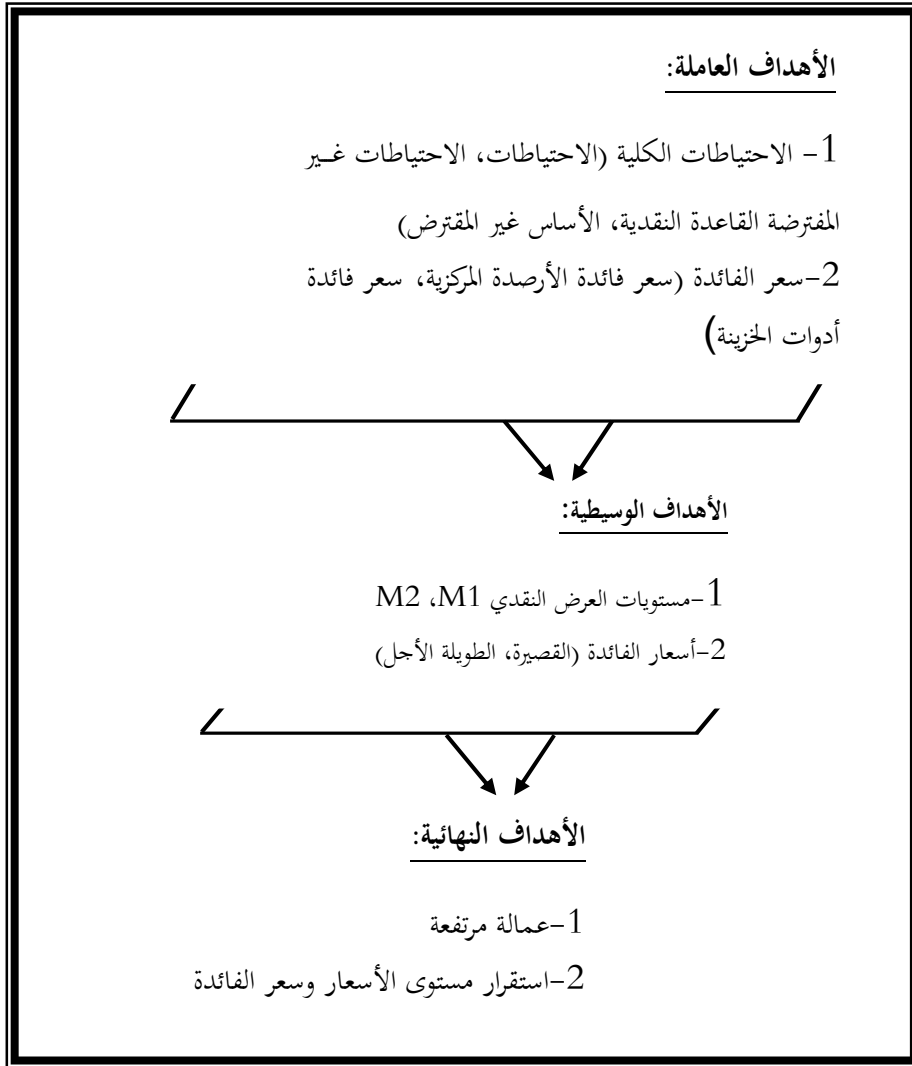
4 بلعوز بن علي: مرجع سابق، ص: 117، 118.

الفصل الأول — البنك المركزي والسياسة النقدية

"الأهداف العاملة" مثل الاحتياطات الكلية وسعر الفائدة على أذون الخزينة وهي متغيرات شديدة الاستجابة لأدوات السياسة النقدية.

يتبع البنك المركزي الإستراتيجية السابقة لأنه من السهل عليه أن يحقق الهدف المطلوب من خلال التأثير على الأهداف الوسيطة بدلا من التأثير على الهدف النهائي مباشرة، فمن خلال استخدام الأهداف الوسيطة والأهداف العاملة يمكن للبنك المركزي أن يتأكد بسرعة ما إذا كانت سياساته تسير في الطريق الصحيح أم لا، بدلا من الانتظار لكي يرى النتيجة النهائية لسياساته على العمالة ومستوى الأسعار.

شكل رقم (03): مخطط الإستراتيجية المتبعة في تحقيق الأهداف النهائية



المصدر: بلعزوز بن علي: محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،

2004، ص 118.

الفصل الأول — البنك المركزي والسياسة النقدية

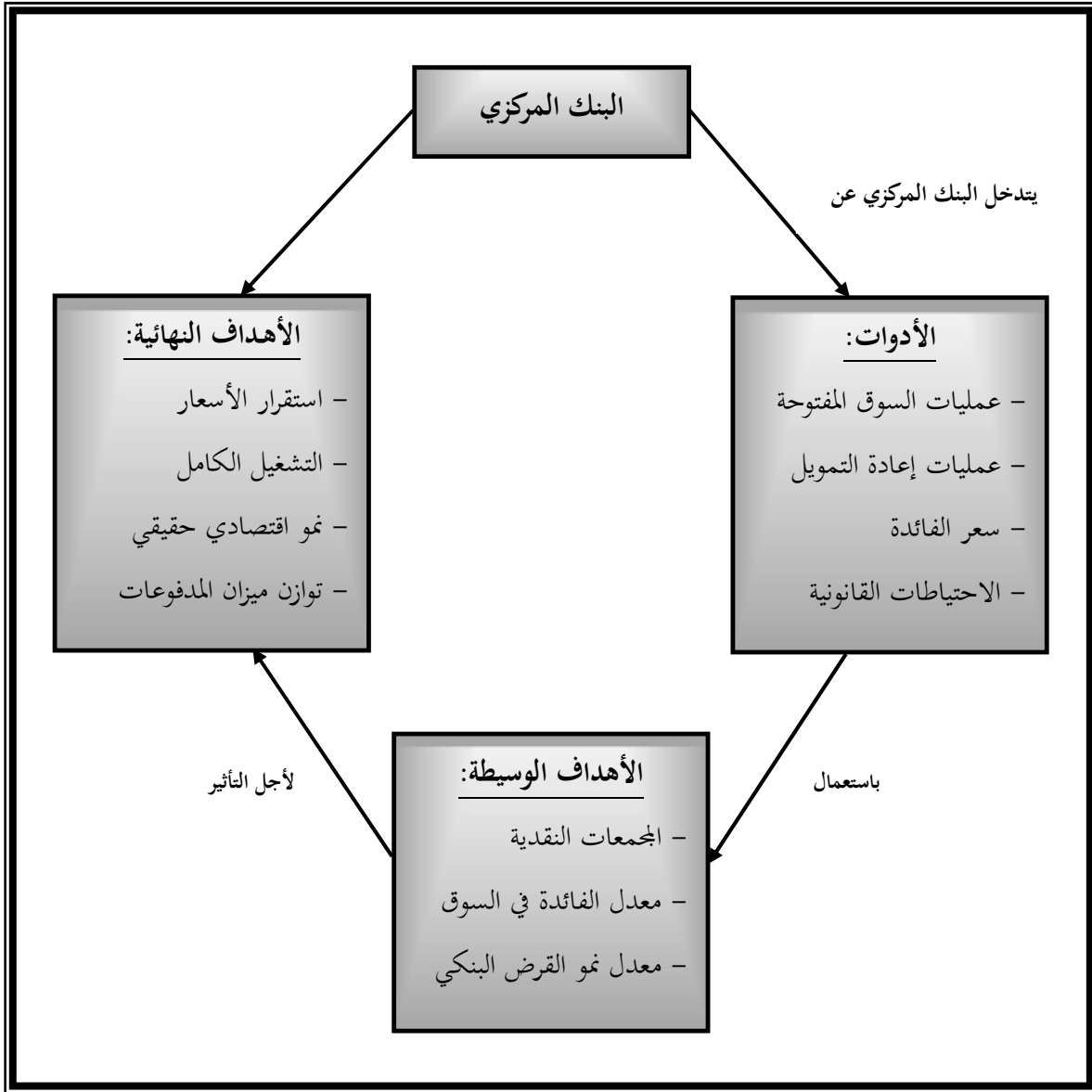
من خلال الشكل يتضح أن البنك المركزي يستخدم الأهداف العاملة والأهداف الوسيطة لتوجيه السياسة النقدية نحو تحقيق الأهداف النهائية، فبعد أن يضع الأدوات الأولية للسياسة النقدية، فإن الهدف العامل مثل القاعدة النقدية والذي يمكن أن يسيطر عليه البنك المركزي ويراقبه باستخدام تحديد الأدوات اللازمة للتأثير عليه. بعد ذلك السياسة النقدية تضع اتجاه تحقيق الهدف الوسيط المتمثل في معدل نمو معين للعرض النقدي. ومن خلال مراقبة المتغيرات الوسيطة في مجراها يمكنه إجراء تعديلات في أدوات السياسة النقدية. يمكننا القول بأن للسياسة النقدية عدة أهداف تختلف من بلد لآخر، أو حتى من وقت لآخر في نفس البلد¹، ويتبع البنك المركزي من أجل بلوغ أهداف السياسة النقدية الإستراتيجية ابتداءً باختياره أداة من أدوات السياسة النقدية ثم الهدف الأولي، فالوسيط، إلى الهدف النهائي، ولكن هذا يتطلب من البنك المركزي استخدام أهداف نقدية متصلة ببعضها البعض حتى الوصول إلى الهدف النهائي المنشود وإلا اعتبرت الإستراتيجية غير كاملة².

¹ Sergio Rossi: Macroéconomie Monétaire Théories et Politiques, éditions juridiques associées LCDJ, Paris, 2008, P 219.

² صالح مفتاح: مرجع سابق، ص 118.

الفصل الأول — البنك المركزي والسياسة النقدية

الشكل رقم (04): إستراتيجية السياسة النقدية



Source: Sergio Rossi: Macroéconomie Monétaire Théories et Politiques, éditions juridiques associées LCDJ, Paris, 2008, P 215.

المطلب الثاني: فعالية السياسة النقدية وموقف البنوك المركزية

إن المقصود بفعالية السياسة النقدية هو مدى قدرتها التأثير على النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف التي

تسعى إليها.

إن فعالية السياسة النقدية لا ترتبط بكيفية استخدام أدوات هذه السياسة وإنما ترتبط بمدى إمكانية استخدام

هذه الأدوات وتحقيق النتائج العلمية المتوقعة من استخدامها، لهذا فإن السياسة النقدية تبقى متواضعة في البلدان النامية

للأسباب التالية:

- غياب السوق المالية المتطورة.

الفصل الأول — البنك المركزي والسياسة النقدية

— تخلف العادات البنكية للمجتمع.

— الحداثة النسبية في نشأة البنوك والأجهزة المالية والبنكية وفي مقدمتها البنوك المركزية.¹

هذه الأسباب ساهمت عمليا في صعوبة استخدام أدوات السياسة النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي ووصولاً إلى الأهداف الأساسية التي تسعى إليها السياسة النقدية.

إن نجاح السياسة النقدية في أي دولة وفي ظل أي نظام اقتصادي، إنما يتوقف على مجموعة من العوامل والشروط أهمها:²

1. نظام معلوماتي فعال: وضع الميزانية (عجز/فائض) نوعية وطبيعة الاختلال، تحديد معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، نوعية البطالة، ميزان المدفوعات...

2. تحديد أهداف السياسة النقدية بدقة: نظراً لتعارض الكثير من الأهداف المسطرة.

3. هيكل النشاط الاقتصادي: مكانة القطاع العام والخاص، سياسة الحكومة تجاه المؤسسات الإنتاجية، حجم التجارة الخارجية في السوق العالمية...

4. مرونة الجهاز الإنتاجي للتغيرات التي تحدث على المتغيرات الاقتصادية لاسيما النقدية منها.

5. نظام سعر الصرف، تحقق السياسة النقدية فعاليتها في اقتصاد ذو سعر صرف مرناً أكثر من اقتصاد سعر صرف ثابت.

6. درجة الوعي الادخاري والمصرفي لمختلف الأعوان الاقتصادية.

7. سياسة الاستثمار: مناخ الاستثمار، تدفق رؤوس الأموال، التسهيلات الممنوحة للمستثمرين المحليين والأجانب...، ومدى حساسية الاستثمار لسعر الفائدة.

8. توافر أسواق مالية ونقدية منظمة ومتطورة، ومدى أهمية السوق الموازية.

9. مدى استقلالية البنك المركزي على الحكومة.

فغياب الأسواق المالية المتطورة يفقد سياسة سعر إعادة الخصم وسياسة عمليات السوق المفتوحة في التأثير على كمية الائتمان البنكي وعلى كلفته، مقابل ذلك تستطيع البنوك المركزية في البلدان المتقدمة تغيير سعر الخصم أسبوعياً على الأقل وقيام البنك المركزي يومياً ببيع وشراء السندات في السوق المالية كما يمكن له تبليغ وتغيير تعليماته وتوجيهاته خلال ساعات قصيرة للبنوك التجارية والمؤسسات المالية والبنكية الوسيطة، حيث سعر الفائدة على القروض البنكية يمكن تغييره بين فترة وأخرى من طرف البنك المركزي بهدف التأثير على الإنفاق الاستثماري. لذلك فإن غياب الأسواق المالية

¹ صالح مفتاح: مرجع سابق، ص 188.

² علي بن عزوز: مرجع سابق، ص 133.

الفصل الأول — البنك المركزي والسياسة النقدية

المتطورة وتختلف العادات البنكية في التعامل بالأصول المالية المختلفة مقابل التمسك بالتعامل بالنقود الحاضرة من شأنه أن يضعف فعالية السياسة النقدية.

تختلف أهمية السياسة النقدية ودورها في الحياة الاقتصادية بحسب طبيعة النظام الاقتصادي والسياسي السائد في المجتمع، وتختلف أيضا بحسب مستويات التطور والتقدم الاقتصادي لمؤسسات وأجهزة النظام الاقتصادي، فالسياسة النقدية في الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية تختلف أهميتها وفعاليتها عن السياسة النقدية في الأنظمة الاشتراكية، كذلك تختلف هذه الأهمية والفعالية في البلدان المتقدمة عن البلدان النامية.

إن فعالية السياسة النقدية تنحصر عموما في مدى إمكانية استخدام أدوات السياسة النقدية الكفيلة بتحقيق الغرض الأساسي من هذا الاستخدام وترتبط هذه الفعالية أيضا بمدى التوفيق في اختيار الوقت الملائم لاستخدام هذه الأدوات في معالجة الأوضاع الاقتصادية والنقدية غير المرغوب فيها بين استخدام أدوات السياسة النقدية من جهة واستخدام أدوات السياسة المالية من جهة أخرى بغية تجنب آثار الإجراءات والتدابير المتعارضة التي يمكن أن تنجم في حالة عدم التنسيق والملائمة بين هاتين السياستين.

المطلب الثالث: السياسة النقدية الحديثة

اتجهت البنوك المركزية في عدد كبير من الدول المتقدمة إلى تعديل أهداف سياستها النقدية، وتعديل الأدوات التي تستخدمها لتنفيذ تلك السياسات، فمن سياسات نقدية مباشرة تستهدف متغيرات نقدية، تحولت البنوك المركزية في عدد من الدول المتقدمة إلى استخدام سياسات نقدية غير مباشرة تستهدف السيطرة على معدلات التضخم متفق عليها في تلك الدول، و تحولت تلك البنوك المركزية من استخدام أسلوب التكتم الشديد على أهداف السياسة النقدية إلى الإعلان الصريح و الواضح عن الهدف الذي تسعى السياسات النقدية إلى تحقيقه كل عام، ولتنفيذ السياسات النقدية اتجهت البنوك من استخدام أدوات تقليدية تحكمية إلى الاعتماد بدرجة كبيرة على عمليات السوق المفتوحة التي تقوم على أساس التأثير غير المباشر في المؤشرات السعرية، بالإضافة إلى ذلك تتجه البنوك المركزية إلى التطوير المستمر في الأدوات التي تستخدمها في تحقيق أهداف السياسة النقدية، ومن بين هذه الأدوات مايلي:

الفرع الأول: استهداف متغيرات نقدية

في سبيل تحقيق الهدف النهائي للسياسة النقدية، يواجه البنك المركزي مشكلة على قدر كبير من الأهمية، وهي وجود فترة زمنية قد تطول بين تنفيذ سياسة معينة والوصول إلى النتائج النهائية لتلك السياسة، مما يؤدي إلى صعوبة تقييم فعالية تلك السياسة في تحقيق أهدافها. لذلك يستخدم البنك المركزي إستراتيجية معينة لتنفيذ السياسة النقدية، ففي سبيل تحقيق ذلك يستهدف البنك المركزي متغيرات وسيطة تقع بين أدواته وبين تحقيق أهدافه النهائية، وفي خلال فترة زمنية

الفصل الأول — البنك المركزي والسياسة النقدية

قصيرة جدا، يمكن للبنك المركزي تقييم معدل اتجاه المتغير الوسيط ومدى توافقه مع المستهدف -زيادة أو نقصانا- وبالتالي يمكنه في وقت قصير وبسرعة تعديل المعدل المرغوب فيه للمتغير الوسيط للوصول إلى المستوى المطلوب من الهدف النهائي.

الفرع الثاني: استهداف معدلات التضخم

يشكل التضخم خطراً حقيقياً على النشاط الاقتصادي ككل في الدول المتقدمة أو النامية، لذا تولدت فئات راسخة لدى واضعي السياسة النقدية بأن استقرار الأسعار يجب أن يكون هو الهدف طويل المدى للسياسة النقدية، كما تبين أيضاً منذ نهاية الثمانينات أن التأثير على التضخم بشكل غير مباشر عن طريق المقاربة التقليدية القائمة على التحكم في المتغيرات الوسيطة (الاستهدافات الوسيطة التقليدية) كمعدلات الفائدة، سعر الصرف و المجمعات النقدية لم تكن فعالة في تحقيق ذلك الهدف، مما دفع إلى تبني أسلوب حديث لإدارة السياسة النقدية مبني على مقارنة مباشرة للحد من التضخم سواء من قبل بعض الدول المتقدمة أو الدول النامية مع بداية التسعينات، عرف هذا الأسلوب بسياسة استهداف التضخم.

1. **تعريف سياسة استهداف التضخم:** يعتبر أسلوب حديث نسبياً لتطوير إدارة البنوك المركزية للسياسة النقدية من خلال التركيز بوضوح على معدل التضخم، ويتحدد استهداف التضخم في إعلان السلطات النقدية عن هدف رقمي محدد أو مدى (مجال) محدد لمعدل التضخم في الأجل القصير وتحقيق استقراره في الأجل الطويل، بحيث يمثل الهدف الأساسي للسياسة النقدية¹.

2. الشروط العامة والشروط الأولية لاستهداف التضخم:

إذا كانت فعالية السياسة النقدية التقليدية في الحد من التضخم تنصرف إلى الكيفية التي تستطيع السلطة النقدية التأثير في مستوى النشاط الاقتصادي لتحقيق هدف استقرار الأسعار، فإن فعالية سياسة استهداف التضخم تتعلق بمدى إمكانية السلطة النقدية للتحكم في المعدل أو المدى المستهدف كهدف أساسي للسياسة النقدية في المدى الطويل، ولضمان فعالية هذه السياسة يجب توفر نوعين من الشروط: الشروط العامة والشروط الأولية (الأساسية)، إذ تدل الشروط العامة على مدى وجود استهداف التضخم في البلد من عدمه، في المقابل تعني الشروط الأولية على فعالية السياسة النقدية.

أ. **الشروط العامة لاستهداف التضخم:** وتعني المعايير أو الخصائص التي يجب أن تتميز بها الدولة حتى يمكن أن تصنف ضمن الدول التي تستهدف التضخم، إذا حصل نقص في شرط من هذه الشروط فلا نستطيع الحكم على أنها

¹ صفاء عبد الجبار الموسوي وآخرون: قياس سياسة استهداف التضخم في أسواق مختارة، في: مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 03، العدد 10، جامعة كربلاء، العراق، 2014، ص 32.

الفصل الأول — البنك المركزي والسياسة النقدية

مستهدفة للتضخم بالرغم من توافر الشروط الأخرى، ويحدد *F.S.Mishkin* خمسة شروط عامة ضرورية لقيام سياسة استهداف التضخم وهي:¹

— إعلان عام لأهداف رقمية للتضخم للمدة متوسطة الأجل.
— التزام مؤسسي بأن هدف استقرار الأسعار هو الهدف الأولي لسياسة النقدية في الأمد الطويل مع الالتزام أو التعهد بتحقيق الهدف.

— إستراتيجية المعلومات الشاملة التي تحتوى على كثير المتغيرات ليس كمجرد مجاميع نقدية أو أسعار صرف يمكن أن تستخدم لتقريب أدوات السياسة بل يجب أن تتوفر لدى البنك المركزي آليات فنية متقدمة للتنبؤ بمعدل التضخم المحلي.
— زيادة شفافية السياسة النقدية ومصداقيتها من خلال التواصل مع الجمهور والأسواق المالية وتبادل المعلومات معها.
— زيادة مسؤولية البنك المركزي بغية انجاز الهدف النهائي من خلال إخضاعه للمساءلة.
ب. الشروط الأولية (الأساسية): توجد ثلاثة شروط أولية لفعالية سياسة استهداف التضخم.

— **استقلالية البنك المركزي:** حيث تعتبر استقلالية البنوك المركزية إحدى المسائل الهامة في إطار البحث عن الإطار المؤسسي الذي يساعد السياسة النقدية في إبقاء معدلات التضخم عند مستوياتها المتدنية في الأجلين المتوسط والطويل، وتعني الاستقلالية حرية البنك المركزي في رسم وتنفيذ سياسته النقدية دونما خضوع للاعتبارات أو التدخلات السياسية.
— **الهدف الوحيد للسياسة النقدية:** إن تعدد الأهداف يقلل من درجة شفافية السياسة النقدية، ويضعف من إمكانية محاسبة ومساءلة البنك المركزي، فالفشل في تحقيق احد الأهداف سيتم تبريره بإلقاء المسؤولية على الأهداف الأخرى، وإذا لم يكن الهدف محددًا بشكل واضح ودقيق، فعندها تصعب مساءلة المسؤولين عن السياسة النقدية بشكل فعال. أما إذا ما حول للبنك المركزي سلطة إدارة السياسة النقدية بشكل جيد دون أي تحديد آخر، فيتمتع البنك المركزي بسلطة مطلقة في تحديد أهدافه، وكلما كانت مهمته في تحقيق استقرار الأسعار غير مرتبطة بأهداف رقمية، كلما تمتع بجرية أكبر في تحديد أهدافه.²

— **وجود علاقة مستقرة بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم:** يجب أن يكون هناك علاقة مستقرة بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم ويمكن التنبؤ بها، كما يتوجب على السلطة النقدية أن تكون قادرة على التنبؤ بالتضخم وتقديره عند مستوى يمكن تحقيقه والتحكم فيه، وفقا للمعلومات المستقبلية المتاحة وذلك من خلال بناء نموذج ديناميكي قادر على تحديد حجم الانحرافات عن المسار المحدد والإيعاز للسياسة النقدية لاستخدام أدواتها المتاحة بفعالية من اجل

¹ Frideric S Mishkin: Inflation targeting in Emerging market countries, American Economic Review, Vol 90 ,No 2, may 2000, p 105.

² عبد الله البحري وعلي صاري: مرجع سابق، ص ص: 7، 8.

الفصل الأول — البنك المركزي والسياسة النقدية

إعادته إلى مستواه أو مداه المحدد، ولا بد أيضا من أن تكون هناك أسواقا مالية متطورة وساندة للنشاط الاقتصادي، فإذا حدثت انحرافات للتضخم المستهدف يمكن تصحيحها في الوقت المناسب¹.

3. **فعالية سياسة الاستهداف:** يرى أنصار تبني سياسة استهداف التضخم أن تحقق ذلك يوفر المبرر والحافز القوي بشأن إعطاء استقلالية أكبر للبنك المركزي بما يجد من تداخل السياسة المالية والسياسة النقدية، وهو ما يخلق درجة عالية من الشفافية واليقين لدى العملاء، كما أن استقرار معدل التضخم حول القيمة المستهدفة في الفترة الطويلة يعزز مصداقية البنك المركزي والاقتصاد الكلي، ويستخدم معدل التضخم كمقياس أو معيار لمدى فعالية السياسة النقدية بشكل أدق مقارنة مع غيره من المعايير.

في حين نجد أن معارضي سياسة استهداف التضخم يعرضون عدة حجج، نذكر منها:²

- أن استهداف رقم معين لمعدل التضخم يقلل من قدرة البنك المركزي على التعامل مع الصدمات، كما أن للبنك المركزي مسؤولية من ناحية توفير السيولة وخلق أسواق آمنة ومستقرة، وهو ما قد يتعارض مع سياسة الاستهداف.
- كما أن سياسة الاستهداف تحتاج وقتا طويلا حتى تظهر نتائجها على المستوى العام للأسعار، وهو ما يجعل السلطات النقدية تعتمد على تنبؤات التضخم في المستقبل واتخاذ القرارات بناء على ذلك، الأمر الذي يؤدي إلى خلق عدم اليقين وضياح المصداقية.
- كما أن توجيه اهتمام الجمهور لهدف وحيد (استهداف التضخم) لا يخدم مبدأ الشفافية عموما، لأنه يصرف الاهتمام عن أهداف أخرى مهمة مثل معدل نمو الناتج الإجمالي ومعدلات البطالة، التي يجب أن يتوفر فيها مبدأ الشفافية أيضا.
- غير أنه في حالة وجود صدمات خارجية، كارتفاع أسعار الطاقة، فإن الأسعار ترتفع والناتج المحلي ينخفض. وفي ظل سياسة الاستهداف فإن البنك المركزي يمارس سياسة نقدية انكماشية، بتخفيض معدل نمو القاعدة النقدية، وهو ما يؤدي إلى زيادة الضغوط على الناتج المحلي. وهنا نجد أن بعض الاقتصاديين يفضلون استهداف معدل نمو الناتج المحلي كبديل لاستهداف معدل التضخم، لكن هذا له مشاكله أيضا لعدم قدرة البنك المركزي على التنبؤ بمعدل نمو الناتج المحلي بدقة، ونظرا كذلك لعدم تفهم مجموعات عريضة من الجمهور لمفهوم الناتج المحلي الإجمالي وما يحتويه.

الفرع الثالث: التمويل غير التقليدي كسياسة نقدية راهنة

¹ صفاء عبد الجبار الموسوي وآخرون: مرجع سابق، ص 33.

² عبد الله البحري وعلي صاري: مرجع سابق، ص 8.

الفصل الأول — البنك المركزي والسياسة النقدية

بعد انفجار الأزمة المالية اضطرت البنوك المركزية إلى الابتعاد على نحو متزايد عن استهداف التضخم، والتوجه إلى تنفيذ عدد لا يحصى من السياسات والممارسات النقدية غير التقليدية من أجل تخفيف العواقب الناجمة عن الانهيار وتيسير التعافي الاقتصادي، هذه التدابير هي استمرارا للسياسة المعتادة ولكن بوسائل أخرى تعتبر غير تقليدية.

1. تعريف السياسة النقدية غير التقليدية: يمكن تعريف السياسة النقدية غير التقليدية من جانبين هما:¹

أ. من جانب المستهدفات: فإنها مجموعة من الوسائل والإجراءات غير المعتادة في السياسة النقدية التقليدية تستخدمها السلطة النقدية للتأثير في النشاط الاقتصادي، ولتحقيق أهداف اقتصادية محددة، خلال فترة زمنية معينة، ومن هذا التعريف نجد أن تعريف السياسة النقدية غير التقليدية ينطوي على استهداف تحقيق متغير اقتصادي حقيقي محدد (نمو، تشغيل...).

ب. من جانب الأدوات المستخدمة: عرفت بأنها سياسة نقدية تستخدم زمن الأزمات، يتم من خلالها تنفيذ دعم ائتماني معزز، وتسهيلات ائتمانية، وتيسيرات كمية، وتدخلات في العملة في أسواق الأوراق المالية، وتوفير السيولة بالعملة المحلية والأجنبية، كل ذلك بهدف دعم سير عمل القطاع المالي، وحماية الاقتصاد الحقيقي من تداعيات الأزمة المالية.

كما تعرف أيضا على أنها: "قيام البنك المركزي بدور الوساطة في عملية الائتمان لتعويض انقطاع الوساطة الخاصة، والميزة الأساسية في وساطة البنك المركزي هو سهولة الحصول على الأموال عن طريق إصدار سندات الحكومة بلا قيود ولا مجازفة وذلك لتوفير وسيلة لتحفيز الاقتصاد"².

2. أدوات السياسة النقدية غير التقليدية: منذ بداية الأزمة المالية في سنة 2008، ومعظم البنوك المركزية في اقتصاديات الدول المتقدمة اتخذت مجموعة من التدابير والإجراءات الحديثة والتي تنطوي في ظل أدوات السياسة النقدية غير التقليدية لمواجهة المخاطر المتزايدة للأزمات المالية المتعاقبة، والتي يمكن أن نصنفها ضمن ثلاثة مجموعات رغم بعض التداخل المتواجد بينها:

أ. أداة سعر الفائدة المنخفضة جدا والممتدة لفترة طويلة: سادت أسعار الفائدة الرئيسية الحقيقية المنخفضة لفترات طويلة أغلب الاقتصاديات المتقدمة خلال ظروف الأزمة سواء في الوم أ، الاتحاد الأوروبي، واليابان... الخ، ويتخذ البنك المركزي قرار خفض معدل الفائدة عندما يلاحظ بطء في معدلات النمو الاقتصادي، من أجل ضخ كميات كبيرة من السيولة لدفع حركة الاقتصاد بشكل عام لتصل إلى مرحلة الانتعاش الاقتصادي.

¹ علي صاري: السياسة النقدية غير التقليدية - الأدوات والأهداف -، في: المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد 04، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013، ص 60.

² علي صاري: البنوك المركزية في الدول النامية وقدرتها على الممارسات غير التقليدية، في: مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 02، العدد 01، جامعة حسينية بن بوعلي، شلف، الجزائر، 2016، ص

الفصل الأول — البنك المركزي والسياسة النقدية

ترتكز هذه الأداة من خلال الالتزام الصريح أو الضمني للبنك المركزي للحفاظ على معدل الفائدة الرئيسي القريب من الصفر لفترة معينة، ويهدف هذا الإجراء إلى ترسيخ التوقعات المستقبلية لسعر الفائدة عند مستوى جد منخفض، مما يؤدي بالضرورة إلى انخفاض معدل الفائدة وارتفاع توقعات التضخم التي تولدها السياسة النقدية التوسعية المنتهجة للبنك المركزي. إضافة إلى إمكانية إعلانه عن مستوى تضخم مستهدف أعلى من السابق الذي ساد في فترة الأزمة والكساد.

ب. حرب العملات: يمكن تعريف حرب العملات على أنها كل إجراء تقوم به دولة معينة من شأنه تخفيض من قيمة عملتها مقارنة مع العملات الدولية الأخرى، مما يسمح لها بتعظيم صادراتها وتحقيق فوائض في ميزانها التجاري، ويرجع ذلك إلى أن تخفيض في قيمة العملة سيؤدي إلى تخفيض أسعار السلع المصدرة وجعلها أكثر تنافسية من نظيراتها من صادرات الدول الأخرى.¹

ت. أداة التيسير الكمي: يمكن أن نعرف التيسير الكمي على أنها عبارة عن أداة من أدوات السياسة النقدية غير التقليدية، تستخدمها البنوك المركزية بشكل استثنائي في فترات الأزمات المالية ذلك عندما يتعذر على أدوات السياسة النقدية التقليدية الكمية منها أو الكيفية تنشيط الاقتصاد الكلي، حيث يقوم بموجبها البنك المركزي بشراء الموجودات المالية لدى الخزينة العمومية أو البنوك التجارية والمؤسسات المالية، وتكون على العموم درجة المخاطر الائتمانية لهذه الموجودات المالية عالية جدا وطويلة الأجل، وتتم عملية التيسير الكمي بطبع نقود جديدة وبكميات هائلة تعتمد بالضرورة على الإصدار النقدي دون الالتزام بوجود مقابلات الكتلة النقدية، وهذا لزيادة المعروض النقدي خلال مدة زمنية مدروسة، ومع وجود مصداقية للبنوك المركزية يكون الهدف منها هو الحفاظ على مستويات مستهدفة لمجموعة من المتغيرات الاقتصادية أهمها استقرار معدلات التضخم، تحفيز النمو الاقتصادي، وتخفيض معدلات البطالة.²

3. شروط تنفيذ سياسة نقدية غير تقليدية: نظرا للظروف الاقتصادية غير الاعتيادية (حالة الأزمات) التي تنفذ فيها السياسات النقدية غير التقليدية، وكذلك استخدام الأدوات غير المعتادة في السياسة النقدية، فإنه يجب أن تتوفر مجموعة من الشروط لتنفيذ السياسة النقدية غير التقليدية، هذه الشروط هي:³

- لا بد أن تكون متناسبة قدر الإمكان مع درجة التفكك والاضطراب التي تعاني منها السوق التي تسعى إلى إنقاذها، وفي أغلب الحالات لا بد من تفصيل التدابير من اجل تجنب التعطيل الكلي للأسواق، والواقع أن البنك المركزي يجب أن لا يتردد في توسيع أو تقليص نطاق أدواته غير المعيارية- وبخاصة مدة التوفير غير الاعتيادي للسيولة- اعتمادا على حجم الخلل في عمل النظام المالي.

¹ ناصر بوجلل وكمال ديب: التيسير الكمي كآلية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة - حالة الجزائر-، في: مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 01، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2019، ص ص: 248، 249.

² وليد العشي وصدقي أحمد: تجربة التيسير الكمي في الجزائر، في: مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد 06، المركز الجامعي لميلة، الجزائر، جوان 2018، ص ص: 254.

³ علي صاري: السياسة النقدية غير التقليدية -الأدوات والأهداف-، مرجع سابق، ص ص: 61، 62.

الفصل الأول — البنك المركزي والسياسة النقدية

- لا بد أن تكون التدابير مصحوبة برسائل قوية إلى البنوك التجارية لمعالجة قضاياها الخاصة بإعادة التمويل وإصلاح الموازنات في الأمد المتوسط، ولأن البنوك تعد إلى حد كبير الأداة الرئيسية لدى البنك المركزي لإعادة التمويل "غير المعياري"، فإن هذه الرسالة تشكل أهمية خاصة في حالة الأزمات.

- في حالة أوروبا، لا بد من حث مؤسسات الاتحاد الأوروبي، فضلا عن الدول الأعضاء، على تعزيز الإدارة الاقتصادية، من خلال المراقبة اللصيقة للسياسات الاقتصادية والخاصة بالموازنة التي تنتهجها الدول كل على حدا، والواقع أن مجلس محافظي البنك المركزي الأوروبي كان واضحا إلى حد كبير فيما يتصل بهذه القضية منذ بداية الأزمة.

- وبقدر ما تعمل مجموع التدابير غير التقليدية التي تتخذها البنوك المركزية في الدول المتقدمة على تغيير بنوي في البيئة النقدية والمالية للاقتصاد العالمي، فمن حقها أن تكون مدافعة صريحة عن الإصلاحات الضرورية للتمويل العالمي، والتعديل الضروري للخلل في التوازن العالمي، والمساهمة الحاسمة من جانب الجهات المقرضة المتعددة الأطراف.

4. فعالية هذه السياسة: يرى بعض الاقتصاديين أن سياسة التمويل بالعجز تتميز بكفاءة وفعالية في تحويل الموارد الاقتصادية من القطاع الخاص لصالح القطاع العام فتستطيع الدولة بتحكمها في الإصدار النقدي الجديد وقدرتها على الاقتراض من الجهاز المصرفي شراء عوامل الإنتاج التي يملكها القطاع الخاص ومنه فإن التمويل بالعجز يعطي الدولة قوة شرائية تمنحها القدرة على التحكم في الموارد الاقتصادية كما يؤدي إلى تشغيل الموارد الاقتصادية عن طريق زيادته للطلب الفعال فارتفاع الأسعار الناجم عن زيادة كمية النقود يترتب على ذلك انتشار حالة تفاقلية وسط رجال الأعمال تحفزهم على المزيد من الاستثمار، كما يمكن رفع الادخار الإجباري وبالتالي تشجيع المستثمرين على زيادة استثماراتهم عن طريق رفع الأسعار وزيادة معدلات الأرباح، بشرط أن لا تصرف النقود المطبوعة في الإنفاق الاستهلاكي واستخدامها بكفاءة عالية حتى تزداد كمية السلع والخدمات المعروضة. كما يرى مؤيدي التمويل بالعجز على أنه يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق رفع معدل التكوين الرأسمالي بواسطة الادخار الإجباري ومن ثمة تشغيل الموارد الاقتصادية المعطلة، وتجدر الإشارة أن التمويل بالعجز يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل الوطني لصالح ذوي الميل الادخاري العالي عن طريق ارتفاع الأسعار ويترتب عليه من زيادة أرباح رجال الأعمال وتناقص معدل استهلاك ذوي الدخل المنخفضة بسبب انخفاض القوة الشرائية للنقود، فالتمويل بالعجز يؤدي إلى تحويل جزء كبير من الدخل القومي لصالح الأغنياء على حساب الفقراء بحجة أن الأغنياء هم الأقدر على الادخار والاستثمار.¹

¹ نعمان محصول وعبد الحليم جدي: التمويل غير التقليدي لعملية التنمية الاقتصادية في الجزائر بين النظرية والواقع، الملتقى الدولي حول الآليات الجديدة لتمويل التنمية الاقتصادية - نحو تمويل مستدام للتنمية في الجزائر-، جامعة جيجل، الجزائر، يومي: 25-26 أبريل 2018، ص 6.

لقد عرفت البنوك المركزية منذ ثلاثة قرون خلت، إلا أنها لم تتوسع ولم تنتشر إلا في القرن العشرين بعد انعقاد مؤتمر بروكسل 1920، الذي يلزم كل الدول بإنشاء بنك مركزي كمظهر من مظاهر السياسة الاقتصادية، وهو مؤسسة نقدية مملوكة للدولة تقع في قمة النظام البنكي، حيث تتولى عملية تنفيذ السياسة النقدية وهو المؤسسة المصرفية الوحيدة الذي تنفرد بهذه المهمة.

إن السياسة النقدية مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطة النقدية للتأثير في الحجم النقدي بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي، وتكمن أهميتها من خلال التأثير في المسار الاقتصادي كونها تعتبر المنظم الرئيسي لكمية النقود المتداولة في الاقتصاد، وذلك بإتباع اتجاه توسعي في حالة الانكماش الاقتصادي واتجاه انكماش في حالة التضخم، وهذا من أجل تحقيق أهداف أولية والمتمثلة في التأثير في الاحتياطات النقدية وسوق النقد، كل هذه الإجراءات تساهم في تحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية والمعبر عنها بـ "المربع السحري لكالدور".

لتحقيق الأهداف سالفة الذكر يقوم البنك المركزي باعتباره المسؤول عن رسم وتنفيذ السياسة النقدية، حيث يقوم بإتباع إستراتيجية محكمة، تتمثل في استعمال أدوات للتأثير في النشاط الاقتصادي، وتمثل هذه الأدوات في أدوات كمية وكيفية، فالكمية تتضمن سعر إعادة الخصم والاحتياطي القانوني وعمليات السوق المفتوحة، أما الكيفية فتتمثل في سياسة تأطير القروض والسياسة الانتقائية للقروض بالإضافة إلى الأدوات الأخرى والتي هي عبارة عن الإقناع الأدبي، التعليمات والتوجيهات بالإضافة إلى التفتيش المباشر والإعلام، وتحقق هذه الأدوات أهدافها وينتقل أثرها ويتحول إلى هدف نهائي عبر قنوات تدعى قنوات انتقال السياسة النقدية.

تتأثر السياسات الاقتصادية بالمتغيرات الاقتصادية الحاصلة، حيث تعتبر أسعار النفط أحد أكثر هذه المتغيرات تقلبا عبر الزمن وأصعبها تنبأ. على هذا الأساس، قدم الاقتصاديون مجموعة من الأبحاث درسوا من خلالها أثر تقلبات أسعار النفط على النشاط الاقتصادي من خلال تحديد الآليات التي تنتقل من خلالها هذه الآثار وكذلك صياغة السياسات الاقتصادية الفعالة (السياستين المالية والنقدية) لكبح الآثار السلبية لمثل هذه الصدمات، ومن هنا نجد أن لتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية يمكنها أن تؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الدول المصدرة للنفط وكذا الدول المستوردة له باعتباره أحد أهم مصادر الدخل في المجموعة الأولى وأبرز عنصر من عناصر العملية الانتاجية في المجموعة الثانية، وهذا ما سوف يتم التطرق اليه في الفصول الموالية.

الفصل الثاني:

الإطار المفاهيمي

للنفط والأسواق

النفطية

تمهيد

يعتبر النفط من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان عبر الزمن، فقد أصبح عنصراً رئيسياً للطاقة ومحور الإنتاج الصناعي والزراعي في العالم المعاصر، ولم يعد النفط أهم مصدر من مصادر الطاقة فحسب، بل أصبح مصدر رئيسي لاستخراج العديد من الصناعات وسلعة هامة في السوق العالمية، ما جعله يكتسب مكانة هامة ضمن أطر التجارة الخارجية، وموقع خاص في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العلمية، نتيجة لتعدد استخداماته ومرونة منتجاته وكذلك للدور الهام الذي يقوم به في تطوير الحياة الاجتماعية والاقتصادية، السياسية والعسكرية، ما جعل الصناعة النفطية تحتل المراتب الأولى من بين الصناعات الأخرى المختلفة، هذه المكانة لم تكن وليدة الصدفة وإنما نظير المادة الحيوية التي تنشط فيها هذه الصناعة، حيث ساهم التوزيع غير المتوازن للنفط بين مختلف دول العالم في نشأة سوق عالمي للنفط يتم من خلاله تبادل السلعة النفطية بين الدول المنتجة والمستهلكة له.

تتميز السوق النفطية بعدم الاستقرار والثبات والتي تقود إلى حدوث اختلاف كبير بين العرض والطلب وهذا بدوره ينعكس على أسعار النفط في النهاية، حيث عرفت هذه الأخيرة تطورات وتقلبات مختلفة خلال القرن الماضي وبداية القرن الحالي، والتي تأثر على اقتصاديات الدول المنتجة والمستهلكة.

ومن هذا المنطلق سيتم التطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية النفط والصناعة النفطية

المبحث الثاني: السوق النفطية والعناصر المؤثرة في تسعير النفط

المبحث الثالث: العوامل المحددة في أسعار النفط وآثار تقلباتها على اقتصاديات الدول.

الفصل الثاني ————— الإطار المفاهيمي للنفط والأسواق النفطية

المبحث الأول: ماهية النفط والصناعة النفطية

يعتبر النفط من أهم مصادر الثروة والقوة الاقتصادية في عالمنا المعاصر، فقد لعب دورا بارزا وفعالا في إعادة رسم الخارطة السياسية، الاقتصادية والدولية، حيث شهد هذا الأخير تطورات كبيرة في شتى استعمالاته واختلقت مكانته من مرحلة تاريخية إلى أخرى، إلا أنه أصبح عنصر استراتيجي في العصور الحديثة، إذ أصبح النفط المادة الأولية والرئيسية التي تدخل في تركيب معظم المواد والسلع، وعليه فقد أصبحت تخصص أموال طائلة لاستخراج هذه المادة الحيوية وكذا الصناعات النفطية بصفة عامة.

المطلب الأول: ماهية النفط

يعتبر النفط مادة إستراتيجية هامة في الاقتصاد الوطني والدولي، لذا سوف يتم تحديد مفهومه، نشأته، النظريات المفسرة لأصله، وكذا الإلمام ببعض الخصائص التي تتميز بها هذه المادة الحيوية.

الفرع الأول: تعريف النفط

البترو *petroleum* كلمة من أصل يوناني وهي مشتقة من كلمتين، كلمة *petro* وتعني الصخر وكلمة *oleum* وتعني الزيت وبذلك يكون معناها زيت الصخر¹، ويطلق عليه اسم دارج "الذهب الأسود"، وهو عبارة عن سائل كثيف، قابل للاشتعال². وهو عبارة عن مادة سائلة وهي المادة الهيدروكربونية السائلة ويطلق عليها النفط الخام وهذه المادة السائلة لها رائحة خاصة متميزة ولونها متنوع بين الأسود والأخضر والبني والأصفر، كما انه مادة لزجة وهذه اللزجة مختلفة بحسب كثافة النوعية مادة النفط الخام فكلما زادت نسبة الذرات الكربونية كلما زادت كثافة النوعية أو ثقله والعكس بالعكس³، فهو عبارة عن خليط معقد يتألف من حوالي 200 أو أكثر مركب عضوي ومواد هيدروكربونية تحتوي بدورها على تركيبات مختلفة⁴.

علميا يعرف البترول بأنه ذلك السائل الكثيف الأخف من الماء يتركب من الفحم ويجرر عند احتراقه طاقة، قابل للاشتعال، بني غامق، أو بني مخضر، يوجد على أعماق مختلفة ضمن صخور سامية⁵.

الفرع الثاني: نشأة النفط

يعتبر النفط من أهم موارد الثروة الاقتصادية في عالمنا المعاصر، فقد لعب دورا مؤثرا وفعالا في إعادة رسم الخارطة السياسية، الاقتصادية والدولية، وقد عرف الإنسان النفط منذ آلاف السنين لكنه لم يكلف نفسه عناء البحث عليه بل كان يستخدمه حيث وجدته وعلى الحالة التي وجدها عليها، وتذكر الكتب القديمة أن سيدنا نوح عليه السلام

¹ محمد فوزي أبو السعود وآخرون: الموارد واقتصادياتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 141.

² خالد أمين عبد الله: محاسبة البترول، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2014، ص 13.

³ محمد أحمد الدوري: محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 8.

⁴ Havard Devold: Oil and Gaz production hand book, in introduction to oil and gaz production, ABB oil and gaz, 2006, p 17.

⁵ Ibrahim Alomar: World Economic Growth and its Effect on Economic of Energy during 1980-2005, MPRA, Paper No: 18979, December 2009, P 2.

الفصل الثاني — الإطار المفاهيمي للنفط والأسواق النفطية

استخدم الزيت في تركيب سفينته، وفي القرن التاسع ميلادي بدأت حقول النفط في باكو في الاتحاد السوفياتي، والهند الحمر في قارة أمريكا الشمالية وفي مصر أيام الفراعنة الذين استخدمته في التحنيط، وقد كانت معرفتهم بهذه المادة العجيبة مرتبط ببعض الظواهر التي شاهدها من خلال الانكسارات والشقوق في الأرض وانسياب تلك المادة وخروجها مع الغاز الطبيعي ويؤكد لنا تاريخ الحضارة البشرية استعمال النفط الخام قديما للأغراض الطبية ولمنع تسرب الماء وفي بعض الأحيان للتشحيم والإنارة¹.

قد حُفر أول بئر نفط في الصين في القرن الرابع ميلادي أو قبل ذلك، وكان يتم إحراق الزيت لتبخير الماء المالح لإنتاج الملح وبحلول القرن العاشر تم استخدام أنابيب الخيزران لتوصيل الأنابيب لمنابع المياه المالحة...².

يبدأ التاريخ الحديث للنفط عام 1853 باكتشاف عملية تقطير النفط فقد تم تقطيره والحصول على الكيروسين، وذلك بمعرفة من العالم البولندي "إجناسي لوكاسفير"، وكان أول منحج نفط صخري يتم إنشاؤه في بوريكار في جنوب بولندا، كما تم بناء أول معمل تكرير في يولازوفيز جنوب بولندا، لتنتشر هذه الاكتشافات سريعا في العالم.³

في عام 1859 تم حفر أول بئر للنفط على يد الكولونيل "أدوين دريك" في ولاية بنسلفانيا الأمريكية وخلال فترة قصيرة جدا، حفر مئات الآبار في المنطقة نفسها وتتابعت أعمال الحفر واخذ الإنتاج يتزايد ببطء، حتى اشتد الطلب على النفط وفتح الباب على مصرعيه أمام صناعة النفط الحديثة، حيث تطور استخدامه تبعا للتطور الاقتصادي والتكنولوجي الذي مرت به المجتمعات الإنسانية فساعد هذا على استخدام النفط ومشتقاته المختلفة في كثير من أوجه الصناعة وأصبح النفط المصدر الأساسي للطاقة⁴.

قد بدأت العلاقة بين النفط والاقتصاد العربي عندما اكتشف في العراق عام 1909، ثم توالى الاكتشافات النفطية الكبرى غداة الحرب العالمية الثانية في الكويت، والسعودية سنة 1938 وقطر سنة 1940 والإمارات العربية المتحدة سنة 1953 والجزائر سنة 1956 وليبيا سنة 1958 وغيرها من الأقطار العربية الأخرى.⁵

الفرع الثالث: النظريات المفسرة لأصل النفط

لقد اختلفت وتباينت آراء المعنيين والمختصين بشؤون النفط من جيولوجيين وكيميائيين حول أصل النفط وكيفية تكونه في الطبيعة وهذه الآراء أو النظريات متعددة ومتنوعة، بعضها يركز ويستند على أن نشأة وتكوين النفط كان من عناصر غير عضوية، والبعض الآخر يعتمد ويركز على أن العناصر العضوية هي الأساس في تكوين النفط في الطبيعة، وكل فريق من هؤلاء له أسانيده وبراهينه، ومن هذا المنطلق يمكننا عرض ملخص لمضمون النظريتين كما يلي:

¹ حسان خضرم: أسواق النفط العالمية، في: مجلة جسر التنمية، العدد 57، المعهد الوطني العربي للتخطيط، الكويت، نوفمبر 2006، ص 2.

² هاني عمارة: الطاقة وعصر القوة، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012، ص 137.

³ مهدي أحمد رشيد: جغرافيا النفط، الجندرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2015، ص 7.

⁴ حافظ برجاس: الصراع الدولي على النفط العربي، بيسان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، لبنان، 2000، ص 23.

⁵ محمود عبد الفضيل: النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، عالم المعرفة، الطبعة الأولى، الكويت، 1999، ص 132.

الفصل الثاني — الإطار المفاهيمي للنفط والأسواق النفطية

1. نظرية النشأة اللاعضوية: وهي من أولى وأقدم النظريات حول تفسير أصل تكوين البترول والكيفية التي يتم بها، وبداية تلك النظريات تعود إلى أوائل القرن 19م كنظرية العالم ماركس عام 1965.¹

تجمع هذه النظرية على أن مادة النفط تكونت نتيجة تفاعلات باطنية جوفية لعناصر كيميائية مع بخار الماء، كإتحاد وتفاعل عنصر الهيدروجين مع الكبريت مثلاً أو عنصر كبريت الحديد مع بخار الماء، وينشأ من إتحادهما مادة مشابهة للأستيلين التي تحولت إلى زيت بفعل العوامل الجيولوجية من ضغط وحرارة، ويحدد أماكن تواجد النفط وفق هذه النظرية في الأماكن النفطية من الصخور البركانية لأنها تحتاج إلى حرارة مرتفعة لتكوينها ويترتب عن ذلك النفط الناتج عن تفاعلها مع بخار الماء، وهذا يعد من المستحيل تواجده في ظل الصخور الرسوبية بحكم الظروف الجيولوجية والفيزيوغرافية المسؤولة عن تكوينها، ويستدل أنصار هذه النظرية بمكان النفط الموجود في المكسيك واليابان ويعتبرون ذلك دليلاً على صحتها، بينما يعترض أنصار النظرية العضوية على ذلك بقولهم أن النفط الموجود في مثل هذه الصخور ليس أصيلاً وإنما مهاجر من أماكن أخرى ذات أصل عضوي.²

غير أن هذه النظريات هي محدودة في الاستناد إليها والأخذ بها فلا يمكن النفي كلياً لاحتمالية دور العناصر الكيميائية أو اللاعضوية في تفاعلها وتكوينها للبترول وخاصة لعنصر الهيدروجين.³

2. نظرية النشأة العضوية: وفقاً لهذه النظرية فإن البترول يتكون من تحلل المواد العضوية (حيوانية، نباتية)، ومن المعتقد وفقاً لهذه النظرية أن السائل الزيتي الخام يتكون في ظل ظروف طبيعية خاصة جداً توافرت خلال ملايين السنين، والتي تتمثل في توافر النباتات والحيوانات التي تحتوي على المواد العضوية، وأن تكون قد تعرضت للتحلل تحت ظروف ضغط وحرارة عالية.⁴

الفرع الرابع: أنواع النفط

يتنوع النفط الموجود في الطبيعة بالرغم من كونه مادة متجانسة من حيث العناصر المكونة له، إلا أنه يوجد عدة أنواع تتأثر بالخصائص الطبيعية أو الكيميائية أو بدرجة الكثافة أو اللزوجة، فهو يختلف من منطقة لأخرى ومن بلدة إلى أخرى وحتى داخل الحقل الواحد قد يتواجد عدة أنواع من البترول.

كما ينتج عن هذا التباين في أنواع البترول ثلاثة أشكال⁵:

¹ أمال رحمان: النفط والتنمية المستدامة، في: مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 04، جامعة بسكرة، ديسمبر 2008، ص 179.
² أحمد مدحت إسلام: الطاقة ومصدرها المختلفة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الثانية، مصر، 1996، ص: 62، 63.
³ نبيل جعفر عبد الرضا: اقتصاد النفط، دار إحياء التراث العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2011، ص: 17، 18.
⁴ إبراهيم طه عبد الوهاب: محاسبة البترول، المكتبة العصرية، مصر، 2005، ص 21.
⁵ محمد أحمد الدوري: مبادئ اقتصاد النفط، دار شموع الثقافة، الطبعة الأولى، ليبيا، 2003، ص 28.

الفصل الثاني — الإطار المفاهيمي للنفط والأسواق النفطية

1. الشكل السائل (النفط الخام): أو ما يسمى خام البترول، يتميز النفط الخام برائحة خاصة وامتيزة لونه متنوع بين الأسود والأخضر والبني والأصفر، كما انه مادة لزجة وهذه اللزوجة مختلفة بحسب الكثافة النوعية أساسا من جانب ونقطة الإنكسب من جانب آخر إضافة إلى الضغط وكذلك الحرارة الجوفية.
 2. الشكل الغازي (الغاز الطبيعي): وهذا يتكون من مجموعة عناصر الميثان، الإيثان، البروبان، البوتان، وكذلك عناصر أخرى كالنتروجين وثنائي أكسيد الكربون والكبريت ولكن بنسب متفاوتة.
 3. الشكل الصلب أو شبه الصلب: كالإسفلت وهي حالة نادرة الوجود.
- تختلف أنواع البترول من حيث كثافتها النوعية التي تتراوح بين 0.80 و 0.98 وكلما قلت درجة الكثافة النوعية للنفط كلما ازدادت فيه نسبة المقطرات الخفيفة ذات الاستعمال الواسع كوقود للسيارات والطائرات، ويعتبر أهم مؤشر للدلالة على جودة البترول الخام، والتي جرت العادة في التعبير عن درجة الكثافة باستخدام مقياس معهد البترول الأمريكي (API)¹ كما يلي:

$$\text{كثافة النفط (API)} = (141.5 / \text{درجة الكثافة النوعية عند حرارة } 60^\circ \text{ ف}) - 131.5$$

يقصد بالكثافة النوعية² " نسبة وزن حجم مادة معينة إلى وزن حجم مماثل من الماء عندما تتعادل درجتها الحرارية، أي درجة حرارة المادة المعبئة والماء". والتي تتراوح ما بين 1-60 درجة فكلما كانت درجة الكثافة النوعية كبيرة كان البترول خفيف، وكلما كانت درجة الكثافة منخفضة كان البترول من نوعية غير جيدة كونه بترولا ثقيلًا.

تصنف درجات الكثافة النوعية للبترول إلى ثلاثة أقسام رئيسية عادة هي كالأتي:

- **الدرجات العالية:** وهي رمز للبترول الثقيل والذي يتحصل منه على نسبة عالية من المنتجات الخفيفة، تكون من 35 درجة فما فوق.
- **الدرجات المنخفضة:** وهي رمز للبترول الثقيل والذي يتحصل منه على نسبة عالية من المنتجات الثقيلة تكون 28 درجة وما دون.
- **الدرجات الوسطى:** وهي رمز للبترول المتوسط مثل زيت الغاز، زيت الديزل والتشحيم، ويكون مدى الدرجات النوعية ما بين 28 درجة و 35 درجة.

أما عن الوحدة القياسية للبترول فتكون بموجب:

1. **الحجم:** يمكن أن نميز بين:

❖ **البرميل:** هي وحدة القياس الأمريكية والأكثر شيوعا واستعمالا في العالم وهو ما يعادل 159 لتر.

¹ (API) : American Petroluem Institute.

² محمد أحمد الدوري: محاضرات في الاقتصاد البترولي، مرجع سابق، ص 10.

الفصل الثاني — الإطار المفاهيمي للنفط والأسواق النفطية

❖ المتر المكعب: يستعمل هذا المعيار في بعض البلدان مثل فرنسا، ألمانيا وهو ما يعادل 6.28 برميل.

2. الوزن: هي وحدة قياس شائعة أيضا ويعتمد مقياس الطن كوحدة قياسية وتميز بين:

❖ الطن الطويل: أي ما يعادل 1006 كغ.

❖ الطن المتري: ما يعادل 999 كغ.

❖ الطن القصير: ما يعادل 906 كغ.

أما الغاز الطبيعي فقد شاع قياسه باستعمال القدم المكعب أو المتر المكعب، علما أن المتر المكعب (م³) يعادل حوالي 35.31 قدم³.

المطلب الثاني: أهمية النفط

يكتسي النفط في المجتمع الصناعي الحديث أهمية بالغة، برزت على الصعيد الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي، وخاصة على الصعيد العسكري، وهذا ما سيتم توضيحه من خلال مايلي:

الفرع الأول: أهمية النفط على الصعيد الاقتصادي

يحتل النفط مكانة هامة على الصعيد الاقتصادي ما جعله سلعة إستراتيجية وتتجلى هذه الأهمية في:

أولاً- النفط كمورد رئيسي للطاقة

تشكل الطاقة عاملا من عوامل الإنتاج إلى جانب الأرض، العمل، رأس المال والتنظيم، وتعتبر الطاقة البترولية لحد الآن الأوفر، الأسهل، والأفضل، كما أن تبعية المجتمع العصري حيال البترول أصبحت وثيقة وأعتبر استهلاكه معيارا للتقدم الاقتصادي¹.

حيث أصبحت الطاقة معيارا هاما لمعرفة وقياس مدى تقدم وتطور مستوى المجتمعات الحديثة، وكذا تحديد نوع ذلك التطور والتقدم. وعموما يمكن تقسيم المصادر الطاقوية التي استعان بها الإنسان في مختلف نشاطاته إلى قسمين رئيسيين:²

1. المصادر الطاقوية القديمة أو الأولية في تاريخ استغلالها مع محدودية تأثيرها وفعاليتها: وهي المتضمنة القوى العضلية للإنسان والحيوان، حركة الرياح والمياه والمساقط المائية.

2. المصادر الطاقوية الحديثة: وهي تلك المصادر التي ابتداء استخدامها منذ العصور الحديثة، كالفحم الحجري بأنواعه والنفط والغاز الطبيعي والكهرباء المتولدة من مصادر طاقوية متعددة... الخ.

¹ سمية موري: أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014/2015، ص 4.

² محمد أحمد الدوري: محاضرات في الاقتصاد البترولي، مرجع سابق، ص: 63، 64.

الفصل الثاني — الإطار المفاهيمي للنفط والأسواق النفطية

ولأن النفط يعتبر من أهم موارد الطاقة التي يعتمد عليها العالم حالياً، هذا ما أدى إلى زيادة الطلب العالمي عليه اليوم كعمول للحياة على جميع الأصعدة، باعتباره المادة الخام في جميع الصناعات بشتى أنواعها.

الجدول رقم (01): الطلب العالمي على النفط خلال الفترة (2008-2016)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
إجمالي الطلب العالمي على النفط (مليون ب ي)	86.06	84.78	87.18	88.10	88.86	90.4	91.4	93.7	95.4

المصدر:

- OPEC: Annual Statistical Bulletin, 2013, P 46, 2014, p46.

- صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2018.

تظهر بيانات الجدول أن الطلب العالمي على النفط تزايد من 86.06 مليون برميل يوميا سنة 2008 إلى 95.4 مليون برميل يوميا سنة 2016.

ثانياً- النفط كمادة أولية في الصناعة

يعتبر النفط الوقود الأساسي لتشغيل الصناعة، وبهذا فإن ثلث النفط المستهلك في العالم يستعمل لتشغيل الصناعة، التي هي الدعامة الأساسية للاقتصاد الحديث، ويمكن القول ان العملية الصناعية لا تستطيع الاستمرار بشكل منتظم دون النفط، كما أن نقصانه أو فقدانه لأي سبب من الأسباب قبل إيجاد الطاقة البديلة قد يؤدي إلى إقفال المصانع وتوقف الإنتاج، وخلق أزمات خطيرة تزعزع الاقتصاد العالمي¹، حيث تظهر أهمية النفط كمادة أولية أساسية في العديد من فروع الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، حتى أن هذه الأخيرة قد اشتقت اسمها منه والتي أضحت منتجاتها بحكم التقدم التكنولوجي تستخدم في كافة مقومات الحياة، وتتمثل هذه الصناعات القائمة على النفط في صناعة زيوت التشحيم والمنظفات الصناعية والورق والمطاط الصناعي والعقاقير الطبية بالإضافة إلى بعض فروع الصناعات الغذائية وبهذا يصبح النفط مصدر العديد من العمليات الإنتاجية الصناعية الضرورية².

ثالثاً- النفط مصدر للثروة

إن الجانب المالي للبتروال يتمثل فيما يتحصل عليه من إيرادات مالية بترولية بصورها وأنواعها المختلفة سواء كانت بصورة مباشرة أو غير مباشرة كأرباح أو ضرائب وسواء كان ذلك للدول النفطية المنتجة و المصدرة أو للبلدان المستوردة والمستهلكة للبتروال³.

¹ حافظ برجاس: مرجع سابق، ص 74.

² محمد أزهر سعيد السماك وزكرياء عبد الحميد باشا: دراسات في اقتصاديات النفط والسياسة النفطية، الطبعة الأولى، المكتبة الوطنية، العراق، 1979، ص ص: 26، 27.

³ محمد احمد الدوري: محاضرات في الاقتصاد البترولي، مرجع سابق، ص 68.

الفصل الثاني — الإطار المفاهيمي للنفط والأسواق النفطية

فإن حاولنا قراءة الموازين التجارية للدول المنتجة فإننا سنجد أنه يمثل أكثر من 80% منها، كما أن ميزانيتها العامة تعتمد على ما يقارب 50% كإيرادات عامة ناتجة عن الجباية البترولية، ومن ناحية معدلات النمو فإن مدى مساهمة النفط فيها يفوق 25%، من هنا يمكن القول أنه يعد مصدر ثروة وينبوع تتدفق من خلاله العملات الصعبة للدول المنتجة، بينما الضفة المقابلة والمتمثلة في الدول المستهلكة فهي الأخرى تجني الملايين من هذا الذهب الأسود الذي تقوم باستيراده كمادة خام وتحويله إلى ما يفوق 80 ألف سلعة تجارية دولية لها قيمة مالية ضخمة، والتي تباعها في أكثر من 100 بلد محققة بذلك أرباحا خيالية¹.

ويشكل البترول مورد مالي ذا أهمية كبيرة في الدول المصدرة له والتي يعتمد حجم الدخل الوطني فيها وموازنتها العامة درجة كبيرة على العائدات النفطية (أنظر للجدول رقم 2)

الجدول رقم (02): عائدات صادرات النفط في بعض الدول العربية خلال الفترة (2013-2017)

(مليون دولار أمريكي)

الدولة	2013	2014	2015	2016	2017
الإمارات	94.495	76.447	50.193	43.704	50.430
البحرين	7.216	6.034	3.079	2.504	3.219
الجزائر	29.807	26.976	13.661	11.812	12.478
السعودية	284.906	264.207	136.978	117.704	139.688
العراق	89.350	83.539	43.053	28.095	57.130
قطر	18.162	21.511	9.404	7.133	8.048
الكويت	97.025	81.923	44.612	37.661	44.682
ليبيا	27.659	7.821	3.581	2.813	11.686
مصر	4.590	4.175	2.155	1.774	2.280

المصدر: صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2018.

حيث يتم الاعتماد بشكل يكاد يكون كلياً على عوائد النفط خاصة في الدول العربية النفطية، أين ترتفع نسب

الاعتماد على إيرادات النفط من إجمالي إيرادات خطط التنمية الاقتصادية.

رابعا- النفط أهم سلعة في التبادل التجاري

¹ أميرة إدريس: تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (1980-2014)، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015/2016، ص 92.

الفصل الثاني ————— الإطار المفاهيمي للنفط والأسواق النفطية

فيما يخص أهمية النفط على الصعيد التجاري، فتكمن في كونه مادة تجارية عالمية وسلعة رئيسية للتبادل التجاري العالمي، وقد اكتسب هذه الصفة الدولية بعد تحول اقتصاد الدول الصناعية من الاعتماد على الفحم كمصدر رئيسي للوقود إلى الاعتماد الرئيسي على النفط.

قد ترتب على هذا حركة تجارية عالمية، جعلت من النفط السلعة الوحيدة ذات الأهمية العظمى في التجارة الدولية من حيث الحجم والقيمة النقدية، وكان نتيجة لذلك، التطور السريع الذي شهدته تجارة النفط العالمية، منذ الحرب العالمية الثانية حتى اليوم، نظرا للطلب المتزايد على النفط ومنتجاته في الدول الصناعية المتقدمة¹.

الفرع الثاني: الأهمية الاجتماعية للنفط

يمكن إبراز أهمية النفط في الحياة الاجتماعية فيما يلي:²

أولاً- دور المنتجات النفطية في الحياة اليومية

تلعب المنتجات النفطية دورا كبيرا في الحياة اليومية للإنسان المعاصر وأصبحت تغطي معظم حاجات الإنسان بحيث بات من الصعب الاستغناء عنها مثل مواد البلاستيك التي تستخدم في مجالات متنوعة، الألياف الصناعية بدائل الألياف الطبيعية كالقطن، المطاط الصناعي والأسمدة... وغيرها.

ثانياً- دور النفط في توليد الطاقة الكهربائية

للنفط الدور الأهم في توليد الطاقة الكهربائية لكونه الوقود الأفضل من حيث الكلفة والنظافة، فكل قطاعات الحياة تستهلك الطاقة الكهربائية فهي التي تحرك الآلات وتشغل المصانع وتمد المنازل والمدارس وغيرها بالدفء والنور.

ثالثاً- دور القطاع النفطي في التشغيل و الأنشطة الاجتماعية

على رغم من كون الصناعة النفطية كثيفة التكنولوجيا ورأس المال إلا أن هذا لا ينفي مساهمة هذا القطاع في تشغيل اليد العاملة من مختلف المستويات كما تلعب الشركات النفطية دورا مهما في تفعيل النشاط الاجتماعي مثل مساهمتها في تدعيم العاملين.

رابعاً- النفط وقطاع المواصلات

أصبح البترول في قطاع المواصلات بمثابة شريان النقل الحديث، وتقدر الكميات المستخدمة منه في قطاع المواصلات بحوالي 35% من مجموع البترول المستهلك في العالم، ويعتبر البنزين وقود السيارات المازوت وقود الطائرات والبواحر، الكيروسين وقود الطائرات³.

¹ حافظ برجاس: مرجع سابق، ص 79.

² المرجع نفسه، ص 82، 83.

³ سمية موري: مرجع سابق، ص 5.

الفصل الثاني — الإطار المفاهيمي للنفط والأسواق النفطية

الفرع الثالث: أهمية النفط في القطاع الزراعي

لا يختلف كثيرا دور وأهمية البترول في الزراعة عن الصناعة، فمنذ القدم كانت الزراعة تعتمد على الجهود العضلي للإنسان أو الحيوان، ولكن بعد قيام الثورة الصناعية وتوالي الاكتشافات والاختراعات في مجال الميكنة الزراعية، وما عزز هذه الاختراعات وأعطاهها أهمية بالغة وزاد في حدة تطورها هو اكتشاف النفط وهذا باعتباره مصدر توليد الطاقة التي تغذي مختلف الآلات والمعدات الزراعية الحديثة كالجرارات ومضخات المياه وغيرها من جهة ومصدر للمنتجات البتروكيمياوية كالأسمدة الأزوتية، والمبيدات العشبية..، والتي ساهمت في تحقيق تقدم زراعي من خلال زيادة المحاصيل الزراعية وتطوير المنتجات الزراعية وتحسين جودتها¹.

الفرع الرابع: الأهمية السياسية للنفط

استخدام النفط كسلاح سياسي يعني تدخل إرادة القرارات السياسية في توجيه السياسات الاقتصادية المتعلقة بالنفط باعتباره موردا اقتصاديا حيويا لتحقيق أهداف السياسة، فقد أصبح النفط مع تطور الحياة الاقتصادية في العالم عصب الحضارة المدنية ومحرك عمليات التنمية والنمو الاقتصادي، بصورة تؤثر على كافة الوحدات الاقتصادية ولهذا لم يعد من الممكن اعتبار النفط مجرد مورد اقتصادي تتحكم فيه اعتبارات الربح والخسارة، بل أصبح للجانب السياسي دور كبير في تحديد السياسات النفطية.

إن التفكير باستخدام النفط كسلاح سياسي ليس حديث العهد، فالدول المنتجة استعملته لغرض سياسي لما فرضته الدول العربية المنتجة كسلاح ضغط في حرب 1973، كما تستعمله المنظمات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة لنفس الغرض عندما فرضت عقوبات اقتصادية على العراق من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء، كما استعملت شركات النفط الاحتكارية النفط كسلاح متعدد الاستخدامات والهداف كنعمة ونقمة في آن واحد يمكن أن يؤثر على الدول المصدرة أو المستوردة على حد سواء، ومن وقت لآخر ومن دولة لأخرى كما أن لكل منها أبعادا سياسية واحتمالات نجاح مختلفة².

الفرع الخامس: الأهمية العسكرية للنفط

إن النفط يعتبر محرك آلات المصانع الحربية، والتي بدونها لا يمكن إنتاج أية آلية حربية مهما كان نوعها، ناهيك على أنه يعتبر الوقود الضروري الذي تشتغل بواسطته الآليات الحربية والتجهيزات العسكرية في المعارك المختلفة، فعند نهاية

¹ وهيبية زمال: أثر تقلبات الإيرادات النفطية على الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي) - دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2018، ص 17.

² سيد فححي أحمد الخولي: اقتصاد النفط (الموارد والبيئة والطاقة)، خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الثامنة، السعودية، 2015، ص 398.

الفصل الثاني — الإطار المفاهيمي للنفط والأسواق النفطية

الحرب العالمية الأولى وبعد اختراع الدبابة والطائرة والأساطيل الحربية، أخذت المؤسسات العسكرية تولي اهتماما بالغاً لتأمين النفط وهذا بالحصول عليه أو بالسيطرة على مصادر إنتاجه¹.

النفط سببا للحرب أو هدفا لها: تمثل العوامل الاقتصادية بشكل عام احد الأسباب المهمة لاندلاع الحروب، ومن بين تلك العوامل يأتي النفط، الذي تحاول الدول السيطرة على المناطق الغنية بموارده².

مما سبق ذكره يمكننا القول أن أهمية النفط تنعكس في شتى مجالات الحياة، أن النفط يحتل مركز السيادة في مصادر الطاقة في العالم، باعتباره سلعة ذات قيمة إستراتيجية حيوية وضرورية في السلم والحرب، ويعد محور أساس النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، الزراعية، السياسية والعسكرية، كما يعد النفط شرطا أساسيا للقوة والنفوذ محليا ودوليا.

المطلب الثالث: الصناعة النفطية

يطرأ على النفط الخام مجموعة من العمليات والتحويلات الصناعية قبل تحويله إلى المشتقات المختلفة، يطلق على هذه العملية اسم الصناعة النفطية، حيث تتسم بجملة من الخصائص وتمر بالعديد من المراحل، ابتداء من مرحلة البحث عن هذه المادة الإستراتيجية وانتهاء بتسويقها وبيعها.

الفرع الأول: تعريف الصناعة النفطية

إن الصناعة النفطية هي مجموعة النشاطات الاقتصادية والفعاليات أو العمليات الصناعية المتعلقة باستغلال الثروة البترولية وسواء بإيجادها خاما وتحويل ذلك الخام إلى منتجات سلعية صالحة وجاهزة للاستعمال والاستهلاك المباشر أو غير المباشر من قبل الإنسان³.

لذا وانطلاقا من التعريف السابق وجب التمييز بين نشاطات هذه الصناعة عند مرحلة المنبع ومرحلة المصب وذلك

كالتالي:⁴

1. نشاط اقتصادي صناعي استخراجي (الصناعة الإستخراجية): وتهدف إلى استخراج مورد النفط من باطن الأرض وتسويقه بعد إجراء ما يلزم عليه من تنقية وتعبئة... الخ والتركيز في المركب وتندرج هذه ضمن مرحلة المنبع من نشاط الصناعة النفطية.

¹ حافظ برجاس: مرجع سابق، ص 101.

² مراد علة: دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الاقتصادية قراءة نظرية تحليلية في حالة الجزائر للفترة (2000-2014)، في: مجلة رؤى إستراتيجية، العدد 13، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، جانفي 2017، ص 97.

³ أمال رحمان: مرجع سابق، ص ص: 180، 181.

⁴ سالم محمد دينوري وفاطمة علاق: دور الصناعات البترولية في التنمية الاقتصادية وتحدياتها، في: مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد 06، معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف، ميلة، الجزائر، جوان 2018، ص ص: 399، 400.

الفصل الثاني — الإطار المفاهيمي للنفط والأسواق النفطية

2. نشاط اقتصادي صناعي تحويلي (الصناعات التحويلية): وهي تهدف إلى تحويل تلك المواد الأولية إلى أشكال أخرى تزيد من مجالات استخراجها لخدمة المزيد من الأغراض الاستهلاكية بحيث تندرج ضمن مرحلة المصب من نشاط الصناعة النفطية.

الفرع الثاني: خصائص الصناعة النفطية

إذا كان النشاط الصناعي النفطي متعدد في مراحلها ومتنوع في مجالاته وبصورة واسعة ومتراطة فإن هذه الصناعة عموماً لها من السمات أو الخصائص ما يجعلها متميزة عن بقية النشاطات الاقتصادية الصناعية الأخرى. ومن أهم هذه الصفات والخصائص كالتالي:¹

- تتطلب الصناعة النفطية توفير رؤوس أموال بكميات كبيرة بل وضخمة جداً من أجل استغلال الثروة النفطية، بسبب تعدد وتنوع المراحل الصناعية وطبيعة الثروة النفطية. حيث إن ضخامة رؤوس الأموال في الصناعة النفطية تتفاوت أو تتباين من منطقة إلى أخرى ومن مرحلة إلى أخرى، بسبب تباين مكان تواجد النفط إضافة إلى تعدد خصائص الثروة النفطية (عدم التجانس) وكيفية استغلالها. وسواء أكان ذلك من الجوانب الطبيعية والكيميائية أو الجيولوجية والتكنولوجية.

- تتطلب الصناعة النفطية وتقوم على وسائل ومعدات عمل وإنتاج متطورة ومعقدة ومتقدمة فنياً وتكنولوجياً. إلا أن هذه الأخيرة تتسم بسرعة تغير استخدامها، مما يعني تغير عناصر الإنتاج المستخدمة في إنتاج الكميات المختلفة. بسبب ارتفاع اهتلاك الآلات لطول فترة الإنتاج أو بسبب التقدم التقني في وسائل الإنتاج. مما يعني تغير حجم النفقات بتغير وقت بدء الإنتاج.

- تتميز الصناعة النفطية بالتكامل الرأسي، حيث تتداخل مراحل إنتاج النفط بصورة يصعب معها أحياناً الفصل بين نفقات بعض المراحل وبعضها الآخر.

- يعتمد النشاط الصناعي النفطي بصورة كبيرة وغالبية على العمل المركب أي العمل المتطلب مهارات وفتيات عالية وتدريب خاص وتحصيل علمي متقدم وعالي، مما يؤدي إلى ضخامة حجم الاستثمارات الرأسمالية اللازمة في مراحل الصناعة النفطية وخاصة المرحلة الأولية (مرحلة المنبع). والذي يعني ضخامة حجم النفقات الثابتة (تعتبر هذه الخاصية السبب الرئيسي في اعتماد معظم الدول المنتجة، على الشركات العالمية في بدء إنتاج النفط لكون معظم هذه الدول نامية لا تمتلك التكنولوجيا ولا رؤوس الأموال للإقامة مثل هذه الصناعة)

¹ أمينة مخلفي: محاضرات حول: مدخل إلى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)، الجزء الأول، تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة قاصدي مبراح، ورقلة، الجزائر، ص - ص: 22-24.

الفصل الثاني — الإطار المفاهيمي للنفط والأسواق النفطية

- تتسم الصناعة النفطية بارتفاع هوامش المخاطرة في معظم المراحل الإنتاجية، وخاصة في المرحلة الخاصة بالبحث والتنقيب. وذلك بسبب القيام بإنفاق استثماري عال وكبير ولفترات زمنية ليست بالقصيرة من دون التحقق من وجود الثروة النفطية أم لا وهل هي بكميات كبيرة ونوعيات جيدة مما يبرر استغلالها اقتصاديا.
- إن المادة الأولية التي تقوم وتعتمد عليها الصناعة والنشاط النفطي هي مادة ناضبة وغير متجددة في الطبيعة أي أن حياة الصناعة النفطية هي لفترة زمنية محدودة ومعلومة، وعليه فإن الصناعة النفطية تتوقف على مدى تطور نسبة تقديرات الاحتياط النفطي.
- تتميز الصناعة النفطية بطول فترات الإنتاج، مما يزيد من آثار سرعة التكنولوجيا وتغير طبيعة سوق كل عنصر من عناصر الإنتاج، وتغير طبيعة سوق النفط واختلاف هوية الملكية أو الاحتكارات.
- تتميز الصناعة النفطية باتساع نطاق نشاطها، الذي يمتد ليشمل السوق الدولية، فنجد أن إنتاج النفط يعتمد بصورة كبرى على الشركات العالمية، كما أن تعدد مراحل إنتاجه يؤدي إلى توزيع هذه المراحل على عدد كبير من الدول. مما يعني تباين النفقات في المراحل المختلفة، حسب أسعار عناصر الإنتاج والتكنولوجيا المستخدمة وأسعار الصرف.

الفرع الثالث: مراحل الصناعة النفطية

انطلاقا من التعريف السابق للصناعة النفطية تمتاز هذه الأخيرة بمجموعة من الأنشطة الاستخراجية والتحويلية، تتربط هذه المراحل وتتكامل لتشكّل مجموعة من الأنشطة النفطية، يمكن إدراجها في مرحلتين أساسيتين مرحلة المنبع ومرحلة المصب.

أولاً - مرحلة المنبع

تدعى هذه المرحلة كذلك بالمرحلة العليا، حيث تعني مجموع الأنشطة المختلفة والمتعددة التي تتجسد في الدراسات النظرية المعرفية والعلمية، وكذلك التحليلية والتطبيقية وفي جوانبها الفنية والتنظيمية والإدارية والجيولوجية والتكنولوجية والاقتصادية، الهادفة إلى معرفة وتحديد تواجد الثروة النفطية. سواء من ناحية كمية النفط وأنواعه وموقعه الجغرافي والجيولوجي وكذلك اقتصادية استغلاله، إن هذه المرحلة رغم كونها مجازا لمرحلة واحدة، إلا أنها فعليا تتضمن ثلاث مراحل أساسية أو الأنشطة (مرحلة البحث والاستكشاف، مرحلة الحفر والتنقيب، مرحلة الاستخراج والإنتاج البترولي) رغم التباين فيما بينها والاختلاف بين كل منها فهي متداخلة ومتكاملة فيما بينها، وإن هدفها واحد وهو المعرفة بتواجد النفط مكانيا وطبيعة وتحديد خصائصه ومميزاته الممهدة للاستغلال الاقتصادي له نظريا وعلميا. ونستعرض المراحل الثلاث كالتالي:¹

¹ أمينة مخلفي: مرجع سابق، ص: 24، 25.

الفصل الثاني ————— الإطار المفاهيمي للنفط والأسواق النفطية

1. **مرحلة البحث والاستكشاف:** ظهرت مرحلة البحث والاستكشاف بوضوح، منذ اكتشاف علاقة النفط بأنواع الصخور المكونة للأرض. حيث ثبت أنه يوجد غالباً في الصخور الرسوبية، ورحلت هذه الظاهرة عبر التاريخ كفة نظرية المنشأ العضوي، وبالتالي يربط المستكشفون احتمالية تواجده بهذه الصخور. وعليه تركز البحث في الأحواض الرسوبية عند حافات القارات وقرب السلاسل الجبلية وفي الجرف القاري. ومن أهم الطرق المتبعة في البحث عن النفط هي:

- **المسح الجيولوجي:** حيث تنحصر مهمة الجيولوجي في رسم خرائط مختلفة توضح تراكيب الصخور وأنواعها للمنطقة المراد مسحها، بعد أخذ العينات والنماذج وتحليلها مخبرياً. كما يهتدي الباحثون على أماكن وجود النفط من خلال بعض الظواهر الطبيعية.

- **المسح الجيوفيزيائي:** نتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجي في مجال الصناعة النفطية فقد اهتدى العلماء إلى طرق أكثر تعقيداً إلا أنها أكثر جدوى من أهمها:

• **المسح الزلزالي:** تعتمد هذه الطريقة على إرسال موجات صوتية إلى الأرض عن طريق إحداث حركة على السطح أو في أعماق مناسبة ويتم تسجيل ترددات الموجات الصوتية التي ترسلها الطبقات المختلفة على أشربة مغناطيسية يتم معالجتها بالفعل الآلي وبتفسير هذه المعلومات يمكن التعرف على التراكيب الصخرية وأنواعها.

• **المسح المغناطيسي:** هو قياس عنصر المجال المغناطيسي في مناطق مختلفة لمعرفة سمك الصخور الرسوبية أي بعد الصخور القاعدية (النارية) عن سطح الأرض وهذا يعطي صورة لوضع الطبقات الصخرية يمكن من خلالها الاستدلال على وجود المكن من عدمه.

2. **مرحلة الحفر والتنقيب:** تعتبر هذه المرحلة حاسمة لنجاح عملية الاستغلال الاقتصادي لثروة النفط الطبيعية. بعد أن تم تحديد المصائد النفطية أو الغازية المتوقعة يتم تحديد موقع البئر الاستكشافية، لمعرفة ما إذا كان هناك نفط أم لا.

حيث أن الحفر هو الوسيلة الوحيدة التي يتم بموجبها التحقق من وجود النفط أو من عدمه، وتجب الدقة في اختيار مواقع الآبار خاصة الاستكشافية منها. حيث هي التي توضح مدى صحة المعلومات التي تم الحصول عليها. إن الدقة في اختيار مواقع الآبار لا تحتمها الناحية العلمية فقط بل الناحية الاقتصادية كذلك بسبب التكلفة. إن الخطأ في اختيار موقع البئر الاستكشافي يمكن أن يؤدي إلى عدم العثور على النفط رغم وجوده وذلك بسبب عدم الوصول إلى المكن. كما يعتمد على نتيجة حفر البئر الاستكشافي حفر الآبار التقييمية والإنتاجية.

عند بدء عملية الحفر تنفذ الخطوات التالية:¹

¹ ميلود بورحلة: الصناعة النفطية وأسواق النفط: قنوت التأثير والأفاق المستقبلية. دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر. 1973-2015، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017، ص 34.

الفصل الثاني ————— الإطار المفاهيمي للنفط والأسواق النفطية

- تنظيف المكان وإعداده حتى تجري فيه عمليات الحفر من حيث التسوية للأرض، وشق الطرق اللازمة لنقل مواد وأجهزة وعمال الحفر إليه وتثبيت أجهزة الحفر.

- بدأ عملية الحفر التي تقوم بها الشركة صاحبة العقد أو تعهد بها إلى شركة أخرى متخصصة في حفر الآبار.

بعدها يُركب الفريق (الشركة) المكامن التي تدير المثقاب وآلات الحفر الأخرى، كما يوصل العمال الأنايب والخزانات والمضخات المختلفة ومعدات الحفر الأخرى، وبعد أن يعلق المثقاب بالآلات الوضع يمكن بدء حفر البئر بأية طريقة من طرق الحفر.

3. مرحلة الاستخراج والإنتاج النفطي: وهي المرحلة الهادفة إلى استخراج النفط الخام من باطن الأرض ورفعها إلى سطح الأرض ليكون جاهزا أو صالحا للنقل والتصدير والتصنيع في الأماكن القريبة أو البعيدة، في داخل المنطقة أو البلد أو خارجه. وتتضمن هذه المرحلة النشاط المتعلق بتهيئة وصلاحيات المنطقة النفطية للاستغلال الاقتصادي وسواء كان من الجوانب الفنية أو التكنولوجية أو الإنشائية كاستعمال حفر الآبار النفطية الناجحة وتحديد عددها وجعلها صالحة للإنتاج أو الاستخراج، وإنشاء مختلف المعدات الميكانيكية من مكامن وأنايب نقل وتنقية... الخ.

يتم الدفع بإحدى الطرق التالية:¹

- الدفع بطريقة طبيعية، وذلك عندما يكون الضغط داخل الأرض كافيا لدفع النفط تلقائيا.
- الدفع بواسطة المضخات، وذلك بتركيب مضخات على البئر لضخ مادة النفط إلى الأعلى.
- الدفع بواسطة الغاز، وذلك عن طريق حقن كميات من الغاز تحت ضغط عال في باطن الأرض، مما يحدث ضغطا على مادة النفط الخام ودفعها إلى أعلى البئر.
- الدفع بواسطة الماء، ويكون ذلك بحقن كميات كبيرة من الماء في البئر أو الحقل، مما يولد ضغطا يدفع النفط إلى أعلى البئر.

ثانيا- مرحلة المصب

تأتي هذه المرحلة مباشرة بعد مرحلة المنبع، وتدعى كذلك بالمرحلة الدنيا. حيث تعني مجموعة الأنشطة المختلفة والمتعددة التي تقوم باستغلال مادة النفط بعد استخراجها. وترتكز هذه المرحلة على الجانب الاقتصادي والصناعي أكثر مما هو على الجانب النظري والمعرفي، حيث تقوم مرحلة المصب كسابقتها على مجموعة من مراحل أخرى متسلسلة ومتراطة ومتكاملة عموديا فيما بينها.² وتتجسد لنا هذه المراحل كالآتي:

¹ مرجع نفسه، ص: 34، 35.

² سالمي محمد دينوري وفاطمة علاق: مرجع سابق، ص 402.

الفصل الثاني — الإطار المفاهيمي للنفط والأسواق النفطية

1. مرحلة نقل النفط: وهي المرحلة الهادفة إلى نقل النفط الخام من مراكز أو مناطق إنتاجه إلى مناطق تصديره أو تصنيعه التكريري أو استهلاكه. ويتم ذلك بواسطة تكوين المنشآت مع توفير مختلف الوسائل والمعدات لنقل النفط بأنواعها البرية (كأنابيب وشاحنات... الخ)، والبحرية (السفن العملاقة). وقد تكون مناطق تصدير النفط وتصنيعه قريبة أو بعيدة وعلى النطاق الداخلي والخارجي¹.

2. مرحلة التكرير أو التصفية البترولية: لا يمكن استعمال النفط المستخرج بالحالة التي هو موجود عليها في باطن الأرض بل يجب تكريره من اجل الحصول على المشتقات البترولية المختلفة، التي تستعمل في الإنتاج².
تمر عملية تكرير البترول في ثلاث مراحل كالتالي³:

– عمليات الفصل التي تعتمد على العلوم الفيزيائية: وهي كالتالي:

- **التقطير:** يتم في هذه المرحلة فصل الجزيئات عن بعضها اعتمادا على درجات الغليان وعملية التكثيف، فالجزيئات الأخف التي لها درجة غليان أقل تنفصل في أعلى الأبراج، بينما الجزيئات الأقل يتم فصلها في أسفل البرج.
- **استخدام المذيبات:** ويتم في هذه المرحلة فصل جزيئات النفط اعتمادا على التركيب الكيماوي للنفط.
- **التبريد:** ويتم في هذه المرحلة فصل الغازات عن بعضها البعض، كما يتم تثبيت غازي البروبان والبيوتان اللذان يتبخران في حال تم حفظهما في جو حار وتسمى هذه العملية بتثبيت البنزين، وهناك الكثير من العمليات التي تتم ضمن هذه المرحلة اعتمادا على نوع الوقود المشتق.

– **عمليات التحويل التي تعتمد على العمليات الكيميائية:** تتم في هذه المرحلة تحويل المواد الثقيلة إلى مواد أخف من خلال تقليل عدد ذرات الكربون، مثل زيادة كمية وقود السيارات وزيادة كثافته من خلال تعريضهما للضغط والحرارة وبعض العوامل المساعدة التي تؤدي كلها إلى تغيير في تركيب جزيئات الهيدروكربونات.

– **المعالجة أو التنقية:** هذه هي المرحلة الأخيرة من عملية تكرير البترول حيث يتم استخدام طرق فيزيائية أو كيميائية حسب المطلوب، ويكون الهدف هو تحسين المشتقات التي تم الحصول عليها والتخلص من بعض الشوائب الضارة التي قد تؤثر على كفاءته.

3. مرحلة التسويق والتوزيع: هي المرحلة التي تهدف إلى تسويق وتوزيع النفط إما بصورته الخام أو بعد تحويله إلى منتجات بترولية إلى مناطق وأماكن استعماله واستهلاكه، إن مراكز التوزيع قد تكون مراكز رئيسية أو فرعية، وتتوفر فيها كافة معدات وأدوات وأماكن الاستلام والتخزين للبترول الخام أو المنتجات البترولية وإعادة التوزيع⁴.

¹ أمينة خلفي: مرجع سابق، ص 29.

² سفيان عمران: أثر تغيرات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر الفترة 2000-2015، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2018، ص 27.

³ سالمي محمد دينوري وفاطمة علاق: مرجع سابق، ص 403.

⁴ محمد احمد الدوري: محاضرات في الاقتصاد البترولي، مرجع سابق، ص 5.

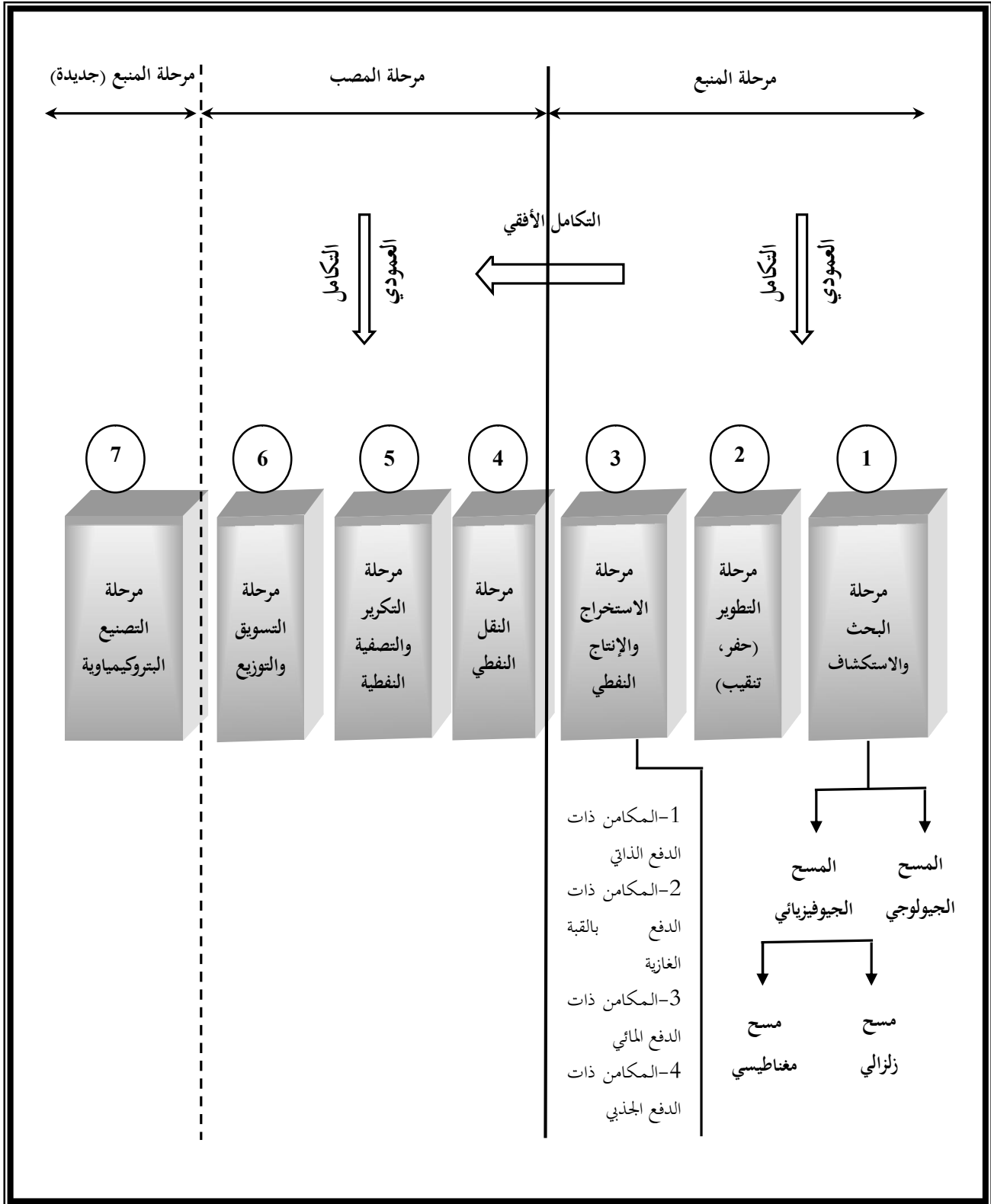
الفصل الثاني ————— الإطار المفاهيمي للنفط والأسواق النفطية

4. مرحلة التصنيع البتروكيمياوية: بعد القيام بعملية التكرير أو التصفية (المرحلة الأولى لهذه الصناعة) وانطلاقاً من عملية التكسير نحصل على المواد الأساسية هي: الاثيلان، البروبيلان، البوتان، العطريات، ويمكن من كل مادة من هذه المواد صنع عدد لا منتهى من المشتقات وفق طرق معقدة للغاية، وهذه المشتقات تستعمل كمكون أساسي للإنتاج مثلاً: المواد البلاستيكية، الأسمدة، المبيدات، المنظفات وغيرها من المواد.¹

¹ سفيان عمراني: مرجع سابق، ص 28.

الفصل الثاني ————— الإطار المفاهيمي للنفط والأسواق النفطية

الشكل رقم (05): مراحل نشاط الصناعة النفطية



المصدر: أمينة مخلفي: محاضرات حول مدخل إلى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)، الجزء الأول، تخصص اقتصاد

وتسيير بترولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 30.

الفصل الثاني — الإطار المفاهيمي للنفط والأسواق النفطية

المبحث الثاني: السوق النفطية والعناصر المؤثرة في تسعير النفط

تستحوذ سوق النفط العالمية على قدر كبير من الاهتمام العالمي، وتحظى تطوراتها بمتابعة مستمرة لما يقوم به النفط من دور حيوي في تحريك عجلة الاقتصاد العالمي، حيث تتسم السوق النفطية العالمية بتطور ديناميكي وبشكل متسارع، ما أجبر الدول سواء كانت منتجة أو مستهلكة التكتل ضمن كارتل معين يؤثر في هذه السوق بما يخدم مصالح الدول المتحالفة. ونظير هذا شهدت أسعار النفط تقلبات حادة عبر فترات زمنية مختلفة، وبالتالي إن إدراك وتحديد أهم العوامل المؤثرة في السوق العالمي للنفط يتطلب وصف شامل ودقيق عن هذا السوق من خلال دراسة ماهية السوق بالإضافة إلى تحديد المتعاملين فيها وكذلك الميكانيزمات المتبعة في تسعير النفط وهذا ما سوف نتناوله في هذا المبحث.

المطلب الأول: ماهية السوق النفطية والأطراف المتدخلة فيها

يعرف السوق في النظرية الاقتصادية بأنه مجموعة من العلاقات المتبادلة بين قوى العرض والطلب المؤثرة في كيفية تحديد السعر وفعالية تخصيص أي سلعة أو خدمة أو مورد اقتصادي في الاستخدامات المختلفة¹. ومن هذا المنطلق سيتم التطرق في هذا المطلب لتعريف السوق النفطية وأهم الأطراف الفاعلون فيها.

الفرع الأول: الأسواق النفطية

نظرا للمكانة الهامة التي تحتلها السوق النفطية على المستوى الدولي، سنستعرض في هذا الفرع تعريف السوق النفطية وأهم خصائصها بالإضافة إلى أنواعها.

أولاً- تعريف السوق النفطية

السوق البترولية هي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو البترول². كما تُعرف "بأنها المكان الجغرافي المعلوم بصورة فعلية أو وهمية لتبادل السلعة النفطية في سعر وزمن معينين"³، ويحرك هذه السوق قانون العرض والطلب بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية الأخرى التي تحكم السوق، وكذا العوامل السياسية، العسكرية، المناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية العالمية، وهي سوق شبه احتكارية تحكمها البلدان المنتجة والمصدرة والبلدان المستهلكة الكبرى⁴.

ثانياً- خصائص السوق النفطية

تتميز السوق النفطية بمجموعة من خصائص نوجزها فيما يلي:⁵

¹ سيد فتحي احمد الخولي: مرجع سابق، ص 285.

² سارة حسين منيمنة: جغرافية الموارد والإنتاج، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1992، ص 38.

³ ميلود بورحلة: مرجع سابق، ص 71.

⁴ ضياء مجيد الموسوي: ثروة أسعار النفط 2004، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 29.

⁵ جواد شاكر فريح وسالم محمد معطش الغنزي: قياس أثر التطورات في أسعار النفط على النمو الاقتصادي في دولة الكويت للمدة (1990-2015)، المؤتمر الدولي التاسع حول: الاتجاهات المعاصرة في العلوم الاجتماعية، الإنسانية، والطبيعية، اسطنبول، تركيا، يومي: 17-18 جويلية 2018، ص 1577.

الفصل الثاني — الإطار المفاهيمي للنفط والأسواق النفطية

1. سوق احتكار القلة: يحتكر السوق النفطية عدد قليل من الشركات "منافسة القلة" وهو نوع من الاحتكار الجزئي وتعمل هذه القلة من الشركات والبلدان على التركيز على عدد قليل من المشروعات الضخمة تؤثر بشكل مباشر على العرض الكلي للنفط الخام.
2. التوجه نحو التكامل الرأسي: إن المنتجين القلة يتحكمون في إنتاج النفط ونقله وتكريره وتسويقه فان هذه العمليات يربطها نوع من التكامل الرأسي من بداية استخراج النفط الخام إلى غاية مظهره على شكل مشتقات مختلفة.
3. الاتجاه نحو التكتل: إن حركة الشركات في السوق النفطية تدل على الاتفاقات المسبقة فيما بينها على الخطوات التي تتبعها كل منها حتى وصول سلعة النفط ومشتقاته إلى الأسواق مما يجعلها تتجه نحو التكامل المتكامل.
4. تأثر السوق النفطية بالأسواق ذات الصلة الوثيقة: أي إن السوق العالمية للنفط تتأثر بسوق الناقلات وتكاليف الشحن، حيث تعكس تكاليف ناقلات النفط الخام تقلبات الطلب العالمي عليه بصورة مباشرة، ما يؤدي إلى اعتبار الأسعار الفورية للناقلات أسعار نموذج المنافسة الكاملة¹.

ثالثا- أنواع السوق النفطية

يمكن التمييز بين نوعين من الأسواق حسب المعاملات النفطية:

1. الأسواق الفورية للنفط: كما تعرف أيضا "بالسوق النقدية" أو "السوق الفعلية"، باعتبار التسوية النقدية التي تتم خلالها بالاعتماد على الأسعار الفورية. وهي السوق الذي تباع وتشتري فيه المواد حيز التنفيذ بشكل فوري، ويختلف السوق الفوري النفطي عن نظيراته من الأسواق الفورية الأخرى كونه يحدث التسليم الفعلي في شهر واحد أو أقل بالاعتماد على الأسعار الفورية².
- كما أن الأسواق الفورية ليست بمكان مادي معين، حيث تتواجد فيه براميل البترول في انتظار المشتري، ولكن ينطبق مفهوم السوق الفوري على مجمل الصفقات الفورية التي تتم في منطقة يتمركز فيها نشاط هام للتجارة على منتج أو عدة منتجات³. وهذا السوق يركز على معيار الزمن وفيه يتم التبادل بشكل آني وفوري ومباشر لبعض الفوائض النفطية بأسعار منخفضة، ولم يتجاوز في الماضي 15% من حجم التجارة العالمية للنفط، ويتميز بعدم ثباته بسبب ارتباطه بمدى الاختلاف بين العرض والطلب على النفط الخام، وأشهر أسواقه سوق خليج المكسيك، ميناء نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، سوق سنغافورة، وسوق روتردام في أوروبا⁴.

¹ مراد علة: مرجع سابق، ص 98.

² أميرة إدريس: مرجع سابق، ص 124.

³ Olivier Riebel: "L'opéc: une organisation face a ses défis pétrole et technique", association française de technicien et professionnels du pétrole, N 418, 1999, p 95.

⁴ ميلود بورحلة: مرجع سابق، ص 72.

الفصل الثاني — الإطار المفاهيمي للنفط والأسواق النفطية

2. الأسواق المستقبلية للنفط (الآجلة): ظهرت المضاربة في النفط منذ منتصف الثمانينات فيما يعرف بالأسواق المستقبلية، وهي أسواق عرفها العالم منذ القديم في مجال السلع التي يخضع عرضها لتقلبات يصعب التنبؤ بها، مثل المنتجات الزراعية التي تتأثر بعوامل غير متوقعة كتقلبات المناخ، وتحقق تلك الأسواق لمن يشتري السلعة بعقد آجل (التحوط) هذه المخاطر تغير الأسعار في المستقبل، إذ تؤمن احتياجاته المستقبلية عن السلع بسعر يتفق عليه قبل حلول مواعد استلامها بفترة زمنية معينة ومن دون حاجة لتسلمها عند إبرام العقد، وكذلك تحقق تلك الأسواق تحوطا مماثلا للبايع بالنسبة لإنتاجه المستقبلي بتأمين سعر البيع لا يخضع للتغير الذي يمكن أن يحدث مستقبلا عند تسليم السلعة¹. المقصود بالسوق النفطية الآجلة شراء عقود بترولية مستقبلية (قابلة للتسييل في وقت محدد سلفا) والاحتفاظ بها لعدة أشهر أو سنوات من تاريخ الشراء، وبأسعار تحددها تلك السوق من خلال تداول هذه العقود والتي لا تخضع إلى مراقبة محكمة، وما تجدر الإشارة إليه أن بعض العقود الآجلة لمختلف السلع تستدعي التسليم المادي للأصول المتعاقد عليها إلا أن الغالبية يتم تسويتها نقدا².

الفرع الثاني: الأطراف الفاعلة في السوق النفطية

تتكون السوق العالمية للنفط من ثلاثة أطراف أساسية تتمثل في الشركات النفطية، والدول المصدرة للبتترول، والدول المستوردة له:

أولا- الشركات العالمية للنفط

تنفرد الصناعة البترولية بسيطرة عدد محدود من الشركات العالمية التي كان لها النصيب الأكبر من ناتج هذه الصناعة بمختلف مراحلها، حيث تعرف هذه الشركات على أنها "تلك الشركات التي تملك وتقوم بالإنتاج في الكثير من المجالات مثل الصناعة والمناجم وتكرير النفط في أكثر من دولة واحدة"³.

1. الشركات العالمية الكبرى: الصناعة البترولية تنفرد بعدد محدود من الشركات العالمية التي كان لها النصيب الأكبر من ناتج هذه الصناعة بمختلف مراحلها، كما تعتبر هذه الشركات من أقدم المنظمات الدولية وأكبرها حجما وأكثرها تنوعا في النشاط وهذه الشركات:

● الشركات الاحتكارية الكبرى: كانت الشركات النفطية الكبرى وخصوصا الشركات الاحتكارية السبعة منذ اكتشاف البترول وحتى مطلع الستينات، هي الفاعل الأساسي الوحيد تقريبا في السوق النفطية الدولية، فهي من يحتكر الإنتاج ويضبط حركة السوق ويحدد اتجاه الأسعار وفق ما يخدم مصالحها، وكان التحكم المطلق في تحديد الأسعار هو أهم

¹ حسين عبد الله: مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، 2006، ص 125.

² برايم بلقلة: سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2014/2015، ص 19.

³ عبد القادر سيد متولي: الاقتصاد الدولي (النظرية والسياسات)، دار الفكر ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011، ص 213.

الفصل الثاني ————— الإطار المفاهيمي للنفط والأسواق النفطية

الأدوات التي استخدمتها الشركات لتحقيق السيطرة الكاملة على سوق البترول، وقد ساعدها في ذلك إمكانياتها الضخمة وتكاملها العمودي¹. هذه الشركات كانت ولوقت متأخر تسيطر على حوالي 80% من الإنتاج البترولي العالمي، كما أنها تمتلك 70% من صناعة التكرير العالمية وهي تعمل بشكل مباشر أو عن طريق شركات مملوكة لها في الصناعة بالإضافة لذلك، فإنها تمتلك أكثر من 50% من ناقلات البترول، تتواجد في الولايات المتحدة إدارة خمسة من هذه الشركات على الأقل. حيث اصطلح على تسميتها تاريخيا بالشقيقات السبع *Seven Sisters* وهي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (03): الشركات البترولية العملاقة السبعة الكبار أو الشقيقات السبع

الدولة الأم	الشركة النفطية
الولايات المتحدة الأمريكية	1. إكسون "Exxon" وكانت تسمى <i>Standard oil company of New jersey</i> حتى سنة 1973. 2. موبيل أويل "Mobil oil". 3. تكساكو "Texaco". 4. ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا " <i>Standard oil company of california</i> ". 5. قولف أويل "Golfoil".
بريطانيا	6. بريتش بيتروليوم " <i>British petroleum</i> ".
بريطانيا وهولندا	7. رويال دتش شل " <i>Royal Dutch- Shell</i> ".

المصدر: ميلود بورحلة: الصناعة النفطية وأسواق النفط: قنوات التأثير والآفاق المستقبلية. دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر. 1973-2015، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017، ص 62.

• إلى جانب هذه الشركات توجد شركات عالمية أخرى مثل الشركة الفرنسية للنفط في الشرق الأوسط "*la compagnie française du pétrole*"، أكتيتين في أوروبا، وهذه الشركات مؤثرة في سوق النفط مثل الشركات الكبرى السبع.

2. الشركات المستقلة: وهي شركات نفطية دولية مستقلة عن الشركات العملاقة، كان نشاطها الإنتاجي والتسويقي يقتصر في البداية على أسواقها المحلية، ثم اتجهت إلى الأسواق الدولية بحثا عن مصادر النفط الخام وتحقيقا لمزايا التكامل وضمانات التنويع، ولا يقصد أن الشركات المستقلة لا تتعاون مع باقي الشركات وإنما تقف في السوق الدولية للنفط موقفا مستقلا. بالمعنى الذي توحي به التسمية².

¹ صديق محمد عفيفي: تسويق البترول، مكتبة عين الشمس، الطبعة التاسعة، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 240.

² نبيل جعفر عبد الرضا: مرجع سابق، ص 58.

الفصل الثاني — الإطار المفاهيمي للنفط والأسواق النفطية

3. شركات بترولية وطنية: يعتبر تكون وقيام مثل هذه الشركات الوطنية البداية السليمة والعظيمة في استغلال الموارد الطبيعية وطنيا، هذا إلى جانب تنظيم استغلال هذه الثروة عالميا وبناء علاقات جديدة تحفظ مصالح الدول المالكة لهذه الثروة¹. ولعل تأسيس هذه الشركات كان من أهم لتطورات التي أدت إلى تآكل نظام الامتيازات وزعزعة السيطرة الاحتكارية لشركات النفط العالمية على الصناعة النفطية في المنطقة، كما أدت في فترة لاحقة دورا كبيرا في إدخال التغيير على هيكل الصناعة النفطية².

ثانيا- منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)

لقد عرفت سنوات الخمسينات أزمة حقيقية بين الدول المنتجة للبتروول خاصة العربية منها والشركات الاحتكارية، بحيث أن محور الخلاف تعلق أساسا حول مطالبة الدول المنتجة للبتروول بتحسين مداخيلها من العوائد البترولية، غير أن الشركات البترولية لم تعط أهمية لذلك وبقيت مصممة على استغلال الموارد البترولية لهذه الدول، وبيغداد في 10 سبتمبر 1960 أسس الموردون الأساسيون للسوق العالمية، فنزويلا، العراق، إيران، الكويت والعربية السعودية منظمة البلدان المصدرة للبتروول، ويعود السبب الرئيسي لإنشاء المنظمة، إلى التخفيض الذي قامت به الشركات البترولية في الأسعار المعلنة للبتروول دون استشارة حكومات الدول المنتجة في سنة 1959، وهذا ما أنتج خسائر كبيرة في إيرادات الدول المنتجة، والتي بلغت 15%، حيث هذه النقطة كانت نقطة تحول كبرى في تطور العلاقات الاقتصادية الدولية³.

انضمت إلى هذه المنظمة بالتدرج 8 دول هي: قطر سنة 1961، ليبيا واندونيسيا سنة 1962، الإمارات العربية المتحدة 1967، الجزائر 1969، نيجيريا 1971، الإكوادور 1973، الغابون سنة 1975 ثم انسحبت سنة 1995 وأنغولا 2007. مقرها كان جنيف -سويسرا- في السنوات الخمس الأولى من وجودها، ثم نقلت إلى فيينا -النمسا- في 1 سبتمبر 1965. كما ينص النظام الأساسي على أن "أي دولة ذات تصدير كبير الصافي من النفط الخام، التي لديها مصالح مماثلة جوهريا لتلك الدول الأعضاء، قد تصبح عضوا كامل العضوية في المنظمة، إذا قبلت بها ثلاثة أرباع الأعضاء كامل، بما في ذلك وأصوات كافة الأعضاء المؤسسة"⁴.

كانت الأهداف الأساسية للمنظمة والتي حددها المادة الثانية من دستور المنظمة الذي أقر في شهر جانفي

1961، كالتالي:⁵

1. الهدف الأساسي للمنظمة هو التنسيق ما بين البلدان الأعضاء في مجال السياسات البترولية وتوجيهها، وتقرير وتوحيد أفضل الوسائل لحماية مصالحها منفردة ومجمعة.

¹ محمد أحمد الدوري: محاضرات في الاقتصاد البترولي، مرجع سابق، ص 102.

² براهيم بلقطة: مرجع سابق، ص 21.

³ حافظ برجاس: مرجع سابق، ص 241.

⁴ www.opec.org.

⁵ OPEC "opec statute" opec secrétariat, Vienna, 2008, Article 02, p 1.

الفصل الثاني — الإطار المفاهيمي للنفط والأسواق النفطية

2. تعمل المنظمة على إيجاد السبل والوسائل الكفيلة بتحقيق الاستقرار في الأسواق البترولية العالمية، لغرض إنهاء التقلبات السعرية الضارة وغير الضرورية.

3. الاهتمام بمصالح الدول المنتجة، وضرورة حصول هذه الدول على دخل مطرد، كما تراعي إمداد البلدان المستهلكة ببتروول منتظم وذو كفاءة.

4. تحقيق عائد عادل لمن يستثمر في الصناعة النفطية.

5. المشاركة الفعالة في وضع السياسات الإنتاجية على نحو تتميز بالانتظام والاقتصاد والكفاءة التي تضمن مصالح الدول المنتجة والمستهلكة.

ثالثاً- منظمة الأوبك

هي منظمة الدول العربية المصدرة للبتروول (الابوك) أنشئت عام 1968، وتضم في عضويتها كل من الدول التالية: الكويت، السعودية، ليبيا، الإمارات، البحرين، الجزائر، سوريا، العراق، قطر ومصر.

تعتبر الابوك منظمة إقليمية سلعية متخصصة ذات طابع دولي، أنشئت باتفاقية بين أقطار تنتج البتروول وتصدره، وتهدف إلى التعاون فيما بينها لتطوير الصناعة البترولية العربية بشكل عام، والحفاظ على سوق البتروول بشروط عادلة ومعقولة، لاعتبار أن إيرادات البتروول تعد من أهم مصادر الدخل القومي للدول الأعضاء في المنظمة، يشكل دول الأوبك نحو 27% من مجموع الإنتاج العالمي وتحتفظ لديها بنحو 56% من الاحتياطي العالمي.¹

رابعاً- الدول المنتجة خارج منظمة أوبك

هي مجموعة الدول المستقلة المصدرة للبتروول، وتضم دول مصدرة للنفط غير أعضاء في أوبك، وكانت تعرف دولها سابقاً بـ *NON OPEC*. وهي منظمة غير رسمية ولم تسجل في الأمم المتحدة.

بعد انهيار أسعار النفط سنة 1986 وتحسنها سنة 1987 ثم انهيارها سنة 1988، دفع بعض الدول المصدرة خارج أوبك، إلى المبادرة بعقد اجتماع يضم أهم المصدرين خارج أوبك، خاصة وأن أوبك تمر بمرحلة خطيرة من عدم التوافق بين أعضائها.

هذه التغيرات دفعت مصر في مارس 1988 إلى دعوة بعض الدول المصدرة للنفط من خارج أوبك لعقد اجتماع. وحضر الاجتماع (مصر وعمان والمكسيك وماليزيا وأنجولا وكولومبيا) ثم توالى الاجتماعات وانضمت دول أخرى هي (روسيا الاتحادية والصين والبحرين والنرويج) وفي عام 1995 انضمت ولايتي ألاسكا وتكساس الأمريكيتين ومقاطعة ألبرتا الكندية. وكانت أهم أهداف دول المنظمة هي:²

¹ معهد الدراسات المصرفية: نشرة توعية، الذهب الأسود، السلسلة الخامسة، العدد 06، الكويت، جانفي 2013، ص 4.

² وهيبه زمال: مرجع سابق، ص 32.

الفصل الثاني — الإطار المفاهيمي للنفط والأسواق النفطية

1. التعاون والتشاور وتبادل المعلومات والتنسيق مع دول أوبك.

2. تحقيق مستوى مناسب من الأسعار.

3. تحقيق الاستقرار في سوق النفط العالمية.

قد توالى اجتماعاتها ومشاوراتها فيما بين أعضائها ومع دول أوبك وكانت اجتماعات المنظمة تعقد في لندن أو في الدول الأعضاء. إلا أن دول (النرويج وعمان وروسيا الاتحادية والمكسيك) هي الأكثر تفاعلاً مع دول أوبك في سياساتها الإنتاجية والسعرية.

خامساً- الوكالة الدولية للطاقة (نادي الدول المستهلكة)

نتيجة للمستجدات والتغيرات التي طرأت على السوق النفطية في فترة السبعينات والمتمثلة في تحول السيطرة على إنتاج النفط وتسعيه من الشركات النفطية الكبرى إلى منظمة الأوبك، أنشئت منظمة الطاقة الدولية عام 1974، وذلك من أجل تكوين إطار منظم للدفاع عن مصالح المستهلكين وتنسيق مواقفهم، بغية استعادة السيطرة على السوق النفطية. وفي إطار تحقيق الهدف المنشود من طرف المنظمة والمتمثل في إحداث تغييرات هيكلية في صناعة البترول العالمية لصالح الدول الغربية المستهلكة، اتبعت هذه المنظمة عدة استراتيجيات تتمثل فيما يلي:¹

1. ترشيد استهلاك الطاقة بهدف تخفيض الطلب على البترول، وتقليل استيراده من خلال السماح بزيادة أسعار البترول داخل الدول الأعضاء للحد من الاستهلاك من جهة وتشجيع مصالحي الطاقة البديلة من جهة أخرى.

2. العمل على إحلال مصادر الطاقة البديلة محل البترول والتحفيز وتطوير البحث في هذا المجال.

3. البحث عن البترول في مناطق جديدة خارج الدول الأعضاء في منظمة أوبك.

4. الاحتفاظ بمخزون نفطي تجاري واستراتيجي كبير لاستخدامه في أوقات الندرة، وللضغط على الأسعار في الاتجاه النزولي، ووضع خطة طوارئ لمشاركة الدول الأعضاء في الاحتياطات البترولية لديه.

وللوكالة الدولية للطاقة أهداف يمكن تلخيصها كما يلي:²

1. تخفيف استهلاك النفط بما يساعد على تنظيم الطلب واتجاه الأسعار لصالح المستهلكين بسبب احتمال زيادة الاستهلاك عن مستوى الإنتاج، ويتحقق ذلك من خلال التشجيع على استعمال مصادر الطاقة البديلة.

2. تكثيف الجهود والاستثمارات في الاستكشافات والتنقيب عن النفط في مناطق جديدة خارج الأوبك خاصة في بحر الشمال وسواحل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وغيرها.

3. السعي لضم شركات النفط الكبرى والمستقلة في لجنة استشارية بغية الاستفادة من إمكانياتها الفنية والإدارية وخبراتها الطويلة في التعامل مع المنتجين.

¹ براهم بلقلة: مرجع السابق، ص: 22، 23.

² ميلود بورحلة: مرجع سابق، ص: 53.

الفصل الثاني — الإطار المفاهيمي للنفط والأسواق النفطية

4. متابعة أحداث السوق النفطية وتبادل المعلومات بين الوكالة والشركات النفطية التابعة لدول الوكالة.

5. دفع التكامل بين السياسات الطاقوية والمحافظة على البيئة.

6. تعزيز سياسات الطاقة الحكيمة عالميا عن طريق علاقات التعاون مع الدول غير الأعضاء، والصناعات والمنظمات الدولية.

حسب المحللين السياسيين والخبراء في ميدان النفط، أدت الإجراءات التحفظية في الاستهلاك وعدم الاعتماد على النفط المستورد خارج دول الوكالة إلى تحقيق النتائج المرجوة، تجاوبا مع تعليمات ونصائح الوكالة، ففي 1975 ظهرت أول ثمار هذه الأهداف، بالتزام دول الأعضاء في الوكالة بخفض استيرادها من النفط بحوالي مليوني برميل يومي وزيادة إنتاج الفحم المتوفر لدى الدول المستهلكة.

المطلب الثاني: تعريف وأنواع سعر النفط

مع تزايد أهمية النفط الحيوية على المستوى العالمي — سواء للدول المنتجة التي تحاول في كل مرة بيع كمياتها عد سعر مرتفع يتناسب مع احتياجاتها ومتطلباتها، أو الدول المستهلكة التي تعمل على تلبية حاجاتها النفطية عند سعر منخفض يتلائم مع إمكاناتها المالية وحاجاتها المتزايدة — فقد احتلت أسعار النفط مكان الصدارة في الكثير من المؤتمرات والمحافل الدولية والمؤتمرات ووسائل الإعلام المعروفة، وبخاصة بعد مؤتمر طهران سنة 1971 والفترة التي أعقبت مؤتمر الكويت في 1973¹.

الفرع الأول: تعريف سعر النفط

فيما يتعلق بالسعر النفطي فهو مشتق من مفهوم السعر، الذي هو عبارة عن قيمة الشيء معبرا عنها بالنقود، وهو قد يعادل قيمة الشيء، أو قد لا يعادلها أو يساويها، فقد يكون السعر أقل أو أكثر من قيمة الشيء المنتج ذاته، ومن خلال هذا التعريف، فإن السعر النفطي يعني قيمة السلعة النفطية معبرا عنها بالنقود.²

عند تناول أسعار البترول الخام فلا بد من التطرق إلى ذكر أنواع أسعار البترول، وذلك لشيوع استخدام العديد من المصطلحات السعرية البترولية، حيث كل مصطلح سعري بترولي يعبر عن معنى معين ومميز له عن بقية أنواع الأسعار الأخرى، ومن أبرز هذه الأنواع هي:

الفرع الثاني: أنواع سعر النفط

أولا — السعر المعلن

¹ نواف الرومي: منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ليبيا، 2000، ص 17.

² مراد علة: مرجع سابق، ص 100.

الفصل الثاني ————— الإطار المفاهيمي للنفط والأسواق النفطية

يقصد بها أسعار البترول المعلنة رسمياً من قبل الشركات البترولية في السوق البترولية، ظهر هذا السعر لأول مرة في عام 1880 في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل شركة ستاندراندوايل. حيث كانت تحتكر شراء البترول من منتجه في السوق الأمريكية، وفي سنة 1911 أصبحت هذه الأخيرة يتنافس فيها عدد قليل من المشتريين، ومع تزايد استغلال البترول خارج الولايات المتحدة الأمريكية في العالم أصبحت الشركات البترولية تعلن أسعارها في موانئ التصدير للبترول، ثم أصبحت الدول المنتجة تهتم أكثر بالأسعار المعلنة وطبقت مبدأ المناصفة بين الشركات البترولية والدول المنتجة. إن الأسعار المعلنة وحتى أواخر الخمسينات كانت تعبر فعليا عن قيمة البترول والأطراف المعلنة عن هذه الأسعار هي الشركات الاحتكارية البترولية الكبرى، وفي بداية الستينات ومع دخول الشركات المستقلة في سوق البترول والتي أصبحت تبيع البترول بأسعار منخفضة عن الأسعار المعلنة، أصبحت هذه الأخيرة لا تعبر عن القيمة الفعلية لسعر البترول، إلا أنها كانت الأساس لاحتساب العوائد البترولية المالية بين الشركات البترولية الأجنبية والدول البترولية حتى فترة الستينات، وفي سنة 1973 أصبحت دول منظمة الأوبك تعلن أسعار نفطها إلى جانب الشركات البترولية الأجنبية الاحتكارية والمستقلة¹.

ثانيا- السعر المتحقق

الأسعار المتحققة هي الأسعار الفعلية في السوق الآنية (الفورية) للنفط ويؤثر في تحديد مستوياتها عوامل كثيرة أهمها الاستهلاك وطبيعة المنافسة، الموقع الجغرافي، المحتوى الكبريتي للنفط وكثافة النوعية... الخ، وتشمل هذه الأسعار كميات النفط الخام التي تبيعها الشركات النفطية الكبرى أو الشركات المستقلة أو حتى الكميات التي تكون من حصة الأقطار المنتجة للنفط، علما بان هذه الأسعار هي دائما أقل من الأسعار المعلنة².

ثالثا- سعر الإشارة

هذا النوع من الأسعار ظهر في فترة الستينات، حيث بعد ظهور الأسعار المتحققة إلى جانب المعلنة أخذ واعتمد سعر الإشارة في احتساب قيمة البترول بين بعض الدول البترولية المنتجة والشركات البترولية الأجنبية، من اجل توزيع أو قسمة العوائد البترولية بين الطرفين، إن سعر الإشارة عبارة عن سعر البترول الخام والذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، أي انه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق، إن هذا السعر أخذت به وطبقته العديد من البلدان البترولية مثل ما تم بين الجزائر وفرنسا في 1965.

رابعا- سعر الكلفة الضريبية

¹ محمد احمد الدوري: محاضرات في الاقتصاد البترولي، مرجع سابق، ص 198.

² نواف الرومي: مرجع سابق، ص 20.

الفصل الثاني — الإطار المفاهيمي للنفط والأسواق النفطية

يعني الكلفة التي تتحملها الشركات النفطية بموجب الاتفاقيات النافذة المعمول بها للحصول على البرميل الخام من النفط المنتج وهو يساوي أو يعادل كلفة إنتاج النفط زائد عائد الحكومة النفطية أي أنه السعر العادل لكلفة إنتاج النفط الخام مضاف له قيمة ضريبة الدخل والريع صورة أساسية، فهذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات النفطية لحصولها على برميل من النفط الخام وهو في نفس الوقت يمثل الأساس الذي تركز عليه الأسعار المتحققة في السوق ويتعامل بهذا السعر شركات النفط الأجنبية العاملة في العديد من بلدان ومناطق العالم النفطية حيث هذه الشركات المستغلة للثروة النفطية تحصل على النفط المنتج من قبلها في البلدان النفطية كطرف مشتري له، وغن ثمن الحصول على ذلك النفط يحسب على أساس هذا السعر.

خامسا- السعر الفوري أو الآني

هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة آنيا أو فوريا في السوق البترولية الحرة، وهذا السعر مجسد لقيمة السلعة البترولية نقديا في السوق الحرة للبترول المتبادل بين الأطراف العارضة والمشتري وبصورة آنية.¹

سادسا- السعر الاسمي

يعني القيمة النقدية لبرميل النفط الخام معبرا عنه بالدولار فنقول مثلا أن سعر الأوبك سيساوي 80 دولار للبرميل.

ثامنا- سعر التحويل

هو سعر التبادل للنفط الخام بين شركتين فرعيتين ضمن مجموعة من الشركات تتبع شركة أم واحدة أو عند انتقال النفط من نشاط لآخر، كالإنتاج والنقل والتكرير في إطار شركة واحدة. كان تباع أكسون للاستخراج خامها لأكسون للنقل وهذه بدورها تباعه لأكسون للتكرير.²

المطلب الثالث: تحليل التطور التاريخي لأسعار النفط وأهم أزماته

سوف نقف في هذا المطلب عند أهم الأزمات السعرية التي عرفتها الأسواق النفطية منذ الطفرة النفطية 1973 إلى يومنا هذا.

ان الطفرة النفطية نعني بها تلك القفزات المفاجئة وغير المتوقعة في أسعار النفط تبدأ بشكل مباشر في الأسعار الفورية وتتأكد فيما بعد في الأسعار الحقيقية، وهي ديناميكية ضد الكبت الممارس من قبل شركات النفط الكبرى ومارسته الوكالة الدولية للطاقة.³

الفرع الأول: تطورات أسعار النفط خلال الفترة (1973-2000)

¹ محمد احمد الدوري: محاضرات في الاقتصاد البترولي، مرجع سابق، ص: 198، 199.

² وهيبه زمال: مرجع سابق، ص 42.

³ محمد خميس: تأثير الطفرة النفطية الثالثة في السياسات النفطية لدول مجموعة الأوبك، في: مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد 06، جامعة ورقلة، جانفي 2012، ص 300.

الفصل الثاني — الإطار المفاهيمي للنفط والأسواق النفطية

1. صدمتي أسعار النفط الأولى والثانية (1973-1979): شهد العالم في أكتوبر 1973 أزمة نفطية خلقتها الدول العربية عندما قامت بتقليص كمياتها المعروضة في السوق الدولية كنتيجة لموافقة الدول الكبرى التي تحالفت مع إسرائيل خلال الحرب الإسرائيلية-العربية، فأوقفت الدول العربية نفطها المصدر للولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية، فأدى هذا إلى انخفاض حاد في العرض البترولي فالتهمت أسعار النفط.

جدول رقم (04): أسعار النفط الخام الاسمية للخام العربي الخفيف في الفترة (1970-1980)

(دولار/برميل)

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976
السعر	2.1	2.6	2.8	3.1	10.4	10.4	11.6
السنة	1977	1978	1979	1980	1981	1982	
السعر	12.6	12.9	29.2	36	34.2	31.7	

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط: تقرير الأمين العام، 2006.

تتضمن هذه الفترة الصدمة الأولى لارتفاع أسعار البترول بعد حرب أكتوبر 1973 من 3.1 دولار في 1973 إلى 10.4 دولار في 1974، والصدمة الثانية لارتفاع أسعار البترول عقب الثورة الإيرانية 1979 والحرب العراقية-الإيرانية 1980 حيث ارتفع سعر برميل النفط من 29.2 دولار في 1979 إلى 36 دولار في 1980 و34.2 دولار عام 1981. لم يكن تطور أسعار النفط خلال سنة 1973 راجع عن توقف النفط العربي فقط، بل كان ناتج عن عدة أسباب منها:

- استفحال ظاهرة التضخم في البلدان الرأسمالية الصناعية وتصدير هذه الظاهرة إلى البلدان النامية وبخاصة إلى الدول المصدرة للنفط في شكل سلع مصنعة استهلاكية وإنتاجية وخدمات وتكنولوجيا، فهذه الظاهرة وان بدأت منذ فترة الستينات إلا أنها ازدادت حدة في السبعينات¹.
- انخفاض قيمة الدولار وهو العملة المعتمدة في تحديد قيمة وأسعار البترول، وبذلك تحملت الدول النفطية خسائر مالية كبيرة في عوائدها البترولية.
- قاعدة مناصفة الأرباح ورغبة الدول النفطية في زيادة أرباحها: مع قاعدة مناصفة الأرباح (50% للدولة صاحبة الأرض و50% للشركات المستغلة) عمدت الشركات الاحتكارية على تخفيض الأسعار البترولية غير الأمريكية إلى

¹ محمد أحمد الدوري: محاضرات في الاقتصاد البترولي، مرجع سابق، ص 230.

الفصل الثاني — الإطار المفاهيمي للنفط والأسواق النفطية

مستويات متدنية وهذا لتخفيف الأعباء التي تلتزم بدفعها إلى الدولة صاحبة الأرض وحصولها على الأرباح في المراحل الصناعية اللاحقة¹.

- بعد أزمة 1973 بدأت تظهر مناطق جديدة للبترو، حيث أصبحت تنافس الأوبك في الإنتاج العالمي فبدأت تنقلص كميتها من سنة إلى أخرى وهذا ما نتج عنه أزمة النفط الثانية عام 1979.

من أهم الأسباب التي أدت إلى حدوث أزمة 1979 في النقاط التالي²:

- **تدهور قيمة الدولار الأمريكي:** فبعد إلغاء اتفاقية "بروتن ووتر" في 15 جانفي 1975، وانحياز نظام قاعدة الصرف بالذهب، انخفضت القوة الشرائية للإيرادات لمنظمة أوبك أمام تآكل الدولار اتجاه العملات المنافسة وهي: الين الياباني، المارك الألماني، الفرنك الفرنسي، الجنيه الإسترليني وانخفض مع ذلك سعر النفط، كون الدولار هو الوحدة الحسابية. ولهذا قررت منظمة الأوبك من اجتماع جنيف ما بين 26 إلى 28 جويلية 1979، الانتقال إلى سلة من العملات كوسيلة لتعويض الخسائر الناجمة في حالة استمرار التآكل للدولار.

- **انخفاض الإنتاج الإيراني:** شهد الربع الأخير من سنة 1978 ارتفاع الطلب على النفط وكان من المتوقع أن يقابله عرض جديد وخاصة في إنتاج دول منظمة أوبك وبدلا من ذلك انخفض إنتاج إيران حيث كان من المرجح أن يحافظ على نفس مستوى إنتاج شهر سبتمبر، والبالغ 6 مليون برميل يوميا، وذلك بسبب إضراب عمال النفط ضد نظام الشاه وبهذا انخفض الإنتاج إلى 5.5 مليون برميل يوميا في أكتوبر و3.5 مليون برميل يوميا في نوفمبر و2.39 مليون برميل يوميا في ديسمبر وتوقفت صادرات النفط في أواخر ديسمبر واقتصر الإنتاج على حوالي 700.000 برميل يوميا لأغراض الاستهلاك المحلي.

- **انخفاض الإنتاج العراقي:** إن الارتفاع في أسعار النفط بأكثر من الضعف، أي من 13 دولار للبرميل عام 1978 إلى 33 دولار للبرميل عام 1981. ويرجع ذلك الارتفاع بالأساس إلى انخفاض الإنتاج العراقي بمقدار 1 مليون برميل في اليوم ليصل إلى 2.6 مليون برميل في اليوم في عام 1980 مقارنة بعام 1979.

2. أزمة انخفاض أسعار النفط سنة 1986: يوصف عام 1986 بأنه الأسود بتروليا حيث تدهورت أسعار البترول إلى ما يقارب 13 دولار للبرميل الواحد والواقع أنها بدأت رحلة هبوطها اعتبارا من مارس 1983 وتوصل هذا التراجع إلى غاية سنة 1988، كما سجلت السوق البترولية العالمية خلال هذه الفترة أعنف حرب للأسعار مارستها أطراف عديدة لحسابات سياسية واقتصادية فصعدت الأسواق الفورية والآجلة إلى مرتبة متزايدة الأهمية.

¹ Antoine Ayoub: le modèle OPEP: ajustements ou nouvelle logique, Économie et Société, Série Énergie, N° 09, 1994, P 71.

² فائزة يوب: أثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري دراسة قياسية على الجزائر للفترة 1970-2014، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2018، ص 49.

الفصل الثاني — الإطار المفاهيمي للنفط والأسواق النفطية

جدول رقم (05): تطور أسعار النفط الخام خلال الفترة (1980-1989)

(دولار أمريكي للبرميل)

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
السعر	28.64	32.51	32.38	29.04	28.20	27.01	13.53	17.73	14.24	17.31

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النشرة الإحصائية السنوية لمنظمة الأوبك.

نلاحظ من الجدول أن سنة 1986 انخفضت أسعار النفط إلى مستويات قياسية، حيث انتقلت الأسعار من

27.01 دولار سنة 1985 إلى 19.53 دولار سنة 1986 ما يمثل نسبة انخفاض بـ 49%.

لم تأتي هذه الأزمة صدفة أو مفاجئة، بل جاءت نتيجة تراكم عوامل وأسباب عديدة:¹

– **الغش الممارس بين أعضاء الأوبك:** في بداية الثمانينات طبقت الأوبك نظام الحصص للضغط على الأسعار بما يتناسب مع التطورات في الاقتصاد العالمي، وحددت سقف الإنتاج بـ 17 مليون برميل يومي إلا أن بعض الدول لم تحترم حصصها الإنتاجية بزيادة قدرها 200000 برميل في اليوم، كما أبرمت السعودية عقد الصافي المكرر بإنتاج يقدر بـ 1.25 مليون برميل في اليوم.

– **المنافسة بين دول الأوبك ودول خراج الأوبك:** إن ظهور دول جديدة منتجة للبتروول وبطاقات إنتاجية كبيرة مثل بريطانيا والنرويج إلى جانب تشجيع الاستكشافات والتنقيب من طرف وكالة الطاقة الدولية كل ذلك أدى إلى تراجع نسبة سيطرة دول الأوبك على الصادرات العالمية للنفط، حيث استطاعت هذه الدول تغطية 15% من إجمالي الاستهلاك العالمي.

– **انخفاض الاستهلاك العالمي من النفط وتعويضه بمواد بديلة:** عقب ارتفاع أسعار النفط سنة 1973 تحولت العديد من الدول الصناعية لتعويض النفط بمصادر طاقة بديلة كالفحم، ففي كندا مثلاً تراجعت نسبة استهلاك النفط من 41% سنة 1979 إلى 30% سنة 1985، في مقابل ذلك ارتفع استهلاك الفحم خلال نفس السنة من 8% إلى 13% سنة 1985.

قد كان من نتائج أزمة 1986 على دول الأوبك خصوصاً الدول العربية تراجع في قيمة الصادرات البترولية العربية إلى 71 مليار دولار سنة 1987 أي ما يعادل 43% من قيمتها بداية الثمانينات، كما انخفض الناتج الإجمالي الحقيقي للدول العربية مجتمعة حوالي 14% عن مستواه سنة 1980 وشهدت موازين المدفوعات العربية عجزاً قدر بـ 11.6 مليار دولار سنة 1986 وتفاقت المديونية العربية لتصل إلى 118 مليار دولار سنة 1986 بعد أن استقرت في حدود 82 مليار دولار بداية الثمانينات.

¹ سمية موري: مرجع سابق، ص ص: 19، 20.

الفصل الثاني — الإطار المفاهيمي للنفط والأسواق النفطية

3. تطورات أسعار النفط خلال الفترة 1990-1999: بعد الانخفاض الحاد لأسعار النفط سنة 1986 عرفت الأسعار عدة تذبذبات صعودا وهبوطا كما هو موضح في الجدول الموالي.

الجدول رقم (06): تطورات أسعار سلة خامات أوليك للفترة (1988-1999)

(دولار أمريكي للبرميل)

1993	1992	1991	1990	1989	1988	السنة
16.33	18.44	18.62	22.26	17.31	14.24	السعر
1999	1998	1997	1996	1995	1994	السنة
17.5	12.39	18.68	20.29	16.86	15.53	السعر

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط: تقرير الأمين العام، 2006.

في ظل تسارع الأحداث والمتغيرات المؤثرة على العرض والطلب، وعدم وضوح الرؤية، سادت حالة الترقب للأوضاع النفطية خلال السنوات الأولى من التسعينات، فقد شهدت هذه الفترة العديد من الأحداث والتطورات الهامة في مختلف المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية، والتي أدت إلى تغيير موازين القوى العالمية والعلاقات الدولية بصفة كبيرة مما أثر على قوى السوق النفطية العالمية وبالتالي على مقدار السعر النفطي. وقد كان من أبرز تلك التطورات انخيار المنظومة الاشتراكية في أوروبا الشرقية خلال 1990/1991 وما صاحبه من فوضى سياسية واقتصادية في مختلف جمهوريات الاتحاد السوفياتي المتفكك، أُلقت بضلالها على السوق النفطية من خلال تذبذب الإنتاج النفطي لهذه البلدان، وكذا نشوب حرب الخليج الثانية وما أدى إليه ذلك من اضطراب ساد السوق النفطية لفترة ليست بالقصيرة¹.

يبين الجدول أعلاه أهم ما ميز هذه الفترة من تذبذبات في أسعار النفط والتي نوجزها في المحطات التالي:

أ- أزمة حرب الخليج الثانية 1990-1991: إن الارتفاع الطفيف في سعر النفط المسجل في سنة 1990 يفسر بعدم الاستقرار السياسي المسجل في منطقة الشرق الأوسط بسبب حرب الخليج الثانية سنة 1990.

ب- الأزمة المالية الآسيوية 1998: في نهاية التسعينات وبالضبط عام 1998 تعرضت السوق البترولية العالمية لأزمة أدت إلى اختلال كبير في العرض والطلب فتدهورت أسعار البترول إلى أدنى مستوى لها، فمن ناحية الطلب عرفت دول آسيا لازمة اقتصادية أثرت على حجم الاستهلاك فانعكس ذلك سلبا على مستوى الطلب، أما من ناحية العرض النفطي فقد ارتفعت الإمدادات النفطية لدول الأوبك من 25 مليون برميل يومي إلى 27.5 مليون برميل يومي، وقد ساهم ذلك في رفع مستوى المخزونات النفطية للدول الصناعية مما ساهم في زيادة الاختلال في سوق النفط فانخفض السعر إلى حدود 12.39 دولار للبرميل.

¹ براهم بلقطة: مرجع سابق، ص 34.

الفصل الثاني — الإطار المفاهيمي للنفط والأسواق النفطية

الفرع الثاني: تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2018

مرت أسعار النفط خلال الفترة 2000-2018 بعدة مراحل يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (07): تطور أسعار النفط الخام خلال الفترة (2000-2018)

دولار أمريكي للبرميل

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
السعر	27.60	23.12	24.36	28.10	36	50.64	61.08	69.10	94.45	61.06
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
السعر	77.45	107.5	109.5	105.9	96.20	49.50	40.76	52.43	69.78	

المصدر:

- صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016.

- التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأوبك 2019.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا التباين الحاصل في تطور أسعار النفط الخام وذلك كالاتي:

1. طفرة النفط خلال الفترة 2000-2008: مع بداية القرن الواحد والعشرين عرفت أسعار النفط انتعاشا كبيرا، نتيجة تضايف مجموعة من الأحداث خلال هذه الفترة ساهمت بشكل كبير في التأثير على السوق النفطية، ويمكن تقسيم هذه الحقبة إلى فترتين: (2001-2003) و(2004-2008).

أ. فترة (2000-2003): شهد عام 2001 انخفاضا في أسعار الأوبك بنسبة 16% مقارنة بمستويات عام 2000، وكان لقرارات تخفيض الإنتاج، التي أقرتها المنظمة والتي وصلت في مجملها إلى 3.5 مليون برميل، أثر في الحيلولة دون انهيارها إلى المستويات التي شهدتها عام 1998 وبداية 1999، إلا أن أحداث 11 سبتمبر 2001 وما ترتب عنها من تداعيات زادت من انخفاض الأسعار إلى أن بلغت 17.6 دولار للبرميل في نهاية العام مقارنة بمستواه البالغ 24.4 دولار للبرميل في الأسبوع الذي سبق الأحداث¹.

وفي سنة 2003 ارتفعت أسعار سلة الأوبك لتصل إلى 28.1 دولار للبرميل، ويعود السبب هذا الارتفاع إلى عدة

أسباب دعمت الارتفاع الحاصل في الأسعار أهمها:²

- الخوف من حدوث نقص الإمدادات النفطية بسبب التوتر في منطقة الشرق الأوسط.
- استمرار انقطاع الإمدادات من فنزويلا نتيجة الإضراب العام الذي شهدته البلاد سنة 2002.
- الاضطرابات العرقية والقبلية في نيجيريا والتي حجبت جزء كبير من إمداداتها النفطية.

¹ صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي الموحد، 2001، ص 79.

² التقرير الاستراتيجي العربي: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة (2002-2003)، ص 127.

الفصل الثاني — الإطار المفاهيمي للنفط والأسواق النفطية

— برودة الطقس في الدول المستهلكة الرئيسية.

ب. فترة (2004-2008): شهدت هذه الفترة ارتفاعا كبيرا في الأسعار النفطية خاصة في سنة 2004، حيث انتقل سعر سلة أوبك لبرميل النفط من معدل 30.3 دولار للبرميل في جانفي 2004 إلى 45.3 في أكتوبر 2004¹، وقد شهدت سنة 2004 عدة أحداث ساهمت في ارتفاع الأسعار أهمها:²

— الاضطرابات السياسية في نيجيريا واستهداف عمال النفط كل هذا أدى إلى خفض الإنتاج بنحو 10% سنة 2004.

— المشاكل التي واجهتها شركة الطاقة الروسية يوكوس بسبب حجم الضرائب المفروض عليها ما ساهم في وقف إنتاجها المر الذي أدى إلى زيادة الأسعار بنسبة 23% أي قرابة 8.3 دولار للبرميل.

— الاضطرابات السياسية في كل من فنزويلا والعراق.

— إعصار إيفان في خليج المكسيك والتخوف من قدوم شتاء قارص.

— تزايد معدلات النمو الاقتصادي العالمي في أمريكا، أوروبا، الصين، الهند ودول جنوب شرق آسيا وغيرها.

— ارتفاع نشاط المضاربات على النفط نتيجة التخوف من انقطاع إمدادات البترول لأي سبب من الأسباب المذكورة، وقد لعب عامل المضاربة في الأسواق الآجلة دورا فعالا في لعبة ارتفاع الأسعار.

ثم شهدت الأسعار سلسلة من الارتفاعات، حيث بلغت 61 دولار للبرميل سنة 2006 ثم 94.4 دولار للبرميل سنة 2008. وقد تضافرت مجموعة من العوامل كانت وراء الارتفاع غير المسبوق للأسعار خلال الأشهر الأولى لسنة 2006، أهمها التوترات في منطقة الشرق الأوسط والاضطرابات وأعمال العنف في نيجيريا وتوقف إنتاج شركة البترول البريطانية إضافة إلى تعطل الإنتاج الروسي، إلا انه هناك عوامل أخرى أدت إلى تراجع أسعار النفط خلال الربع الأخير لسنة 2006 أهمها ارتفاع الإنتاج في دول خارج الأوبك كمنظمة خليج المكسيك وتباطؤ معدل نمو الطلب العالمي على النفط خلال هذه السنة.³

هذه العوامل وغيرها دفعت بأسعار النفط لأن تأخذ اتجاهها تصاعديا خاصة في سنة 2007، حيث انتقلت

الأسعار من 69.10 دولار للبرميل سنة 2007، ثم تقفز الأسعار إلى 94.45 دولار للبرميل سنة 2008.

2. الأزمة المالية العالمية 2008، وتهايوي الأسعار: كان النفط من أسرع القطاعات التي تأثرت بوقوع الأزمة المالية العالمية، بعد الانهيارات المتلاحقة في أسواق المال والمؤسسات المالية، حيث تباين المتوسط الفصلي لأسعار النفط خلال

¹ OPEC: Annual Statistical Bulletin, 2005, p 117.

² ضياء مجيد الموسوي: ثورة أسعار النفط، مرجع سابق، ص 3.

³ التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأوبك: العدد 33، 2006، ص 39.

الفصل الثاني — الإطار المفاهيمي للنفط والأسواق النفطية

عام 2008، فقد بلغ متوسط الربع الأول حوالي 92.7 دولار للبرميل، وارتفع خلال الفصل الثاني بمقدار 25 دولار للبرميل ليصل إلى 117.6 دولار للبرميل، ثم تدنت الأسعار نحو 52.5 دولار للبرميل في نهاية 2008.

وتعود التقلبات الحادة التي شهدتها أسعار النفط على مدار عام 2008 يشكل أساسي إلى الأزمة المالية التي أُلقت بظلالها على السوق النفطية بشكل عام، فلمنحى التصاعدي الذي انتهجته أسعار النفط منذ جانفي إلى جويلية 2008 لم يكن لأساسيات السوق النفطية أي دور فيها، فلم يكن هناك شح في مستوى الإمدادات النفطية التي تعد عاملا رئيسيا وراء أي ارتفاع قد يطرأ على الأسعار، كما أن مستويات المخزون ظلت مرتفعة عن معدلها المسجل خلال السنوات الخمس الماضية¹. وقد تعددت المظاهر السلبية الخاصة بتأثر النفط بالأزمة المالية العالمية ونذكر منها ما يلي²:

- **تراجع الطلب العالمي على النفط:** انخفض الطلب العالمي على النفط من خلال الربع الثالث من سنة 2008 بنحو 140 ألف برميل يومي، أما إحصائيات ماي 2009 فتشير إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط بنحو 0.1 مليون برميل يومي ليصل إلى 82.9 مليون برميل يومي. وهو المستوى الذي يمثل انخفاضا قدره نحو 3.1 مليون برميل/يومي عن معدلات شهر ماي 2008.

- **تراجع قيمة الصادرات النفطية:** أدى أسعار النفط خلال النصف الثاني من عام 2008 إلى تراجع في قيمة الصادرات النفطية، فمثال على الدول العربية وحسب تقرير الأمين العام لمنظمة الأوبك بلغت قيمة صادراتها النفطية نحو 352.8 مليار دولار عام 2009، بعد أن بلغت في نهاية 2008 ما قيمته 585.27 مليار دولار.

- **منظمة الأوبك والجهود المقدمة لتجاوز آثار هذه الأزمة:** اتجهت الأوبك نحو تخفيض حصص الإنتاج من أجل الحفاظ على مستوى مقبول لأسعار النفط حتى تتمكن الدول المنتجة من الحصول على عائد عادل.

3. **الأزمة النفطية الأخيرة 2014:** في سنة 2011 بلغ سعر سلة الأوبك ما يقارب 107.46 دولار للبرميل، وعرفت أسعار النفط ارتفاعا طفيفا في الأسواق الدولية حيث بلغ 109.45 دولار للبرميل سنة 2012، ويظل سعر النفط متأثرا بالأزمة المالية الأمريكية و مؤشرات تباطؤ النمو والاستهلاك في الدول النامية، إضافة إلى توتر الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا و هو ما يساهم في تسجيل تقلبات عديدة على مستوى الأسعار³.

بدأ التراجع الكبير في أسعار النفط بداية من سنة 2014 حيث أصبح يقدر بـ 96.2 دولار للبرميل والسبب وراء تراجع الأسعار في هذه الفترة يعود بدرجة كبيرة إلى أساسيات السوق إذ أن سوق النفط الحالية متخممة بالإمدادات

¹ صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2008، ص 92.

² ميلود بورحلة: مرجع سابق، ص ص: 96، 97.

³ رزق قطوش ورمضان بن لوكيل: تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على سوق العمل في الجزائر: مقارنة تحليلية، في: مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17، جامعة حسيبي بن بوعلي، الشلف، الجزائر، السادسي الثاني 2017، ص 181.

الفصل الثاني — الإطار المفاهيمي للنفط والأسواق النفطية

والسبب هو زيادة إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة، وفي نفس الوقت يحتفظ منتجو الفحم في الغرب بكميات كبيرة من المخزونات ويواجهون طلبا ثابتا في السوق المحلية¹. وتعود أهم أسباب هذه الأزمة إلى ما يلي:²

- يعد تراجع معدل النمو السنوي للطلب على النفط مع وفرة الإمدادات العالمية من أبرز الأسباب التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط، وبخاصة بعد نجاح استغلال مصادر النفط والغاز غير التقليدية في الولايات المتحدة الأمريكية وما أدت إليه من زيادة كبيرة في إجمالي إنتاجها النفطي وتحقيق زيادة صافية في الإمدادات النفطية لمجموعة دول خارج أوبك تقترب من مليوني برميل/يوم خلال عام 2014.

- ارتفاع مؤشر سعر صرف الدولار بالنسبة للعملة الرئيسية تدريجيا منذ بداية عام 2014، الأمر الذي خفض أسعار النفط خوفا من ارتفاع معدلات التضخم.

- توجه كبار الدول المصدرة للنفط إلى الحفاظ على حجم إنتاجها لضمان حصتها السوقية بدلا من محاولة رفع الأسعار من خلال خفض الإنتاج، وهو ما خلق فجوة بين العرض والطلب.

- عدم تأثير التطورات الجيوسياسية التي تشهدها بعض الدول العربية المصدرة للنفط مثل العراق وليبيا على حجم الإنتاج، وهو ما جاء مخالفا لبعض التوقعات العالمية التي كانت تشير إلى ارتفاع أسعار النفط خلال عام 2014.

- انخفاض طلب الأسواق الأوروبية والصين من النفط لحام، واللذان تعدان من أهم الأسواق الرئيسية المستهلكة للطاقة، وبخاصة مع استمرار معاناة العديد من الدول الأوروبية اقتصاديا وماليا، وتزايد المخاوف بشأن وتيرة تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي.

- كان للمضاربات دور كبير، وبخاصة خلال النصف الثاني من العام، في ظل طبيعة العوامل الجيوسياسية السائدة خلال العام.

- طفرة النفط الصخري في الولايات المتحدة التي رفعت من حجم إنتاجه المحلي مع تضاعف إنتاج النفط الأمريكي، ووقف استيراد النفط الخفيف من دول غرب إفريقيا أدت هذه السيلسة النفطية إلى فقدان دول مثل الجزائر، انغولا، ونيجيريا طلب الأسواق الأمريكية لهذا النوع من النفط، وإحلاله محل الواردات، حيث خسرت هذه الدول حصتها السوقية في الولايات المتحدة لأنها كانت تصدر النفط الخفيف المماثل في النوعية للنفط الصخري.

حيث استمر هذا الانخفاض رغم التقارير التي أفادت بانخفاض عدد منصات الاستكشاف بالولايات المتحدة التي ارتفع إنتاجها بصورة كبيرة السنوات الماضية، ليفقد النفط ثلث قيمته في 2015 و2016 على التوالي، وانخفضت معه

¹ ضياء مجيد الموسوي: الاقتصاد الجزائري في مواجهة أزمة تحاوي أسعار الطاقة 2014 وإلى غير رجعة، كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2015، ص 38.

² منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط: تقرير الأمين العام، العدد 41، 2014، ص ص: 44، 45.

الفصل الثاني ————— الإطار المفاهيمي للنفط والأسواق النفطية

أرباح الشركات الأمريكية مما اضطرها إلى الاستغناء عن نحو ثلث منصات الاستكشاف، وخفضت الاستثمارات في عمليات الاستكشاف والإنتاج في وقت فقد نحو مئتي ألف عامل في الصناعة وظائفهم¹.

وفي عام 2017 ارتفعت أسعار النفط العالمية لتسجل أعلى مستويات لها منذ 2014 ومن العوامل الرئيسية التي أدت إلى ارتفاع أسعار النفط عام 2017 ما يلي:²

– اتفاق خفض الإنتاج بين دول منظمة أوبك وعدد من منتجي النفط من خارجها، والذي دخل حيز التنفيذ في شهر جانفي 2017، مع ارتفاع نسبة الالتزام بهذا الاتفاق، وقرار تمديد العمل به حتى نهاية عام 2018، بما يعد من أبرز الأسباب التي أدت إلى ارتفاع أسعار النفط، وخاصة مع توجه دول منظمة أوبك نحو تحقيق التوازن في سوق النفط العالمية، وهو ما أدى إلى تراجع في الإمدادات النفطية لدول المجموعة الذي يمثل إنتاجها نحو 40% من إجمالي الإمدادات العالمية عام 2017.

– ارتفاع الطلب العالمي على النفط بشكل عام، والطلب الأمريكي والطلب الصيني بشكل خاص.

– انخفاض مستوى المخزونات النفطية العالمية المختلفة بحوالي 1.7% مقارنة بمستويات عام 2016.

– سجل سعر صرف الدولار الأمريكي أكبر خسارة سنوية منذ عام 2003 مقابل سلة العملات الرئيسية الأخرى.

¹ رزق قطوش ورمضان بن لوكيل: مرجع سابق، ص 181.

² صندوق النقد العربي: التطورات الرئيسية في مجال النفط والطاقة، 2018، ص 99.

الفصل الثاني ————— الإطار المفاهيمي للنفط والأسواق النفطية

المبحث الثالث: العوامل المحددة في أسعار النفط وآثار تقلباتها على اقتصاديات الدول

تتميز أسعار النفط بخاصية عدم الاستقرار، فهي في تقلب مستمر تارة بالارتفاع وتارة أخرى بالانخفاض، وهذا نتيجة العديد من الأسباب والعوامل المتداخلة، اختلفت من مرحلة إلى أخرى، إلا أن هناك عوامل بارزة كان لها التأثير الواضح على تقلبات أسعار النفط، منها السياسية، المناخية، الاقتصادية، بالإضافة إلى عامل المضاربة، ولكن يبقى الطلب والعرض هما المحددان الأساسيان لسعر النفط، حيث أن لتقلبات أسعار النفط أثر واضح على اقتصاديات الدول المختلفة، فند هناك آثار ايجابية وأخرى سلبية في حالة الارتفاع أو الانخفاض وعلى الدول المنتجة أو المستهلكة، وفي ذا المبحث سنحاول استعراض أهم العوامل المؤثرة في أسعار النفط بالإضافة إلى الآثار المترتبة عن هذه التقلبات على اقتصاديات دول العالم سواء كانت منتجة أو مستهلكة.

المطلب الأول: العوامل المحددة لأسعار النفط

في هذا المطلب سنتناول أهم العوامل التي تؤدي منفردة أو مجتمعة إلى إحداث تقلبات أسعار النفط في السوق النفطية العالمية.

الفرع الأول: العوامل الاقتصادية

يعتمد الاستقرار في السوق النفطية العالمي في قوى الطلب والعرض، فهناك عوامل مؤثرة في جانب العرض وأخرى في جانب الطلب.

أولاً- الطلب العالمي على النفط

الطلب على النفط هو عبارة عن مقدار الحاجة الإنسانية المنصبة أو المرتكزة نحو الحصول على السلعة النفطية "الخام والمنتجات النفطية" في سعر وزمن ومكان محدد ومعلوم بهدف تلبية الحاجة الإنسانية بصورة مباشرة أو غير مباشرة ولأغراض استهلاكية أو إنتاجية¹.

قد عرفت الوكالة الوطنية للطاقة الطلب البترولي على انه يتألف مما يتم توزيعه من مصانع التكرير من مواد مستخرجة من النفط الخام بتروكيماوية أو غيرها، بالإضافة إلى النفط غير المكرر الموضوع للتوزيع مباشرة².

كما بلغ إجمالي الطلب على النفط وفق المجموعات الدولية للفترة (2013-2017) وفق الجدول التالي:

¹ حسين عبد الله: مرجع سابق، ص 33.

² Joël Maurice: Prix du Pétrole, Conseil D'Analyse Économique, Paris, 2001, P 16.

الفصل الثاني — الإطار المفاهيمي للنفط والأسواق النفطية

جدول رقم (08): الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية للفترة (2013-2017)

2017	2016	2015	2014	2013	
47.4	46.9	46.4	45.7	46.1	الدول الصناعية (مليون برميل/يومي)
1.1	1.1	1.5	0.9-	0.2	الزيادة السنوية (%)
49.6	48.5	47.3	45.7	44.3	دول العالم الأخرى ¹ (مليون برميل/يومي)
2.3	2.5	3.5	3.2	3.0	الزيادة السنوية (%)
97.0	95.4	93.7	91.4	90.4	إجمالي العالم (مليون برميل/يومي)
1.7	1.8	2.2	1.1	1.6	الزيادة السنوية (%)

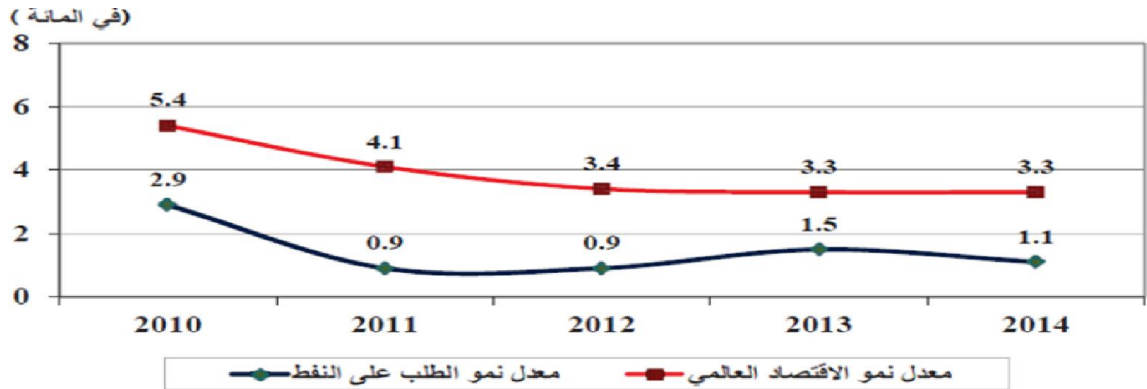
المصدر: صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2018.

¹ تضم كل من الدول النامية والاقتصادات الناشئة.

يتأثر الطلب النفطي بالعوامل التالية:

1. مستوى النمو الاقتصادي والتنمية الصناعية: يرتبط الطلب على النفط ارتباطاً وثيقاً بمستوى النشاط الاقتصادي ومعدلات نموه والتي تعتبر أهم العوامل المؤثرة في حجم الطلب ارتفاعاً وانخفاضاً². فقد انتقلت نسبة النمو العالمي من 4.7% سنة 2000 إلى 5.4% سنة 2010، لينخفض إلى 3.4% سنة 2012 ثم 3.3% سنة 2014، وصاحب هذا التطور زيادة في الطلب العالمي على النفط لينتقل من 75.7 مليون برميل/يومي سنة 2000 إلى 82.2 مليون برميل/يومي سنة 2004 ثم إلى 87.3 مليون برميل/يومي سنة 2010، ويسجل طلب قدره 91.3 مليون برميل/يومي سنة 2014³.

الشكل رقم (06): النمو الاقتصادي العالمي والطلب على النفط (2010-2014)



المصدر: صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2015.

² حسين عبد الله: مرجع سابق، ص 33.

³ ميلود بورحلة: مرجع سابق، ص 75.

الفصل الثاني — الإطار المفاهيمي للنفط والأسواق النفطية

عام 2017 بلغ الطلب العالمي على النفط 1.6 مليون برميل/يومي أي بنسبة 1.7% منخفضاً بشكل طفيف عن معدله المسجل في العام السابق وهو 1.8%. ويعزى ذلك إلى أنه في الوقت الذي حافظت فيه مجموعة الدول الصناعية على نفس معدل النمو المسجل خلال العام السابق وهو 1.1%، شهدت دول العالم الأخرى تباطؤاً في وتيرة النمو في الطلب على النفط، حيث سجلت نمواً معدله 2.3% في عام 2017 مقارنة بمعدل نمو بلغ 2.5% في عام 2016، على الرغم من ارتفاع نموها الاقتصادي الذي ساهم في تحسين الأداء الاقتصادي العالمي وإن كان بدرجة أقل من معدلات النمو باقتصاديات الدول الصناعية ويوضح الجدول رقم 9 معدلات النمو السنوية في الطلب العالمي على النفط مقابل معدلات النمو في الاقتصاد العالمي للفترة (2013-2017).

الجدول رقم (09): النمو الاقتصادي والنمو في الطلب على النفط العالمي للفترة (2013-2017) (%)

2017	2016	2015	2014	2013	
3.6	3.2	3.4	3.6	3.5	الناتج المحلي الإجمالي العالمي
1.7	1.8	2.5	1.1	1.6	الطلب على النفط العالمي

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط: تقرير الأمين العام، 2017.

هناك علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والطلب على النفط، فارتفاع معدل النمو وتوسع حجم النشاط الاقتصادي يؤديان إلى ارتفاع الحاجة إلى النفط وبالتالي زيادة في الطلب على النفط ومن ثم ارتفاع أسعاره، وفي المقابل فإن انخفاض أو تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض الطلب العالمي وبالتالي انخفاض سعر النفط.

2. سعر النفط، وأسعار السلع البديلة: يمثل السعر عنصراً أساسياً ومهماً في تحديد الكميات المطلوبة من أي سلعة، وهذا ما توضحه النظرية الاقتصادية والتي تؤكد وجود علاقة عكسية بين الطلب على السلعة وسعرها، فارتفاع الأسعار سيؤدي إلى انخفاض الطلب والعكس صحيح، وهذا ما يمكن إسقاطه على الطلب النفطي كون النفط يعد كسلعة اقتصادية مهمة، إذا ارتفعت أسعار النفط الخام سيتسبب في انخفاض الطلب عليه، وستلجأ إلى احتياطاتها الإستراتيجية، فالبلدان الرأسمالية الصناعية المتقدمة قد تمكنت من توفير خزين إستراتيجي نفطي بكميات كبيرة تتجاوز احتياجاتها مدة شهرين أو أكثر كما أن الصين هي الأخرى تحتفظ بخزين إستراتيجي معتبر¹.

أما عن السلع البديلة والتي نقصد بها الطاقة الشمسية، والغاز الطبيعي، والطاقة الكهربائية المتولدة من عدة مصادر... الخ، فإن ارتفاع أسعار هذه البدائل يؤدي إلى زيادة الطلب على النفط، أما انخفاض أسعارها فيؤدي إلى تقليل الكميات المطلوبة من النفط وبالتالي انخفاض في أسعاره.

¹ ضياء مجيد موسوي: ثروة أسعار النفط، مرجع سابق، ص 36.

الفصل الثاني — الإطار المفاهيمي للنفط والأسواق النفطية

3. مستوى المخزونات: يعني المخزون النفطي كميات النفط الخام والمنتجات المكررة التي يتم الاحتفاظ بها لزمن معين في مستويات مختلفة وفي أماكن متعددة، ويتم استخدام ذلك المخزون لأغراض متعددة صناعية أو تجارية أو لأغراض المضاربة النفطية¹.

تتأثر أسعار النفط بمستوى مخزونات الدول المتقدمة من النفط ومشتقاته مع العلم أن مستوى المخزونات غير مستقر ويتغير باستمرار مما يؤدي إلى عدم استقرار سعر النفط، إذ أن ارتفاع حجم المخزونات ينتج عنه تراجع الطلب على النفط وبالتالي انخفاض السعر والعكس صحيح².

يمكن تقسيم المخزونات إلى ثلاثة أقسام وهي المخزون الأولي، الثانوي والثلاثي³:

❖ **المخزون الأولي:** وهو المخزون الذي تحتفظ به الصناعة، والذي يدخل في عمليات الإنتاج والتكرير، وهو ما يعرف بالمخزون التجاري بالإضافة للمخزون المحتجز لدى الحكومات وهو مت يعرف بالمخزون الاستراتيجي، أو في موانئ التصدير بما فيها المنتجات النفطية في محطات التوزيع الرئيسية، ويعتبر المخزون الأولي هو الأكثر شيوعاً وتداولاً في تقارير ونشرات الصناعة النفطية.

❖ **المخزون الثانوي:** يشمل هذا المخزون على كميات النفط التي يحتفظ بها بائعو التجزئة والموزعون الصغار سواء في مراكز التوزيع الثانوية أو في الصهاريج أو في محطات التعبئة.

❖ **المخزون الثلاثي:** هذا النوع من المخزون يعرف بأنه النفط الموجود لدى المستهلك النهائي، إلا أنه لا يمكن تقديره وبذلك يعتبر عاملاً مجهولاً في المخزونات النفطية.

كما وتعد أغراض الاحتفاظ بالمخزون على قدر عالٍ من الأهمية للأسواق النفطية إذ يمكن التمييز بين المخزون غير القابل للتصرف والمخزون القابل للتصرف:

• **المخزون غير القابل للتصرف:** يشير إلى المخزون الواجب الاحتفاظ به لتسيير عجلة صناعة النفط. وينقسم المخزون غير القابل للتصرف إلى:

- **المخزون الحكومي الإلزامي الاستراتيجي:** وهو المخزون الواجب الاحتفاظ به بناء على التشريعات الحكومية لضمان أمن الإمدادات ويتم تحديد مستوى هذا المخزون بدلالة مستويات واردات النفط أو استهلاكه لكل دولة ويعتبر المخزون الاستراتيجي الأمريكي مثلاً لهذا النوع من المخزونات بالإضافة إلى

¹ نبيل جعفر عبد الرضا: مرجع سابق، ص 63.

² حمزة طيبي: العوامل المؤثرة واخذة لأسعار النفط ومستقبلها على المدى المتوسط والطويل في ظل اغتياها منذ عام 2014، الملتقى الدولي حول أثر اغتياها أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة لها "المخاطر والحلول"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدينة، الجزائر، يومي: 6-7 أكتوبر 2015، ص 4.

³ فايزة يوب: مرجع سابق، ص: 39، 40.

الفصل الثاني — الإطار المفاهيمي للنفط والأسواق النفطية

– المخزون التشغيلي الأدنى: الذي يشمل على النفط الضروري لتسيير نظام الإمدادات مثل تعبئة النفط في خطوط الأنابيب والنفط العالق في أسفل الصهاريج الذي يصعب ضخه وتزويد المستهلكين به. وأخيراً

– المخزون العابر الذي يقتصر على النفط الخام فقط الذي يتم نقله بين المناطق المختلفة على متن الناقلات.

• **المخزون القابل للتصرف:** وهو ذلك المخزون الذي تحتفظ به الشركات النفطية بمحض اختيارها لأغراض التحوط من الانقطاع المفاجئ في الإمدادات أو للتحصن من ارتفاع الأسعار، أو لأغراض المضاربة ويشمل: المخزون التجاري لدى الشركات النفطية والذي يزيد عن مستويات التشغيل الدنيا التي تفرضها السلطات، بالإضافة إلى مخزون الأمان المحتفظ به من قبل الشركات قرب مراكز الاستهلاك الرئيسية وكذلك مخزون البلدان المنتجة والذي تحتفظ به عند موانئ التصدير للحفاظ على مستويات التصدير عند معدلاتها خلال فترات الصيانة الدورية للحقول النفطية، كما تتوفر لدى البلدان المنتجة قدرات تخزين مستقلة في المناطق القريبة من مراكز الاستهلاك.

4. النمو السكاني: يعتبر عدد السكان من العوامل الرئيسية التي تؤثر في الطلب على النفط بصورة مباشرة أو غير مباشرة، حيث يتمثل التأثير المباشر للزيادة في عدد السكان إلى ارتفاع الطلب على النفط وذلك باستعمالاتها المختلفة مثل: النقل، التبريد، التدفئة والإنارة، بينما يتمثل التأثير غير المباشر للزيادة في السكان في زيادة الطلب على السلع والخدمات التي يتطلب إنتاجها استخدام مصادر مختلفة للنفط. ويبدو الترابط جلياً بين الزيادة في عدد سكان العالم وتزايد الطلب العالمي على النفط خلال الفترة 1990-2010، فقد ارتفع الطلب العالمي على النفط بحوالي 19.9 مليون برميل/يومي أي بنسبة 30% مقارنة بمستوياته لعام 1990، مقابل ارتفاع عدد السكان بحوالي 1.6 مليار نسمة أي بنسبة 30%¹.

5. سياسات الدول المستهلكة: تبنت حكومات الدول المستهلكة للنفط طيف واسع من السياسات الرامية إلى التقليل من الاعتماد على النفط، وتغيير مزيج الطاقة من خلال إحلال مصادر الطاقة المحلية الأخرى محله، ومن أهم هذه السياسات التي لجأت إليها في هذا الشأن:²

– فرض ضرائب على استهلاك المنتجات النفطية أو رفع أسعار هذه المنتجات لتأمين عوائد الخزنة العامة أو الرغبة في الحد من الاعتماد على الخارجي.

– الدعم الذي تقدمه تلك الدول لتطوير مصادر الطاقة البديلة المهادفة إلى تقليل كمية النفط اللازم لإنتاج وحدة واحدة من الناتج المحلي الإجمالي أي زيادة كفاءة استخدام النفط.

¹ الطاهر الزيتوني: الأفق المستقبلية للطلب على النفط ودور الدول الأعضاء في مواجهته، في: مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 37، العدد 139، الكويت، 2011، ص ص: 206، 207.

² هيثم عبد الله سلمان وأحمد صدام عبد الصاحب: إمكانات أوبك الخليجية في سوق النفط العالمية مع إشارة خاصة إلى النفط العراقي، في: مجلة المستقبل العربي، العدد 358، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ديسمبر 2008، ص 30.

الفصل الثاني — الإطار المفاهيمي للنفط والأسواق النفطية

— التدابير الرامية إلى الحد من استخدام النفط من خلال تحسين نظام النقل العام وزيادة التكلفة النسبية للسفر بالسيارة من خلال اتخاذ بعض التدابير مثل فرض الضرائب.

— اتخاذ تدابير لتعزيز تطوير تكنولوجيا الطاقة النظيفة من خلال الجمع بين خطط السوق والخطط المالية المحفزة.

بشكل عام فمن غير المحتمل أن تكون لهذه السياسات المتخذة من طرف الدول المستهلكة للنفط آثار كبيرة على الطلب النفطي على المدى القصير، وأن أثر هذه السياسات هو عملية تراكمية، ستتراكم مع مرور الزمن، ومنه لا يمكن تجاهلها في الأجل الطويل.

ثانياً- العرض العالمي للنفط

يعد العرض النفطي أهم العوامل المؤثرة في الأسعار، وهو الكمية التي يمكن للمنتجين توفيرها سواء كانت هذه الكمية نفط خام أو مكرر، ويتمثل العرض النفطي في كل النفط المنتج أو معظمه، وقد يضاف له جزء من المخزون المخصص لمواجهة أي زيادة غير متوقعة في الطلب على النفط¹. كما أن طبيعة البترول تجعل إنتاجه وعرضه في المدى القصير محدود وذلك في ظل العقبات التالي:²

❖ عقبات فنية متعلقة بطاقات الإنتاج القصوى والفعالية والتخزين والنقل.

❖ عقبات اقتصادية متعلقة بتعذر زيادة الاستثمارات النفطية في المدى القصير، لأنها تدوم فترة أطول وتتطلب إمكانيات مالية ومادية كبيرة جداً، أو محاولة الإبقاء على استقرار سعر البترول.

كما أن مرونة العرض البترولي في المدى القصير تكون شبه معدومة لأنه يصعب على العرض النفطي مواكبة تغير الأسعار، وكل تغير في الأسعار يؤدي إلى تغير في العرض أقل منه، وذلك للأسباب السابقة الذكر.

ويتركز إنتاج البترول وعرضه لدى الدول غير الصناعية، خاصة من خلال إنتاج منظمة أوبك بالإضافة إلى الدول المنتجة خارج أوبك، مما يجعلها مؤثرة على السوق البترولية العالمية في جانب العرض. ومن أهم العوامل المحددة للعرض النفطي مايلي:

1. الطلب على النفط: يعتبر الطلب على النفط من العوامل الرئيسية المؤثرة في العرض النفطي انطلاقاً من فكرة أن الطلب يخلق العرض، بحيث إذا لاحظ المنتجين زيادة في الطلب على النفط نتيجة للعوامل التي سبق ذكرها، فإن ذلك يشجع المنتجين على رفع العرض في السوق وزيادة الاستثمار في الصناعة النفطية لزيادة الإنتاج، أما إذا حدث نقص في

¹ رزق قطوش ورمضان بن لوكيل: مرجع سابق، ص 183.

² محمد أحمد الدوري: محاضرات في الاقتصاد البترولي، مرجع سابق، ص 115.

الفصل الثاني — الإطار المفاهيمي للنفط والأسواق النفطية

الطلب، فإن ذلك يدفع المنتجين إلى تقليص الكميات المعروضة من النفط، إذن فالعلاقة هي علاقة طردية بين العرض والطلب وفي نفس الوقت علاقة متداخلة فكل منهما يؤثر في الآخر¹.

2. الاحتياطات والإمكانات الإنتاجية: تعتبر الاحتياطات والطاقة الإنتاجية عاملا هاما في التأثير على العرض العالمي للنفط، فكلما كانت الاحتياطات المؤكدة كبيرة كلما زاد الاعتقاد أن هناك إمكانية للزيادة في الإنتاج إما عن طريق رفع إنتاجية الآبار القديمة أو عن طريق حفر آبار جديدة في المناطق المكتشفة حديثا أو زيادة الطاقة الإنتاجية.

3. السعر البترولي: تلعب الأسعار دورا هاما في المقادير المعروضة من أي سلعة، فارتفاع السعر وتزايد عموما يؤدي إلى زيادة في الكمية المعروضة منه، وعكس ذلك يكون في حالة انخفاض السعر.

4. مستوى التطور التكنولوجي والتقني لأدوات الإنتاج: إن تحسين وتطوير معدات ووسائل البحث والتنقيب والاستخراج والتوزيع والنقل يؤدي حتما في سرعة الكشف عن المكامن البترولية وبالتالي يساعد في اكتشاف احتياطات نفطية جديدة تساهم في رفع مستوى العرض الكلي للنفط.

5. سعر السلع البديلة: مع الاهتمام الكبير التي أصبحت تحظى به هذه السلع من طرف الدول الصناعية نتيجة للازمات الاقتصادية الكبيرة التي وقعت فيها والتي كان سببها النفط، حيث أصبحت هذه السلع تنافس النفط بالرغم من قلة بعضها، فإذا كانت هذه المصادر البديلة متوفرة بكميات كبيرة وبأسعار متدنية فإن تأثير بالسلب على العرض النفطي، أي تؤدي إلى تناقصه وبالتالي ينخفض سعره، وعكس ذلك في حالة توفر البدائل بكميات قليلة.

6. سياسات الدول المنتجة: وتنقسم هذه الدول إلى مجموعتين الأولى تضم مجموعة الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (الابوك) وتعتبر هذه المنظمة ذات أثر كبير في عرض النفط وتقلبات أسعاره، لأنها تعمل في ظل تكتل منظم، والمجموعة الثانية تشمل الدول المنتجة للنفط غير الأعضاء في منظمة الابوك، حيث تتحكم هذه الدول في العرض النفطي حسب اتجاهات الأسعار والطلب على النفط، فإذا ارتفعت الأسعار تتخذ هذه الدول سياسات من شأنها ترفع من العرض النفطي، وتقوم بسياسات معاكسة في حالة انخفاض الأسعار.

الفرع الثاني: العوامل السياسية

تلعب العوامل السياسية دورا هاما ومؤثرا في تقلبات أسعار النفط، نتيجة التوترات والاضطرابات التي تحدث في مناطق إنتاج النفط وتكريره، فخلال حروب وأزمات سياسية كبيرة خاصة في مناطق شهد العرض العالمي للنفط عدة اختلالات بدءا من الأزمة النفطية الأولى سنة 1973 ثم 1979، 1986.

¹ مراد علة: مرجع سابق، ص ص: 203، 204.

الفصل الثاني — الإطار المفاهيمي للنفط والأسواق النفطية

الفرع الثالث: العوامل المناخية

تتمثل في الأعاصير والزلازل وغير ذلك فمثلا ارتفعت أسعار النفط أكثر من 70 دولار للبرميل في أمريكا توقعا لتبعات إعصار (كاتيريا)، كما حدثت أضرار تسببت في توقف جزء كبير من إنتاج النفط الأمريكي في خليج المكسيك، إضافة إلى تدمير العديد من منشآت الإنتاج وأبراج الحفر في تلك المنطقة، وكانت نتيجته الارتفاع الهائل لأسعار النفط، وقد ضاعفت من آثار الأزمة انه لم يكن هناك طاقات بديلة.

الفرع الرابع: العوامل النقدية

تتمثل العوامل النقدية المؤثرة في أسعار النفط أساس في أسعار صرف الدولار، فبالنظر إلى تسعير النفط فغنا نجده يسعر بالدولار الأمريكي وبالتالي هناك علاقة مباشرة بين أسعار صرف الدولار وبين أسعار النفط، فبانخفاض قيمة الدولار يؤثر سلبا على تخفيض للقيمة والسعر النفطي، وبالتالي تنخفض العوائد النفطية، فانخفاض سعر الدولار يقلل من القوة الشرائية له، مما يجعل الدول المنتجة للنفط تخفض من العرض النفطي والعكس في حالة ارتفاع سعر صرف الدولار أمام العملات الرئيسية الأخرى، فإن العوائد النفطية ترتفع ما يساهم من رفع في كمية النفط المعروضة¹.

الفرع الخامس: المضاربات في الأسواق النفطية

هي ظاهرة بدأت في السنوات العشرين الأخيرة، حيث المتعاملون في هذه الأسواق لا يكتفون بالسعر الحقيقي، بل بالصعود والهبوط للنفط، وذلك حتى يستطيعوا مواصلة عمليات البيع والشراء. وإذا انه حتى عقد السبعينات من القرن الماضي، لم يكن هناك متعاملون حقيقيون في الأسواق النفطية، بل مجرد جيوب للتعاملات في بورصة نيويورك، غير أن الظاهرة امتدت لاحقا بأحجام كبيرة، وتم استنباط أفكار جديدة مثل التعامل بالبراميل الورقية والشحنات المستقبلية، وذلك من أجل المضاربة وهي أمور تؤثر على أسعار النفط².

المطلب الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على الدول المصدرة

يلعب النفط دورا مهما في النمو الاقتصادي لدى أغلبية الدول المنتجة والمصدرة له، نظرا لاعتمادهم الكبير على مداخيل صادراته في تمويل مشاريعهم التنموية، ويعتبر ذو أثر إيجابي في حالة ارتفاعه وذو أثر سلبي في حالة انخفاضه.

الفرع الأول: الآثار في حالة ارتفاع أسعار النفط

نتيجة لارتفاع أسعار النفط عام 1972 فقد حققت الدول المصدرة للنفط عدة مكاسب اقتصادية بالإضافة إلى ما حققته من مكاسب سياسية، فقد زادت دخول هذه الدول نتيجة لتزايد عوائد النفط، مما مكن هذه الدول من تنفيذ البرامج الطموحة في خططها للتنمية الاقتصادية، فاستطاعت الدول المصدرة للنفط تزويد نشاطها الإنتاجي برأس المال

¹ نواف الرومي: مرجع سابق، ص 179.

² عبد الحي زلوم: مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار، دار الفارس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008، ص ص: 55، 56.

الفصل الثاني — الإطار المفاهيمي للنفط والأسواق النفطية

اللازم واستقطاب الأيدي العاملة الفنية والمهنية لتنفيذ برامج التنمية خاصة في الدول التي تفتقر إلى مثل هذه العمالة، كما استطاعت معظم الدول المصدرة للنفط زيادة الفوائض النقدية التي زادت على احتياجات التنمية الداخلية، وارتفع مستوى معيشة الأفراد في هذه الدول وحقت معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، بالرغم من زيادة أسعار السلع الرأسمالية من الآلات والمعدات التي تستوردها من الدول الصناعية، نتيجة زيادة أسعار النفط وارتفاع معدلات التضخم النقدي، ومن جهة أخرى فقد أدى ارتفاع معدلات التنمية الاقتصادية إلى زيادة حجم الاستهلاك المحلي من النفط سواء للأغراض الاستهلاكية أو الإنتاجية وخاصة صناعة البتروكيماويات¹.

كما تم استخدام هذه الأموال (أموال العائدات النفطية) في عمليات الإعمار ومساعدة الدول الفقيرة، كما يستخدم جزء كبير من هذه الإيرادات في الإنفاق من أجل التسليح، فقامت الدول المنتجة للنفط باستيراد كثيف للأسلحة والمعدات العسكرية وبأسعار باهظة وهو ما يساهم وبشكل كبير في تبيد العائدات النفطية وضياع الثروة، كما أن بعض الدول المنتجة للنفط وعلى وجه الخصوص بعض الدول العربية وعلى رأسها دول الخليج بددت إيرادات الثروة النفطية في الهدر والإسراف، ولم تستطع خلق تنمية حقيقية، فقامت بدعم الغذاء والصحة، التعليم والاتصالات، وقدمت الدعم للصناعيين والمزارعين من أجل تشجيع الصناعة والزراعة ولكن دون حسيب أو رقيب، وهو ما أدى غالى خلق روح تواكلية، بدلا من تشجيع المبادرات الفردية وبناء الإنسان المنتج والناجح والفعال، وبهذا عمقت هذه الدول من درجة اعتمادها على لعوائد النفطية بدلا من إيجاد نشاطات اقتصادية أخرى يمكن بواسطتها خلق توازن فيما بين فروع الاقتصاد².

قد يكون لارتفاع أسعار النفط آثار سلبية بالنسبة للدول المصدرة، فالتقلبات الكبيرة في أسعاره نتيجة الزيادات المفاجئة فيها قد تؤدي إلى زيادة عدم اليقين، وغالبا ما تؤدي إلى تقلص حوافز للاستثمار. وعلاوة على ذلك، فإنه يصبح أكثر تحديا لهذه الاقتصاديات للتخطيط للمستقبل³.

الفرع الثاني: الآثار في حالة الانخفاض

بالنسبة لانخفاض أسعار النفط فسيكون له أثر سلبي على أغلبية الدول المنتجة للنفط وهذا حسب نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وفي ميزانيات حكومات هذه الدول. وبوجه عام، انخفاض أسعار النفط سيخفض من مداخيل الدول المصدرة له مما سينعكس سلبا على ميزانياتها وحساباتها الجارية، وأيضا أسعار الصرف في بعض هذه الدول (روسيا، فنزويلا، ونيجيريا)⁴.

¹ أحمد سيد فتحي الخولي: مرجع سابق، ص 481.

² صباح عبد الرسول التميمي: دور النفط العربي في تحقيق الأمن الاقتصادي العربي، في: مجلة كلية التربى للبنات، المجلد 21، العدد 01، جامعة بغداد، العراق، 2010، ص 135.

³ منال بلقاسم: أثر أسعار النفط على نمو اقتصاديات الدول المصدرة، في: مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 5، المركز الجامعي عبد الحفيظ بالوصوف، ميلة، الجزائر، جوان 2017، ص 160.

⁴ المرجع نفسه، ص 160.

الفصل الثاني ————— الإطار المفاهيمي للنفط والأسواق النفطية

يمكن تلخيص الانعكاسات في:¹

1. انخفاض العوائد النفطية وتراجع معدلات النمو.
 2. انخفاض حجم الفوائض المالية النفطية: ترتب على هذا الانخفاض لجوء العديد من الدول البترولية إلى السحب من أموالها المودعة لدى البنوك الأجنبية لتغطية جانب من إنفاقها الجاري أو اللجوء إلى الاقتراض.
 3. تدهور شروط التبادل في غير صالح هذه الدول واتساع فجوة العجز في الحسابات الجارية لموازين مدفوعاتها.
 4. انخفاض الصادرات البترولية لدى هذه الدول مما يساهم في الحفاظ على الثروات النفطية وإطالة عمر البترول لديها.
 5. انخفاض أسعار النفط يشجع الدول على ترشيد الإنفاق العام وتنويع صادراتها وتوسيع قاعدتها الإنتاجية بدلا من اعتمادها الكلي أو شبه كلي على إنتاج وتصدير مادة أولية واحدة.
- الشكل الموالي يوضح أكثر الدول المتضررة من انهيار أسعار النفط خلال الأزمة الأخيرة 2014.

¹ سمية موري: مرجع سابق، ص ص: 26، 27.

الفصل الثاني — الإطار المفاهيمي للنفط والأسواق النفطية

الشكل رقم (07): الدول المتضررة من انهيار أسعار النفط



المصدر: نيفين حسين: انهيار أسعار النفط وتداعياته على دول مجلس التعاون الخليجي، إدارة التخطيط ودعم القرار، وزارة الاقتصاد،

الإمارات العربية المتحدة، 2016، ص 10. متوفرة على الموقع: <file:///C:/Users/maison%20xp/Documents>

الفصل الثاني — الإطار المفاهيمي للنفط والأسواق النفطية

المطلب الثالث: أثر تقلبات أسعار النفط على الدول المستوردة

تتأثر الدول المستوردة (المستهلكة) للنفط هي الأخرى بتقلبات أسعار النفط سواء كانت بالارتفاع أو بالانخفاض.

الفرع الأول: الآثار في حالة ارتفاع أسعار النفط

تعد الدول غير المصدرة للنفط أكثر تضررا من ارتفاع أسعار النفط لعدم قدرتها على مواجهة مثل هذه الأزمة مقارنة بالدول الصناعية، فقد أدى ارتفاع أسعار النفط في السبعينات إلى زيادة تكلفة واردات هذه الدول من النفط من أقل من خمسة ملايين دولار إلى أكثر من عشرين مليون دولار وبالتالي انخفاض نسبة النمو الاقتصادي وانخفاض قدرة هذه الدول على استيراد السلع والخدمات بصورة عامة والسلع الرأسمالية بصفة خاصة، كما انخفضت قيمة صادرات الدول النامية غير المصدرة للنفط بصورة ملحوظة، نتيجة لانخفاض أسعار المواد الفرضية في الدول الصناعية والسياسات الحمائية التي اتبعتها الدول الصناعية لحل مشاكل العجز في موازينها التجارية، ومن جهة أخرى فقد أدى ارتفاع أسعار النفط إلى ارتفاع أسعار الفائدة على القروض، مما أدى إلى زيادة خدمة الدين في الدول النامية، ولهذا فقد واجه أكثر من ثمانية ملايين فرد من سكان هذه الدول مشاكل اقتصادية تمنعهم من تحقيق أي تحسن في حياتهم الاقتصادية، ولم يخفف من آثار هذه المصائب الاقتصادية سوى عاملين: أولهما مساعدات الدول المصدرة للنفط، وثانيهما تحويلات المغتربين عن بلادهم والعاملين في الدول المصدرة للنفط، ولكن هذين العاملين لم يعادلا حجم الأضرار الاقتصادية التي منيت بها الدول النامية¹.

الفرع الثاني: الآثار في حالة انخفاض أسعار النفط

يؤدي انخفاض أسعار النفط لكثير من الدول المستوردة زيادة معدل النمو وضعف الضغوط على معدل التضخم والميزان التجاري والميزانية العامة، كما تحقق مكاسب ضخمة نتيجة الانخفاض في الأسعار خصوصا في حالة ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، كما أن انخفاض الأسعار يؤدي إلى انخفاض قيمة الواردات من النفط وبالتالي تحسن في موازين مدفوعات الدول المستوردة.

الشكل الموالي يوضح أكثر الدول المستفيدة من هبوط أسعار النفط خلال الأزمة الأخيرة 2014.

¹ سيد أحمد فتحي الخولي: مرجع سابق، ص 481.

الفصل الثاني — الإطار المفاهيمي للنفط والأسواق النفطية

شكل رقم (08): الدول المستفيدة من هبوط أسعار النفط

الدول المستفيدة من هبوط النفط

ينجم عن انخفاض أسعار النفط انتقال اللقوة من البلدان المنتجة إلى البلدان المستهلكة، ويقول راجيف بيسوز كبير الاقتصاديين لمنطقة آسيا الهادي في مؤسسة "أي إتش آس غلوبال إنسايت" إن تراجع النفط سيؤدي إلى تحويل أموال بقيمة 1.5 تريليون دولار من الدول المنتجة للنفط إلى الدول المصدرة، وعلى رأسها الدول الصناعية في آسيا، في إشارة إلى الصين وكوريا الجنوبية واليابان كما يقدر المحلل الاقتصادي لدى مؤسسة "آي بي إن أمرو" أن ما ستكسبه الدول المستوردة جراء هبوط الأسعار سيرفع نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بمقدار 0.7%.

أمريكا

التعافي القوي للاقتصاد الأمريكي عام 2014 يعزى في جزء منه لانخفاض فاتورة الطاقة، إذ زاد الاقتصاد في الربع التالي بنسبة 3.98% وفي الربع الثاني بنسبة 4.6%.

زيادة الانفاق الاستهلاكي بأمريكا، والذي يعد المحرك الأكبر للاقتصاد إذ أن ثقة المستهلكين ارتفعت في الأشهر الأخيرة من عام 2014 لأعلى مستوياتها منذ أكتوبر 2007. انخفاض أسعار البنزين في أوائل جانفي 2015 لأدنى مستوياتها منذ أكتوبر 2010.

منطقة اليورو

تراجع العجز في تجارة الطاقة في الأشهر العشرة الأولى من عام 2014 بنحو 35 مليار دولار. تكلفة واردات الطاقة تتراجع بـ 11%.

فرنسا

أسعار المحروقات في محطات الوقود بلغت أدنى مستوى لها منذ أربع سنوات. هبوط فاتورة الطاقة في فرنسا بـ 5.8 مليارات دولار على الأقل في 2014. الصناعة الفرنسية ستوفر 2.5 مليار دولار، وستكسب نصف نقطة في ناتجها المحلي الإجمالي خلال سنتين.

الهند

تراجع أسعار الوقود بنسبة 7% لأول مرة منذ جانفي 2009. كل تراجع لأسعار النفط بـ 10% سيزيد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.25%.

تركيا

انخفاض معدل التضخم بمقدار 1.5% إذا بقي سعر الخام في مستوياته المنخفضة. زيادة نمو الاقتصاد بنسبة 0.9% الخزينة ستوفر 4.4 مليارات دولار.

الصين

انخفاض معدل التضخم بنسبة 2.2% في أكتوبر 2014، وكان السبب الرئيسي وراء ذلك هو انخفاض سعر النفط. كل تراجع لأسعار النفط بـ 10% سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.15%.

المغرب

الرباط تخفض أسعار المشتقات النفطية مع بداية عام 2015 بنحو نصف دولار للتر. انخفاض عجز الموازنة العامة من 7% في 2012 إلى 5% في 2014، وتأمل السلطات أن يواصل الهبوط إلى 4% في 2015.

الأردن

السلطات تخفض مع بداية عام 2015 أجور النقل العام بنسبة 10% على كافة وسائل النقل العاملة بالبنزين والديزل. عجز الموازنة ينخفض بنسبة 24% في 2015 نتيجة تقلص فاتورة الطاقة. تراجع أسعار الخام بنسبة 20% سيحسن الأرصدة المالية في 2015 بنسبة تصل إلى 1% من الناتج المحلي الإجمالي.

اليابان

ضح سيولة إضافية في الاقتصاد العام تقدر بنحو 59 مليار دولار. تراجع نسبة التضخم بنسبة 0.5%.

المصدر: نيفين حسين: انخيار أسعار النفط وتداعياته على دول مجلس التعاون الخليجي، إدارة التخطيط ودعم القرار، وزارة الاقتصاد،

الإمارات العربية المتحدة، 2016، ص 11. متوفرة على الموقع: <file:///C:/Users/maison%20xp/Documents>

الفصل الثاني ————— الإطار المفاهيمي للنفط والأسواق النفطية

من الشكل نلاحظ أن الصين أكثر دولة استفادت من انخفاض أسعار النفط، فقد سجلت وارداتها من النفط الخام خلال عام 2014 أرقاماً قياسية وصلت إلى 308 ملايين طن بقيمة 226 مليار دولار، وازدياداً وصلت إلى نحو 10% عن عام 2013، وفق إحصاءات الهيئة الصينية العامة للجمارك¹.

¹ نيفين حسين: اختيار أسعار النفط وتداعياته على دول مجلس التعاون الخليجي، إدارة التخطيط ودعم القرار، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، 2016، ص 12. متوفرة على الموقع:

<file:///C:/Users/maison%20xp/Documents>

مما سبق ذكره في هذا الفصل يمكننا القول أن أهمية النفط تنعكس في شتى مجالات الحياة، وأن النفط كان ويزال يحتل مركز السيادة في مصادر الطاقة في العالم، باعتباره ذو قيمة إستراتيجية حيوية وضرورية في السلم والحرب، ويعد محور أساس النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، السياسية والعسكرية التي يؤثر في كل منها تأثيرا مباشرا وفعالا، كما يعد شرط أساسي للقوة والنفوذ محليا ودوليا، وتعد الصناعة النفطية دأبة في سعيها الدائم لتحقيق استغلال الموارد بأقل تكلفة رغم ازدياد التحديات التي تواجهها حيث شهدت الصناعة النفطية العديد من التغيرات السريعة، التي جاءت بقدر ما أحدثته تلك الصناعة من تغيرات أثرت على الساحة العالمية بحكم اتساع منتجاتها إلى أن شملت معظم مرافق الحياة.

تعد السوق النفطية والتي تأخذ شكلين أساسيين هما السوق الفوري والسوق المستقبلي من بين أهم الأسواق في العالم بسبب حجم المعاملات التي تتم فيها وكذا المادة الإستراتيجية التي يتم تداولها، وبالنظر لمستوى المتدخلين فيها نجد منظمة الأوبك التي تهدف لحماية حقوق الدول الأعضاء المنتجة للنفط، والدول خارج الأوبك التي تسعى إلى المنافسة على الإنتاج بالإضافة إلى منظمة الطاقة والشركات النفطية الكبرى التي تسعى لحماية الدول المستهلكة للنفط، ونتيجة للسياسات المتبعة من قبل الدول المنتجة والراغبة في تصدير النفط بأعلى سعر ممكن وتعظيم عوائدها، وسياسات الدول المستهلكة الراغبة في استيراد النفط بأرخص سعر ممكن وتخفيض تكاليفها، أضفى ذلك على السوق النفطية ميزة عدم الاستقرار من هنا شهدت أسعار النفط العديد من التقلبات والأزمات خاصة مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، اختلفت أسبابها ونتائجها في التأثير على اقتصاديات الدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء.

عموما فإن تقلبات أسعار النفط تؤثر على السياسات الاقتصادية للدولة خاصة منها الدول التي تعتمد في اقتصادياتها على النفط بدرجة أولى كمورد للعملة الصعبة الذي له تأثير مباشر على السياسة النقدية.

الفصل الثالث:

أداء بنك الجزائر
في إدارة السياسة
النقدية في ظل
تقلبات أسعار النفط

تمهيد

يعتبر النفط احد العوامل المهمة في التنمية الاقتصادية، واحد أهم المصادر الرئيسية للطاقة في العالم منذ سنة 1950 إلى غاية الآن مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى، فأصبح امتلاك النفط ميزة تجعل الدولة التي تمتلكه وزنا في المجتمع الدولي، بل أن قوة الدولة وتطورها ارتبط إلى حد ما بمدى امتلاكها للنفط، ولأن الجزائر من بين الدول العربية التي تمتلك ثروة معتبرة من النفط فقد اعتمدت عليه وعلى مداخيله بدرجة أولى للنهوض باقتصادها، الأمر الذي انعكس على السياسة الاقتصادية بصفة عامة والسياسة النقدية بصفة خاصة، ما جعل هذه الأخيرة (السياسة النقدية) رهينة بتقلبات أسعار النفط في السوق الدولية، ونعلم جيدا بأن في البجديات الاقتصاد النقدي لا يرتبط البنك المركزي ارتباط مباشر مع مداخيل النفط بحكم استقلالته، ولهذا أصبح تابع لسياسة الحكومة وبصفة أدق للخزينة العمومية، لأنه يعبر المورد الوحيد للاقتصاد الجزائري. مما حتم علينا دراسة العلاقة بين السياسة النقدية وربطها بتقلبات أسعار النفط.

حيث عرفت السوق النفطية تقلبات حادة في مراحل مختلفة من العقدين الأخيرين بين الارتفاع والانخفاض، الأمر الذي ساهم بشكل كبير على كل ما هو متعلق بالسياسة النقدية في الجزائر ابتداء من الإطار القانوني والأدوات وصولا إلى الأهداف ومكونات الكتلة النقدية التي تعتبر المتغير الرئيسي الذي يشير إلى السياسة النقدية والمتغير الحساس الذي يتأثر بتقلبات أسعار النفط سواء في حالة الانخفاض أو الارتفاع، ولمعرفة اثر تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر وموقف بنك الجزائر من هذه التقلبات بشيء من التفصيل فقد تم استعراض هذا الفصل والمتكون من ثلاثة مباحث جاءت على النحو التالي:

المبحث الأول: واقع وأهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثاني: البنك المركزي والسياسة النقدية في الجزائر.

المبحث الثالث: انعكاس تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر —دراسة تحليلية— للفترة

(1990-2017).

المبحث الأول: واقع وأهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري

يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل شبه كلي على القطاع النفطي، إذ يعتبر عنصرا أساسيا الذي يتركز عليه في السياسة الطاقوية للجزائر وكذا تحصيلاتها المالية، بالإضافة إلى التراكم الذي يحققه جراء عمليات التصدير إلى الخارج، وتظهر الأهمية الاقتصادية للصناعة النفطية عبر المحروقات ومدى تأثيرها على مختلف أنشطة الاقتصاد الوطنية في كونه يساهم بصورة مباشرة في تكوين الناتج الوطني الخام وبصورة غير مباشرة في إنتاج القطاعات الأخرى.

المطلب الأول: تاريخ النفط في الجزائر

مر النفط منذ اكتشافه من طرف المستعمر الفرنسي إلى غاية تأميمه من طرف السلطات الجزائرية بعدة محطات تاريخية نوجزها فيما يلي:

الفرع الأول: النفط قبل استقلال الجزائر

إن اكتشاف النفط في الجزائر ليس حديث النشأة وإنما يعود إلى 1200 قبل الميلاد في عهد الفينيقيين، وترجع أولى بدايات البحث والتنقيب عن المحروقات في الجزائر في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن 20، ففي سنة 1895 كانت أول محاولة للتنقيب عن البترول في حقل عين الزفت والذي أنتج إلى غاية 1925 حوالي 50 ألف طن، تلا ذلك اكتشاف حقل "تليوانت" جنوب غرب غليزان والذي بدأ الإنتاج عام 1914 لما يقارب 30 ألف طن حتى نضوبه سنة 1940¹، وظلت الشركات تتابع أبحاثها أثناء الحرب العالمية الأولى بقسنطينة وعين فكرون وسيدي عيش، ولم تسفر هذه المحاولات على أي اكتشاف، وساعدت هذه المحاولات على الكشف عن آبار قليلة العمق أكدت إمكانية وجود المحروقات، لكن أول اكتشاف تجاري كان سنة 1948 في "واد قيتيرني" على بعد 51 كلم جنوب العاصمة قرب صور الغزلان².

بعد الحرب العالمية الثانية اتجهت أنظار الحكومة الفرنسية إلى الصحراء الجزائرية بشكل أكثر جدية وبإمكانات تكنولوجية ومالية كبيرة، فمنحت أول تراخيص الاستكشاف للشركات الفرنسية بين عامي 1953-1953 في الصحراء الجزائرية التي تغطي حوالي 90% من مساحة الجزائر إلى شركة سنريبال "SNREPAL" وشركة البترول الفرنسية "C.F.P"، وإلى شركة أبحاث البترول واستغلاله في الصحراء "CREPS"، وفي عام 1955 تم العثور على أول حقل للنفط في الصحراء الجزائرية "حقل عجيلة" جنوب الشرق الجزائري من قبل شركة "CREPS"، وتوصلت كل من شركة سنريبال وشركة البترول الفرنسية إلى اكتشاف "حقل حاسي مسعود" سنة 1956، والذي يقع في صحراء الجزائر الوسطى، وقد تبين لهاتين الشركتين أن منطقة حاسي مسعود، التي تبلغ مساحتها حوالي 1500 كلم² من أكبر مكامن النفط في

¹ منشورات المحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي: "البترول"، السلسلة الاقتصادية 04، مطبعة المحافظة السياسية، الجزائر، 1976، ص 115.

² ميلود بورحلة: مرجع سابق، ص 172.

الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

الجزائر، والنفط الذي تحتويه من النوع الخفيف والقريب نسبيا إلى سطح الأرض¹. إذ تنتج ما قيمته 400 ألف برميل يوميا ما يعادل ثلث حصة الجزائر داخا منظمة أوبك، الأمر الذي دفع بفرنسا آنذاك إلى تشجيع رؤوس الأموال سواء الفرنسية منها أو الأجنبية من اجل الإسراع في الكشف عن المزيد من الثروات النفطية واستغلالها.

في ظل تعاضم أطماع فرنسا استنزاف الثروة النفطية الجزائرية تم وضع سياسة نفطية من خلال قيام المستعمر الفرنسي سنة 1957 بإنشاء دستور منظمة دول الصحراء المشتركة «OCRS» (l'organisation commune des régions sahariennes) والذي كان الظاهر من وراء إنشاء هذه المنظمة هو تنمية وتطوير المناطق الصحراوية اقتصاديا واجتماعيا، أما باطنيا من خلال الإطار القانوني الداخلي لهذه المنظمة فقد تم تنظيم أنشطة شركات النفط، وجاء هذا القانون في شكل أمر خاص صدر باسم قانون البترول الجزائري (le Cod pétrolier saharien) «CPS» رقم: 58/1112 الذي صدر في 1958/11/22، ويشمل هذا القانون ثلاثة أوامر تلاها مرسومي تحديد القواعد الجبائية والأطر القانونية للاستكشاف والاستغلال والنقل للمواد النفطية في الصحراء والذي حل محل قانون المناجم الفرنسي².

الفرع الثاني: النفط بعد استقلال الجزائر

عرف النفط الجزائري محطتين رئيسيتين بعد الاستقلال وهما:

أولا- مرحلة ما قبل التأميم

شهدت هذه المرحلة مجموعة من الأحداث تتلخص فيما يلي:

1. اتفاقية إيفيان 1962: ومن بين أهم المسائل النفطية التي تضمنتها اتفاقية إيفيان تتمثل في النقاط التالية:³
 - إبقاء النصوص المتعلقة بقانون النفط الصحراوي، وعليه فإن جميع عقود امتيازات النفط وإنتاجه تبقى خاضعة لأحكامه، مهما كانت الطبيعة القانونية لتلك العقود.
 - تعهد فرنسا للجزائر في إطار السيادة الكاملة للجزائر على الصحراء بمواصلة الجهود معا لاستثمار ثروات الصحراء عن طريق "الهيئة الصحراوية" على أن تكون نفقات الاستثمار مناصفة بين البلدين.
 - اعتماد عملة الفرنك الفرنسي في عملية تسديد قيمة صادرات النفطية إلى فرنسا.
 - إشراف هيئة تحكيم دولية في عملية الفصل في المنازعات التي قد تثور بين الحكومة الجزائرية وشركات النفط العاملة في الصحراء الجزائرية.

إلا أن هذه الاتفاقية لم تحمل معها الجديد، لأن السيطرة الوطنية على الثروات لم تتحقق بعد، غير أن أهم حدث بتاريخ 31 ديسمبر 1963 هو إنشاء الشركة الوطنية للنفط "سونطراك".

¹ مساعد أسامة نعم: الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830-1962 محاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال، متوفر على الموقع الالكتروني: <http://www.bcchi.com>

² Hosine Malti: Histoire secrète du pétrole algérien, Edition la Découverte, paris, 2010, p 27.

³ حسين عبد الله: "البترول العربي" دراسة اقتصادية وسياسية، دار النهضة، القاهرة، 2003، ص 122.

الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

2. إنشاء الشركة الوطنية سونطراك 'SONATRACH': كانت أول خطوة داعية إلى تحقيق السيادة الوطنية بتجسيد الشركة النفطية - سونطراك - الشركة الوطنية للبحث وإنتاج ونقل ومعالجة وتسويق المحروقات في 1963/12/31، لها دور رئيسي في صناعة النفط في الجزائر، إذ يطلق عليها اسم 'هيئة الأركان الإفريقية' كونها تتأس قائمة الشركات النفطية الوطنية في إفريقيا، حيث كان دورها في البداية متمثلا بنقل وتسويق المحروقات، ليتطور تدريجيا ويشمل جميع الصناعة النفطية الجزائرية¹.

3. اتفاق جوبلية 1965: لقد مثلت هذه الاتفاقية تعاون جزائري فرنسي وقد تضمنت²:

- رفع نسبة الضريبة من 50% إلى 53% وقد بلغت خلال سنتي 1968 و 1969 حوالي 54% و 55% على الترتيب.

- التزام فرنسا بالمساهمة في التطوير الصناعي بالجزائر مع زيادة استثمارات الشركات في عمليات التنقيب والبحث.

- إلغاء نسبة الاستهلاك ووضع نظام جديد يتوافق مع ما هو معمول به في الدول المنتجة.

- رفع حصة الجزائر إلى النصف في شركة "SN.RIPAL" الفرنسية مع تعيين رئيس للشركة من الجزائر إضافة إلى التنازل عن الحصة الخاصة بالشركة في معمل تكرير النفط بالجزائر بنسبة 10%.

- سيطرة الجزائر على الغاز الطبيعي لتكون لها بذلك ملكية تامة له.

- استحداث نظام المشاركة التعاونية الجزائرية الفرنسية.

قد ساهمت هذه الاتفاقية في تنامي دور شركة سونطراك، حيث كان أول تنظيم للشركة على أساس المسؤوليات التي يتحملها الطرف الجزائري في إطار اتفاقية 1965.

ثانيا- مرحلة ما بعد التأميم

يقصد بالتأميم بأنه نقل ملكية المؤسسات الاقتصادية المملوكة للخوخاص إلى ملكية الدولة، إما ملكية تامة أو بأغلبية أسهمها أو احتكار الدولة لبعض الأنشطة الاقتصادية، دون السماح لأطراف أخرى سواء محلية أو دولية بالعمل فيها.

لقد مرت عملية تأميم النفط بعدة مراحل أساسية نذكرها بإيجاز فيما يلي:³

1. المرحلة الأولى: أهم ما ميز هذه المرحلة:

- فرض الرقابة على شركتين أمريكيتين للتوزيع والتكرير سنة 1967 وذلك من خلال شبكة البيع التابعة لشركة بريتشر بترولوم "British petroleum".

- إبرام اتفاقية "جيتي" في 19 أكتوبر 1967، تولت من خلالها شركة سونطراك دور المعهد الرئيسي للأعمال.

¹ شهرزاد زغيب وحكيمة حليمي: القطاع النفطي بين واقع الارتباط وحمية الزوال في الاقتصاد الجزائري، في: مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة، العدد 09، الدانمارك، 2011، ص 4.

² حسين مالطي: النفط الأحمر، ترجمة السيد مصطفى جندي، دار مارينو للنشر، القاهرة، 1997، ص-ص: 126-135.

³ يسرى أبو العلا: مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقها على التشريع الجزائري، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996، ص 284.

الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

- إصدار مجموعة من قرارات تأميم الشركات الأجنبية سنة 1970، مما أدى إلى زيادة حصة سونطراك.
 - إعلان الجزائر عن زيادة سعر البرميل من النفط إلى دولارين و95 سنتيم بتاريخ 1970/07/21.
 - 2. **المرحلة الثانية:** بعد جولة من المفاوضات وبعد الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر مع الطرف الفرنسي، تبين للجزائر أنه لم يبقى لها إلا التأكيد على استقلالها السياسي بالاستقلال الاقتصادي، فأصبح التأميم ما يؤكد هذا الاستقلال، فألقى الرئيس "هواري بومدين" خطابا تضمن عدة قرارات شرع في تنفيذها يوم الأربعاء 1971/02/24.
من بين هذه القرارات مايلي:¹
 - رفع حصة الجزائر في كل الشركات النفطية الفرنسية إلى 51% للتحكم الفعلي فيها.
 - تأميم حقول الغاز الطبيعي وتأميم النقل البري ومنه جميع أنابيب نقل النفط.
قد ترتب على قرار التأميم مجموعة من النتائج من بينها:²
 - التخلص من التبعية الاقتصادية خاصة الثروات الوطنية.
 - إنهاء عقود الامتياز التي اكتسبت صفة احتكارية في مراحل الإنتاج، التسويق والنقل.
 - تخلي الشركة الفرنسية للبترول عن مصالح النقل في شركات: 'تراسيا، سيويغ وسوترا' وبيع مصنع لتسييل الغاز الطبيعي.
 - رفع نسبة مشاركة سونطراك في عقود البحث والتنقيب إلى 51%.
 - الدفع بالدينار الجزائري بدلا من الفرنك الفرنسي.
- من هنا ارتبط الاقتصاد الجزائري بالقطاع النفطي وبمداخيله، فأقيمت استثمارات جمة ساهمت في زيادة إنتاج الجزائر من النفط وفي تنوعه.

ثالثا- الانضمام إلى منظمات دولية

نظرا لأهمية الإستراتيجية التي اكتسبها النفط في الاقتصاد الجزائري، وسعيا لترقيته وتطويره للرفع من مكانة الاقتصاد الوطني على الصعيد الدولي، سعت الجزائر إلى الانضمام إلى العديد من المنظمات الدولية والإقليمية خاصة منظمة أوبك و منظمة الاوابك.

المطلب الثاني: الإمكانيات النفطية للجزائر

تمتلك الجزائر إمكانيات نفطية جد مهمة، أهلتها إلى أن تحتل مكانة مهمة في السوق النفطية العالمية باعتبارها دولة منتجة ومصدرة للنفط، وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذا المطلب من خلال معرفة حجم الاحتياطي النفطي وكذا الطاقة الإنتاجية للجزائر.

¹ حسين مالطي: مرجع سابق، ص-ص: 240-235.

² يسرى أبو العلا: مرجع سابق، ص 288.

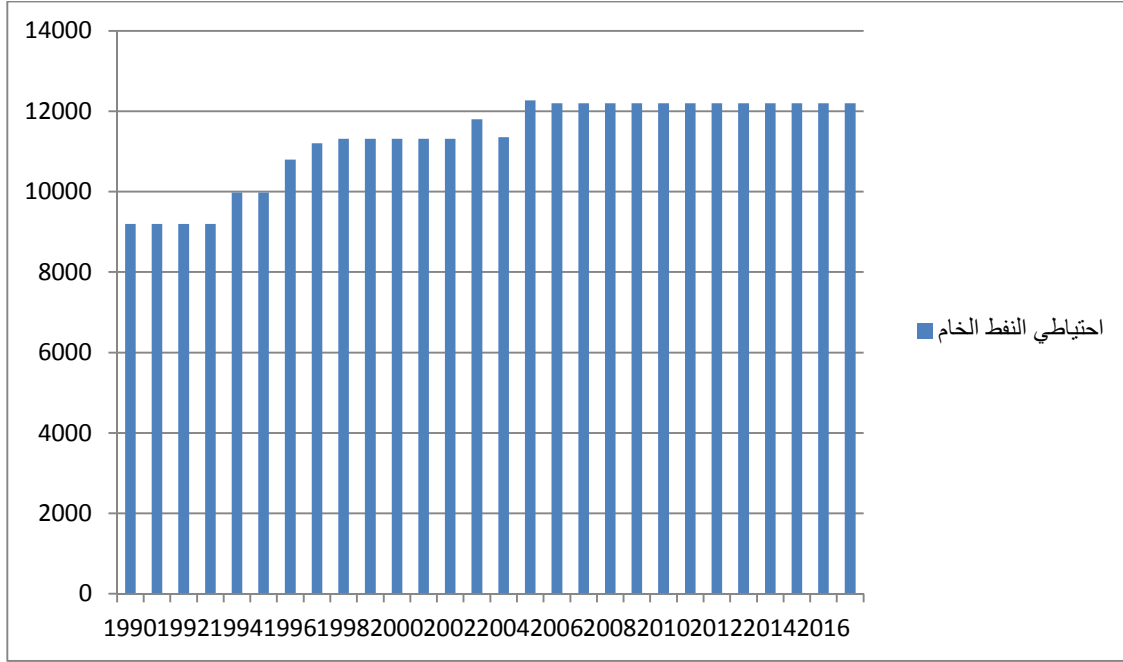
الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

الفرع الأول: الإمكانيات النفطية في الجزائر

تزخر الجزائر باحتياطي هام من النفط، هذا ما جعلها تحتل المرتبة السابعة إفريقيا، والمرتبة الخامسة عشر عالميا من حيث الاحتياطي النفطي. وعند تقدير احتياطات أية دولة من المحروقات فإنه يؤخذ بعين الاعتبار فقط الاحتياطات المؤكدة، والشكل التالي يوضح تطور الاحتياطات النفطية المؤكدة من البترول الخام للفترة (1990-2017).

الشكل رقم (09): تطور الاحتياطات من النفط الخام في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)

(الوحدة: مليون برميل)



من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- *OPEC: Annual Statistical Bulletin, 2005, p19, 2007, P17, 2014, P 22.*

- التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة أوبك: 2018، ص 14.

من خلال الشكل نلاحظ أن الاحتياطي كان مستقرا من سنة 1990 إلى غاية 1993 ليرتفع إلى مستويات أعلى ابتداء من سنة 1994، إن ما يمكن ملاحظته أن هناك بعض حالات التذبذب التي سجلت في فترات متفرقة منذ بداية 1994 إلى غاية 2004، ليسجل أعلى مستوى له سنة 2005 بمقدار 12270 مليون برميل، ليدخل في مرحلة استقرار من 2006 إلى غاية 2017 بمقدار 12200 مليون برميل في السنة.

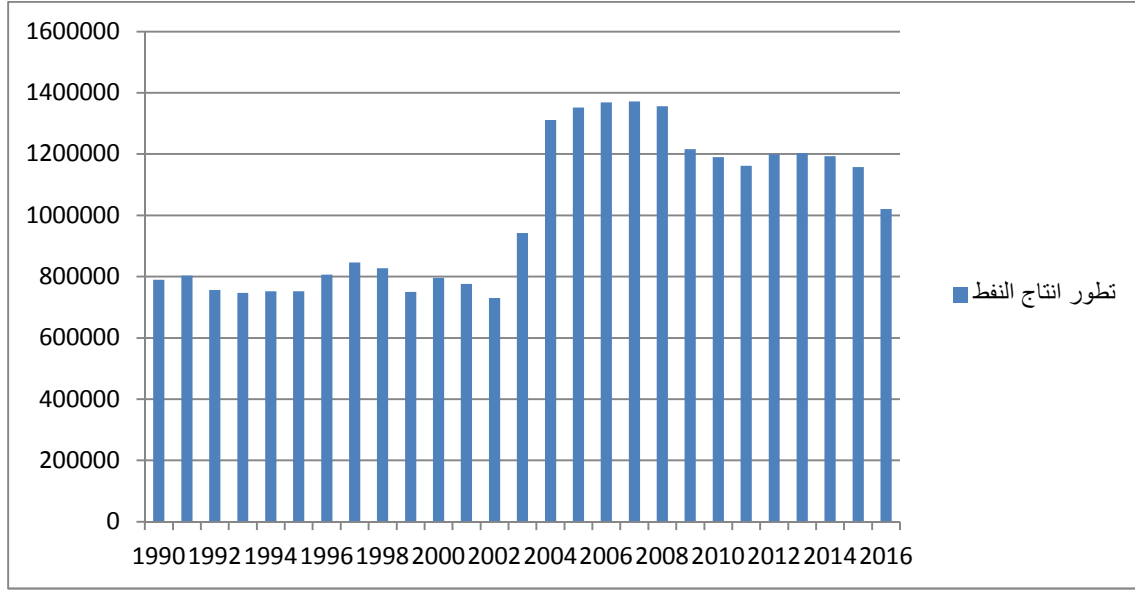
الفرع الثاني: الطاقة الإنتاجية

حيث الإنتاج يمكن رصد تطوره من خلال الشكل التالي:

الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

الشكل رقم (10): تطور الإنتاج من النفط الخام في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)

(الوحدة: مليون برميل)



من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- OPEC: Annual Statistical Bulletin, 2009, p30, 2007, P21,2014 ,P 30.

- التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة أوبك: 2018، ص 28.

من خلال الشكل رقم (10) يتبين لنا تطور الطاقة الإنتاجية للبتروال الخام في الجزائر، ولعل ذلك راجع إلى الجهود المبذولة في الاستكشاف والبحث والتنقيب، ومع بداية العشرية الأولى لسنة 2000 وحسب ما بينه الجدول أعلاه دخل قطاع المحروقات انتعاش ونتج عن ذلك زيادة مستمرة في الإنتاج، بحيث عرفت سنة 2007 أكبر طاقة إنتاجية قدرت ب 1371600 برميل يوميا، وهذا راجع لتزايد الطلب العالمي على النفط في بداية سنة 2007 فضلا عن الآبار المكتشفة خلال هذه السنة، إضافة إلى فتح السلطات الجزائرية المجال أمام الاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات من خلال قانون المحروقات رقم 05-07 لسنة 2005 والذي فتح المجال للمستثمرين الأجانب من خلال المناقصات. لكن هذه الطاقة الإنتاجية عرفت انخفاضا سنة 2008 بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية، ليستمر هذا الانخفاض إلى غاية 2013 ليعرف بعدها ارتفاعا طفيفا ومتذبذبا نتيجة سياسات دول الأوبك في تسقيف الإنتاج بسبب انهيار أسعار النفط وهذا خلال السنوات من 2014 إلى 2017.

المطلب الثالث: مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري

يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل شبه كلي على القطاع النفطي، إذ يعتبر هذا الأخير العمود الفقري الذي يرتكز عليه، وهذا راجع إلى الدور الأساسي الذي يقوم به في الاقتصاد الكلي مقارنة مع باقي القطاعات، وكذا التحصيلات

الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

المالية الكبيرة الذي يدرها من العملة الأجنبية الناتجة عن عمليات التصدير إلى الخارج، وفي هذا المطلب سوف يتم إبراز مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري من خلال دراسة بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية ومدى مساهمة النفط فيها.

الفرع الأول: مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي (PIB)

يعتبر قطاع النفط الشريان الأساسي للاقتصاد الجزائري ويظهر ذلك من خلال نسبة مساهمته في الناتج المحلي

الإجمالي الخام، كما يوضحه ذلك الجدول الموالي:

الجدول رقم (10): مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2017)

السنوات	(PIB) (مليار دينار)	الناتج المحلي لقطاع النفط (مليار دينار)	النسبة المئوية %
1990	472.8	125.19	26.47
1991	752.6	236.24	31.38
1992	918.62	250.4	27.25
1993	1005	247.4	24.6
1994	1275	327.34	25.67
1995	1743.6	505.56	29
1996	2256.7	750.41	33.25
1997	2243.4	839.0	37.4
1998	2825.22	638.2	22.58
1999	3238.2	890.94	27.5
2000	4098.8	1616.31	39.4
2001	4241.7	1443.92	34.04
2002	5124.0	1461.3	28.5
2003	5247.5	1868.9	35.6
2004	6135.9	2319.8	37.8
2005	7544.1	3352.9	44.4
2006	8463.5	3885.2	45.9
2007	9389.6	4157.4	44.2
2008	11042.8	5001.5	45.3
2009	10034.3	3109.1	31
2010	12049.5	4180.4	34.7
2011	14384.8	5281.8	36.7
2012	16209.6	5536.4	34.1
2013	16647.9	4968.0	29.8
2014	17228.6	4657.8	27.0
2015	16702.1	3134.2	18.8
2016	17406.8	3025.6	17.4
2017	18906.6	3608.8	19.1

المصدر:

- الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011، متاح على الموقع الإلكتروني: WWW.ONS.DZ

الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

– بنك الجزائر: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، تقارير سنوات: 2002، 2007، 2012، 2017.

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن الاقتصاد الجزائري يعتبر اقتصاد ريعي بشكل أساسي حيث يعتمد على موارد النفط بنسبة كبيرة، في حين أن القطاعات الإنتاجية والخدمية تشكل القسم المتبقي من الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ متوسط نسبة المساهمة من سنة 1990 إلى غاية 2017 ما يعادل 31.74% من إجمالي الناتج المحلي الخام، بحيث حقق القطاع النفطي نسبة لا بأس بها في العشرة الأولى من القرن الواحد والعشرين مقارنة مع مرحلة التسعينات. وهذا راجع إلى السياسة الطاقوية الجديدة التي انتهجتها الدولة الجزائرية من خلال إصدار قانون المحروقات 07/05 وازدياد عدد الآبار المكتشفة خلال هذه الفترة، بالإضافة إلى ارتفاع متوسط سعر النفط، أما عن أعلى نسبة مساهمة فقد سجلت سنة 2006 بـ 45.9% وهذا بسبب الارتفاع الكبير لأسعار النفط، أما عن التراجع الملحوظ في كل من الناتج المحلي الإجمالي وإنتاج المحروقات في سنة 2009 راجع للازمة المالية العالمية وتداعياتها على أسواق النفط، والتي كان لها تأثير على انخفاض الطلب العالمي على النفط وكذا تراجع الاستثمارات الموجهة للقطاع نتيجة انخفاض الأسعار.

أما بالنسبة للفترة من 2011 إلى 2017 فقد كان متوسط مسبة المساهمة للقطاع النفطي في الناتج المحلي يعادل 26.1% مسجلا تراجعا مقارنة من العشرة الأولى من القرن الحالي، وهذا راجع إلى الانخفاض المحسوس في أسعار النفط بالإضافة إلى محاولة الجزائر إلى تنويع الاقتصاد من خلال تشجيع القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي.

الفرع الثاني: مساهمة النفط في إيرادات الميزانية العامة للجزائر

إن إيرادات الميزانية العامة للدولة تتكون أساسا من الجباية بنوعيتها النفطية و العادية، وبما أن اهتمام الجزائر كان كبيرا بقطاع النفط فهذا يرجع لسبب واحد وهو مساهمته الكبيرة في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال الجباية البترولية. والجدول الموالي سيوضح لنا مدى مساهمة القطاع النفطي في الإيرادات الكلية للميزانية خلال الفترة (1990-2017).

الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

الجدول رقم (11): مساهمة الجباية النفطية في الإيرادات الكلية خلال الفترة (1990-2017)

النسبة المئوية %	الجبائية النفطية (مليار دينار)	الإيرادات الكلية (مليار دينار)	السنوات
49.96	76.200	152.5	1990
64.88	161.5	248.9	1991
62.1	193.8	311.8	1992
57.08	179.2	313.9	1993
46.5	222.1	477.1	1994
54.9	336.1	611.7	1995
60.1	495.99	825.1	1996
63.9	592.5	926.6	1997
54.9	425.9	774.6	1998
61.9	588.3	950.5	1999
76.87	1213.2	1578.1	2000
66.5	1001.4	1505.5	2001
62.9	1007.9	1603.2	2002
68.4	1350	1974.4	2003
70.4	1570.7	2229.7	2004
76.3	2352.7	3082.6	2005
76.9	2799	3639.8	2006
75.8	2796.8	3688.5	2007
78.7	4088.6	5190.5	2008
65.6	2412.7	3676.0	2009
66.1	2905	4392.9	2010
68.7	3979.7	5790.1	2011
65.2	4184	6411.3	2012
61.7	3678.1	5957.5	2013
59.04	3388.4	5738.4	2014
46.5	2373.5	5103.1	2015
34.8	1781.1	5110.1	2016
38.4	2372.5	6182.8	2017

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

- الديوان الوطني للإحصائيات، فصل -12- المالية العمومية، متاح على الموقع الإلكتروني: WWW.ONS.DZ

- بنك الجزائر: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، تقارير سنوات: 2002، 2007، 2012، 2017.

من الجدول أعلاه يتبين لنا أن الإيرادات الناتجة عن القطاع النفطي تشكل حصة الأسد من إجمالي إيرادات

الخزينة العمومية الجزائرية.

حيث أنه في الفترة من (1990-2000) نلاحظ أن هناك تزايد إيرادات الجباية النفطية بوتيرة بطيئة لتتعرض سنة

1998 حيث سجلت نسبة 54.9% من الإيرادات الكلية، بعدما كانت نسبتها 63.9% سنة 1997 وهذا بسبب

الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

الأزمة النفطية سنة 1998 بحيث انخفض سعر النفط في تلك الفترة، وعاودت الإيرادات النفطية في الارتفاع سنة 1999 بنسبة 61.9%، وهذا راجع لزوال أسباب الأزمة وانتعاش أسعار النفط، ومع ارتفاع أسعار البترول سنة 2000 إلى أكثر من 27 دولار للبرميل ارتفعت الجباية البترولية لتصل نسبة مساهمتها في الإيرادات الكلية إلى 76.87%.

خلال الفترة (2000-2017) حيث تعتبر هذه الفترة من أهم الفترات التي سجلت فيها الجباية النفطية أعلى مستويات لها، نتيجة التطورات الكبيرة التي شهدتها أسعار النفط في هذه الفترة. حيث عرفت نسبة مساهمة الجباية النفطية في الإيرادات الكلية منحى تصاعدي من سنة 2001 إلى غاية 2008، أي سجلت أعلى نسبة قدرت بـ 78.7% من إجمالي الإيرادات، إلا أنها عرفت انخفاضاً بعدها سنة 2009 بنسبة 13.1% بسبب تراجع أسعار النفط خلال هذه السنة الناتجة عن تداعيات الأزمة المالية، لتعود نسبة مساهمة الجباية النفطية إلى مستواها المعهود خلال السنوات 2010 إلى 2013، لتتراجع بعدها بسبب الانخفاض الكبير في أسعار النفط حيث عرفت نسبة لها سنة 2016 بـ 34.8% من إجمالي إيرادات الخزينة العمومية، لترتفع سنة 2017 ولكن بنسبة ضعيفة قدرت بـ 3.6% مقارنة بسنة 2016.

الفرع الثالث: مساهمة النفط في حجم الصادرات

للقطاع النفطي في الجزائر أهمية كبيرة في هيكل التجارة الخارجية، إذ أنه يسيطر على نسبة 97% من إجمالي الصادرات الجزائرية وبالتالي فإن تحقيق أي فائض أو عجز في الميزان التجاري يرتبط بصورة مباشرة بارتفاع أو انخفاض أسعار النفط، ومنه فهي تشكل المورد الرئيسي للعملة الصعبة في الجزائر، وهذا ما سوف نوضحه من خلال الجدول.

الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

الجدول رقم (12): مساهمة القطاع النفطي في حجم الصادرات الكلية خلال الفترة (1990-2017)

النسبة المئوية %	صادرات القطاع النفطي (مليار دينار)	إجمالي الصادرات (مليار دولار)	السنوات
96.10	10.86	11.30	1990
96.86	11.72	12.10	1991
95.84	10.38	10.83	1992
95.24	9.61	10.09	1993
96.52	8.05	8.34	1994
95.01	9.73	10.24	1995
93.41	12.49	13.37	1996
95.36	13.18	13.82	1997
96.35	9.77	10.14	1998
96.66	11.90	12.31	1999
97.27	21.06	21.65	2000
97.06	18.53	19.09	2001
96.8	18.10	18.70	2002
98.03	23.99	24.47	2003
97.91	31.54	32.21	2004
98.38	45.58	46.33	2005
97.93	53.61	54.74	2006
98.38	59.61	60.59	2007
98.23	77.20	78.59	2008
98.31	44.42	45.18	2009
98.3	56.12	57.09	2010
98.31	71.66	72.89	2011
98.39	70.58	71.73	2012
98.37	63.66	64.71	2013
97.28	58.36	59.99	2014
95.71	33.08	34.56	2015
95.25	27.92	29.31	2016
96.06	33.20	34.56	2017

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- إحصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصاء *CNIS*.

- بنك الجزائر: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، تقارير سنوات: 2002، 2007، 2012، 2017.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة الصادرات النفطية تساهم بنسبة كبيرة في الصادرات الكلية، إذ بلغ متوسط نسبة مساهمتها خلال الفترة (1990-2017) ما يعادل 96.90% من حجم الصادرات الكلية، وعليه فإن هذه الأخيرة تتأثر بشكل مباشر بحركة الصادرات النفطية، فهناك علاقة طردية بين الصادرات الكلية والصادرات النفطية، فكلما

الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

سجلت هذه الأخيرة زيادة في قيمتها قابلتها زيادة في قيمة الصادرات الكلية والعكس صحيح، وعليه فإن الصادرات النفطية هي أساس الصادرات الكلية للجزائر.

الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

المبحث الثاني: البنك المركزي والسياسة النقدية في الجزائر

يعتبر بنك الجزائر المؤسسة المالية التي تقع على قمة الجهاز المالي والمصرفي في الجزائر، حيث يتكفل بتنفيذ السياسة النقدية لأجل الإشراف على النشاط المصرفي في حين تقوم السلطة النقدية بصياغتها وفق للأهداف المقررة بما يتماشى مع النشاط الاقتصادي بشكل عام والنشاط النقدي بشكل خاص، والملاحظ للتطورات النقدية التي عرفتها الجزائر فإنه يجد بأن السياسة النقدية مرت بالعديد من المراحل والتطورات، لكن تبقى سنة 1990 نقطة تحول جذرية عرفتها المنظومة المصرفية، وهو ما عرف بقانون النقد والقرض، حيث اتبعت الجزائر بعد هذا القانون استراتيجيات جديدة في تسيير النظام المصرفي واختارت أدوات مناسبة من شأنها أن ترفع كفاءة السياسة النقدية.

المطلب الأول: تقديم عام لبنك الجزائر

يعد بنك الجزائر من أهم المؤسسات المصرفية التي تأتي على رأس النظام البنكي كما يعد الدعامة الأساسية للهيكل النقدي والمالي، وعليه سيتم التطرق في هذا المطلب إلى التعريف ببنك الجزائر، هيكله التنظيمي مهامه، وصلاحياته.

الفرع الأول: نشأة بنك الجزائر

"تأسس بنك الجزائر بأمر قانوني رقم 144/62 الصادر بتاريخ 13 ديسمبر 1962، وقد بدأ نشاطه في أول يناير 1963 ليعوض بنك الجزائر السابق المنشأ من طرف فرنسا بالجزائر عام 1851"¹. ويعتبر أول مؤسسة نقدية يتم تأسيسها في الجزائر المستقلة، زاول بنك الجزائر نشاطه منذ نشأته كبنك إصدار وبنك ائتمان في آن واحد، وبعد نصف قرن من نشأته بدأت وظيفته تتقلص شيئا فشيئا إلى أن تخصص بعد قرن من تاريخ تأسيسه كبنك مركزي، ورث البنك المركزي الجزائري اختصاصات بنك الجزائر الذي تم تأسيسه في عهد الاستعمار، وبتأسيسه أرادت الجزائر أن تبرز نيتها التي تعبر عن سيادتها واستقلالها، ومنذ صدور قانون النقد والقرض في أبريل 1990، أصبح البنك المركزي الجزائري يسمى في تعاملاته مع الغير بنك الجزائر، ويتواجد المقر الاجتماعي للبنك بالجزائر العاصمة.

الفرع الثاني: تعريف بنك الجزائر

يعرف الأمر (11-03) الصادر في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض في مواده رقم (11-10-09) بنك الجزائر بأنه: " مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويدعى البنك المركزي الجزائري في علاقاته مع الغير ببنك الجزائر، ويعتبر تاجرا في علاقاته مع الغير، وهو يخضع لأحكام القوانين التي ترعى التجارة بقدر ما تنص الآجال القانونية الخاصة به على خلاف ذلك، إلا أنه لا يخضع للتسجيل في السجل التجاري، كما لا يخضع للأحكام القانونية التنظيمية المتعلقة بالمحاسبة العمومية ولمراقبة مجلس المحاسبة، بل يتبع القواعد المالية التي تطبق في المحاسبة التجارية، بالإضافة إلى أنه يستطيع أن يفتح فروعاً له أو يختار مراسلين أو ممثلين له في أي نقطة من التراب الوطني كلما رأى ذلك

¹ المادة رقم 09 من الأمر 11/03 المؤرخ 26 أوت 2003، من قانون النقد والقرض.

الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

ضروريا، كما يتمتع بنك الجزائر بأهم الصلاحيات التي تتمتع بها كافة البنوك المركزية فهو بنك الدولة وله سلطة مراقبة وتوزيع القروض¹

الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر

يتكون الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر من عدة مجالس نذكرها فيما يلي:

أولاً- المحافظ ونوابه

حسب الأمر رقم (11-03) المتعلق بالنقد والقرض، وحسب المواد رقم (13-14-15-16-17) من هذا الأمر، يقوم بإدارة بنك الجزائر مجلس إدارة يترأسه المحافظ، ومن بينه أعضائه ثلاث نواب، يعين جميعهم بموجب مرسوم رئاسي، كما يتم إقالة كل منهم بموجب مرسوم رئاسي أيضا.

"يعين المحافظ بمرسوم رئاسي من رئيس الجمهورية، بدون تحديد مدة بقائه رغم أنها كانت محددة في قانون 10/90 بست سنوات ويدير أعمال بنك الجزائر، يتخذ جميع الإجراءات التنفيذية ويقوم بجميع الأعمال في إطار القانون، ويمثل البنك لدى السلطات العمومية وسائر البنوك المركزية ولدى الهيئات المالية الدولية وبشكل علم لدى الغير"² أما نواب المحافظ فيعينون أيضا بمرسوم من رئيس الجمهورية يحدد فيه رتبة كل واحد منهم، بدون تحديد مدة بقائهم رغم أنها كانت في قانون 10/90 بخمس سنوات.

لا يمكن للمحافظ ونوابه ممارسة أي نشاط أو مهنة أو تولي أي منصب خلال فترة ولايتهم، ما عدا تمثيل الدولة لدى المؤسسات العمومية ذات الطابع المالي أو النقدي أو الاقتصادي، كما لا يجوز للمحافظ ونوابه خلال سنتين بعد انتهاء فترة ولايتهم أن يديروا أو يعملوا في مؤسسة خاضعة لسلطة أو مراقبة بنك الجزائر.³

ثانياً- مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض

قبل تعديل قانون النقد والقرض في سنة 2001، كان لمجلس النقد والقرض دورين، حيث كان يمثل مجلس إدارة بنك الجزائر والسلطة النقدية في نفس الوقت، وجاء هذا التعديل ليفصل بين هذين الدورين بإنشاء مجلس إدارة بالإضافة إلى مجلس النقد والقرض.

1. مجلس إدارة بنك الجزائر: حسب المواد من 18 إلى 25 من الأمر (11-03) المتعلق بالنقد والقرض، فإن مجلس إدارة بنك الجزائر يتكون من:⁴

— المحافظ رئيسا.

¹ المادة 09 إلى 11 من الأمر 11/03 المؤرخ 26 أوت 2003، من قانون النقد والقرض.

² المادتين 13 و 16 من الأمر 11/03 المؤرخ 26 أوت 2003، من قانون النقد والقرض.

³ المادة 13 إلى 17 من الأمر 11/03 المؤرخ 26 أوت 2003، من قانون النقد والقرض.

⁴ المادة 18 إلى 25 من الأمر 11/03 المؤرخ 26 أوت 2003، من قانون النقد والقرض.

الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

– نواب المحافظ الثلاثة.

– ثلاثة موظفين ذوي أعلى درجة معينين بموجب مرسوم من رئيس الجمهورية بحكم كفاءتهم في المجالين الاقتصادي والمالي.

يجل المستخلفون محل الموظفين في حالة غيابهم أو شعور وظائفهم حسب الشروط نفسها.

2. مجلس النقد والقرض: ويمثل السلطة النقدية لبنك الجزائر، تستشير الحكومة كلما تداولت في مسائل تتعلق بالنقد أو القرض أو مسائل يمكن أن تنعكس على الوضع النقدي، وحسب المواد من 58 إلى المادة 62 من الأمر 11-03 والمتعلق بالنقد والقرض فإن مجلس النقد والقرض يتكون من الأعضاء الآتي ذكرهم:¹

– أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر

– شخصيتين مختاران بحكم كفاءتهما في المسائل الاقتصادية والنقدية.

يتأسس المجلس محافظ بنك الجزائر الذي يستدعيه للاجتماع ويحدد جدول أعماله حيث تتخذ القرارات بالأغلبية البسيطة للأصوات، وفي حالة تساوي عدد الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا، ويعقد المجلس أربع دورات عادية في السنة على الأقل، ويمكن أن يستدعى إلى الانعقاد كلما دعت الضرورة إلى ذلك، بمبادرة من رئيسه أو من عضوين منه ويقترحون في هذه الحالة جدول أعمال المجلس، ويستلزم عقد اجتماعات المجلس حضور ستة من أعضائه على الأقل، ويمارس سلطاته عن طريق سن الأنظمة.

يخول المجلس صلاحيات بصفته سلطة نقدية في الميادين المتعلقة بما يأتي:²

– إصدار النقد.

– مقاييس وشروط عمليات البنك المركزي.

– تحديد السياسة النقدية والإشراف عليها ومتابعتها وتقييمها، يحدد المجلس الأهداف النقدية لاسيما فيما يتصل بتطور المجاميع النقدية والقرضية ويحدد استخدام النقد وكذا وضع قواعد الوقاية في سوق النقد.

– غرف المقاصة.

– سير وسائل الدفع وسلامتها.

– شروط اعتماد البنوك والمؤسسات المالية وفتحها.

– شروط فتح مكاتب تمثيل البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر.

– المقاييس والنسب التي تطبق على البنوك والمؤسسات المالية.

¹ المادة 58 إلى 62 من الأمر 11/03 المؤرخ 26 أوت 2003، من قانون النقد والقرض.

² المادة 62 من الأمر 11/03 المؤرخ 26 أوت 2003، من قانون النقد والقرض.

الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

– حماية زبائن البنوك والمؤسسات المالية.

– المقاييس والقواعد المحاسبية التي تطبق على البنوك والمؤسسات المالية مع مراعاة التطور الحاصل على الصعيد الدولي في هذا الميدان.

– تحديد أهداف سياسة سعر الصرف وكيفية ضبط الصرف.

– التنظيم القانوني للصرف وتنظيم سوق الصرف.

– تسيير احتياطات الصرف.

ثالثا- المديرية العامة

إن هيكلة وتنظيم بنك الجزائر تغيرت جذريا، وأخذت بعدا آخر يتماشى في آن واحد مع التحولات الاقتصادية الوطنية والدولية، وقد تم صدور قانون (90-10) المتعلق بالنقد والقرض وفقا لذلك، وحاليا فإن هيكل بنك الجزائر وبالإضافة إلى منصب المحافظ ونوابه الثلاثة هناك 11 مديرية عامة، والتي تتفرع بدورها إلى مديريات مركزية وعددها 34 مديرية، وهذه الأخيرة تتفرع إلى نيابات مديريات وعددها 79 نيابة، وسنكتفي هنا بتسليط الضوء على المديرية العامة والمتمثلة في:

1. المديرية العامة للقرض والتشريع البنكي: ومن وظائفها القيام بعمليات إعادة تمويل البنوك، والسهر على تسيير السواقين المالي والنقدي، وكذلك التشريع البنكي ومنح رخص لإنشاء البنوك، بالإضافة إلى تسيير البنوك التجارية.
2. المديرية العامة للتفتيش العام: وتقوم هذه المديرية في آن واحد بمراقبة وكالات بنك الجزائر، ومراقبة البنوك التجارية والمؤسسات المالية.
3. المديرية العامة للشبكة وأنظمة الدفع: ومهمتها المساعدة في تسيير وكالات بنك الجزائر.
4. المديرية العامة للإدارة والوسائل: وتقوم بتسيير واستغلال وسائل الإعلام الآلي والحاسبة والموازنة بالإضافة إلى تسيير الوسائل العامة.
5. المديرية العامة للموارد البشرية: ويتمثل دورها في إدارة الموارد البشرية، والوقاية والأمن، وكذلك التكوين.
6. المديرية العامة للدراسات: وظيفتها جمع الإحصائيات والعلاقات مع التنظيمات الرسمية المتعددة الأطراف، وتحليل الظروف الاقتصادية وكذلك نشر الوثائق وترجمتها.
7. المديرية العامة للعلاقات المالية الخارجية: ومهمتها تسيير الأرصدة والعمليات الخارجية والسهر على المصالح البنكية مع الخارج، وكذلك على الأسواق والتمويلات الخارجية.
8. المديرية العامة للصرف: ومن وظائفها مراقبة عمليات الصرف وتسيير المديونية للخارج، وكذلك ميزان المدفوعات.
9. المديرية العامة للصندوق العام: تقوم بإصدار وإلغاء الأوراق النقدية ومراقبتها.

الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

10. المديرية العامة لدار النقود: مهمتها طبع الأوراق النقدية، والبرجحة والصيانة.

11. المديرية العامة للمدرسة العليا البنكية: وتسهر هذه المديرية على التكوينات قصيرة وطويلة المدى، وكذلك طبع الوثائق البيداغوجية.

رابعا- هيئة المراقبة

حسب المادتين 26-27 من الأمر 03-11 والمتعلق بالنقد والقرض تتولى حراسة بنك الجزائر هيئة مراقبة تتألف من مراقبين (2) يتم تعيينهما بموجب مرسوم رئاسي، يمارس المراقبان وظائفهما بالدوام الكامل ويكونان في وضعية انتداب من إدارتهما الأصلية. وتنهى مهامهما حسب الأشكال نفسها.

يقوم المراقبان بحراسة عامة تشمل جميع مصالح بنك الجزائر، وجميع العمليات التي يقوم بها وبممارسان حراسة خاصة على مركزية المخاطر ومركزية المستحقات غير المدفوعة وكذا حراسة تنظيم السوق النقدية وسيوره.¹

خامسا- اللجنة المصرفية

حسب المادة 106 من الأمر رقم 10-04 المعدل والمتمم للأمر رقم 03-11 من قانون النقد والقرض تتكون اللجنة المصرفية من:²

- المحافظ رئيسا.
- ثلاثة أعضاء يختارون بحكم كفاءتهم في المجال المصرفي والمالي والمحاسبي.
- قاضيين (2) ينتدب، الأول من المحكمة العليا ويختاره رئيسهما الأول وينتدب الثاني من مجلس الدولة ويختاره رئيس المجلس، بعد استشارة المجلس الأعلى للقضاء.
- ممثل عن مجلس المحاسبة يختاره رئيس هذا المجلس من بين المستشارين الأولين.
- ممثل عن الوزير المكلف بالمالية.

حيث يعينهم رئيس الجمهورية لمدة خمس سنوات، وتمثل مهمتهما في: مراقبة مدى احترام البنوك والمؤسسات المالية للأحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة عليها، المعاقبة على الاخلالات التي تتم معابنتها، فحص شروط استغلال البنوك والمؤسسات المالية وتسهر على نوعية وضعياتها المالية والسهر على احترام قواعد حسن سيرة المهنة.

الفرع الرابع: مهام وصلاحيات بنك الجزائر

يتمتع بنك الجزائر بمجموعة من المهام والصلاحيات ميزته عن باقي المؤسسات المالية والمصرفية الأخرى.

أولا- مهام بنك الجزائر

¹ المادة 26-27 من الأمر 11/03 المؤرخ 26 أوت 2003، من قانون النقد والقرض.

² المادة 106 من الأمر رقم 10-04 الصادر في 26 أوت 2010، المعدل والمتمم للأمر رقم 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 من قانون النقد والقرض.

الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

تتمثل مهامه فيما يلي:

- تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي.
- يعد بنك الجزائر ميزان المدفوعات ويعرض الوضعية المالية الخارجية للجزائر. وفي هذا الإطار، يمكنه أن يطلب من البنوك والمؤسسات المالية وكذلك الإدارات المالية وكل شخص معني، تزويده بالإحصائيات والمعلومات التي يراها مفيدة¹.
- يمكن بنك الجزائر أن يقترح على الحكومة كل تدبير من شأنه أن يحسن ميزان المدفوعات.
- يطلع الحكومة على كل طارئ من شأنه المساس باستقرار النقد.
- يحدد كيفية عمليات الاقتراض من الخارج ويرخص بها إلا إذا تعلق الأمر بقروض قامت بها الدولة أو لحسابها.
- جمع المعلومات ومتابعة الالتزامات نحو الخارج وبلغها للوزارة المكلفة بالمالية.
- يساعد الحكومة في علاقاتها بالمؤسسات المالية المتعددة الأطراف والدولية، ويمكنه عند الحاجة، أن يمثل الحكومة لدى هذه المؤسسات وفي المؤتمرات الدولية.
- يقوم بنك الجزائر في التفاوض بشأن عقد اتفاقيات دولية للدفع والصرف والمقاصة ويتولى تنفيذها.
- يصدر بنك الجزائر العملة النقدية، ضمن شروط التغطية المحددة، وتتضمن تغطية النقد العناصر الآتية: السبائك الذهبية والنقود الذهبية، العملات الأجنبية، سندات الخزينة، سندات مقبولة تحت نظام إعادة الخصم أو الضمان أو الرهن.
- يمكن لبنك الجزائر أن يقوم بكل العمليات على الذهب ولاسيما بالشراء والبيع والاقتراض والرهن وذلك نقدا ولأجل².

ثانيا- صلاحيات بنك الجزائر

تتمثل صلاحيات بنك الجزائر فيما يلي³:

- يمكن لبنك الجزائر ضمن الحدود ووفق الشروط التي يحددها مجلس النقد والقرض أن يتدخل في سوق النقد وأن يشتري ويبيع سندات عمومية خاصة يمكن قبولها لإعادة الخصم أو لمنح التسيقات.
- يمكن لبنك الجزائر أن يمنح تسيقات للبنوك امن العملات وسبائك الذهب والعملات الأجنبية ومن السندات العمومية والخاصة.
- يمكن أن يمنح البنوك قروضا بالحساب الجاري لمدة سنة على الأكثر.

¹ المادة 35 إلى 36 من الأمر رقم 10-04 الصادر في 26 أوت 2010، المعدل والمتمم للأمر رقم 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 من قانون النقد والقرض

² المادة 37 إلى 39 من الأمر رقم 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003، من قانون النقد والقرض.

³ المادة 40 إلى 53 من الأمر رقم 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003، من قانون النقد والقرض.

الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

- يمكن أن يمنح الخزينة مكشوفات بالحساب الجاري.
- يمكن لبنك الجزائر أن يجري كل العمليات المصرفية مع البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر ومع كل بنك مركزي اجنبي، ولا يمكنه أن يتعامل مع البنوك العاملة بالخارج، إلا في العمليات بالعملات الأجنبية.
- يمكن بنك الجزائر، بغية تحصيل ديونه المشكوك فيها أو المتأخر إيفائها أن يتخذ جميع الضمانات في شكل رهون حيازية، وكذلك يشتري بالتراضي أو بالبيع القصري كل ملك منقول أو غير منقول.

المطلب الثاني: الإطار القانوني للسياسة النقدية في الجزائر

تعتبر النقود ذات مكانة هامة في أدبيات اقتصاد الدول وأبحاث المختصين، وذلك لما لها من تأثير في تغير ثروات ومكتسبات الأمم والشعوب، ففي الجزائر وقبل قانون النقد والقرض سنة 1990 كانت النقود عبارة عن ظاهرة حسابية فقط، ولكن لم تكن النقود أداة إستراتيجية من أجل التحكم في التنمية الاقتصادية، وبالرغم أنها منذ الاستقلال اعتبرت النقود كمعلم من معالم السيدة الوطنية، فأنشأت لذلك وحدة نقدية وطنية "الدينار الجزائري" وإصدار العملة الورقية الخاصة بالجزائر، وتم تأميم المصارف، وكانت تدخل هذه السياسة في إطار حماية الاقتصاد الوطني وتفادي النتائج السلبية للتداول النقدي الأجنبي - خاصة - هجرة رؤوس الأموال.

في نهاية الثمانينات تفتنت السلطات النقدية إلى الدور الحيادي والسلي للنقود وإعطائها مفهوم جديد يتمثل في اعتبار النقود وسيلة لتداول رأس المال، والعمل على الرجوع إلى نظام تعبئة الموارد النقدية الوطنية، وكان ذلك محتوى ترتيبات قانون 1986 وإنشاء المجلس الوطني للقرض والنقد، فأصبحت النقود كأداة للقرض والتنمية بين السلطات العامة النقدية والمالية، وبالتالي ظهر دورها الايجابي وتأثيرها المباشر على الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، أي أنها أصبحت أداة إستراتيجية مهمة لدى المخطط والسلطات النقدية.¹

كما أن انتقال الجزائر من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق كانت له انعكاسات معتبرة على السياسة النقدية وعلى أهدافها وأدواتها، وأن الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى الاقتصاد الليبرالي تطلب من الحكومات المتعاقبة القيام بعدة إصلاحات اقتصادية تمثلت خصوصا في الإصلاح النقدي لسنة 1988 والذي كان مضمونه هو إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات، وصولا إلى إصلاح 1990 المتعلق بالنقد والقرض، والذي وضع الإطار القانوني للسياسة النقدية ووضع مسار تطورها وأعاد للبنك المركزي مهامه ووظائفه التقليدية، كما أعطى مجلس النقد القرض مهمة مجلس إدارة البنك المركزي وكسلطة نقدية.

الفرع الأول: الفترة من 1990 إلى غاية 2000

¹ محمد بلواي: السياسة النقدية في الجزائر، في: مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 02، المركز الجامعي لتامنغست، الجزائر، جوان 2012، ص 482.

الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

حدثت في هذه الفترة تغيرات جوهرية في الجهاز المصرفي الجزائري وشهد هذا الاخير تطور جديد من خلال تنشيط وظيفة الوساطة المالية، وإبعاد كل تدخل إداري في القطاع المصرفي وإبراز دور السياسة النقدية.

أولاً- قانون النقد والقرض 10/90

يعتبر القانون رقم 10/90 الصادر في 14 أبريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض نصا تشريعيًا يعكس بحق اعترافا بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي، ويعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات. بالإضافة الى أنه أخذ بأهم الأفكار التي جاء بها قانونا 1986 و1988، فقد حمل أفكارا جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام البنكي وأدائه. كما أن المبادئ التي يقوم عليها وميكانيزمات العمل التي يعتمدها تترجم الى حد كبير الصورة التي سوف يكون عليها هذا النظام في المستقبل¹. إذن نستطيع القول بأن في سنة 1990 حدثت نقطة تحول كبيرة بصدد القانون 10/90 الذي نص على مايلي:²

- منح استقلالية واسعة للبنك المركزي عن وزارة المالية مع تكليفه بإدارة السياسة النقدية.
- تأسيس مجلس للنقد والقرض يكون بمثابة السلطة النقدية الذي يتولى وضع سياسات الائتمان والنقد الأجنبي والدين وصياغة السياسة النقدية.
- وضع قواعد واضحة وشفافة تحكم العلاقة بين الخزينة العمومية والنظام المالي.
- إزالة الفوارق بين المؤسسات العامة والخاصة، بخصوص إمكانية حصولها على الائتمان، وإعادة التمويل من البنك المركزي، وتطبيق عليها معدلات فائدة موحدة، وتخضع لنفس المعايير في حالة تعاملها مع الأوراق المالية.

1. مبادئ قانون النقد والقرض: لقد جاء هذا القانون بعدة مبادئ من أهمها:

- أ. الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية: حيث قبل قانون النقد والقرض كانت القرارات النقدية تتخذ تبعا للقرارات الحقيقية على أساس كمي من طرف هيئة التخطيط، ما أدى إلى انعدام الأهداف النقدية البحتة، بل كان الهدف الأساسي هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية المخططة، لذا تبني قانون 10/90 مبدأ الفصل بين الدائرتين في عملية اتخاذ القرار حيث يسمح هذا المبدأ بتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها مايلي:³
- استعادة البنك المركزي لدوره في قمة النظام النقدي والمسؤول الأول عن تسيير السياسة النقدية.
 - استعادة الدينار لوظائفه التقليدية وتوحيد استعماله داخليا بين المؤسسات العمومية، العائلات والمؤسسات الخاصة.
 - تحريك السوق النقدية وتنشيطها واحتلال السياسة النقدية لمكانتها كوسيلة من وسائل الضبط الاقتصادي.
 - خلق وضع لمنح القروض يقوم على شروط غير تمييزية على حسب المؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة.

¹ الطاهر لطرش: تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، بن عكنون، الجزائر، 2005، ص 196.

² كريم النشاشي وآخرون: الجزائر- تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتحول إلى اقتصاد السوق-، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص 57.

³ الطاهر لطرش: تقنيات البنوك، مرجع سابق، ص 196، 197.

الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

— إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك، وجعله يلعب دورا مهما في اتخاذ القرارات المرتبطة بالقرض.

ب. الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة: وفق هذا المبدأ لم تعد الخزينة حرة في اللجوء إلى عملية القرض. وتمويل عجزها عن طريق اللجوء إلى البنك المركزي الذي لم يعد يتميز بتلك التلقائية، ولم يعد أيضا يتم بلا حدود، بل أصبح يخضع إلى بعض القواعد. ويسمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية:¹

— استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاضم للخزينة.

— تقليص ديون الخزينة تجاه البنك المركزي والقيام بتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها.

— تهيئة الظروف الملائمة كي تلعب السياسة النقدية دورها بشكل فعال.

— الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية.

ت. الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض: بموجب هذا المبدأ أبعدت الخزينة عن تمويل المؤسسات العمومية وأصبح هذا الدور يقتصر على البنوك فقط ومنه استعادت هذه الأخيرة مهامها التقليدية، وأصبح منح القروض لا يخضع إلى قواعد إدارية وإنما يخضع إلى ما يسمى بالجدوى الاقتصادية للمشاريع.²

ث. إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة: وفق هذا المبدأ تم وضع السلطة النقدية في الدائرة النقدية، وبالذات في هيئة جديدة أسماها مجلس النقد والقرض، وجعل قانون النقد والقرض هذه السلطة النقدية:³

— وحيدة، ليضمن انسجام السياسة النقدية.

— مستقلة، ليضمن تنفيذ هذه السياسة من أجل تحقيق الأهداف النقدية.

— وموجودة في الدائرة النقدية لكي يضمن التحكم في تسيير النقد ويتفادى التعارض بين الأهداف النقدية.

ج. التمييز بين نشاط البنك المركزي ونشاط البنوك التجارية: كما أن قانون النقد والقرض قد كرس مبدأ وضع نظام بنكي على مستويين، ويعني ذلك التمييز بين مهام البنك المركزي باعتباره سلطة نقدية، وبين مهام البنوك التجارية باعتبارها بنوك إقراض، وبناء على هذا القانون أصبح البنك المركزي يؤدي وظائفه باعتباره:⁴

— بنك البنوك يراقب نشاطها ويتابع عملياتها.

— الملجأ الأخير للاقتراض بتوجيه السياسة الاقراضية للبنوك.

¹ المرجع نفسه، ص 197.

² حميد رسول: الاتجاهات الحديثة في السياسة النقدية في الجزائر، في: مجلة معارف، العدد 21، جامعة البويرة، الجزائر، ديسمبر 2016، ص 146.

³ الطاهر لطرش: تقنيات البنوك، مرجع سابق، ص 198.

⁴ قويدر معزي: فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2006)، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة

الجزائر، الجزائر، 2008، ص 265.

الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

- كما تحددت مسؤوليته في وضع أسس النشاط المصرفي ومعايير وتقييم هذا النشاط بالكيفية التي تجعله يحقق أهداف السياسة النقدية.

2. أهداف قانون النقد والقرض: تتمثل أهداف قانون النقد والقرض فيما يلي:¹

- وضع حد لكل تداخل إداري في القطاع المالي والمصرفي.
 - رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض.
 - إعادة تقييم العملة بما تخدم الاقتصاد الوطني.
 - تشجيع الاستثمارات والسماح بإنشاء مصارف وطنية خاصة أو أجنبية.
 - إنشاء سوق نقدية حقيقية (بورصة).
 - إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك.
- أخيرا يمكن القول أن قانون النقد والقرض قد وضع وبشكل تام المنظومة المصرفية والنظام النقدي في مسار الانتقال من اقتصاد مسير مركزيا إلى اقتصاد موجه بآليات السوق.

3. هيكل النظام النقدي على ضوء قانون النقد والقرض 10/90: أعطى قانون النقد والقرض 10/90 تنظيم جديد للجهاز المصرفي على النحو التالي:²

- أ. بنك الجزائر: تقع على عاتقه الإدارة والإشراف على الجهاز المصرفي.
- ب. البنوك والمؤسسات المالية: لقد أتاح قانون النقد والقرض إمكانية إنشاء عدة أنواع من مؤسسات القرض، يستجيب كل نوع إلى المقاييس والشروط التي تحدد خاصة بطبيعة النشاط والأهداف المحددة لها، وهي:
 - البنوك التجارية: يعرف قانون النقد والقرض في مادته 114 البنوك التجارية على أنها: "أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات الموصوفة في المواد 110 إلى 113 من هذا القانون"، وبالرجوع إلى هذه المواد نجد أن البنوك التجارية هي تلك المؤسسات التي تقوم بجمع الودائع من الجمهور، منح القروض وتوفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها.
 - المؤسسات المالية: تعرف المادة 115 من قانون النقد والقرض المؤسسات المالية بأنها: "أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية القيام بالأعمال البنكية ما عدا تلقي الأموال من الجمهور".

¹ بلعزوز بن علي: مرجع سابق، ص ص: 188، 189.

² المادة 110 إلى 115 من القانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990، المتضمن قانون النقد والقرض.

الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

- البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية: ابتداء من صدور قانون النقد والقرض، أصبح بإمكان البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية أن تفتح فروعاً لها في الجزائر وتخضع لقواعد القانون الجزائري. وككل مؤسسة بنكية أو مالية يجب أن يخضع فتح هذه الفروع إلى ترخيص خاص من مجلس النقد والقرض، ويتجسد في قرار صادر من محافظ بنك الجزائر.

ثانياً- اتجاه السياسة النقدية من 1990 إلى 1994

حصلت عدة تطورات نقدية منذ سنة 1990 تعكس مباشرة توجه السياسة النقدية، فيمكن التفريق بين ثلاثة توجهات مختلفة، تتمثل الفترة الأولى بالسنوات التي سبقت تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي أين كان توجه السياسة النقدية نحو التوسع وتهدف بصفة أساسية إلى تمويل عجز الميزانية الضخمة واحتياجات الائتمان لدى المؤسسات العامة، إذ أن التراجع عن سياسة التشدد المالي التي انتهجتها الحكومة في السابق باعتماد برنامج الاستعداد الائتماني من خلال الاتفاقيتين المنعقدتين (1989 و1991)¹ مع مؤسسات النقد الدولية التي كانت تهدف إلى مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي، أثرت على التطورات النقدية بسبب إصدار النقد لتغطية العجز الموازي وتمويل صندوق إعادة التقييم الذي أنشئ خصيصاً لتمويل إعادة هيكلة المؤسسات العامة، وهذا ما أدى إلى التوجه نحو تطبيق سياسة نقدية توسعية مما نتج عنه ارتفاع في المستوى العام للأسعار خلال هذه الفترة.²

ثالثاً- اتجاه السياسة النقدية من سنة 1994 إلى سنة 2000

كان لسياسة الإصدار النقدي التي قامت به الجزائر دون تغطية بهدف تمويل العجز أثراً كبيراً على الساحة الاقتصادية، حيث وصلت معدلات التضخم أعلى مستوياتها في تلك الفترة، الأمر الذي أدى إلى تغيير اتجاه السياسة النقدية في هذه الفترة، حيث تم إتباع سياسة انكماشية، وبذلك تلجأ الجزائر مرة أخرى إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لإبرام اتفاقية من شأنها توفير قرض جديد، وذلك في إطار برنامج التعديل الهيكلي المعتمد والذي قسم إلى محلتين هما: مرحلة التثبيت الهيكلي ومرحلة التعديل الهيكلي.³

المرحلة الأولى: مرحلة التثبيت الهيكلي حيث لجأت الحكومة الجزائرية مرة أخرى إلى صندوق النقد الدولي نتيجة العراقيل والقيود التي اعترضت مسار إعادة تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي في الجزائر، وبالتالي أبرمت برنامج تكميلي ثالث لمدة سنة واحدة تمتد من 22 ماي 1994 إلى 21 ماي 1995 يضم هذا الاتفاق البنود التالية:

- تحقيق نمو مستقر مقبول عند حدود 3% في سنة 1994 و6% في سنة 1995.

¹ بلغت قيمة القرض في سنة 1989 ما قيمته 200 مليون دولار من وحدات السحب الخاصة كما استفادت معه من تسهيل تمويلي قدر بـ 360 مليون دولار، أما قيمة القرض الذي تم الحصول عليه بموجب اتفاق 1991 فهي 300 مليون وحدة سحب خاصة مقسمة على أربع شرائح.

² بلعزوز بن علي وعبد العزيز طيبة: تقييم أداء بنك الجزائر للسياسة النقدية خلال الفترة 1994-2004 مع التركيز على سياسة استهداف التضخم، الملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، المركز الجامعي بشار، الجزائر، يومي: 20-21 أفريل 2005، ص 2.

³ وليد بشيشي: أداء السياسة النقدية وأثرها على التوازن الخارجي في الجزائر للفترة (1990-2014) -دراسة قياسية-، في: مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد 11، جامعة مستغانم، الجزائر، جويلية 2016، ص ص: 158، 159.

الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

- تخفيض معدل التضخم.

- تحرير التجارة الخارجية.¹

- تخفيض قيمة الدينار بنسبة 47.17% في أفريل (1 دولار مقابل 36 دج).

- الحد من توسع الكتلة النقدية.

- تحرير معدلات الفائدة المدينة للبنوك، مع رفع معدلات الفائدة الدائنة على الادخار.²

المرحلة الثانية: مرحلة التعديل الهيكلي (1995-1998) لجأت الحكومة الجزائرية مرة أخرى بطلب قرض من صندوق

النقد الدولي يندرج في إطار الاتفاقيات الموسعة للقرض امتدت لثلاث سنوات، وقد حدد مبلغ الاتفاق ب: 1.169.28

مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي نسبة 127.9% من حصة الجزائر في الصندوق الدولي.³ وتهدف هذه

الإستراتيجية:⁴

- إعادة الاستقرار النقدي عن طريق تحقيق نمو اقتصادي في إطار الاستقرار المالي.

- العمل على استقرار أسعار الصرف.

- تخفيض العجز في الميزان الجاري الخارجي.

- التحضير لإنشاء سوق الأوراق المالية بإنشاء لجنة تنظيم ومراقبة البورصة وشركة تسيير سوق القيم.

الفرع الثاني: الأوامر والإصلاحات المصرفية بعد سنة 2000

بعد أكثر من عشرية من صدور قانون النقد والقرض 10/90 والذي شكل منعرجا حاسما في مسار الإصلاحات

الاقتصادية، أدخلت الجزائر على هذا القانون تعديلات وذلك ابتداء من 2001.

أولا- الأمر 01-01 الصادر في 27/02/2001

حيث تضمن هذا الأمر تعديل الجوانب الإدارية في تسيير بنك الجزائر دون المساس بمضمون القانون، إضافة إلى

الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض. فيعتبر الأمر 01-01 المتعلق بالنقد والقرض من أهم

الإصلاحات النقدية الهادفة في أساسها إلى تقسيم مجلس النقد والقرض إلى جهازين:⁵

الأول: يتكون من مجلس الإدارة الذي يشرف على إدارة وتسيير شؤون البنك المركزي ضمن الحدود المنصوص عليها في

القانون.

¹ محمد شاهين: السياسات الاقتصادية وأثرها على التوازن والنمو الاقتصادي، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2018، ص 179.

² وليد بشيشي: أداء السياسة النقدية وأثرها على التوازن الخارجي في الجزائر للفترة (1990-2014) -دراسة قياسية-، مرجع سابق، ص 159.

³ محمد شاهين: مرجع سابق، ص 180.

⁴ وليد بشيشي: أداء السياسة النقدية وأثرها على التوازن الخارجي في الجزائر للفترة (1990-2014) -دراسة قياسية-، مرجع سابق، ص 159.

⁵ الطيب فراج وعبد الرحمان بروكي: دراسة قياسية حول أثر ارتفاع أسعار النفط على الكتلة النقدية كمتغير يشير إلى السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2015)، في: مجلة البشائر

الاقتصادية، المجلد 03، العدد 03، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، 2017، ص: 21، 22.

الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

الثاني: يتكون من مجلس النقد والقرض وهو مكلف بأداء دور السلطة النقدية والتخلي عن دوره كمجلس إدارة بنك الجزائر.

ومن أهم ما جاء في هذا التعديل:

- تعدل المادة 19 من قانون 10/90 بموجب المادة 02 من الأمر 01-01، حيث أصبح يتولى تسيير البنك المركزي وإدارته ومراقبة، محافظ يعاونه ثلاث نواب له ومجلس الإدارة ومراقبان. فمجلس النقد والقرض يتصرف وفق هذا التعديل كمجلس إدارة البنك المركزي وكسلطة إدارية تصدر تنظيمات نقدية ومالية ومصرفية، يظهر من خلال تعديل هذه المادة وفق الأمر 01-01 نية المشرع في إيجاد مجلسين أحدهما للإدارة وآخر مكلف بالشؤون النقدية والعمليات المصرفية.
- تلغى المادة 13 من الأمر 01-01 أحكام المادة 22 من القانون 10/90 والخاصة بمدة تعيين المحافظ وتعيين نوابه وتجديد ولايتهم وظروف إقالتهم. فإلغاء هذه المادة له تأثير واضح على الاستقلالية العضوية لبنك الجزائر.

ثانيا- الأمر رقم 02-03 المؤرخ في 28 أكتوبر 2002

- المتعلق بالمراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية والصادر عن مجلس النقد والقرض، هذا القانون ليس مجرد تقليد متبع لضمان الفعالية بل يعطي تعريف لدور مختلف الأعوان ومختلف المستويات حيث يترك لهم حرية غير مطلقة في ممارسة مسؤولياتهم كما يهدف إلى تحديد مستوى الرقابة الداخلية التي يجب على البنوك والمؤسسات المالية تطبيقها خصوصا تحليل المخاطر وأنظمة مراقبتها وذلك من خلال مواد:¹
- مراقبة العمليات والإجراءات الداخلية.
 - التنظيم الحاسبي ومعالجة المعلومات.
 - نظام قياس مخاطر الصرف، نظام قياس مخاطر أسعار الفائدة وكذا نظام مراقبة المعلومات والوثائق.

ثالثا- أمر تعديل قانون النقد والقرض 03-11 الصادر في 27/08/2003

- جاء الأمر 03-11 بعد أن ظهرت فضيحة بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري نظرا لضعف آليات الرقابة التي كان بنك الجزائر يستخدمها، وجاء الأمر 03-11 بعد محاولة من السلطة النقدية تكييف نظامها النقدي والمالي مع المقاييس العالمية.²

فالأمر 03-11 الصادر في 26 أوت 2003 يأتي كسبيل لدراسة الوضع المصرفي في البلاد، وضرورة التوصل إلى الحلول اللازمة والمواتية للخروج من هذه الأزمة المالية في البلاد وما خلقتة من ضعف الثقة بين البنوك والعملاء على حد

¹ سمية حاجي: مرجع سابق، ص 229.

² حميد رسول: مرجع سابق، ص 146.

الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

سواء، ليكون الأمر 11-03 عبارة عن تدارك لثغرات ظلت مفتوحة في ظل قانوني 10-90 و01-01. وإعادة صياغة شبه كاملة للقانون مع تأكيد التعديلات التي تم إدخالها في سنة 2001.¹

حيث يستجيب هذا التعديل لتحقيق ثلاثة أهداف أساسية هي:²

1. تمكين بنك الجزائر من ممارسة أفضل لصلاحياته من خلال:

- فصل إدارة البنك عن مجلس النقد والقرض.

- توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض.

- إعطاء استقلالية أكبر للجنة المصرفية بإضافة أمانة عامة خاصة بها.

2. تعزيز التشاور بين بنك الجزائر والجهاز التنفيذي في المجال المالي من خلال:

- إثراء محتوى التقارير الاقتصادية والمالية.

- إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر والوزارة لتسيير الموجودات الخارجية والمديونية الخارجية.

- تمويل إعادة الإعمار التي تسببت فيها الأحداث الأليمة التي مر بها البلد أثناء سنوات الأزمة.

- توفير السيولة الكافية لتأمين البلد ماليا بواسطة الانسياب الأحسن للمعلومات المالية.

3. توفير أحسن حماية للبنوك والمودعين من خلال:

- تعزيز شروط ومعايير صارمة تضبط اعتماد البنوك ونفس الشيء بالنسبة للمسيرين.

- منع مسيري ومؤسسي البنوك من تمويل نشاطات مؤسساتهم الاقتصادية من أموال البنوك التي يسيرونها أو يملكونها.

- تدعيم شروط عمل مركزية المخاطر.

في هذا الإطار نستطيع القول أن الأمر 11-03 قد حدد بوضوح علاقة بنك الجزائر مع الحكومة، فمنح البنك

الاستقلالية التي تمكنه من رسم السياسة النقدية وتنفيذها في إطار الرقابة التي تمارسها وزارة المالية التابعة للحكومة، ومنح

الحكومة بالمقابل السلطة المضادة التي تمكنها من أن تعدل ما يخلص إليه بنك الجزائر فيما يتعلق بالسياسة النقدية، ولعل

السبب في هذا التغيير مقارنة بقانون النقد والقرض 10/90 يعود لما شهدته الساحة المصرفية الجزائرية مع بداية القرن

بإفلاس العديد من البنوك الخاصة، الأمر الذي أثر كثيرا على أداء المنظومة المصرفية من جهة، ومن جهة ثانية طرحت

العديد من التساؤلات في مدى نجاعة المراقبة المصرفية التي يمارسها بنك الجزائر.³

رابعا- التعديلات التي جاء بها الأمر رقم 10-04

¹ الطيب فراج وعبد الرحمان بروكي: مرجع سابق، ص 22.

² Abdelkarim Sadeg: Le système bancaire algérien, la nouvelle réglementation, Edition Imprimerie ABEN, Alger, 2004, p p : 24, 25.

³ الطيب فراج وعبد الرحمان بروكي: مرجع سابق، ص 23.

الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

تميزت سنة 2010 بإصلاح الإطار القانوني للبنوك، ومن ثم للسياسة النقدية من خلال صدور الأمر رقم 04-10 المؤرخ في 26 أوت 2010، المعدل والمتمم للأمر 11-03 المتعلق بالنقد والقرض، حيث تعززت هذه التدابير التشريعية الجديدة الإطار القانوني الذي ينظم القطاع المصرفي في الجزائر.

أهم ما جاء به الأمر 04-10 هو التطرق إلى الاستقرار المالي كهدف من أهداف السياسة النقدية لأول مرة، حيث أن مهمة بنك الجزائر حسب الأمر 04-10 تكمن في الحرص على استقرار الأسعار، باعتباره هدفا أساسيا للسياسة النقدية وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي¹.

إن إدراج الاستقرار المالي كهدف من أهداف السياسة النقدية يعكس رغبة السلطة النقدية في التوجه نحو مقارنة الاحتراز الكلي حتى تتماشى مع مستجدات لجنة بازل III².

إثر ذلك، يصبح لبنك الجزائر صلاحيات أوسع من حيث القيام بأي تحقيق على مستوى البنوك والمؤسسات المالية، خصوصا أن لمفتشي بنك الجزائر مهمة قيادة كل رقابة على مستوى هذه الهيئات وبالأخص لحساب اللجنة المصرفية، وعليه فإن تعزيز صلاحيات بنك الجزائر يسمح بقدرة أكبر على الكشف المبكر لنقاط الضعف، وذلك عبر متابعة أفضل للبنوك والمؤسسات المالية. في هذا الإطار عزز بنك الجزائر قدراته في مجال اختبارات الصلابة بالموازاة مع إتمام النظام الجديد لتنقيط البنوك والمؤسسات المالية، مستهدفا أفضل رقابة للمخاطر المصرفية³. وتتمثل أهم النقاط التي تطرق إليها هذا التعديل فيما يلي: ⁴

- تعزيز الرقابة الداخلية من خلال وضع جهاز رقابة داخلي فعال.
- تحوز الدولة على مساهمة خاصة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية ذات رأس المال الأجنبي.
- تكمن مهمة بنك الجزائر إلى جانب مهمته الأساسية في الحفاظ على استقرار الأسعار في تمثيل الوضعية المالية الخارجية للجزائر وإعداد ميزان المدفوعات.
- يقوم بنك الجزائر بتنظيم وتسيير مركزية للمخاطر للمؤسسات ومركزية للمخاطر للعائلات ومركزية لعوارض الدفع.
- تلتزم البنوك والمؤسسات المالية وضمن الشروط المحددة من قبل مجلس النقد وإقراض، بوضع جهاز للرقابة داخلي وجهاز للرقابة المطابقة، وان تكون هذه الأجهزة ناجعة.

خامسا- التعديلات التي جاء بها الأمر رقم 17-10 سنة 2017

¹ المادة 35 من الأمر 04-10، المؤرخ في 26 أوت 2010، المعدل والمتمم الأمر 11-03 المتعلق بقانون النقد والقرض.

² حميد رسول: مرجع سابق، ص 147.

³ محمد لكصاصي: التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2010 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2011، مداخلة محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، الجزائر، 16 أكتوبر 2011، ص 7.

⁴ الطيب فراج وعبد الرحمان بروكي: مرجع سابق، ص 23.

الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

اقتصرت تعديلات الحكومة لقانون النقد والقرض في هذه السنة على مادة واحدة فقط وهي المادة 45 مكرر والتي تنص "بغض النظر عن كل الأحكام المخالفة، يقوم بنك الجزائر، ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ، بشكل استثنائي ولمدة خمس سنوات، بشراء مباشرة عن الخزينة، السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة، من اجل المساهمة على وجه الخصوص في:

- تغطية احتياجات تمويل الخزينة

- تمويل الدين الداخلي.

- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

تنفذ هذه الآلية لمرافقة تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية، والتي ينبغي أن تفضي في نهاية الفترة المذكورة أعلاه كأقصى تقدير، إلى: توازن خزينة الدولة، توازن ميزان المدفوعات.¹

"تحدد آلية متابعة تنفيذ هذا التمويل من طرف الخزينة وبنك الجزائر عن طريق التنظيم"، حسب ذات المادة من نص القانون.

قبل قانون النقد والقرض نهاية 2017، لا يسمح للبنك المركزي بشراء سندات الخزينة العمومية إلا في السوق الثانوية (سوق التداول) ومن البنوك التجارية والمؤسسات المالية، ولكن بعد التعديل الجديد سيسمح لبنك الجزائر بشراء سندات الخزينة العمومية في السوق الأولية، وهذا هو البعد غير التقليدي في عملية التمويل المباشرة مقارنة بما كان معمول به في السابق.

كما كان البنك المركزي لا يكتب فقط الأوراق المالية عالية الجودة، فهو وفق قوانين استقلالية البنك المركزي يعتبر متعاملا اقتصاديا مستقلا يتعامل في السوق النقدي يعد تاجرا في علاقاته مع الغير وفق الأساليب الاستثمارية المعمول بها، مما جعله يعزف عن اقتناء سندات الخزينة نظرا لحالتها غير الجيدة، فهي في غالبها أصول ذات جودة أقل، ولكن في ظل اعتماد هذا النمط التمويلي غير التقليدي، فإن بنك الجزائر سوف يقوم بشراء الأصول المالية للخزينة العمومية الجزائرية بغض النظر عن معدل المخاطر المرتبط بها، ودون اعتبار لجودتها المالية، مما سيوفر سيولة هائلة للخزينة تمكنها في دفع ما عليها، وتغطية العجز ودعم موارد صندوق الاستثمار الوطني.

وفق قانون النقد والقرض، وفي ظل القوانين الاقتصادية السائدة، لا يمكن للبنك المركزي طباعة عملة إضافية إلا وفق حسابات اقتصادية دقيقة حول وضعية الاقتصاد. ولكن ووفق التعديل الجديد تخلص بنك الجزائر من هذا القيد، وبات بإمكانه طباعة المزيد من الدينار لتلبية حاجيات الخزينة العمومية. وهذا يعتبر مصدر تمويل غير تقليدي للاقتصاد.²

¹ المادة 45 مكرر من قانون 17-10 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017، يتم الأمر رقم 03-11 المتعلق بقانون النقد والقرض.

² نور الدين جوادي: مصادر التمويل غير التقليدي للخزينة العمومية الجزائرية آليات تمويل حديثة في اقتصاد تقليدي، جريدة التحرير الجزائرية، الصادرة في 13 سبتمبر 2017.

الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية على ضوء مختلف التعديلات

عرف قانون النقد والقرض والتعديلات اللاحقة عليه الإطار المؤسسي للسياسة النقدية، وحدد مسؤوليات بنك الجزائر فيما يتعلق برسم وقيادة السياسة النقدية، حيث سطر كل من القانون (10/90) والأمر (11/03) المتعلقين بالنقد والقرض الأهداف النهائية للسياسة النقدية، وتشير المادة 55 من قانون النقد والقرض إلى هدف السياسة النقدية: " تتمثل مهمة البنك المركزي في مجال النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني والحفاظ عليها بإمضاء الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد"¹. حيث تعدد هذه الأهداف حسب نفس المادة لتشمل على هدف تحقيق معدل نمو اقتصادي منظم في المقام الأول إلى جانب تحقيق التشغيل الكامل، أما هدف استقرار الأسعار والحفاظ على استقرار العملة خارجيا جعلها في المقام الثاني. تتميز أهداف السياسة النقدية حسب هذه المادة بالخصائص التالية:²

- تعدد في الأهداف النهائية للسياسة النقدية.

- تضارب هذه الأهداف كهدف النمو الاقتصادي والتشغيل مع استقرار الأسعار.

- عدم إعطاء الأولوية لهدف استقرار الأسعار كهدف أساسي للسياسة النقدية.

كما أن تبني سياسة نقدية صارمة ابتداء من سنة 1990 دليل على أن هدف استقرار الأسعار هو الهاجس الذي يشغل بال السلطة النقدية أكثر من هدف النمو الاقتصادي الذي تتراجع معدلاته في حالة تطبيق سياسة نقدية انكماشية، كما أن الفترة 2001-2004 التي طبقت فيها السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية لا تستوجب أن يبقى الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو النمو الاقتصادي وإنما في ظل انعدام الاستقرار في الأسعار لا يمكن الحديث عن نمو الاقتصاد بصفة مستقرة ومستمرة، إلا أننا نجد أن الأمر الرئاسي رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض أبقى على مهمة بنك الجزائر نفسها من خلال المادة 35 منه والتي أتت لتحل محل المادة رقم 55 من قانون النقد والقرض 10/90 والتي تنص على أن: "مهمة بنك الجزائر في مجال النقد والقرض والصرف هي توفير أفضل الشروط لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد، ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية ويوجه ويراقب بكل الوسائل الملائمة توزيع القرض ويسهر على حسن تسيير التعهدات المالية تجاه الخارج وضبط سوق الصرف"³. واقتصر هدف السياسة النقدية حينها على الحفاظ على استقرار الأسعار، باعتبارها زيادة تدريجية محددة لمؤشر أسعار الاستهلاك⁴.

¹ المادة 55 من القانون 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990، المتضمن قانون النقد والقرض.

² بلعزوز بن علي وعبد العزيز طيبة: مرجع سابق، ص 5.

³ المادة 35 من الأمر 11/03 المؤرخ 26 أوت 2003، من قانون النقد والقرض.

⁴ Banque d'Algérie: évolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2003, p 111.

الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

نلاحظ أن هدف إنماء الطاقات الإنتاجية تم إلغاؤه نهائيا أي إلغاء هدف التشغيل التام، كما تم استبدال النمو المنتظم بالنمو السريع تشجيعا للكم على حساب الكيف.

غير أن الغموض بقي سائدا حول أهداف السياسة النقدية وبقي الهدف الرئيسي هو مراقبة وتيرة التضخم لأن بنك الجزائر استهدف في برنامجه نسبة تضخم لا تقل عن 3%، وهنا يمكن أن نتساءل عن الجدوى من استهداف هذا المعدل في حين البطالة آنذاك كانت 17%. إن أهداف السياسة النقدية خلال العشرة الأولى من الألفية الثالثة لم تكن موجهة إلى النمو الاقتصادي والتشغيل، لأن تحقيق هذه الأهداف يتم بتنسيق محكم بين السياستين المالية والنقدية.¹ كل ما سبق ذكره من أهداف كان قبل صياغة الإطار القانوني في أوت 2010. لكن الأمر 04-10 أرسى هدف استقرار الأسعار كهدف صريح للسياسة النقدية، وأصبح هدف التضخم محددًا مقارنة بالهدف النقدي الكمي المسمى بالهدف الوسيط، الذي يجب أن يساهم في تجسيد استهداف التضخم، كما أضفى إلى الاستقرار النقدي، هدفاً آخر تمثل في الاستقرار المالي كوسيلة للاحتراز الكلي وهذا ما دعمه النظامين 01-14 و 02-14.²

المطلب الرابع: أدوات السياسة النقدية في الجزائر

إن بلوغ الأهداف التي تضعها السلطة النقدية يستوجب استعمال أدوات معينة للتمكن من التأثير على المتغيرات الضرورية على النحو الذي يتم من خلاله الوصول إلى تحقيق أهداف السياسة النقدية، و لهذا تعمل السلطة النقدية على اختيار الوسائل التي تسمح بتحقيق أقصى قدر من النتائج المرغوب الوصول لها. أدوات السياسة النقدية كما رأينا سابقا يمكن أن تكون مباشرة أو غير مباشرة و الاختيار بين استعمال الأولى أو الثانية يكون وفقا لمعطيات الاقتصاد، فإذا كان يصنف بأنه اقتصاد السوق حيث تكون فيه الأسواق المالية كالبورصة، والأسواق السندية، وكذا الأسواق النقدية وأسواق الصرف متطورة وتؤدي الدور الأهم في تمويل الاقتصاد، فالسلطة النقدية تلجأ إلى استخدام الأدوات غير المباشرة (إعادة الخصم، الاحتياطي الإجباري، عمليات السوق المفتوحة) أو ما يطلق عليها بأدوات السوق.

أما إذا كان الاقتصاد يصنف كالاقتصاد الاستدانة، حيث يتم تمويله في الغالب من خلال القروض البنكية، فتستعمل فيه الأدوات المباشرة للسياسة النقدية (تأطير القروض، الرقابة المباشرة على معدلات الفائدة...) وبذلك تأثيرها يكون على ميزانية الجهاز البنكي و بالتحديد على الصنف الأهم في الأصول، والمتمثل في القروض، أما بالنسبة للجزائر فإن السياسة النقدية لم تظهر معالمها إلا بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90 والذي أعطى الصلاحية للبنك المركزي بوضع و تنفيذ السياسة النقدية التي يراها مناسبة واستعمال الأدوات الملائمة من أجل ضمان فعاليتها في تحقيق الاستقرار للاقتصاد الوطني، و طيلة عشرية التسعينات ظل النظام المالي والبنكي الجزائريين مطابقا لاقتصاد الاستدانة، حيث كانت

¹ حميد رسول: مرجع سابق، ص 148.

² المرجع نفسه: ص ص: 148، 149.

الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

أغلب التمويلات تتم من خلال القروض البنكية، و هذا في ظل غياب عملي للسوق المالية في الجزائر (على الرغم من أنها تأسست بنص القانون في سنة 1993)، أما فيما يخص الجهاز البنكي فقد تميز بوضعية لا سيولة هيكلية مما جعله مرتبطا ارتباطا شديدا بالبنك المركزي من أجل إعادة التمويل¹.

الفرع الأول: الأدوات المستخدمة أثناء فترة نقص السيولة (1994-2001)

تعد سنة 1994 نقطة تحول في تطبيق أدوات السياسة النقدية حيث شرعت السلطات النقدية في إدخال عدة أدوات غير مباشرة تتماشى مع الحاجة التي يتطلبها الاقتصاد، ثم تم تعزيز ذلك بنوع آخر من الأدوات غير المباشرة تستخدم في ضخ السيولة أو امتصاصها، فكانت الأدوات التي استخدمها بنك الجزائر في الفترة 1994-2001 تتمثل فيما يلي:

أولاً- معدل إعادة الخصم

يعتبر معدل إعادة الخصم أحد الأدوات الأساسية للسياسة النقدية، يستعمله بنك الجزائر للتأثير في مقدرة البنوك التجارية على منح القروض بالزيادة أو بالنقصان، إذ كان بنك الجزائر قبل صدور قانون النقد والقرض (10/90) يعامل القطاعات الاقتصادية وفق معيار المفاضلة في منح القروض بتطبيق معدل إعادة الخصم الخاص بكل قطاع، ولن منذ سنة 1992 تم تعويضه بنظام التحديد الموحد بمعدل إعادة الخصم والذي يتم تغييره كل 12 شهر تقريبا، ويقوم مجلس النقد والقرض بكيفيات وشرط تحديده². مع العلم أن هذه العملية يمكن أن تتم وفق الصيغ التالية (المادتين 69 و 72 من قانون النقد والقرض 10/90)، ونذكر هذه الشروط³:

- إعادة خصم سندات تمثل عمليات تجارية سواء كانت مضمونة من الجزائر أو من الخارج.
- إعادة الخصم للمرة الثانية لمستندات تمويل تمثل قروضا موسمية أو قروض تمويل قصيرة الأجل، على أن لا تتعدى الندة القصوى لذلك ستة (6) أشهر، مع إمكانية تجديد هذه العملية دون أن تتجاوز مهلة المساعدة 12 شهر.
- إعادة خصم للمرة الثانية لسندات مصدرة أساسا لإحداث قروض متوسطة المدى، على أن لا تتجاوز المدة القصوى (6) أشهر، يمكن تجديدها دون أن تتعدى المدة الكلية للتجديدات (3) سنوات. ولكن هذه العملية لا يمكن أن يقوم بها البنك المركزي إلا إذا كانت القروض المتوسطة المعنية تهدف إلى تمويل إحدى العمليات: تطوير وسائل الإنتاج، أو تمويل الصادرات، أو إنجاز السكن.

¹ نصيرة بن نافلة: تقييم السياسة النقدية في الجزائر -دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1980-2014، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2018، ص: 183، 184.

² المادة 41 من الأمر 11/03 الصادر في 26 أوت 2003 من قانون النقد والقرض.

³ المواد 69 و 72 من القانون 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990، المتضمن قانون النقد والقرض.

الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

- خصم سندات عمومية لصالح البنوك والمؤسسات المالية، والتي لم يبق عن تاريخ استحقاقها إلا (3) أشهر على الأكثر.

ظلت قناة إعادة الخصم الأكثر استجابة لإحداث التغييرات على سيولة البنوك، فلما أرادت السلطة النقدية الجزائرية إتباع سياسة انكماشية تنفيذًا لما تم الاتفاق عليه خلال اتفاقيتي التثبيت والتعديل الهيكلي من سنة 1994 إلى 1998 حيث كانت معدلات التضخم تصل إلى مستويات مرتفعة قامت السلطة النقدية برفع معدل إعادة الخصم من أجل التقليل من عرض البنوك للقروض فبلغ في سنة 1995 نسبة 15%، لكن بعدها بدأت هذه المعدلات في الانخفاض تدريجياً بهدف تشجيع الاقتراض والنهوض بالاستثمارات التي يحتاجها الاقتصاد للخروج من ركوده.

للمزيد من توضيح تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة 1990 إلى 2000 وضعنا الجدول التالي لبيان ذلك:

جدول رقم (13): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (1990-2001)

المعدل %	إلى	يحسب ابتداء من
10.5	1991/09/30	1990/05/22
11.5	1994/04/09	1991/10/01
15	1995/08/01	1994/04/10
14	1996/08/27	1995/08/02
13	1997/04/20	1996/08/28
12.5	1997/06/28	1997/04/21
12	1997/11/17	1997/06/29
11	1998/02/08	1997/11/18
9.5	1999/09/08	1998/02/09
8.5	2000/01/26	1999/09/09
7.5	2000/10/21	2000/01/27
6	2002/01/19	2000/10/22

المصدر: بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية، 2018.

حسب الجدول أعلاه نلاحظ أن معدل إعادة الخصم في حالة ارتفاع مستمر ابتداء من 1990/05/22 إلى أعلى حد له في 1995/08/01 حيث بلغ 15% ويرجع هذا الارتفاع إلى السياسة الانكماشية التي اتبعها بنك الجزائر وهذا بهدف وضع حد لمقدرة البنوك في منح القروض لمواجهة التضخم، إلا أن ارتفاع معدل التضخم نتيجة تدهور سعر الصرف وتحرير الأسعار في هذه الفترة حالت دون تحقيق الهدف المطلوب، ذلك أن أسعار الفائدة الحقيقية سالبة وأقل من معدل التضخم مما أفقد هذه الأداة فعاليتها.

بعدها اخذ هذا المعدل يتراجع من سنة لأخرى حتى بلغ 6% شهر أكتوبر من سنة 2000 نظرا للتحكم في

معدل التضخم الذي كان مصحوبا بتسجيل معدلات فائدة ايجابية ما أضفى نوعا من المصادقية علة هذه الأداة.

الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

ثانيا- الاحتياطي الإجباري

لم يتم الاعتماد في الجزائر على هذه الأداة إلا بعد صدور القانون (10/90) الذي نص في مادته (93) على مايلي: "يحق لبنك الجزائر أن يفرض على البنوك أن تودع لديه حساب مجمد ينتج فوائد أو لا ينتجها احتياطيا يحسب على مجموع ودائعها أو على بعض الودائع، أو على مجموع توظيفاتها، أو على بعض هذه التوظيفات وذلك بالعملة الوطنية أو بالعملة الأجنبية، يدعى هذا الاحتياطي بالاحتياطي الإجباري أو الإلزامي، ولا يمكن أن يتعدى الاحتياطي الإلزامي 28% من المبالغ المعتمدة كأساس لاحتسابه، إلا انه يجوز للبنك المركزي أن يحدد نسبة أعلى في حالة الضرورة المثبتة قانونا، يمكن للبنك المركزي أن يضع احتياطا إلزاميا يطبق على المؤسسات المالية وفقا للشروط الموضوعية في هذه المادة على أن تؤخذ بعين الاعتبار التسليفات الممنوحة لهذه المؤسسات من قبل البنوك والمؤسسات المالية عوضا عن الودائع، وكل نقص في الاحتياطي إلزامي يخضع البنوك والمؤسسات المالية لغرامة مالية تساوي 1% من المبلغ الناقص ويستوفي البنك المركزي هذه الغرامة"¹.

الجدول رقم (14): تطور معدل الاحتياطي الإجباري في الجزائر للفترة (1990-2000)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل الاحتياطي %	-	-	-	-	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5

المصدر: بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية، 2009.

تم تطبيق هذه الأداة لأول مرة بتاريخ 28 نوفمبر 1994 بنسبة 2.5% وبقي عند هذه الحدود إلى غاية سنة 2001، فقد كانت المنظومة البنكية تعاني من نقص في السيولة، أي أن المطالبة بتشكيل احتياطات خلال هذه الفترة لا تعد إلا زيادة في أعباء البنوك.

ثالثا- تدخلات بنك الجزائر في السوق النقدية

1. تعريف السوق النقدية: هو عبارة عن سوق الأموال القصيرة الأجل، التي لا تتعدى استحقاقها من حيث مصادرها واستخدامها السنة المالية الواحدة، إن مواصفات سوق النقد تتحدد بهيكل تنظيمي موحد، إذ تشكل مجموعة البنوك بأنواعها وبعض المؤسسات المالية المنتشرة جغرافيا بنشاط السوق. لذا تتميز بطابع المرونة والسيولة العالية لأدواتها، وبدرجات مرتفعة من الأمان، كما أنها ذات مخاطرة منخفضة جدا، لأن قيمتها الاسمية شبه مؤكدة ولا تتحمل أية خسائر رأسمالية لاسيما الأوراق المالية التي تصدرها الحكومة والشركات ذات المركز الائتماني القوي.² وتتمثل أدواتها في: أذونات الخزينة قصيرة الأجل، السندات الحكومية، الأوراق التجارية، اتفاقيات إعادة الشراء، القروض الخارجية، شهادات الإيداع.

¹ المادة 93 من القانون 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990، المتضمن قانون النقد والقرض.

² صلاح الدين شريط: دور صناديق الاستثمار في سوق الأوراق المالية دراسة تجرية جمهورية مصر العربية "مع إمكانية تطبيقها على الجزائر"، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012، ص 113.

الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

2. السوق النقدية في الجزائر نشأتها وتنظيمها: السوق النقدية في الجزائر ليست وليدة التسعينات، بل كانت موجودة قبل هذه الفترة وكانت عملياتها مقتصرة على عدد قليل من البنوك فقط، لأن هذه المرحلة تميزت بسيطرة الخزينة العمومية على توجيه التمويل بعيدا عن هذه السوق كما أن معدل الفائدة كان يحدد إداريا، أما صلاحيات البنك المركزي فقد غيبت وغابت معها السياسة النقدية الحقيقية، وهذه الاعتبارات تسببت في عدم وجود سوق نقدية حقيقية، وهذه الأخيرة ظهر ميلادها في ماي 1989 فقط، إذ أصبح البنك المركزي مسؤولا عن تسييرها ويلعب دور الوسيط المالي فيها، بعدما كانت هذه العملية حكرا على الخزينة العمومية، وميلاد هذه السوق فتح المجال أمام المؤسسات المالية غير المصرفية للمشاركة فيها بصفة الإقراض فقط (الصندوق الوطني للتوفير، شركات التأمين، صناديق الضمان الاجتماعي).

قد توالى التنظيمات والتعليمات الصادرة عن بنك الجزائر التي تحث على تنظيم السوق النقدية وفي كفاءات التعاملات وتدخلات بنك الجزائر وطبيعة المشاركين فيها، مثل النظام رقم 08/91 والتعليم رقم 28/95.

قد سمح التنظيم الجديد للسوق النقدية باتساع قائمة المشاركين فيها، مع إلزام كل مشارك أن يكون له حساب جار مفتوح لدى بنك الجزائر، ينصب عمل السوق النقدية على جمع المقرضين بالمقترضين، ويقوم بعملية التنسيق بينهما وسطاء أو سماسرة، وقد أوكل هذا الدور لبنك الجزائر بصفة مؤقتة، مقابل تقاضي عمولة يدفعها له المقترضين.¹

3. أنواع السوق النقدية: هناك نوعان، سوق نقدية مابين البنوك، وسوق بنك الجزائر.

أ. سوق مابين البنوك: تشتغل هذه السوق يوميا وبدون انقطاع من الساعة (09.00) صباحا إلى الساعة (15.30) مساء، يعلن بنك الجزائر افتتاح السوق بمعدل فائدة متوسط مرجح، ويؤدي دور الوسيط مابين البنك المقرض والبنك المقترض فيما يتعلق بمعدل وقيمة وآجال القرض، وعندما يتوصل الطرفان إلى اتفاق، يقوم بنك الجزائر بإعلام الطرفين بنتائج العملية مبينا وضعية حساب كل طرف في الحساب الجاري المفتوح لديه، بأنه أصبح دائنا أو مدينا بقيمة القرض.

ب. سوق بنك الجزائر: يتدخل بنك الجزائر في هذه السوق، بضخ أو امتصاص السيولة البنكية تبعا للأهداف والشروط الموضوعية من طرف السلطة النقدية، مستخدما الأدوات الآتية:

✓ نظام الأمانات "اتفاقية إعادة الشراء": يتدخل بنك الجزائر في السوق النقدية لتوفير السيولة بتعديل الفائدة المتفاوض عليه، ويحدد مبلغ هذا التدخل بناء على الوضع الذي يتصوره والمقاييس التي يحددها، وتقوم على مبدأ يتمثل في أن كل بنك مقترض عليه أن يقدم ضمانات تتمثل في سندات عمومية أو خاصة يلتزم بها أمام البنك المقرض، بمعنى هي عمليات مضمونة تعتمد على تسليم أو التنازل مؤقتا عن سندات مقابل دين، أي قروض ممنوحة لمدة معينة منذ يوم إجراء العملية، وتكون هذه القروض مضمونة لمدة القرض، وعند انقضاء أجل القرض يرجع البنك المقرض السندات

¹ فويدر معيزي: مرجع سابق، ص 310.

الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

للبنك المقترض¹، حيث انه تم استعمال نظام الأمانات إلا في شكل ضح للسيولة رغم أنها ذات اتجاهين، توقف استخدام هذه الأداة منذ جوان 2000 لعدم لجوء البنوك لأخذ الأمانات بسبب فائض السيولة البنكية.

✓ **نظام المزادات:** ينقسم هذا النظام إلى نظام مزادات القرض والمزايدة لسندات الخزينة، وقد تم اعتمادها بداية من 22 أبريل 1995.

➤ **نظام مزايدة سندات الخزينة:** من خلاله تقوم الخزينة العمومية بإصدار سندات عمومية وتطرحها عن طريق بنك الجزائر في السوق النقدية للمناقصة، بغرض احتياجها من التمويل، في إطار شروط السوق النقدية، وهي موجهة لكل المستثمرين الراغبين والقادرين على الاكتتاب في هذه السندات العامة.

➤ **مزايدة القروض من خلال المناقصات:** حيث أنه ابتداء من سنة 1995 أصبح بإمكان بنك الجزائر إعادة تمويل البنوك التجارية عن طريق المناقصات ليدعم بذلك السياسة النقدية في البلاد عن طريق الأدوات غير المباشرة، حيث تنظم المادة الرابعة من التعلية 28/95 هذه العملية، التي تبين عملية شراء بنك الجزائر لسندات عمومية أو خاصة بغرض توفير السيولة للاقتصاد، وأحدثت هذه الأداة بهدف إحلال معدل إعادة الخصم، باعتباره أداة رئيسية لتحصيل السيولة، تبعا لهذا النظام يتدخل بنك الجزائر باقتراح سعر فائدة أدنى قبل المزاد، تاركا بعد ذلك المجال أمام البنوك لتقترح أسعار فائدة ومبالغ المزاد، في البداية كانت المزادات تعقد كل ستة (6) أسابيع ومنذ 1996 أصبحت تعقد كل ثلاثة (3) أسابيع، نظرا لفعاليتها في إعادة التمويل على مستوى السوق النقدية.

تم هذه المناقصات عن طريق التلكس أو الفاكس ليلة العملية على الأكثر. وتنقسم السندات في شكل ضمانات إلى ثلاثة أقسام:²

سندات الفئة الأولى: وتمثل في سندات الخزينة، سندات التجهيز، سندات تمثل قروضا بنكية ومضمونة من طرف الدولة وسندات تمثل القروض الممنوحة للمؤسسات من الصنف الأول، وهي قابلة للمناقصة.

سندات الفئة الثانية: وهي سندات تمثل قروضا ممنوحة لمؤسسات من الصنف الثاني، لا تقبل إلا إذا حدد ذلك في المناقصة.

سندات الفئة الثالثة: سندات تمثل قروضا ممنوحة لمؤسسات من الصنف الثالث، وهي غير مؤهلة للمزايدات.

سنوضح تطورات أسعار الفائدة لكل من مزادات القروض ومزادات أذونات الخزينة للفترة من 1995 إلى غاية

2001 من خلال الجداول التالي:

¹ Article 17, Circulaire N° 2 du 25/05/1989, aux établissements de crédits, portant l'organisation du marché monétaire.

² ليلى أسهمان بقيق: مرجع سابق، ص 300

الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

الجدول رقم (15): تطور أسعار الفائدة لمزادات أذونات الخزنة (1995-2000)

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000
13 أسبوعا	-	-	12.93	9.83	9.89	9.83
26 أسبوعا	-	-	13.93	9.83	9.81	9.91
52 أسبوعا	10	10	10	10.7	10.6	10.6
سنتين	11.25	11.25	11.25	8	8	8

المصدر: بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية، 2001.

الجدول رقم (16): تطور أسعار الفائدة للمزادات على القروض (1995-2001)

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
المعدل %	19.5	17.2	14.5	11.82	11.08	9.95	8.30

المصدر: بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية، 2001.

غير أن تدخلات بنك الجزائر في السوق النقدية بواسطة نظام مزادات القرض توقف نهاية شهر ماي 2001 لعدم تعهد البنوك في مزادات القروض بسبب فائض السيولة البنكية المتزايدة من سنة إلى أخرى، أما الزيادة لسندات الخزينة فتعتبر أداة بالغة الأهمية في تغطية العجز في الموازنة العامة وتقليص فائض السيولة في الاقتصاد.

✓ **عمليات السوق المفتوحة:** حددت المادة رقم (06) من التعليمات 28/96 الصادرة بتاريخ 22 أبريل 1995 الخاصة بتنظيم السوق النقدية الإطار القانوني والتنظيمي لهذه الأداة من خلال السماح لبنك الجزائر بالتدخل في السوق النقدية بشراء وبيع سندات عمومية قصيرة الأجل ذات فترة استحقاق لا تتعدى الستة أشهر وسندات خاصة تكون قابلة لإعادة الخصم وتسمح بالحصول على تسبيقات علما أن بنك الجزائر لا يمكنه التدخل من خلال السوق الأولية. وبالرغم من فعالية هذه الأداة في ضبط السيولة لم يستعملها بنك الجزائر إلا مرة واحدة بصفة تجريبية بتاريخ 30 ديسمبر 1996 حيث قام بنك الجزائر بشراء سندات عمومية تقدر ب أربعة (4) ملايين دينار بمعدل فائدة 14.94% تستحق بتاريخ 27 فيفري 1997.

الفرع الثاني: الأدوات المستخدمة أثناء فترة فائض السيولة (2002-2017)

أدى التراكم المستمر لاحتياطات الصرف الأجنبي الناتج أساسا عن ارتفاع أسعار النفط إلى بروز صافي الأصول الأجنبية كمصدر رئيسي للتوسع النقدي في الجزائر، ما زاد من تدخلات بنك الجزائر في السوق النقدية وخارجها لامتناس فائض السيولة ابتداء من سنة 2002 مطبقا سياسة التعقيم، التي كان بنك الجزائر يسعى من خلال تطبيقها

الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

إلى تخفيض صافي الأصول المحلية بشكل يحد من أثر زيادة صافي الأصول الأجنبية على القاعدة النقدية باستخدام عدة أدوات.¹

فعرفت أدوات السياسة النقدية مرحلة تحول جديدة نحو استخدام الأدوات غير المباشرة لتعقيم احتياطات الصرف الأجنبي، فبالإضافة إلى صندوق ضبط الإيرادات كأداة لتعقيم فائض السيولة أتاحت المادة رقم 10 من النظام 02-09 الصادر في 26 ماي 2009 لبنك الجزائر استخدام معدل إعادة الخصم، الاحتياطي الإلزامي، عمليات السوق المفتوحة والتسهيلات الدائمة، ويمكن الوقوف على استخدام هذه الأدوات خلال الفترة التي تميزت بفائض سيولة كما يلي:

أولاً- معدل إعادة الخصم

واصل بنك الجزائر تخفيض معدل إعادة الخصم خلال الفترة 2002-2017، فبعد أن انخفض إلى 6% سنة 2000 تم تخفيضه تدريجياً إلى أن وصل إلى 3.5% سنة 2017، كما هو موضح في الجدول:

جدول رقم (17): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2002-2017)

المعدل %	إلى	يحسب ابتداء من
5.5	2003/05/31	2002/01/20
4.5	2004/03/06	2003/06/01
4	2016/09/30	2004/03/07
3.5	2017/04/30	2016/10/01
3.75	إلى الآن	2017/05/01

المصدر: بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية، 2018.

من خلال ملاحظة تطورات معدل إعادة الخصم فيمكن تقسيم هذه التغيرات إلى ثلاثة مراحل:

المرحلة الأولى: من 2002/01/20 إلى غاية 2004/03/06: شهدت هذه المرحلة انخفاض مستمر وتدرجي لمعدل إعادة الخصم من 5.5% سنة 2002 إلى 4.5% بداية سنة 2004، ويرجع سبب خفض بنك الجزائر لمعدل إعادة الخصم لانخفاض معدل التضخم إلى أدنى مستوى له خلال هذه الفترة، بالإضافة إلى محاولة السلطات النقدية إتباع سياسة توسعية لتشجيع الاستثمارات وتمويل برامج الإنعاش الاقتصادي، مما دفع بنك الجزائر إلى خفض سعر إعادة الخصم حيث ساهم بشكل كبير خلال هذه الفترة إلى انخفاض مستوى التضخم.

المرحلة الثانية: من 2004/03/07 إلى غاية 2016/09/30: تميزت هذه الفترة بثبات معدل إعادة الخصم في معدل قدر ب 4%، ويرجع هذا إلى تسجيل حالة الاستقرار المالي والنقدي بسبب ارتفاع أسعار المحروقات في العديد من الفترات مساهم في توفير سيولة للدولة، فتحسن الوضعية المالية للبنوك أدى إلى الإحجام عن طلب إعادة التمويل من

¹ صندوق النقد الدولي: آفاق الاقتصاد العالمي، العولة وعدم المساواة، واشنطن، أكتوبر، 2007، ص 116.

الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

طرف بنك الجزائر، بالإضافة إلى تسجيل نوع من الاستقرار في معدل التضخم ما نجم عنه ترك بنك الجزائر لمعدل إعادة الخصم عند قيمة ثابتة.

المرحلة الثالثة: من 2016/10/01 إلى 2017/12/31: في هذه الفترة خفض بنك الجزائر معدل إعادة الخصم إلى 3.4% بالرغم من ارتفاع معدلات التضخم في السنتين الأخيرتين، ويرجع سبب خفض معدل إعادة الخصم إلى نقص السيولة المصرفية التي شهدتها الجزائر جراء انخفاض أسعار النفط، والمحاولة من بنك الجزائر لإعادة السيولة إلى الجهاز المصرفي لتمويل الاقتصاد بسبب الأزمة النفطية الأخيرة. ليرفع بنك الجزائر من معدل إعادة الخصم ابتداء من ماي 2017 إلى 3.75% من أجل إعادة التحكم في التضخم من جديد الذي ارتفع في السنتين 2016 و2017.

ثانيا- الاحتياطي الإجباري

بسبب تحسن السيولة البنكية، ووضع مجاميع النقد الأساسي كهدف وسيط للسياسة النقدية، قام بنك الجزائر بتنشيط أداة الاحتياطي الإلزامي لحث البنوك على تسيير سيولتها بشكل أفضل من أجل تجنب الآثار السلبية للصدمات الخارجية، والذي يجب أن يتماشى مع تطوره مع تطور الاحتياطي الحر للبنوك (تعليمية بنك الجزائر رقم 01-01 الصادرة في فيفري 2001). وتم في هذا المجال تغيير معدلات تكوين هذه الاحتياطات ومعدلات الفائدة المكافئة لها مرات عديدة خلال هذه المرحلة. لكن ما هي إلا أشهر حتى صدرت تعليمية جديدة 06-01 الصادرة في 25 ديسمبر 2001، والتي حددت النسبة بـ 4.25%.

رغم بقاء هذه الأداة التقليدية والفعالة في حوزة بنك الجزائر فإن الأمر 11/03 قد ألغى المادة 93 من القانون 10/90 الذي وضع هذه الأداة من دون التكفل بها، وبالفعل القانون الجديد الذي ينص على وسائل السياسة النقدية ما عدا الاحتياطي القانوني، ونظرا لأهمية هذه الأداة باعتبارها الضمان الأساسي للمودع وأداة فعالة في يد السياسة النقدية إذا استحسن استعمالها قرر مجلس النقد والقرض إعادة إدراجها من خلال التعليمية رقم 20/04 الصادرة في 12/03/2004 وبالتالي تبقى الفقرة "ج" من المادة 62 من الأمر 11/03 كافية كمرجع قانوني لإرغام البنوك على تكوين الاحتياطي القانوني.¹

الجدول التالي يوضح تطور معدلات الاحتياطي الإجباري بالأرقام كما يلي:

¹ فويدر معيزي: مرجع سابق، ص 309.

الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

جدول رقم (18): تطور معدل الاحتياطي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل الاحتياطي %	3	4.25	6.25	6.5	6.5	6.5	6.5	8	8
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	
معدل الاحتياطي %	9	9	11	12	12	12	8	8	

المصدر: بنك الجزائر: النشرات الإحصائية الثلاثية للسنوات: 2009، 2012، 2018

من خلال معطيات الجدول أعلاه نجد أن معدل الاحتياطي الإجمالي في تزايد مستمر، حيث قدر ب 3% سنة 2001، ليصل إلى 6.5% سنة 2004، وحافظ على هذا المعدل إلى غاية 2007، ليشهد ارتفاع آخر سنة 2008 إلى 8%، ليبدأ الارتفاع بوتيرة مرتفعة مسجلا أعلى قيمة له سنة 2013 ب 12% وذلك بموجب التعلية رقم 02-2003 الصادرة بتاريخ 2013/04/23. ليستقر عند هذا المعدل إلى غاية أفريل 2016، ويرجع السبب وراء الزيادات المستمرة في معدل الاحتياطي الإجمالي إلى أن السلطات النقدية تعتمد في هذه الفترة بدرجة كبيرة على هذه الأداة من أجل امتصاص السيولة، وتعزيز دور السياسة النقدية للتحكم في التضخم، خاصة في ظل التوسع الكبير للقروض الموجهة للاقتصاد، وفي السنة الأخيرة تراجع معدل الاحتياطي الإجمالي إلى 8% بسبب نقص السيولة في الاقتصاد والعسر المالي الذي واجه البنوك، بالإضافة إلى رغبة السلطات النقدية في إعادة الدور للبنوك لتمويل الاقتصاد في ظل تراجع أسعار النفط.

عرفت هذه المرحلة ليس فقط تكثيف استعمال الوسائل غير المباشرة لإدارة السياسة النقدية، وإنما إثرائها وإدخال أدوات جديدة تتلائم وظرف فائض السيولة.

ثالثا- عمليات السوق المفتوحة

منذ صدور فائض السيولة في السوق النقدية عام 2001، لم يتمكن بنك الجزائر من بيع سندات عمومية لامتناس السيولة الفائضة، لكن منذ سنة 2004 هناك جهودات تبذل لاستعمالها كأداة نقدية فعالة، على أن يقوم المتعاملون الاقتصاديون بطرح الأوراق المالية على المدين المتوسط والطويل لتفعيل عمل السوق النقدية، رغم هذه الجهودات بقيت عمليات السوق المفتوحة غير مستعملة منذ سنة 2002، لكن مع انخفاض نسبة السيولة في الاقتصاد أعاد بنك الجزائر تفعيل دور هذه الأداة النقدية الهامة، وهو ما تجلّى ذلك حيث تم تحديد أواخر سنة 2017 معدل فائدة قدر ب 3.5% لسندات تستحق لفترة مابين 7 أيام، 3 أشهر، 6 أشهر، 12 شهر، لكن تطبيق عمليات فعلية لم تتم بعد من قبل بنك الجزائر.

رابعا- استرجاع السيولة عن طريق نداءات العرض

الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

منذ 2001 أصبح فائض السيولة على مستوى البنوك التجارية أمرا مثيرا للانفعال وحلق صعوبة كبيرة لواضعي السياسة النقدية لأن الأمر يتعلق بالاستقرار النقدي والمالي والقطاع الإنتاجي، ولتفادي تضخم العملة أدرج بنك الجزائر في أبريل 2002 أداة استرجاع السيولة الفائضة بالمنافسة لمراقبة تطور النشاط الاقتصادي. وتسمى أيضا استرجاع السيولة عن طريق نداءات العروض وفقا لتعليمات بنك الجزائر رقم (02-02) الصادرة في 2002/04/11. تهدف هذه الوسيلة إلى تعقيم وامتصاص السيولة الفائضة لدى النظام البنكي. وتعتمد آلية استرجاع السيولة على البياض على استدعاء بنك الجزائر البنوك التجارية المشككة للجهاز المصرفي، أن تضع اختياريا لديه حجما من سيولتها في شكل ودائع لمدة 24 ساعة¹، على أن تتم عمليات استرجاع السيولة إما لفترة نضج سبعة (7) أيام أو لفترة نضج ثلاثة (3) أيام، مقابل استحقاقها لمعدل فائدة ثابت يحسب على أساس فترة الاستحقاق (n/360)، وتجري هذه العمليات من طرف بنك الجزائر، وبموجب هذا الأسلوب يعلن بنك الجزائر عن رغبته غي امتصاص السيولة من السوق النقدية، نتيجة لارتفاع أسعار النفط، فقد رفع بنك الجزائر بقوة مبالغ استرجاع السيولة ابتداء من أوت 2005 مقابل الاتجاه التصاعدي للسيولة البنكية، باعتبار أن العوامل المستقلة المساهمة في السيولة يفوق مبلغ العوامل المستقلة المقلصة لها².

تعتبر آلية استرجاع السيولة بالمنافسة أسلوبا مائلا لآلية المزادات على القروض التي استخدمها بنك الجزائر بدء من سنة 1995، من أجل تمويل البنوك التجارية حين عانت عجزا في السيولة. غير أن حالة إفراط السيولة التي أصبحت تعاني منها البنوك التجارية بعد سنة 2001، دفعت بنك الجزائر إلى استخدام الأسلوب ذاته، لكن بعكس الأطراف، إذ يمثل الطرف المقترض في حين أن البنوك التجارية هي المقرض. وتظهر مرونة آلية استرجاع السيولة عبر المنافسة في الحرية التي تمنحها لبنك الجزائر في تحديد سعر الفائدة المتفاوض عليه، وفي حجم السيولة التي يرغب في سحبها من السوق، والتي قد لا يتم تحقيقها عبر سياسة الاحتياطي الإجمالي، خاصة وأن بنك الجزائر أصبح يتدخل بهذه الآلية بصورة أسبوعية في السوق النقدية منذ سنة 2002.³

لذا أصبحت آلية استرجاع السيولة عن طريق المنافسة تمثل الأداة الرئيسية في تنفيذ السياسة النقدية لبنك الجزائر منذ سنة 2002، وخصوصا في ظل ما تشهده البنوك من فائض كبير في السيولة. والجدول التالي يوضح تطور هذه الأداة خلال الفترة (2002-2017):

¹ Instruction Banque d'Algérie, no. 02-2002 du 11 avril 2002 portant Introduction de la reprise de liquidité sur le marché monétaire

² محمد لكصاصي: تطورات الوضعية النقدية والمالية في الجزائر، مداخلة محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، الجزائر، أكتوبر 2005.

³ فضيل رايس: تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)، في: مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 61-62، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، شتاء-ربيع 2013، ص 201.

الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

جدول رقم (19): تطور أداة استرجاع السيولة عن طريق نداءات العروض للفترة (2002-2017)

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	السنوات
0.75	1.25	1.75	1.25	1.25	0.75	1.75	2.75	معدل استرجاع السيولة لمدة 7 أيام %
1.25	2	2.5	2	1.90	/	/	/	معدل استرجاع السيولة لمدة 3 أشهر %
2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	السنوات
/	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75	معدل استرجاع السيولة لمدة 7 أيام %
/	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25	معدل استرجاع السيولة لمدة 3 أشهر %

المصدر: بنك الجزائر: النشرات الإحصائية الثلاثية للسنوات: 2009، 2012، 2018

يبدو من خلال الجدول أعلاه، أن معدلات أداة استرجاع السيولة عرفت تغيرات دورية بين الارتفاع والانخفاض، فاسترجاع السيولة ل 7 أيام دخلت حيز التطبيق سنة 2002 بمعدل 2.75% لينخفض هذا المعدل إلى 0.75% سنة 2004، ثم تراوح بين 1.25% و 1.75% ما بين سنتي 2005 و 2008، ليستقر المعدل عند 0.75% منذ سنة 2009 ولغاية 2016، أما استرجاع السيولة ل 3 أشهر والتي دخلت حيز التطبيق سنة 2005، بمعدل 1.90% شهدت ارتفاعا محسوسا منذ 2005 إلى 2007 أين بلغ معدلها 2.5%، لتعاود الانخفاض تدريجيا وتستقر عند 1.25% منذ 2009 ولغاية 2016. أما سنة 2017 فلم يستخدم بنك الجزائر لهذه الأداة وذلك بسبب انخفاض السيولة في الاقتصاد والعسر المالي الذي واجه البنوك التجارية بسبب انخفاض أسعار النفط.

خامسا- تسهيلات الوديعة المغلة للفائدة

شرع في الاعتماد على هذه الأداة منذ شهر أوت 2005، حيث أنها تسمح للبنوك بالبحاز ودائع لمدة 24 ساعة لدى بنك الجزائر، هذه الأداة تساهم في امتصاص فائض السيولة بنسبة تزيد عن 40% من إجمالي فائض السيولة، كما أنها تمنح للبنوك مرونة واسعة فيما يتعلق بتسيير الخزينة في المدى القصير¹.

جاء تطبيق آلية تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة انعكاسا لاستمرار ظاهرة فائض السيولة في النظام المصرفي الجزائري، وتعتبر عن توظيف لفائض السيولة للبنوك التجارية لدى بنك الجزائر وذلك في شكل عملية على بياض، تأخذ صورة قرض تمنحه البنوك التجارية لبنك الجزائر، تستحق عنه فائدة تحسب على أساس فترة استحقاقها ومعدل فائدة ثابت يحدده بنك الجزائر².

على الرغم من حداثة تطبيق هذه الآلية، إلا أنها مثلت أكثر الأدوات نشاطا سنة 2008 وحتى في السداسي الأول من سنة 2006. فمعدل الفائدة على التسهيل الخاصة بالوديعة يمثل معدل فائدة مرجعي بالنسبة إلى بنك الجزائر والسوق النقدية في ظل انعدام عمليات إعادة الخصم وإعادة التمويل لدى بنك الجزائر.

¹ بنك الجزائر: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، 2011، ص 178.

² Instruction Banque d'Algérie. no. 04-05 du 14 juin 2005 relative à la facilité de dépôt rémunéré.

الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

لقد تمكن بنك الجزائر من خلال آلية تسهيلات الإيداع أن يسحب من النظام المصرفي سيولة معتبرة منذ بداية تطبيقها سنة 2005، وهو ما يؤكد أهمية هذه الأداة في الرقابة على السيولة المصرفية، على الرغم من انخفاض معدلات الفائدة عليها مقارنة بتلك المطبقة على عمليات استرجاع السيولة.¹ والجدول التالي يوضح تطور هذه الأداة خلال الفترة (2002-2017)

الجدول رقم (20): تطور آلية استرجاع تسهيلات الودائع المغلة للفائدة للفترة (2002-2017)

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	السنوات
0.3	0.75	0.75	0.3	0.3	/	/	/	فوائد تسهيلات الإيداع %
2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	السنوات
/	0.00	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	فوائد تسهيلات الإيداع %

المصدر: بنك الجزائر: النشرات الإحصائية الثلاثية للسنوات: 2009، 2012، 2018

تطورت نسبة هذا العائد من 0.3% في سنة 2005 إلى 0.75% سنتي 2007 و2008 لتعود إلى معدل 0.3% من سنة 2009 إلى غاية 2015، حيث وصل المبلغ الإجمالي المسترجع بهذه الأداة سنة 2009 حوالي 11000 مليار دينار²، وفي سنة 2009 تم تدعيم الإطار التنظيمي لهذه الأداة وتجلى ذلك في النظام 02-03 الصادر في 26 ماي 2009 المتعلق بعمليات وأدوات السياسة النقدية، وفي سنة 2016 لم يستخدم بنك الجزائر هذه الأداة وذلك بسبب انخفاض السيولة في الاقتصاد والعسر المالي الذي واجه البنوك التجارية بسبب انخفاض أسعار النفط.

إن اعتماد بنك الجزائر على الأدوات السابقة في إدارة السياسة النقدية، ساهم بشكل ملحوظ في امتصاص مبالغ معتبرة من فائض السيولة في السوق النقدية، وهو ما انعكس على استقرار الأسعار ومحاربة التضخم، وعموما تظهر نسبة مساهمة كل أداة من الأدوات السابقة في امتصاص فائض السيولة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (21): نسب امتصاص السيولة لكل أداة من أدوات السياسة النقدية (2005-2013) (%)

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	
50.13	35.49	35.78	40.73	44.95	38.65	59.29	40.33	67.04	استرجاع السيولة
17.12	38.30	44.20	39.90	41.76	49.21	26.04	40.94	07.41	تسهيلات الودائع
32.75	26.21	20.02	19.37	13.29	12.14	14.97	18.73	25.55	الاحتياطي الإجباري

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر

يظهر بوضوح من خلال الجدول أهمية كل من أداة استرجاع السيولة وأداة تسهيلات الودائع في امتصاص الجزء الأكبر من فائض السيولة، وبنسب مرتفعة تفوق بكثير ما تمثله سياسة الاحتياطي الإجباري من مساهمة.

¹ فضيل رايس: مرجع سابق، ص 201.

² حميد رسول: مرجع سابق، ص 150.

الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

من خلال الأدوات السابقة، يبرز جليا الدور الذي أصبحت تلعبه السوق النقدية خلال هذه المرحلة من الألفينيات، كفضاء نشط لإدارة السياسة النقدية، مدعمة بذلك تحرر هذه السياسة تدريجيا من القيود الإدارية التي كانت مفروضة سابقا وتوجهها نحو ميكانيزمات السوق التي تقتضيها هذه المرحلة الانتقالية وذلك من خلال تعزيز أساليب الرقابة غير المباشرة.¹

سادسا- صندوق ضبط الإيرادات

بسبب التطورات الايجابية والهامة في أسعار النفط منذ سنة 2000 التي ساهمت في رفع مداخيل الجزائر من العملة الأجنبية وتحقيق تراكمات مالية هامة، لجأت الجزائر على غرار الدول التي تعتمد في مداخيلها على الجباية النفطية إلى إنشاء "صندوق ضبط الإيرادات"² والذي يعد حسب نص المادة 10 من القانون 00-02:³

➤ حساب من الحسابات الخاصة للخزينة، وبالتحديد ضمن حساب التخصيص الخاص.

➤ يمول أساسا من الجباية الناجمة عن الفرق بين سعر النفط المعتمد في إعداد الميزانية العامة للدولة والسعر الفعلي في الأسواق الدولية.

➤ يكمن الهدف الرئيسي للصندوق في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة الناتج عن انخفاض إيرادات الجباية النفطية إلى مستويات أقل من تقديرات قانون المالية.

➤ يستخدم أيضا لتخفيض الدين العمومي.

➤ تسند عملية تسيير صندوق ضبط الموارد إلى وزارة المالية حيث يعتبر وزير المالية هو الأمر بالصرف له.

➤ لا يخضع صندوق ضبط الموارد لرقابة برلمانية.

قد أدخل على الصندوق تعديل سنة 2004 تمثل في إضافة تسبيقات بنك الجزائر الموجهة إلى التسيير النشط للمديونية الخارجية، بسبب التحسن المستمر في احتياطات العملة الأجنبية لبنك الجزائر، كما شهد تعديلا نظمته المادة 25 من قانون المالية التكميلي لسنة 2006 الهادف إلى تعديل الجزء الخاص بنفقات هذا الصندوق، حيث توسعت أهدافه، فبعد أن كانت تقتصر فقط تمويل عجز الموازنة العامة أصبحت تمويل عجز الخزينة العمومية.

قد استخدم بنك الجزائر هذه الأداة على نطاق واسع خلال الفترة 2000-2014 لتعقيم فائض السيولة من خلال نقل ودائع الخزينة العمومية من البنوك إلى بنك الجزائر، ويمكن توضيح النشاط التعقيمي للصندوق من خلال الجدول الموالي:

¹ ليلي أسمهان بقيق: مرجع سابق، ص 348.

² كان عند نشأته يسمى "صندوق ضبط الموارد"، وذلك بموجب قانون المالية التكميلي الصادر في 27 جوان 2000، لكن يصدر قانون المالية لسنة 2004 أصبح يطلق عليه "صندوق ضبط الإيرادات". ارجع الى المادة 66 من القانون رقم 03-22 الصادر في 28/12/2003 المتضمن قانون المالية لسنة 2004، الجريدة الرسمية، العدد 83، ص 28.

³ المادة 10 من القانون رقم: 02-2000 المؤرخ في 27 جوان 2000 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 37، ص 07.

الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

الجدول رقم (22): تطور النشاط التعقيمي لصندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2000-2013)

(مليار دينار)

السنة	إجمالي الإيرادات النفطية	الجزء المستقطع لتمويل الصندوق	نسبة الجزء إلى إجمالي الإيرادات %
2000	1213.2	453.2	37.4
2001	1001.4	115.8	11.6
2002	1007.9	26.5	2.6
2003	1350.0	292.9	21.7
2004	1570.7	623.5	39.7
2005	2352.7	1368.8	58.2
2006	2799.0	1798.0	67.2
2007	2796.8	1738.8	62.1
2008	4088.6	2288.2	55.9
2009	2412.7	400.7	16.6
2010	2905.0	1318.3	45.4
2011	3979.7	2300.3	57.8
2012	4184.3	2535.3	60.1
2013	3678.1	2062.2	56.1

المصدر: سمير آيت يحيى: فعالية السياسة النقدية في ظل وفرة احتياطات الصرف حالة الجزائر خلال الفترة 2000-

2013، في: مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2015، ص 52.

بالرغم من أن صندوق ضبط الإيرادات يعتبر أداة مالية إلا أنه يلعب دورا بالغا في تفعيل السياسة النقدية من خلال نشاطه التعقيمي المتمثل بعزله لمبالغ معتبرة عن الوضعية النقدية. والمتمثلة في الاقتطاعات السنوية من الجباية البترولية الموجهة له والتي تراوحت حسب الجدول أعلاه بين ما يزيد عن 39% و 67% خلال الفترة 2004-2013 (باستثناء سنة 2009 وتداعيات الأزمة المالية العالمية على المداخل النفطية الجزائرية). تجدر الإشارة إلى أن المبالغ المحولة للصندوق لا تدخل في هيكل الكتلة النقدية $M2$.¹

¹ سمير يحيى: فعالية السياسة النقدية في ظل وفرة احتياطات الصرف حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2013، في: مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 01، جامعة

حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2015، ص 52.

المبحث الثالث: انعكاس تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر -دراسة تحليلية-
للفترة (1990-2017)

كما سبق وان اشرنا إليه في المبحث الأول من هذا الفصل بان النفط يشكل أكثر من 97% من إجمالي الصادرات الجزائرية، وعليه فهو المؤشر الرئيسي في تحريك دواليب الاقتصاد الجزائري، لكن تبقى أسعاره رهينة الأسواق العالمية وتخضع لعوامل خارجية خارجة عن نطاق الجزائر، حيث تؤثر أسعار النفط على مجمل السياسات الاقتصادية في الجزائر، وبالتالي فإن السياسة النقدية هي الأخرى تخضع لتأثير تقلبات أسعار النفط العالمية، وفي هذا المبحث سنحاول معرفة انعكاس تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر من خلال دراسة واقع السياسة النقدية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط في المطلب الأول، وأداء السياسة النقدية الجزائرية في ظل تقلبات أسعار النفط، أما المطلب الثالث فقد تم التطرق فيه إلى الآليات المعتمدة من طرف بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية لمواجهة آثار تقلبات أسعار النفط.

المطلب الأول: واقع السياسة النقدية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط

يعد عرض النقود من أهم العوامل التي تؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي، وتشكل الموجودات التي تقابل عرض النقود أساس إصداره، وبما أن احتياطات العملة الأجنبية في الاقتصاد الجزائري أبرز مكونات الموجودات في قائمة المركز المالي لبنك الجزائر لارتباطها برصيد ميزان المدفوعات وما يشهده من تغيرات، لذا تتم التحكم في الكتلة النقدية للبنك المركزي الجزائري عن طريق استخدام أدوات السياسة النقدية كما رأينا سابقا، ويعد عرض النقود المؤشر الأساس لها، ومع اتجاه سعر المورد الريعي (النفط) نحو الانخفاض تارة والى الارتفاع تارة أخرى عرف عرض النقود ومقابلاتها عدة تطورات ألفت بضالها على الاقتصاد الجزائري.

الفرع الأول: أثر تقلبات أسعار النفط على الكتلة النقدية في الجزائر

تعد وظيفة الإصدار النقدي في الجزائر من مسؤوليات بنك الجزائر، وتحتوي الكتلة النقدية على أصناف حيث تتكون الكتلة ($M2$) في الجزائر من العناصر التالية:¹

1. **النقود الورقية:** تتمثل في تداول النقود الورقية من بنكنوت وقطع نقدية، وتعتبر من المكونات الأساسية للكتلة النقدية في الجزائر.

2. **النقود الكتابية:** تتمثل في النقود المتداولة عن طريق الكتابة من حساب إلى حساب آخر، وتتكون أساسا من ودائع تحت الطلب لدى البنوك وودائع مراكز الحساب الجاري وصناديق التوفير.

¹ سمير آيت يحي: التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2014، ص 230.

الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

3. أشباه النقود: تتكون من الودائع المودعة لغرض الحصول على فوائد وودائع لأجل والودائع الخاصة المسيرة من قبل مؤسسات القرض وهي تمثل الأموال الموظفة للأعوان الاقتصاديين. وهذه العناصر يطلق عليها اسم "السيولة المحلية $M2$ ". ومنه فالعنصرين الأول والثاني يشكلان المتاحات النقدية أو الكتلة النقدية بالمعنى الضيق $M1$ وبإضافة العنصر الثالث يتم الحصول على الكتلة النقدية بالمعنى الواسع ($M2$).

إن أسعار النفط تؤثر على العديد من المتغيرات في الجزائر سواء كانت على المستوى النشاط الاقتصادي أو على المستوى النقدي، وبذلك فإن الكتلة النقدية تتأثر هي الأخرى بالتقلبات في أسعار النفط، كما سيتم معرفته من خلال الجدول التالي:

الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

الجدول رقم (23): تطور الكتلة النقدية وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)

(الوحدة: مليار دينار جزائري)

السنوات	النقد القانونية	النقد الكتابية	الكتلة النقدية <i>MI</i>	معدل النمو %	أشباه النقد	الكتلة النقدية <i>M2</i>	معدل النمو %	أسعار النفط (دولار أمريكي للبرميل)
1990	134.9	135.1	270.08	/	72.9	343.00	/	22.26
1991	157.2	167.7	324.9	20.25	90.27	415.27	21.06	18.62
1992	184.8	184.8	369.7	13.63	146.1	515.90	24.23	18.44
1993	211.3	235.5	446.9	21.11	180.5	627.42	21.61	16.33
1994	222.9	252.8	475.8	6.36	246.68	723.5	15.31	15.53
1995	249.7	269.3	519.1	9.1	280.4	799.5	10.51	16.86
1996	290.8	298.2	589.1	13.48	325.9	915.05	14.44	20.29
1997	337.6	333.9	671.5	14.0	409.9	1081.5	18.19	18.68
1998	390.4	436	826.4	23.05	766.1	1592.5	47.2	12.39
1999	440.0	465.2	905.2	9.53	884.2	1789.4	12.36	17.5
2000	484.5	563.7	1048.2	15.8	974.3	2022.5	13	27.6
2001	577.2	661.3	1238.5	18.2	1235.0	2473.5	22.3	23.12
2002	664.7	751.6	1416.3	14.4	1485.2	2901.5	17.3	24.36
2003	781.4	849	1630.4	15.1	1724.0	3354.4	15.6	28.10
2004	874.3	1286.2	2160.5	32.5	1577.5	3738.0	11.4	36
2005	921.0	1500.4	2421.4	12.1	1736.2	4157.6	11.2	50.64
2006	1081.4	2086.2	3167.6	30.8	1766.1	4933.7	18.7	61.08
2007	1284.5	2949.1	4233.6	33.7	1761.0	5994.6	21.5	69.10
2008	1540.0	3424.9	4964.9	17.3	1991.0	6955.9	16.0	94.45
2009	1829.4	3114.8	4944.2	- 0.4	2228.9	7173.1	3.1	61.06
2010	2098.6	3657.8	5756.4	16.4	2524.3	8280.7	15.4	77.45
2011	2571.5	4570.2	7141.7	24.1	2787.5	9929.2	19.9	107.5
2012	2952.3	4729.5	7681.8	7.6	3331.5	11013.3	10.9	109.5
2013	3204.0	5045.8	8249.8	7.4	3691.7	11941.5	8.4	105.9
2014	3658.9	5944.1	9603.0	16.4	4083.7	13686.7	14.6	96.20
2015	4108.1	5153.1	9261.2	- 3.6	4443.3	13704.5	0.1	49.50
2016	4497.2	4909.8	9407.0	1.6	4409.3	13816.3	0.8	40.76
2017	4716.9	5549.2	10266.1	9.1	4708.5	14974.6	8.4	52.43

المصدر:

– *Bulletin statistique de la Banque d'Algérie: séries rétrospectives, Juin 2006.*

– بنك الجزائر: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، تقارير سنوات: 2003، 2005، 2008، 2012، 2017.

– منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط: تقرير الأمين العام، 2006.

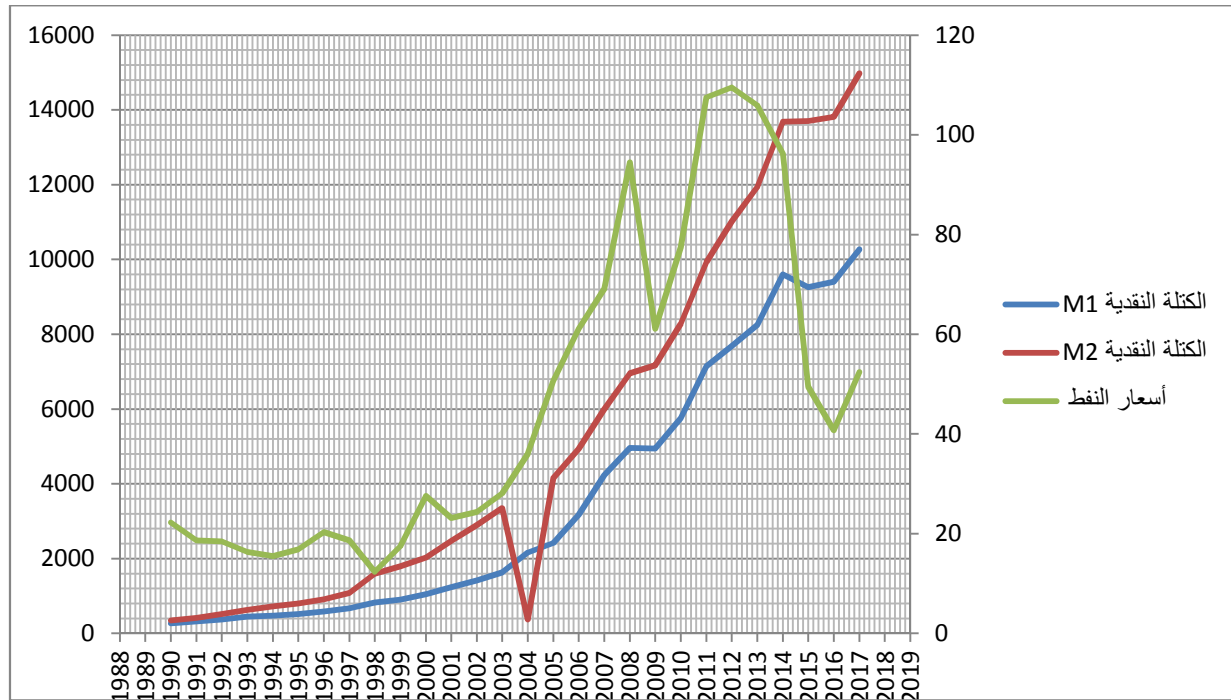
– صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016.

الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

– التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأوبك: 2019.

الشكل رقم (11): تطور معدل نمو الكتلة النقدية $M1$ و $M2$ وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة

(2017-1990)



المصدر: مخرجات برنامج Excel بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (23)

من خلال الجدول رقم (23) والشكل المرافق له يوضح تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 2017-1990 والتي يمكن تقييم تطورها إلى مرحلتين، تميزت الأولى بنقص كبير في السيولة وهي المرحلة 1990 إلى 2001، أما الثانية فتميزت بفائض في السيولة وهي الفترة المتبقية، من 2002 إلى 2017.

أولاً- معالم الكتلة النقدية خلال الفترة (2001-1990)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ تطور وتزايد في نمو الكتلة النقدية بمفهومها الواسع $M2$ من سنة 1990 إلى 1994، رغم ما تعرض له الاقتصاد الوطني في أزمة الثمانينات، وتدخل صندوق النقد الدولي لحل أزمة المديونية التي وقعت فيها الجزائر نتيجة انخفاض أسعار النفط آنذاك، إلا أن ضرورة الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية فرضت تطبيق سياسة نقدية توسعية، لتلبية حاجات الأفراد والمجتمع لمتطلبات التوازن الاقتصادي، حيث حققت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع أعلى نسبة سنة زيادة خلال سنة 1992 حيث بلغت نسبة 24.23%، والسبب في ذلك التوسع في الإصدار النقدي لتمويل العجز الضخم للميزانية وصندوق إعادة التقييم الذي أنشئ بغرض تمويل عمليات إعادة هيكلة المؤسسات العامة، أما أدنى نسبة فقد حققها سنة 1995 حيث بلغت 10.51%، بسبب الشروع في تطبيق برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي (1995-1998) والذي كان يهدف بشكل أساسي إلى الحد من التوسع

الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

النقدي "M2" كما رأينا سابقا. ويظهر المسح النقدي خلال هذه الفترة أن السياسة المطبقة كانت صارمة، الأمر الذي تعكسه الإجراءات المتعاقبة التي اتخذتها الحكومة في إطار برنامج التعديل الهيكلي رغم تحرير الأسعار ومعدل الصرف، والبحث عن أساليب جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدلا من الإفراط في الإصدار النقدي.

ثانيا- معالم الكتلة النقدية خلال الفترة (2001-2017)

بالنظر إلى شكل المنحنى أعلاه ومعطيات الجدول نلاحظ أن الكتلة النقدية في زيادة مستمرة وبوتيرة متسارعة، كما أن أسعار النفط أيضا في ارتفاع مستمر وهذا في معظم هذه الفترة، وبالرجوع إلى الكتلة النقدية فإننا نجد أنها تضاعفت بكثير سنة 2017 مقارنة بسنة 2000.

المرحلة الأولى (2001-2007): من خلال الشكل أعلاه نجد أن هناك توسعا كبيرا في الكتلة النقدية حيث سجلت نسبة 22.3% سنة 2001 أي أنها زادت بمقدار 451 مليار دينار في السنة مقارنة بسنة 2000، ويرجع هذا الارتفاع إلى ارتفاع المجاميع النقدية المشكلة لهذه الكتلة والتي تتكون من الودائع بالعملة الصعبة والودائع لأجل، والتي ارتفعت بسبب الادخار المالي للمؤسسات العامة وخاصة المؤسسات النفطية بسبب تحسن أسعار النفط مقارنة بأواخر التسعينات إذ بلغ سعر النفط 23.12 دولار أمريكي للبرميل سنة 2001، بالإضافة إلى ارتفاع صافي الأرصدة الخارجية مقارنة بسنة 2000 وضح كتلة نقدية إضافية لتمويل برامج الإنعاش الاقتصادي سنوات 2001-2004، وفي سنة 2002 واصلت الكتلة النقدية M2 ارتفاعها بمعدل 17.3% مقارنة سابقتها، حيث قدرت في سنة 2002 بـ 2901.5 مليار دينار جزائري، وهذا نتيجة ارتفاع قيمة الأرصدة الخارجية من 1310.7 مليار دج إلى 1755.7 مليار دج سنة 2002 والتي تتأثر بصفة مباشرة بأسعار النفط التي بلغت 24.26 دولار أمريكي للبرميل، كما واصلت قيمة M2 الارتفاع سنوات 2003 و2004 و2005 ولكن بمعدلات نمو متناقصة، ويرجع سبب ارتفاع M2 خلال هذه السنوات نتيجة التراكم المتزايد للادخار المالي لجزء من عائدات صادرات النفط (ودائع بالعملة الصعبة)، بالإضافة إلى الارتفاع المسجل في ادخار الأسر الذي كان بفضل تزايد ثقتهم في العملة الوطنية وكذا زيادة MI بمعدل 32.5% ما ساهم في زيادة M2 مع استمرار ارتفاع أسعار النفط. أما بالنسبة لسنتي 2006 و2007، فقد بلغت قيمة M2 مقدار 4933.7 مليار دج و 5994.6 مليار دج على التوالي، أي بنسبة نمو 18.7% سنة 2006 و 21.5% سنة 2007 وهذا راجع أيضا إلى تطور الموجودات الخارجية الصافية نتيجة لارتفاع سعر برميل البترول إلى 69.10 دولار سنة 2007 حيث أن هذه الموجودات قد تجاوزت السيولة النقدية وشبه النقدية في الاقتصاد ابتداء من 2005.

المرحلة الثانية (2008-2014): بالرغم من أن سنة 2008 عرفت تزايد حدة الأزمة المالية الدولية، إلا أن تأثيرها لم يكن بالغا على الاقتصاد الوطني في هذه السنة، حيث نلاحظ أسعار النفط قدرت بـ 94.45 دولار للبرميل ما ساهم في ارتفاع صافي الأصول الخارجية إلى 10246.9 مليار دينار جزائري وبذلك انعكس على الكتلة النقدية M1 بالزيادة

الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

ومنه $M2$ بالارتفاع حيث بلغت خلال هذه السنة 6955.9 مليار دج بمعدل قدر ب 16%، وفي سنة 2009 انخفضت نسبة نمو الكتلة النقدية إلى أدنى مستوياتها إذ وصلت إلى 3.1% إذ يمثل هذا التقلص صدمة بالنسبة للوضع النقدية، ويفسر التراجع في الكتلة النقدية $M2$ أساسا إلى تراجع نمو الودائع تحت الطلب من جهة وانخفاض أسعار النفط إلى 61.06 دولار للبرميل من جهة أخرى، وهذا يعود إلى أثر الصدمة الخارجية لسنة 2008 على الاقتصاد الجزائري، بعدها استعاد عرض النقود نموه بداية من سنة 2010 لكن بمعدلات متذبذبة حيث قدرت هذه الكتلة سنة 2010 ب 8280.2 إلى أن وصلت إلى 11941.5 مليار دج سنة 2013، وهذا راجع لتحسن الأوضاع الاقتصادية واستقرار الأزمة المالية في أمريكا، ولارتفاع المتواصل في نمو صافي الموجودات الخارجية، وانتعاش القروض الموجهة للاقتصاد وبالتالي زيادة $M1$ وهذا بسبب عودة أسعار النفط إلى الارتفاع من 77.45 دولار للبرميل سنة 2010 إلى 105.9 دولار للبرميل سنة 2013، لتبدأ بوادر الأزمة النفطية تظهر أواخر 2014 بالانخفاض الحاد لأسعار النفط والتي ظهرت تداعياتها ابتداء من سنة 2015.

المرحلة الثالثة (2015-2017): ظهرت تداعيات أزمة النفطية بوضوح على الوضع النقدية في الجزائر إذ أن معدل الكتلة النقدية $M2$ سجل ادني قيمة له وقدرت ب 0.1% خلال سنة 2015 وهذا بالطبع يعود إلى تراجع صافي الأصول الخارجية التي تعتبر أهم مقابلات الكتلة النقدية التي أثرت تأثيرا بالغا على الوضع النقدي في الجزائر، حيث سجلت سنة 2015 انخفاض في سعر النفط إلى 45.50 دولار للبرميل والذي بدوره يعتبر المورد الرئيسي للأصول الخارجية، ومع ارتفاع النفط من جديد سنة 2017 بدأ نمو $M2$ بالارتفاع بالرغم من تراجع مستمر في صافي الأصول الخارجية، حيث يعود سبب ذلك إلى ارتفاع تنامي القروض الموجهة للدولة والاقتصاد من جهة وإلى الطبع العشوائي وبدون مقابل من جهة أخرى.

من خلال كل هذا فإن السياسة التوسعية التي اتبعتها السياسة النقدية 2001 إلى منتصف 2014، ثم السياسة الانكماشية ابتداء من سنة 2015، تنبئ بحدوث اضطرابات مفاجئة تهدد الاستقرار الاقتصادي مستقبلا، نظرا لأن أسباب الفائض متعلقة بالخلل الهيكلي للاقتصاد ثم العجز فجأة في ميزانية الدولة، والمتمثلة أساسا في الاعتماد على المحروقات، فمداخيل النفط الذي يتم تنفيذها هي السبب الرئيسي في فائض السيولة ونقصها، وعليه يمكن القول بان صافي الأصول الخارجية مصدر رئيسي للتوسع النقدي في الجزائر وان هناك علاقة طردية بينهما، حيث يتأثر صافي الأصول الخارجية بصفة كبيرة ومباشرة بأسعار النفط، وهو ما سوف يتم تأكيده في الفرع الثاني من هذا المطلب.

الفرع الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر

الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

تمثل مقابلات الكتلة النقدية الغطاء الذي على أساسه يتم إصدار النقد، وتعرف بأنها "مجموع الديون العائدة لمصدري النقد التي تكون سببا للكتلة النقدية".¹ وتمثل فيما يلي:

1. احتياطات الصرف الأجنبي: يكتسي أهمية بالغة ضمن مقابلات الكتلة النقدية، وهو عبارة عن تلك الأصول الخارجية التي تكون متاحة بسهولة للسلطات النقدية والتي تتحكم فيها من اجل التمويل المباشر لاختلالات المدفوعات والتنظيم غير المباشر لكمياتها من خلال التدخل في أسواق الصرف للتأثير في سعر صرف العملة أو لأغراض أخرى ويتكون أساسا من:

➤ **الرصيد الذهبي:** هو أصل حقيقي يتكون من السبائك والعملات الذهبية الموجودة في البنك المركزي.

➤ **العملات الأجنبية:** تعتبر أصلا حقيقيا وإن كانت تظهر في شكل نقدي تنجم عن المدفوعات الدولية.

➤ **حقوق السحب الخاصة:** قروض دفترية ينشئها صندوق النقد الدولي ويستخدمها لمساعدة أعضائه بصورة اختيارية.

2. القروض المقدمة للخبزينة العمومية: حيث تقترض الحكومة من القطاع البنكي لتمويل عجزها في شكل سلف مباشرة قصيرة الأجل، كما يمكنها إصدار سندات وبيعها.

3. قروض للاقتصاد: تتمثل في الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية للأعوان الاقتصاديين مباشرة وبخصم الأوراق التجارية أو فتح اعتمادات مما يؤدي إلى خلق نقود الودائع.

بعد التأكد بأن صافي الأصول الخارجية هو المقابل الرئيسي للإصدار النقدي في الجزائر وعليه السبب الأول من وراء زيادة وانخفاض الكتلة النقدية $M1$ و $M2$ ، سنحاول في هذا الفرع التأكيد بأن أسعار النفط هي المتغير الحاسم الذي يؤثر في صافي الأصول الخارجية، ومعرفة أثر هذه الأسعار على المقابلات النقدية الأخرى.

¹ سمير آيت يحي: فعالية السياسة النقدية في ظل وفرة احتياطات الصرف، حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2013، مرجع سابق، ص 45.

الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

الجدول رقم (24): تطور مقابلات الكتلة النقدية وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)

(الوحدة: مليار دينار جزائري)

السنوات	قروض الدولة	قروض الاقتصاد	صافي الأصول الخارجية	أسعار النفط (دولار للبرميل)
1990	167.04	246.97	6.53	22.26
1991	158.97	325.84	24.28	18.62
1992	226.93	412.31	22.64	18.44
1993	527.83	220.24	19.61	16.33
1994	486.53	305.84	60.39	15.53
1995	401.58	565.64	26.29	16.86
1996	280.54	776.84	133.94	20.29
1997	423.65	741.28	350.30	18.68
1998	723.2	906.2	280.7	12.39
1999	847.9	1150.7	169.6	17.5
2000	677.5	993.7	775.9	27.6
2001	569.7	1078.4	1310.7	23.12
2002	578.7	1266.8	1755.7	24.36
2003	423.4	1380.2	2342.6	28.10
2004	-20.6	1535.0	3119.2	36
2005	-933.2	1779.8	4179.7	50.64
2006	-1304.1	1905.4	5515.0	61.08
2007	-2193.1	2205.2	7415.5	69.10
2008	-3627.3	2615.5	10246.9	94.45
2009	-3488.9	3086.5	10885.7	61.06
2010	-3392.9	3268.1	11996.5	77.45
2011	-3406.6	3726.5	13922.4	107.5
2012	-3343.4	4298.4	14939.9	109.5
2013	-3235.4	5156.3	15225.2	105.9
2014	-1992.3	6504.6	15734.5	96.20
2015	567.5	7277.2	15375.4	49.50
2016	2682.2	7909.9	12596.0	40.76
2017	4691.9	8880.0	11227.4	52.43

المصدر:

– *Bulletin statistique de la Banque d'Algérie: séries rétrospectives, Juin 2006.*

– بنك الجزائر: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، تقارير سنوات: 2003، 2005، 2008، 2012، 2017.

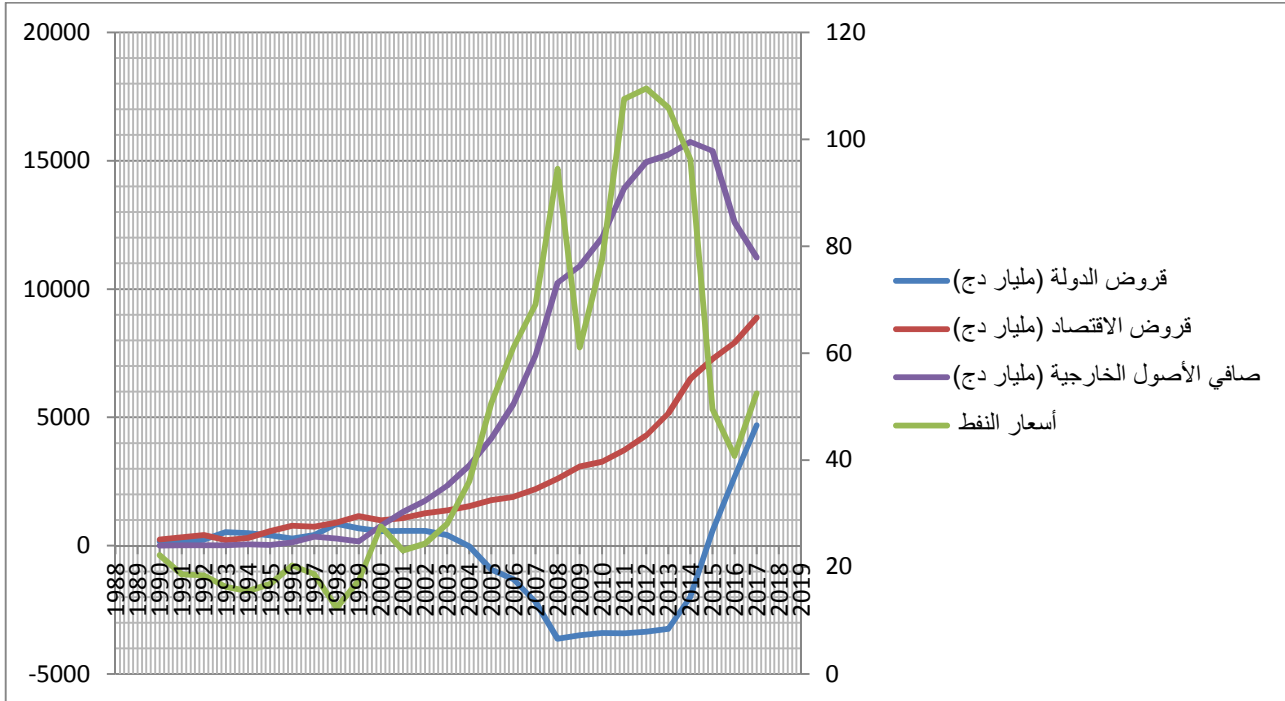
– منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط: تقرير الأمين العام، 2006.

– صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016.

– التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأوبك: 2019.

الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

الشكل رقم (12): تطور مقابلات الكتلة النقدية وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)



المصدر: مخرجات برنامج Excel بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (24)

من خلال الشكل العام يمكن القول أن هناك علاقة طردية بين أسعار النفط وصافي الأصول الخارجية وهذا في أغلب فترات الدراسة وعلاقة عكسية مع قروض الدولة ويمكن تقسيم تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (1990-2017) إلى مرحلتين على النحو التالي:

أولاً- تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (1990-2001)

أهم ما يمكن استخلاصه خلال هذه الفترة ما يلي:

1. صافي الأصول الخارجية: المتبع لتطور هذه الأصول يلاحظ التحسن المسجل في تطورها، حيث انتقلت من 6.53 مليار دج في سنة 1990 إلى 60.39 مليار سنة 1994 بنسبة نمو 829.23%، وهو نمو ملحوظ تزامن مع شروع الجزائر في تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، بعدها انخفضت إلى 26.29 مليار دج سنة 1995 ثم تضاعفت بأكثر من 5 مرات سنة 1996 حيث بلغت 133.94 مليار دج، و350.3 مليار سنة 1997 وهذا نتيجة ارتفاع احتياطات الصرف المصدر الأساسي للنمو النقدي، وقد سجلت الأصول الصافية الخارجية انخفاضاً في سنة 1998 بقيمة 280.7 مليار دج وفي سنة 1999 بقيمة 169.6 مليار دج وهذا بسبب الصدمة النفطية العكسية لسنة 1998 والتي تراجعت فيها أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها لتصل إلى 12.39 دولار للبرميل في 1998، و17.5 دولار للبرميل في سنة 1999 ما أدى إلى تراجع المداخيل المتأتية من تصدير النفط، لتعاود هذه الأصول في الارتفاع إلى 775.9 مليار دج سنة 2000 وهذا راجع إلى تحسن مستوى أسعار النفط ليصبح سعر البرميل 27.6 دولار بعدما كان 17.5 دولار سنة 1999.

الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

2. القروض المقدمة للاقتصاد: عرفت هي الأخرى ارتفاعا معتبرا من سنة لأخرى، فانتقلت من 246.97 مليار دج في سنة 1990 إلى 565.64 مليار دج سنة 1995 وهذا بعدما سجلت انخفاضا سنة 1993 بقيمة 220.24 مليار دج وهذا الارتفاع في القروض يبين طريقة تمويل النشاطات الاقتصادية القائمة على الأقل قرضا والأكثر نقدا، ثم انتقلت من 776.84 مليار دج في سنة 1996 إلى 741.28 مليار دج في سنة 1997 وذلك بسبب حذر البنوك المتزايد في مجال منح القروض، ثم استمرت في الارتفاع سنة 1998 وسنة 1999 حيث بلغت على التوالي 906.2 مليار دج و 1150.7 مليار دج على التوالي بالرغم من انخفاض أسعار النفط إلى أدنى مستوى له سنة 1998، ورغم هذا الارتفاع المحسوس في منح القروض إلا أن هذه الأخيرة لم تساعد عملية الإنعاش مما أدى في رفع النمو، وفي سنة 2000 تتراجع القروض الموجهة للدولة إلى 993.7 مليار دج.

3. القروض المقدمة للدولة: سجلت القروض الموجهة للدولة من جهتها ارتفاعا وانخفاضا في مختلف السنوات، فبلغت سنة 1990 قيمة 167.04 مليار دج مقابل 158.97 مليار دج السنة الموالية، ثم ارتفعت إلى 226.93 مليار سنة 1992 لتعاود الارتفاع في السنة المقبلة لتصل إلى 527.83 مليار دج، ثم بدأت في الانخفاض منذ سنة 1994 إلى غاية 1996 بسبب السياسة المالية الصارمة للدولة لتقليص العجز في الميزانية العامة بتخفيض الإنفاق الذي تقوم به الدولة في القطاعات غير المنتجة، واستمرار الخزينة العمومية تسديد ما عليها لبنك الجزائر وللجهاز البنكي. ثم ارتفعت في سنة 1997 إلى 423.65 مليار دج والى 723.2 مليار دج سنة 1998 وهذا بسبب استعمال الخزينة العمومية لموارد إعادة الهيكلة المتوفرة في نهاية هذه السنة، إضافة إلى لجوئها إلى الاستدانة من بنك الجزائر. كما تميزت سنة 2000 بتراجع القروض الموجهة للدولة إلى 699.5 مليار دج نتيجة تسديد ديون الخزينة تجاع البنوك مما سمح بتقليص لجوئها إلى بنك الجزائر لإعادة التمويل.

ثانيا- تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (2001-2017)

1. صافي الأصول الخارجية: عرفت سنة 2001 ظاهرة نقدية جديدة ميزت الوضعية النقدية، بحيث مستوى صافي الأصول الخارجية تجاوز الكتلة النقدية MI لنفس السنة إذ شهدت صافي الأصول الخارجية ارتفاعا محسوسا سنة 2001 مقارنة بسنة 2000، إذ قدرت 1310.7 مليار دج، وتوالت ارتفاعات إجمالي صافي الأصول الخارجية إلى غاية 2014 وبمعدلات نمو متذبذبة والتي تتأثر هذه الارتفاعات بأسعار النفط بشكل كبير، حيث عرفت الفترة 2005-2014 ظاهرة نقدية جديدة أخرى ميزت تطور الوضعية النقدية، وهي تغطية صافي الأصول الخارجية بشكل كلي للكتلة النقدية $M2$ وهو ما يبين الأهمية المتزايدة لدور الأصول الخارجية كمحدد هيكلية للتوسع النقدي في الجزائر بعد أن تجاوزت هذه الأصول منذ سنة 2005 السيولات النقدية وشبه النقدية في الاقتصاد الوطني، ليبدأ صافي الأصول الخارجية بالانخفاض ابتداء من سنة 2015 من 15375.4 مليار دج إلى 11227.4 مليار دج سنة 2017، ويرجع هذا الانخفاض إلى

الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

الانخفاض المستمر لأسعار النفط ابتداء من سنة 2015 وإلى انخفاض قيمة الدولار مقابل الأورو، ومنه تقلص صافي الأصول الخارجية.

2. القروض المقدمة للاقتصاد: لقد أدت السيولة الفائضة لدى البنوك منذ 2001 إلى زيادة حجم القروض المقدمة للاقتصاد، حيث شهدت منذ سنة 2001 اتجاهًا تصاعديًا إلى غاية 2017، حيث قدرت سنة 2001 بـ 1078.4 مليار دج وسنة 2008 بـ 2615.5 مليار دج لتصل إلى 8880.0 مليار دج سنة 2017، حيث كانت الزيادة بمعدلات مختلفة من سنة لأخرى، ويشير هذا الارتفاع في القروض المقدمة للاقتصاد إلى زيادة الفوائض المالية بسبب ارتفاع أسعار النفط من جهة، وزيادة طلب الأشخاص على القروض المصرفية، وكذا تمويل الاستثمارات عن طريق القروض، بالإضافة إلى التسهيلات الائتمانية التي اعتمدها البنوك لتمويل المشاريع الاقتصادية أو القروض الاستهلاكية التي شهدت ارتفاع محسوس مؤخرًا، من جهة ثانية.

3. القروض المقدمة للدولة: نلاحظ أنه بالنسبة للقروض المقدمة للدولة هناك ارتفاعًا سنة 2001 وسنة 2002 حيث بلغت 569.7 مليار دج و 578.7 مليار على التوالي، الأمر الذي يؤكد اعتماد الخزينة في هذه الفترة على القروض بهدف الإصدار النقدي، لتصل إلى 423.4 مليار دج سنة 2003، أي أنها انخفضت عن السنة التي قبلها ويعود السبب إلى التحسن في الادخار المالي لدى الخزينة ومدفوعاتها لصالح، وفي ظل انتعاش أسعار المحروقات خلال الفترة 2004-2014 والارتفاعات المتزايدة لها، الأمر الذي انعكس بالإيجاب على الخزينة العمومية حيث تحولت من مدين إلى دائن وبالتالي في هذه المرحلة قلل الاعتماد على القروض المقدمة من قبل الجهاز المصرفي للخزينة العمومية، حيث سجلت نتائج مختلفة خلال هذه الفترة ابتداء من (-20.6) مليار دج سنة 2004 إلى (-3627.3) مليار دج سنة 2008، وصولًا إلى (-1992.3) مليار دج سنة 2014 وهي كل الفترات المرافقة للانتعاش في أسعار النفط الأمر الذي انعكس إيجابًا على إيرادات الجباية البترولية، وتحقيق فائض كبير في موازنة الدولة وصل سنة 2006 إلى حدود 1186.8 مليار دج، وفي ظل انهيار أسعار النفط لجأت الخزينة مرة أخرى إلى الاقتراض من الجهاز المصرفي، وكان هذا ابتداء من سنة 2015 بمبلغ 567.5 مليار دج وسنة 2016 بمبلغ 2682.2، وسنة 2017 بمبلغ 4691.9.

هنا يمكن القول أن ارتفاع إيرادات الجباية البترولية قلل اعتماد الخزينة العمومية على القروض المقدمة له من قبل الجهاز المصرفي، إن تراجع إيرادات الجباية البترولية يؤدي بالدولة إلى الاقتراض من الجهاز المصرفي، والعكس في حالة انتعاش إيرادات الجباية البترولية، باعتبار القروض المقدمة للدولة تعتبر عنصرًا من مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر إضافة إلى الأصول الأجنبية الصافية والقروض المقدمة للاقتصاد.

الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

كما سبق استعراضه في هذا المطلب يمكن القول بان هناك علاقة طردية غير مباشرة بين أسعار النفط والكتلة النقدية $M1$ و $M2$ ، وعلاقة مباشرة بين أسعار النفط وصافي الأصول الخارجية، كما أن هناك علاقة عكسية بين أسعار النفط والقروض المقدمة للدولة، وعلاقة طردية بين صافي الأصول الخارجية والكتلة النقدية $M2$.

المطلب الثاني: أداء السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

هناك اتفاق تام على أن الأهداف الرئيسية والنهائية للسياسة الاقتصادية بشكل عام والسياسة النقدية بشكل خاص تتمثل في تحقيق معدل نمو اقتصادي عال وتخفيض معدل البطالة، بالإضافة إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات والاستقرار في الأسعار، وهذه الأهداف تسعى السياسة النقدية في الجزائر تحقيقها من خلال المادة 35 من الأمر 11-03 كما رأينا سابقا، حيث تتأثر هذه الأهداف بدرجة كبيرة بأسعار النفط.

الفرع الأول: أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر

يعتبر النمو الاقتصادي أحد الأهداف الأساسية التي تسعى السلطات النقدية تحقيقها، وذلك بالتأثير في النشاط الاقتصادي بالأدوات المناسبة لها، لكن في الجزائر يخضع هذا الهدف إلى متغيرات خارجية أبرزها أسعار النفط الدولية.

جدول رقم (25): تطور معدل النمو الاقتصادي وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)

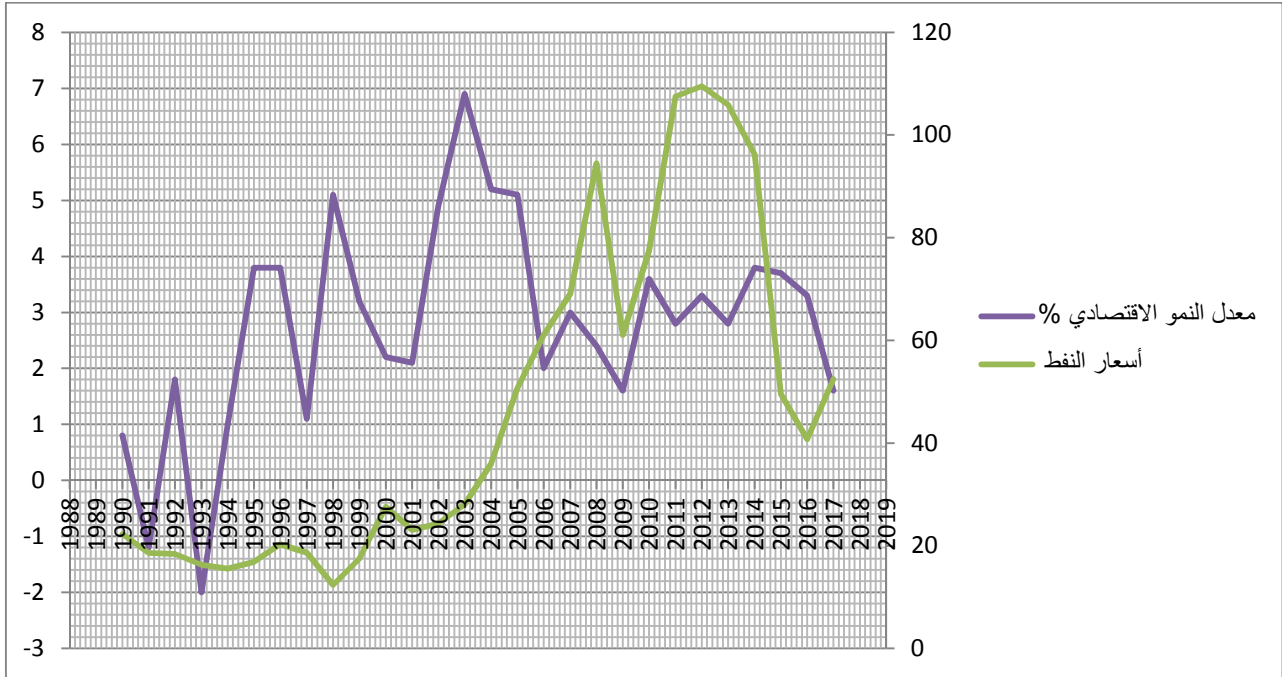
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل النمو الاقتصادي %	0.8	-1.2	1.8	-2.0	1.0	3.8	3.8	1.1	5.1	3.2
أسعار النفط دولار للبرميل	22.26	18.62	18.44	16.33	15.53	16.86	20.29	18.68	12.39	17.5
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو الاقتصادي %	2.2	2.1	4.9	6.9	5.2	5.1	2.0	3.0	2.4	1.6
أسعار النفط دولار للبرميل	27.6	23.12	24.36	28.10	36	50.64	61.08	69.10	94.45	61.06
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017		
معدل النمو الاقتصادي %	3.6	2.8	3.3	2.8	3.8	3.7	3.3	1.6		
أسعار النفط دولار للبرميل	77.45	107.5	109.5	105.9	96.20	49.50	40.76	52.43		

المصدر:

- البنك الدولي.
- بنك الجزائر: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، تقارير سنوات: 2002، 2003، 2005، 2012، 2017.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط: تقرير الأمين العام، 2006.
- صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016.
- التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأوبك: 2019.

الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

الشكل رقم (13): تطور معدل النمو الاقتصادي وأسعار النفط في الجزائر للفترة (1990-2017)



المصدر: مخرجات برنامج Excel بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (25)

من خلال الجدول رقم (25) والشكل المرفق له يمكن تقسيم مراحل تطور معدلات النمو في الجزائر إلى:

1. المرحلة الأولى (1990-2000): مع بداية التسعينات عرف النمو الاقتصادي في الجزائر معدلات ضعيفة جدا حيث تم تسجيل معدلات نمو سالبة في السنوات 1991 و 1993 والتي قدرت على التوالي (-1.2%) و (-2.0%)، وذلك تأثرا بالأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر ابتداء من سنة 1986، ونظرا لحالة الركود الاقتصادي الذي أصاب الجزائر خلال هذه الفترة نتيجة انهيار أسعار النفط وتفاقم أزمة المديونية الخارجية وصعوبة التمويل الخارجي بالإضافة إلى الوضعية السيئة والمتدهورة للقطاعات المنتجة، وخلال الفترة (1994-1998) مع تبني للجزائر لبرنامج الإصلاح الاقتصادي مع مؤسسات النقد الدولية على مرحلتين كما رأينا سابقا، وعلى إثر هذه الاتفاقيات تحصلت الجزائر على قروض ومساعدات مشروطة بالإضافة إلى إعادة جدولة ديونها مع نادي باريس ولندن. ومع انطلاق برنامج التعديل الهيكلي، بدأ الاقتصاد الوطني في تحقيق معدلات موجبة، لكنها متذبذبة حيث قدر معدل النمو 3.8% خلال السنوات 1995 و 1996 لينخفض انخفاضا جديدا بمعدل نمو قدره 1.1% سنة 1997، بسبب تدهور الظروف المناخية التي أدت إلى انخفاض الإنتاج الزراعي، وكذا ضعف النمو النشاط الصناعي، ثم ارتفع المعدل ارتفاعا محسوسا سنة 1998 بلغ 5.1% وهذا راجع لتحسن أسعار النفط سنتي 1996 و 1997 لتصل إلى 20.29 دولار و 18.68 دولار للبرميل على التوالي، وأيضا انطلاق الإنتاج الزراعي وتحسن إنتاج القطاع الفلاحي. للتراجع معدلات النمو خلال الفترة التالي (1999-2000) إلى مستوى 3.2% و 2.2% على التوالي. تزامن مع تراجع أسعار النفط إلى أدنى مستوى له خلال هذه المرحلة سنة 1998 والتي وصل سعر البرميل إلى حدود 12.39 دولار أمريكي.

الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

2. المرحلة الثانية (2001-2007): سجل معدل النمو الاقتصادي سنة 2001 معدل قدره 2.1% وبعد هذه السنة توالى ارتفاعات من سنة لأخرى وبمعدلات مختلفة، ليصل إلى 6.9% سنة 2003، ويعود هذا الارتفاع إلى ارتفاع أسعار النفط والتي انعكست إيراداتها على الوضع الاقتصادي بالإيجاب، حيث كان سعر النفط سنة 2001 يساوي إلى 23.12 دولار للبرميل ليرتفع إلى 28.10 دولار للبرميل سنة 2003 حيث بلغ معدل النمو قطاع المحروقات 8.8% سنة 2003 مقابل 3.7% سنة 2002. وفي سنة 2004 بدأ معدل النمو في الانخفاض ليبلغ 5.1% سنة 2005، واستمر في التراجع ليصل إلى 2% سنة 2006 وهذا نظرا لتراجع معدل نمو قطاع المحروقات وأيضا وحسب تقرير بنك الجزائر إلى تراجع معدل النمو الفلاحي بنسبة (5.6%).

3. المرحلة الثالثة (2008-2014): واصل معدل النمو تراجعه سنتي 2008 و2009 مقارنة بسنة 2007 حيث سجل معدل 2.4% و 1.6% خلال هاتين السنتين ويرجع هذا إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية والتي أثرت على أسعار المحروقات ما ساهمت بنوع من الركود في النشاط الاقتصادي، حيث سجلت أسعار النفط تراجع سنة 2009 إلى 61.06 دولار للبرميل، لقد كان الانتعاش المسجل خلال سنة 2010 متبوعا بتباطؤ في النمو الاقتصادي الذي قدر سنة 2011 ب 2.8% يليه تذبذبات بين الارتفاع والانخفاض إلى غاية سنة 2015 ويرجع السبب في ذلك إلى التغيرات في أسعار النفط وتباطؤ قطاع البناء والأشغال العمومية رغم التوسع الذي عرفه الإنتاج الزراعي وخدمات الإدارات العمومية، أما السياسة النقدية في هذه الفترة فتميزت بارتفاع القروض المقدمة للاقتصاد ودعم النمو الاقتصادي.

4. المرحلة الرابعة (2015-2017): قدر معدل النمو الاقتصادي سنة 2015 ب 3.7% لينخفض بأكثر من 50% سنة 2017 حيث وصل إلى 1.6% ويرجع هذا انخيار أسعار النفط التي قدرت ب 40.76 دولار للبرميل سنة 2016، بالإضافة إلى الركود الذي شهدته الجزائر في مختلف القطاعات وإتباعها لسياسة مالية تقشفية ما انعكس بالسلب على النمو الاقتصادي، وهذا ما دفع بالسلطات النقدية إلى اللجوء إلى التمويل غير التقليدي لحل هذه الأزمة والخروج بأقل الأضرار.

من خلال قراءتنا لتطور معدل النمو من الملاحظ انه يتأثر كثيرا بتقلبات أسعار البرميل للنفط، حيث أن الركود في قطاع المحروقات يرمي بثقله على النشاط الاقتصادي الوطني وهو ما يستدعي أداء أقوى للنمو خارج المحروقات. وتبرز أهمية وخطورة تراجع سعر البرميل من النفط، كون النفط وحده يمثل 70% من الميزانية العامة للدولة، 35% من الناتج المحلي الإجمالي، ونحو 97% من إجمالي الصادرات، ويبقى قطاع النفط المصدر الأساسي للدخل القومي والمحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي. وهو ما يتطلب العمل على تعزيز ودعم فرص النمو المتاحة في القطاعات والأنشطة الاقتصادية غير النفطية وتوفير مصادر بديلة للدخل القومي، تساهم إلى جانب قطاع المحروقات في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مستقرة.

الفرع الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على البطالة في الجزائر

الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

يعتبر هدف التشغيل الكامل من الأهداف الرئيسية التي تسعى السياسة النقدية تحقيقه، حيث يتأثر هذا الهدف

هو الآخر بأسعار النفط وهو ما سيتم معرفته في هذا الفرع.

جدول رقم (26): تطور معدل البطالة وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل البطالة %	21.7	20.6	23.0	22.2	24.4	27.9	28.7	26.4	28	29
أسعار النفط دولار للبرميل	22.26	18.62	18.44	16.33	15.53	16.86	20.29	18.68	12.39	17.5
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل البطالة %	29	27.3	25.6	23.7	17.7	15.3	12.3	11.8	11.3	10.2
أسعار النفط دولار للبرميل	27.6	23.12	24.36	28.10	36	50.64	61.08	69.10	94.45	61.06
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017		
معدل البطالة %	10.0	10	11	9.8	10.6	11.2	10.5	11.7		
أسعار النفط دولار للبرميل	77.45	107.5	109.5	105.9	96.20	49.50	40.76	52.43		

المصدر:

— البنك الدولي.

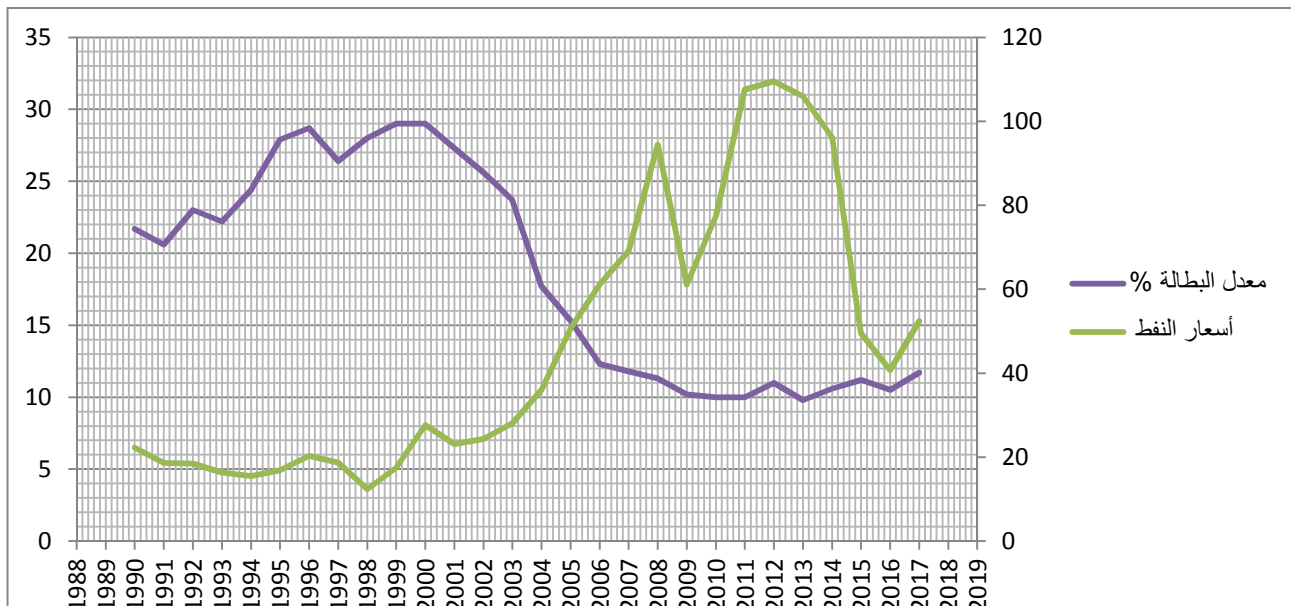
— بنك الجزائر: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، تقارير سنوات: 2002، 2003، 2005، 2012، 2017.

— منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط: تقرير الأمين العام، 2006.

— صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016.

— التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأوبك: 2019.

الشكل رقم (14): تطور معدل البطالة وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (26)

الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

يعتبر مشكل البطالة من اخطر المشاكل التي عانت منها الجزائر بالنظر لما تخلفه من آثار اقتصادية واجتماعية، ومن خلال قراءة الجدول رقم (26) والشكل المرافق له يمكن تقسيم مرحل تطور معدل البطالة مقارنة مع أسعار النفط إلى:

1. المرحلة الأولى (1990-2000): بلغت البطالة في الجزائر معدل 21.7% سنة 1990 لتصل إلى نسبة 29% سنة 2000 وهي نسب عالية تتلخص أسبابها في سياسة التشغيل التي اعتمدها الجزائر تحت ضغوط صندوق النقد الدولي فقامت الدولة بالتسريح الكبير للعمال نتيجة حوصصة العديد من المؤسسات العمومية وإعادة هيكلتها أو غلقها ما أدى إلى تفاقم نسبة البطالة، حيث تم تسريح أكثر من 500 ألف عامل خلال الفترة (1994-1998) وغلق ما يقارب 1000 مؤسسة خلال نفس الفترة، بالإضافة إلى تجميد آلية التوظيف نتيجة غياب الاستثمارات الجديدة العامة والخاصة وهذا راجع لانهيار أسعار النفط سنة 1986 والتي ألقت بظلالها على الاقتصاد الجزائري الذي بدأت قدراته في تمويل الاستثمارات وكذا شراء التجهيزات الأولية اللازمة لخطط التنمية التي كانت تتبناها في الانخفاض.

2. المرحلة الثانية (2000-2007): نلاحظ خلال هذه المرحلة انخفاض مستمر لمعدلات البطالة من 29% سنة 2000 إلى 11.8% سنة 2007، في المقابل ارتفاع لأسعار النفط من 27.6 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 69.1 سنة 2007، وعليه انخفاض معدلات البطالة يرجع إلى ارتفاع أسعار المحروقات الذي انعكست على النشاط الاقتصادي بإتباع سياسة نقدية توسعية، وذلك من خلال خفض معدلات إعادة الخصم لتشجيع الاستثمارات وزيادة في نسبة القروض المقدمة للاقتصاد، والتي تزامنت مع تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي، ما انعكس على معدلات البطالة فانخفضت.

3. المرحلة الثالثة (2008-2013): واصل معدل البطالة في الانخفاض خلال هذه المرحلة من 11.3% سنة 2008 إلى 9.8% سنة 2013، في المقابل سجل سعر النفط 94.45 دولار للبرميل سنة 2008 و105.9 دولار للبرميل سنة 2013، وهو ما يظهر جليا الأثر الكبير الذي تلعبه أسعار النفط على معدلات البطالة، أما السياسة النقدية المتبعة خلال الفترة فقد كانت توسعية نتيجة ارتفاع أسعار النفط، مما أدى إلى تنامي القروض المقدمة للاقتصاد لتحفيز وتوسع النشاط الاقتصادي وخلق فرص عمل إضافية، وزيادة القروض المقدمة لدعم الشباب والذي عرفت زيادة خيالية، بالإضافة إلى التسهيلات المصرفية لوكالات دعن تشغيل الشباب.

4. المرحلة الرابعة (2014-2017): في هذه المرحلة عرفت معدلات البطالة ارتفاعا طفيفا عن المعدل المسجل سنة 2013، حيث سجلت معدل (10.6%، 11.2%، 10.5%، 11.7%) سنة (2014، 2015، 2016، 2017) على الترتيب، ويعود هذا الارتفاع إلى لازمة النفطية سنة 2014 وما ترتب عنها من انخفاض أسعار النفط إلى أن وصل

الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

إلى أدنى قيمة له سنة 2016 والتي بلغت 40.76 دولار للبرميل، وكذا معدل إعادة الخصم إلى 3.5% في محاولة لإعادة تنشيط الاقتصاد من جديد والمحافظة على معدلات البطالة في مستويات منخفضة.

الفرع الثالث: أثر تقلبات أسعار النفط على التوازن في ميزان المدفوعات

يعد تحقيق هدف التوازن الخارجي من الأهداف التي نص عليها قانون 03-11، إذ يمكن أن نحكم على فعالية السياسة النقدية في بلوغ هذا الهدف من خلال تحسين وضعية ميزان المدفوعات من جهة ومن جهة ثانية من خلال استقرار أسعار الصرف، حيث يتأثر ميزان المدفوعات بصفة مباشرة بأسعار النفط.

جدول رقم (27): تطور رصيد ميزان المدفوعات وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)

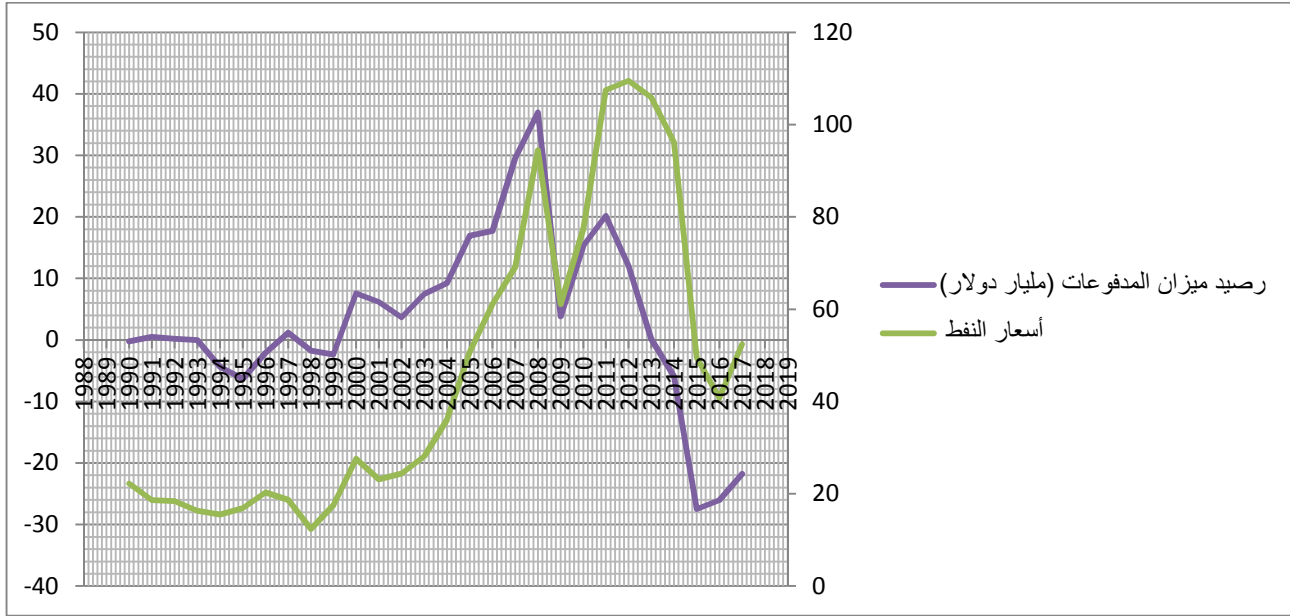
1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	السنوات
-2.38	-1.74	1.16	-2.1	-6.3	-4.4	0.00	0.2	0.5	-0.22	معدل ميزان المدفوعات مليار دولار
17.5	12.39	18.68	20.29	16.86	15.53	16.33	18.44	18.62	22.26	أسعار النفط دولار للبرميل
2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنوات
3.85	36.99	29.55	17.73	16.94	9.25	7.47	3.66	6.19	7.57	معدل ميزان المدفوعات مليار دولار
61.06	94.45	69.10	61.08	50.64	36	28.10	24.36	23.12	27.6	أسعار النفط دولار للبرميل
		2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	السنوات
		-21.76	-26.03	-27.5	-5.88	0.13	12.05	20.14	15.32	معدل ميزان المدفوعات مليار دولار
		52.43	40.76	49.50	96.20	105.9	109.5	107.5	77.45	أسعار النفط دولار للبرميل

المصدر:

- البنك الدولي.
- بنك الجزائر: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، تقارير سنوات: 2002، 2003، 2005، 2012، 2017.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط: تقرير الأمين العام، 2006.
- صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016.
- التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأوبك: 2019.

الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

الشكل رقم (15): تطور رصيد ميزان المدفوعات وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)



المصدر: مخرجات برنامج Excel بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (27)

من خلال ملاحظة الشكل العام للمنحنى نجد بأن هناك علاقة طردية بين أسعار النفط ورصيد ميزان المدفوعات، وبالتالي يمكن القول بان رصيد ميزان المدفوعات الجزائري يتأثر بصفة كبيرة بأسعار النفط في الأسواق الدولية، حيث عرف وضعية غير مستقرة انتقل بين الفائض والعجز، إلا أن أسوأ سنتين كانتا 1994 و1995 أين بلغ العجز 4.4 و6.3 مليار دولار على التوالي وهي السنوات التي انخفض فيها سعر البرميل من النفط بشكل حاد، في حين حقق فائض سنة 2000 مقداره 7.57 مليار دولار، كما سجل رصيد ميزان المدفوعات إشارة موجبة بعد سنة 2002 والتي بلغ فيها رصيد المدفوعات 3.66 مليار دولار ليسجل بعد ذلك فوائض متتالية ومتزايدة ليحقق فائضا قياسيا سنة 2008 قدر ب 36.99 مليار دولار، وهذا راجع إلى الارتفاع المستمر لأسعار النفط من 27.60 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 94.45 دولار للبرميل سنة 2008، ليعرف رصيد ميزان المدفوعات، أما في سنة 2009 فقد حدث انهيار في رصيد ميزان المدفوعات بحوالي 12 مرة عما كان عليه في 2008، حيث انخفض ليصل إلى 3.85 مليار دولار مما سبب صدمة خارجية للاقتصاد الوطني وهذا راجع بطبيعة الحال إلى تدني أسعار النفط في هذه السنة إلى 61.06 دولار للبرميل، وهذا يعود للازمة المالية العالمية، ليسجل بعد ذلك ميزان المدفوعات فوائض أخرى إلى غاية 2013 حيث قدر ب 0.13 مليار دولار ويرجع هذا أساسا للارتفاع القوي لواردات السلع المرفق بتقلص الصادرات من المحروقات، وتواصل هذا الوضع ما كان له الشأن في التأثير على السنة الموالية والتي عرفت عجزا بقيمة (-5.88) مليار دولار، ليستمر العجز خلال السنوات اللاحقة إلى غاية سنة 2017 حيث قدر العجز بقيمة 21.72 مليار دولار، وهذا راجع إلى الأزمة النفطية الأخيرة سنة 2014 حيث سجلت أسعار النفط أدنى مستوى لها خلال الفترة قدر ب 40.76 دولار للبرميل سنة 2016 و52.87 دولار للبرميل سنة 2017.

الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

حيث نستنتج أن ميزان المدفوعات الجزائري يرتبط بنسبة كبيرة بصادات النفط لذا تبقى وضعيته رهينة أسعار المحروقات في السوق العالمية، ومهمة تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف تبقى على عاتق بنك الجزائر، بما انه لا يمكن التحكم في ميزة تحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات لأسباب خارجية.

الفرع الرابع: أثر تقلبات أسعار النفط على استقرار الأسعار في الجزائر

تعتبر السياسة النقدية الأداة الرئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية، والتي تحقق الاستقرار في الأسعار كما لهذا الأخير من ارتباط وثيق بحجم الكتلة النقدية المتداولة، والتي كما سبق وأن عرفنا مدى تأثير أسعار النفط على الكتلة النقدية، ومن هنا سنحاول هنا معرفة اثر تقلبات أسعار النفط على التضخم.

جدول رقم (28): تطور معدل التضخم وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)

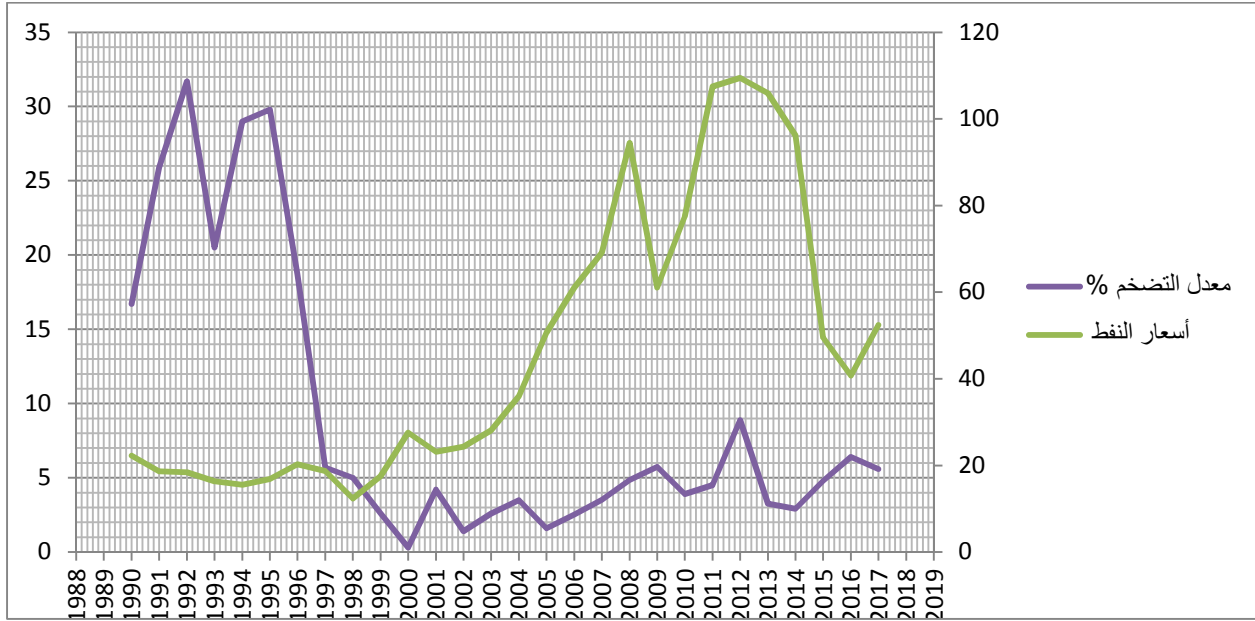
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل التضخم %	16.7	25.9	31.7	20.5	29	29.8	18.7	5.7	5	2.6
أسعار النفط دولار للبرميل	22.26	18.62	18.44	16.33	15.53	16.86	20.29	18.68	12.39	17.5
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل التضخم %	0.3	4.2	1.4	2.6	3.5	1.6	2.53	3.51	4.86	5.74
أسعار النفط دولار للبرميل	27.6	23.12	24.36	28.10	36	50.64	61.08	69.10	94.45	61.06
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017		
معدل التضخم %	3.91	4.52	8.89	3.26	2.92	4.78	6.4	5.59		
أسعار النفط دولار للبرميل	77.45	107.5	109.5	105.9	96.20	49.50	40.76	52.43		

المصدر:

- البنك الدولي.
- بنك الجزائر: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، تقارير سنوات: 2002، 2003، 2005، 2012، 2017.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط: تقرير الأمين العام، 2006.
- صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016.
- التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأوبك: 2019.

الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

الشكل رقم (17): معدل التضخم وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)



المصدر: مخرجات برنامج Excel بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (28)

من خلال معطيات الجدول والمنحنى أعلاه نلاحظ مايلي:

1. المرحلة (1990-2000): شهدت الفترة 1990-1995 ارتفاعا في معدلات التضخم كان أدناها 16.7% سنة 1990 وأعلىها 31.7% سنة 1992، ويرجع هذا بشكل أساسي للتوجه الاقتصادي الجديد للجزائر نحو اقتصاد السوق، بعدها ترك برنامج الإصلاح الاقتصادي مع مؤسسات النقد الدولية آثارا ايجابية على معدلات التضخم التي أخذت تتراجع من سنة لأخرى، فبعد أن كانت 29.8% سنة 1995 انخفضت إلى 5% سنة 1998، وقد تزامن هذا الانخفاض الواضح في معدل التضخم تحرير الأسعار أين أصبحت معظم السلع الاستهلاكية والطاقة حرة بعد إلغاء الدعم عليها، كما تبني الجزائر سياسة نقدية انكماشية صارمة خلال الفترة الممتدة من 1994 إلى 2000 خاصة في فترة اعتماد برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي كان يسعى إلى تقليص نمو الكتلة النقدية. أما سنة 2000 فقد شهدت أدنى معدلات التضخم الذي بلغ نسبة 0.3% بعد تحرير الأسعار، ويرجع الفضل في ذلك إلى السياسة النقدية الانكماشية المطبقة قبل سنة 2000، حيث تم في هذا الإطار بالإضافة إلى تحرير الأسعار رفع معدلات الفائدة، تقليص نمو الكتلة النقدية والتخلي عن الإصدار النقدي لتمويل العجز الموازي.

2. المرحلة الثانية (2001-2007): في سنة 2001 سجل التضخم ارتفاعا ملحوظا وصل إلى 4.2%، وهذا راجع إلى نمو الكتلة النقدية، لأنه تم ضخ كتلة نقدية إضافية لبدء تمويل برنامج الإنعاش الاقتصادي، لتشهد بعد ذلك الفترة 2002 إلى 2007 تذبذبات في معدل التضخم بين الارتفاع والانخفاض وهذا راجع إلى نمو الكتلة النقدية نتيجة ارتفاع أسعار النفط الذي تسبب في زيادة صافي الأصول الخارجية، وأيضا يعود السبب في تدخل بنك الجزائر بسياسة نقدية

الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

صارمة لتخفيض من معدلات التضخم، حيث صاحب هذه الفترة ارتفاع مستمر في أسعار النفط ابتداء من سنة 2001 ب 23.12 دولار للبرميل إلى 69.1 دولار للبرميل سنة 2007.

3. المرحلة الثالثة (2008-2014): خلال سنتي 2008 و 2009 نلاحظ ارتفاع معدل التضخم وهذا راجع إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية وانتشار التضخم المستورد على المستوى المحلي، نتيجة انخفاض قيمة الدولار وهي العملة التي تقيم بها الصادرات، وارتفاع قيمة الاورو أمام الدولار، وهي العملة التي تقيم بها الواردات في الجزائر، كما سجل في سنة 2009 انخفاض أسعار النفط إلى 61.06 دولار للبرميل، لينخفض التضخم سنة 2010 بسبب بداية تحسن الوضع الاقتصادي العالمي، لكن في سنة 2012 سجل معدل التضخم أعلى قيمة له بمعدل 8.89%، ويرجع هذا الارتفاع إلى الزيادات المعتبرة في الأجور نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات إلى أعلى مستوى لها في هذه السنة ب 109.5 دولار للبرميل، والذي انعكس مباشرة على الزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية الغذائية التي تشكل نسبة كبيرة في تركيب مؤشر أسعار الاستهلاك، والتي ارتفعت أسعارها في الأسواق الدولية، بالإضافة إلى تطبيق سياسة مالية توسعية من خلال تنفيذ كل من برامج دعم الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو الاقتصادي اللذان أثرا بشكل واضح على زيادة الطلب الكلي والتضخم. لينخفض في سنة 2013 و 2014 ليصل إلى 3.26% و 2.92% على التوالي، وهذا التراجع الواضح مقارنة بسنة 2012 يعكس التوجه الجديد للسياسة النقدية للجزائر التي أصبح هدفها النهائي استهداف التضخم "المعدل المستهدف هو 3%" حيث تدخل بنك الجزائر لامتصاص السيولة عن طريق أداة استرجاع السيولة، وهو ما ساهم في خفض معدل التضخم، وفي المقابل أسعار النفط لا تزال في أعلى مستوياتها.

4. المرحلة الرابعة (2015-2017): ارتفع معدل التضخم من جديد حيث قدر ب (4.78%، 6.4%، 5.59%) لسنوات (2015، 2016، 2017) على الترتيب، ويرجع هذا ارتفاع أسعار المنتجات الصناعية والخدمية والاستهلاكية بسبب الأزمة النفطية، وتدني النفط إلى أسعار جد منخفضة، وعجز السياسة النقدية في التحكم في المعروض النقدي، وعلى العموم يمكن القول بان بنك الجزائر تكمن من تحقيق الاستقرار النسبي في الأسعار بالرغم من التقلبات الحدة لأسعار النفط بين الارتفاع والانخفاض.

المطلب الثالث: الآليات التي اعتمدها بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية لمواجهة آثار تقلبات أسعار النفط
تعرضت أسعار النفط الخام العالمية من خلال فترة الدراسة إلى عدة صدمات أبرزها الأزمة المالية الآسيوية سنة 1998 حيث انخفض سعر النفط إلى 12.39 دولار للبرميل، والثانية كانت في سنة 2009 إذ وصل سعر البرميل الواحد إلى ما يقارب 61 دولار للبرميل، أما الثالثة عام 2014 إذ وصل سعر البرميل إلى ما دون 50 دولار للبرميل، تعد الجزائر على غرار الدول المصدرة للنفط والتي تتأثر بشكل مباشر بهذا الانخفاض لذا لجأ البنك المركزي الجزائري في إيجاد الحلول المناسبة وآليات المتخذة لمواجهة تقلبات أسعار النفط الخام العالمية وهذا ما سوف نسلط الضوء عليه في هذا المطلب.

الفرع الأول: إدارة سعر صرف الدينار الجزائري

أثرت بشدة أزمة البترول في سنة 1986 على الاقتصاد الجزائري لأنه يعتبر المورد الرئيسي للجزائر من العملات الصعبة وهذا ما سبب تباطؤ في وتيرة النشاط الاقتصادي، حيث سجلت الجزائر عجزا في ميزان المدفوعات، إثر انخفاض الواردات في مختلف المدخلات التي يحتاج إليها الجهاز الإنتاجي الذي ظل تابعا في هذا المجال للسوق العالمية.

مرت سياسة الصرف في الجزائر بعدة مراحل تبعا لخصائص النظام الاقتصادي المتبع، حيث تطلب النظام الموجه تحقيق استقرار سعر الصرف من خلال تثبيته، ولكن تغيير النهج الاقتصادي نحو اقتصاد السوق يستوجب تحرير سعر الصرف. وعليه عمل بنك الجزائر على تحرير الدينار الجزائري والذي مر بالمراحل التالية:¹

1. نظام الصرف الثابت لعملة واحدة (64-73): حيث أنشئ الدينار الجزائري في أبريل 1964 وتم تحديد سعر صرفه بالفرنك الفرنسي وعلى أساس وزن محدد من الذهب، فكان 1 دج = 1 فرنك فرنسي = 180 ملغ من الذهب، ليظل هذا السعر قائما لغاية 1969، أين قررت الجزائر تغيير نظامها لتسعير الدينار خصوصا بعد انخفاض هذا الأخير نتيجة تخفيض الفرنك الفرنسي وكذا انهيار نظام بريتون وودز وما تمخض عنه من التحول من نظام سعر الصرف الثابت إلى نظام سعر الصرف المرن.

2. نظام الصرف الثابت لسلة من العملات (74-86): في 1974 تم ربط الدينار بسلة من العملات تتشكل من 14 عملة صعبة ليكون الدولار الأمريكي هو عملة الصرف للعبور إلى العملات الأخرى.

3. التسعير الآلي لسعر الصرف: فبعد انهيار أسعار البترول في 1986 ومنا نتج عنها من انعكاسات وضعت الاقتصاد الجزائري في أزمة خانقة، اتخذت السلطات الجزائرية قرارها بالتحويل الجزئي للدينار ابتداء من 1991 ليتبعه التحويل الكلي سنة 1993.

شهدت سنة 1994 تسارعا كبيرا في مجال تحرير الأسعار تزامن مع تخفيض الدينار بنسبة 40% ليبدأ بنك الجزائر بتحديد سعر الصرف عن طريق جلسات التسعير بواسطة لجنة مشكلة من البنك المركزي والبنوك التجارية، فكانت هذه البداية التمهيدية لظهور سوق الصرف ما بين البنوك الذي تم إنشاؤه بشكل فعلي في جانفي 1996، كما أصبح للبنوك التجارية إمكانية التمتع بوضعية للصرف تودع كودائع لدى بنك الجزائر، وتم السماح بإنشاء مكاتب صرافة للصرف الأجنبي على مستوى البنوك التجارية.

أقدم البنك المركزي الجزائري على إدارة سعر صرف الدينار الجزائري إبان صدمة تراجع أسعار النفط عن طريق تدخله النشط في سوق الصرف مابين المصارف، بصفته الموفر الرئيسي للعملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري، ولضمان هدفه في هذا المجال متمثلا في الحفاظ على سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار قريبا من مستواه التوازني. ويجدر

¹ ليلي أسمىان بقيق: مرجع سابق، ص 306.

الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

بالذكر أن المستوى التوازني لسعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري يتم تحديده وفق أهم أساسيات الاقتصاد الوطني، لاسيما أسعار البترول، مستوى الإنفاق العام والفوارق في الإنتاجية وفي التضخم بين الجزائر وشركائها التجاريين الرئيسيين¹.

لذلك انتهج بنك الجزائر سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية وجها من أوجه سياسته النقدية، بغية زيادة عدد الدينانير المنقذة من قبل بنك الجزائر، وتعويض خسارة موازنة الدولة من الإيراد النفطي خلال سنوات الصدمة النفطية 2014، إذ أن إيرادات الدولة تستلم بالعملة الأجنبية وتنقد دينارا جزائريا لدى المركزي الجزائري، مشيرا إلى النفقات العمومية في قانون المالية 2015 قدرت بـ 76.9% وانخفضت في قانون المالية التكميلي 2015 إلى 57.8% إن الفارق بين نقص الإيرادات بـ 50% وبين النفقات العمومية دفع الحكومة إلى تخفيض قيمة الدينار وهو ما يسمح بتوفير مبالغ أكبر بعد تحويل الإيرادات بالدولار إلى الدينار. وقد شهد سعر صرف الدينار منذ سنة 1990 تذبذبات واضحة مقابل عملة الدولار، بين الانخفاض تارة والتحسين الطفيف تارة أخرى، مع كون الاتجاه العام هو نحو الانخفاض ولكن بنسب ضعيفة.

حيث شهد سعر الصرف استقرار طيلة السنوات من 90-94، والذي كان يرتفع بوتيرة طفيفة، إلا انه بعد 94 بدأ يرتفع بشكل سريع وحاد حيث وصل سنة 2014 إلى 80.56 دج لكل واحد دولار، وهذا راجع إلى سياسة تخفيض قيمة العملة التي تبنتها الجزائر مع مطلع التسعينات في ظل إصلاحاتها النقدية، ولكن مع أزمة انهيار أسعار النفط الأخيرة وهبوط مداخيل البلاد بأكثر من النصف، قامت السلطات بإجراء تخفيض كبير في سعر الصرف بتاريخ 17 أوت 2015، حيث انخفض الدينار لمستوى قياسي جديد أمام الدولار الأمريكي حيث وصل سنة 2016 و 2017 إلى 109.46 و 110.96 دج على التوالي، وكان مبرر السلطات من وراء التخفيض هو كبح النمو المفرط في الواردات، التي تضاعفت بأكثر من خمس مرات ما بين عامي 2000 و 2013.

¹ بنك الجزائر: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، 2016، ص 64.

الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

الجدول رقم (29): تطور سعر الدينار مقابل الدولار وأسعار النفط خلال الفترة (1990-2017)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الدينار مقابل الدولار	8.95	18.47	21.83	23.34	35.05	47.74	54.75	57.71	58.74	66.64
أسعار النفط دولار للبرميل	22.26	18.62	18.44	16.33	15.53	16.86	20.29	18.68	12.39	17.5
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الدينار مقابل الدولار	75.31	77.26	79.68	77.37	72.06	73.36	72.64	69.36	64.56	72.64
أسعار النفط دولار للبرميل	27.6	23.12	24.36	28.10	36	50.64	61.08	69.10	94.45	61.06
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017		
الدينار مقابل الدولار	74.40	72.85	77.55	79.38	80.56	100.46	109.46	110.96		
أسعار النفط دولار للبرميل	77.45	107.5	109.5	105.9	96.20	49.50	40.76	52.43		

المصدر: مختلف تقارير بنك الجزائر.

الملاحظ من خلال الجدول أن هناك علاقة طردية بين سعر البترول وقيمة الدينار الجزائري، أي أنه كلما انخفض سعر برميل النفط، كلما أعقبه تخفيض أكثر في قيمة العملة خصوصا من عام 2014، وذلك في محاولة من قبل الحكومة رفع إيراداتها من صادرات النفط عند تحويلها إلى العملة الوطنية.

سياسة تخفيض العملة هي وسيلة متعمدة، تستخدمها البلدان لمعالجة ظرف اقتصادي سيء يتميز بتدهور قدرتها التنافسية وعجز ميزان مدفوعاتها، فعن طريق تخفيض قيمة العملة يصبح من السهل خفض الأسعار ببساطة بما يساعد في تحسن التنافسية السعريّة للصادرات، ومنه زيادة الطلب الخارجي عليها، وبالمقابل تقليص الواردات لارتفاع أسعارها، ومن ثمّ يستعيد ميزان المدفوعات توازنه، غير أن هذه السياسة تتطلب عدة شروط لنجاحها.

أولاً - أسباب تخفيض قيمة الدينار الجزائري في ظل تداعيات الأزمة النفطية

يواجه الاقتصاد الجزائري اختلالات اقتصادية كبيرة. واعتباراً بأن أسعار الصرف تعتبر أهم وسيلة لمعالجة هذه الاختلالات، عمدت الحكومة الجزائرية إلى تخفيض العملة الوطنية في عدة مناسبات، وخاصة قيمتها الخارجية أمام العملات الارتكازية، وذلك للأسباب التالية:¹

1. سماح السلطات الجزائرية بانزلاق تدريجي في سعر الصرف عقب الصدمة البترولية لعام 1986 كإجراء لمعالجة تداعيات انهيار أسعار النفط، حيث تراجع الدينار ما بين 1986 و1988 بمعدل 31% مقارنة سلة الربط، تلاه تراجع آخر ما بين عامي 1989 و1991.

¹ شريف بودري: جدوى سياسة تخفيض الدينار الجزائري لمواجهة تداعيات الصدمة النفطية، في: مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد 16، جامعة الشلف، الجزائر، 2017، ص ص: 143،

الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

2. التخفيض الرسمي الذي مس قيمة الدينار خلال عامي 91 و94 بضغط من صندوق النقد الدولي مقابل تقديمه للمساعدة المالية للجزائر. وقد كان الهدف من هذا التخفيض بحسب الصندوق هو تصحيح الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي (التقييم المفرط للدينار) وتقليص الفرق بين السعر الرسمي والموازي الذي تزايد بشكل حاد.

3. النمو المفرط للواردات في الجزائر (58.58 مليار دولار عام 2014) والذي يعتبر عائقا أمام استقرار قيمة الدينار، وذلك بسبب الطلب المتنامي على النقد الأجنبي لتسوية هذه الواردات، والذي يؤدي إلى عدم وجود توازن بين العرض والطلب على الدينار في سوق الصرف ما ينعكس في انخفاض قيمته.

4. استخدام السلطات الجزائرية لسياسة تخفيض الدينار مقابل الدولار كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري، وهذا في فترات انخيار أسعار النفط مثلما حصل مؤخرا، حيث تراجع الدينار مقابل الدولار الأمريكي من 87.92 دج لكل دولار في 2014/12/37، ليصل إلى 110.19 دج دولار في 2016/05/22 أي بمعدل انخفاض بلغ نسبة 25.32%.

5. استخدام السلطات الجزائرية لانخفاض سعر صرف الدينار مقابل الأورو كإجراء يساعد في كبح نمو الواردات (25% منها مصدرها الأورو) وهذا عبر جعل أسعارها أعلى عند تحويلها للدينار ما يخفض الطلب عليها.

هنا الجدير بالذكر أن الهدف الرئيسي من تخفيض قيمة العملة والذي لم يتم ذكره في حالة الجزائر، والمتمثل في تشجيع الصادرات، شروطه غير متوفرة تماما في الجزائر، لأنها تعتمد في معظم صادراتها على قطاع المحروقات، والذي هو مسعر بعملة الدولار الأمريكي، أي أن الجزائر لا تحوي قاعدة صناعية تصديرية متنوعة، ومن هنا فهي لا تستوفي شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة.

بمقتضى نظام 01-17 الصادر 10 جويلية 2017، يتعلق بسوق الصرف مابين المصارف وأدوات تغطية خطر الصرف أجاز بموجبها المصارف التجارية فتح سوق لبيع وشراء العملات الأجنبية، والذي يسمح للبنوك والمؤسسات المالية والوسطاء المعتمدين بإبرام صفقات فيما بينهم وبين عملائهم لشراء وبيع العملات مقابل الدينار الجزائري¹، وبمنح بذلك لعملاء هذه المؤسسات المالية الحق في الاستفادة من القروض بالعملات الأجنبية التي يتفاوض عليها المهتمون بتحرير أسعار الفائدة، وبالتالي أصبح باستطاعة البنوك التجارية الناشطة في الجزائر التصرف في النقد الأجنبي الموجود في حسابات عملائها، بعدما رخص لها البنك المركزي بيع العملات الأجنبية، لينهي بذلك احتكارا دام قرابة 17 سنة لتسيير العملة الأجنبية المتداولة في سوق الصرف.

¹ نظام 01-17 الصادر 10 جويلية 2017، يتعلق بسوق الصرف مابين المصارف وأدوات تغطية خطر الصرف.

الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

ألزمت هذه التعليمات البنوك التجارية في الجزائر بترك 30% من أموال عملائها بالعملة الأجنبية في خزانة بنك الجزائر المركزي، لتغطية مخاطر صرف العملة، وأعطت حرية التصرف في 70% المتبقية من الأموال بالعملة الأجنبية المودعة في أرصدة عملائها.

يحمل هذا القرار الكثير من الايجابيات، خاصة للمصدرين، الذين كانوا يخسرون في السابق الكثير من الأموال بسبب الفجوة الزمنية بين تغير أسعار الصرف في المركزي الجزائري وبين تحديث أسعار الصرف في البنوك التجارية، كما أن هذا التحرير لسوق العملة الأجنبية يسمح باستغلال الأموال المعطلة (الاحتياطي الإضافي) في خزانة المركزي الجزائري منذ 1991.¹

ثانيا- جدوى سياسة تخفيض الدينار الجزائري

إذا كانت سياسة تخفيض العملة في الاقتصاديات النفطية تؤدي إلى رفع مداخيلها من التصدير مقومة بالعملة الوطنية، فإن هذا الانخفاض المتواصل في قيمة العملة الوطنية له بالمقابل تداعياته السلبية على الاقتصاد الوطني، ومن أهم الأسباب التي تحول خفض الدينار دون جدوى في مواجهة الأزمة المالية للبلاد هي:²

1. نشوء وتفشي ظاهرة "التضخم المستورد" نتيجة ارتفاع تكلفة المستوردات من الغذاء والدواء واللباس عند تقويمها بالعملة المحلية. وهو ما يعني تدهور القدرة الشرائية للمواطنين لاسيما أصحاب الدخول الثابتة. مما يزيد من هشاشة الوضع الاجتماعي والسياسي للبلد.

2. مهما خفض الدينار فإن السوق المحلية تبقى تستعين بالواردات في ظل غياب سلع بديلة تنتج داخل الوطن.

3. أدى خفض الدينار إلى ارتفاع فاتورة المستوردات من مدخلات الصناعة من المواد الأولية، مما جعل كلفة مخرجات الصناعة من المنتجات غالية الثمن مقارنة بنظرائنا التجاريين.

4. إضعاف الثقة في مجال إدارة الأعمال، حيث أن المستثمرين المحليين والأجانب لا تكون لديهم أدنى رؤية حول السلوك المستقبلي لسعر صرف الدينار ماعدا توقع انخفاضه المستمر.

5. تعرض المستثمرين الأجانب لخسائر صرف فادحة عند تحويل أموالهم من داخل الوطن إلى بلدانهم الأصلية، مما قد لا يحفزهم على مواصلة استثماراتهم.

6. خفض الدينار يقابله انخفاض في هوامش أرباح المستوردين عند تحويلها إلى العملة الأجنبية، الأمر الذي يتطلب استيراد وحدات أكبر للحصول على نفس الأرباح التي كانوا يحققونها في الفترة السابقة التي سبقت سياسة التخفيض، الأمر الذي يعمل على زيادة الواردات وليس تخفيضها.

¹ جريدة العربي الجديد: تصريح مستشار بنك الجزائر نبيل جمعة، 2017/12/15، متوفرة على الموقع: <https://www.alaraby.co.uk>

² شريف بودري: مرجع سابق، ص: 146، 147.

الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

7. استمرار انخفاض قيمة الدينار لاسيما مقابل عملات بلدان الجوار كتونس والمغرب سيؤدي إلى استمرار واستفحال ظاهرة التهريب للسلع الجزائرية المدعومة من طرف الدولة (كالبازون...) لبيعها في هذه الدول وتحقيق مكاسب، وهذا على حساب تكبيد الخزينة العمومية خسائر دعمها لأسعار هذه السلع.

الفرع الثاني: إدارة احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر

من خلال ما تم مناقشته سابقا، يتمكن استنتاج أن الميزة الأساسية للوضع النقدي في الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة هي وفرة الاحتياطات الدولية من الصرف الأجنبي أو ما يعرف بمرحلة فائض السيولة الهيكلية، مما أرغم بنك الجزائر الانتقال من عارض إلى طالب للسيولة وهذا بهدف التحكم في عرض النقود وكبح التضخم، متبينا في ذلك سياسة التعقيم النقدي ومعتمدا على أدوات نقدية ومالية مستحدثة لتفعيل تلك السياسة وتجنب مخاطر تراكم احتياطات الصرف. حيث اصطبحت إدارة احتياطات الصرف الأجنبي تحظى بأهمية كبيرة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تحقيق قدر من التناسب في حجم الالتزامات الخارجية قصيرة الأجل لأي اقتصاد.

كما يمكن تعريف إدارة الاحتياطات الدولية على أنها عملية تكفل للدولة السيطرة وتوفير قدر كاف من الأصول الأجنبية الرسمية بصفة دائمة بغية تحقيق أهداف محددة مع تجنب المخاطر المصاحبة لها، حيث تزيد القدرة على تحمل الصدمات، وقد ظهرت أهمية إدارتها نتيجة التجارب التي أدى فيها ضعف ممارسات إدارة الاحتياطات مع اقترانها بالمخاطر إلى تقييد قدرة السلطات النقدية على الاستجابة بفعالية للأزمات المالية مما ينتج عنه تكاليف عالية على وضعية المالية العامة، ومن بين تلك الأهداف ما يلي:¹

- القدرة على التدخل لدعم العملة المحلية مع دعم الثقة في سياسات إدارة النقد وسعر الصرف.
- القدرة على امتصاص الصدمات الخارجية في أوقات الأزمات عن طريق الحفاظ على السيولة بالعملة الأجنبية، مع إظهار الثقة في الأسواق المالية على قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الخارجية.
- تلبية الاحتياطات من النقد الأجنبي مع الوفاء بالتزاماتها عن الدين الخارجي، وإمكانية الحصول على القروض بشروط ميسرة.

➤ مما سبق فإن السياسات الملائمة في مجال إدارتها واختيار الاستثمارات المهمة والمدة المقبولة تساعد في حماية الأصول وضمن توفيرها في الوقت المناسب مع الحفاظ على الإدارة السليمة للاقتصاد الكلي.

أولا- تحليل مؤشرات سياسة التعقيم في الجزائر

¹ أحمد غربي وأحسن ركي: آليات دعم الاحتياطات الدولية الجزائرية في ظل تراجع أسعار المحروقات خلال الفترة 2008-2015، في: مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 05، العدد 10، جامعة ورقلة، الجزائر، 2016، ص 13.

الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

تعتبر سياسة التعقيم عن الدرجة التي يصل اليها تضيق السلطة النقدية على الائتمان المحلي من اجل موازنة التوسع في القاعدة النقدية المرتبط بتراكم الاحتياطات الاجنبية، و المدى الذي تصل اليه قدرة السلطة النقدية على تحصيل السيولة المحلية منم التدخل في أسواق النقد الاجنبي.

تعني سياسة التعقيم قيام البنك المركزي بتخفيض صافي اصوله المحلية بشكل يحد من أثر زيادة صافي أصوله الاجنبية على القاعدة النقدية باستخدام عدة ادوات للتدخل، ذلك انها الخط الدفاعي الاول ضد الآثار غير المرغوب فيها للزيادات في تدفقات رأس المال المال التي يمكن تطبيقها بسرعة، كما يحول دون زيادة العجز في الحساب الجاري، بينما يحتجز مبالغ كبيرة في صورة احتياطي رسمي مما يحد من تأثر البلد عن مواجهة انعكاس التدفقات الرأسمالية¹.

1. **قياس درجة التعقيم:** يقاس التعقيم من خلال مؤشر يحدد درجته ويسجل المدى الذي تصل إليه قدرة السلطات النقدية على تحصيل السيولة المحلية من التدخل في أسواق النقد الأجنبي.

أ- نسبة الاحتياطات الدولية إلى الواردات (R/IM): يعتبر أفضل مؤشر للحكم على مدى كفاية الاحتياطات الأجنبية والذي يقيس عدد أشهر الواردات المغطاة من طرف الاحتياطات الأجنبية، باعتبار أن الواردات هي أهم متغير في بنود ميزان المدفوعات، ويعتقد أنصار هذا المؤشر أن نسبة حوالي 30% من قيمة الواردات، أو تغطية الاحتياطات لثلاثة أشهر من الواردات يعد مستوى احتياطات ملائم. وبعض الاقتصاديين يعتبر أن نسبة الاحتياطات إلى الواردات يجب أن تتراوح ما بين 30 و40% أو من 4 إلى 5 أشهر واردة.

الجدول رقم (30): معدل تغطية احتياطات الصرف الأجنبي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2017/2000)

الوحدة: بالأشهر

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
إجمالي الاحتياطات	11.90	17.96	23.11	32.92	43.11	56.18	77.78	110.18	143.1
الواردات	9.35	9.48	12.01	13.32	17.95	19.86	20.86	26.35	37.99
معدل التغطية	12.19	18.08	19.14	24.32	23.72	27.36	36.66	39.73	34.99
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
إجمالي الاحتياطات	148.91	162.22	182.22	190.66	194.01	178.93	144.13	114.13	97.33
الواردات	37.40	38.89	46.93	51.57	54.99	59.67	52.65	49.43	48.98
معدل التغطية	36.41	38.33	36.77	36.67	35.40	30.08	27.17	22.74	19.41

المصدر: مختلف التقارير السنوية لبنك الجزائر.

¹ عبد العزيز طيبة: فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم احتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة 2000-2011، في: مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 12، جامعة الشلف، الجزائر، جوان 2014، ص 30.

الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

من خلال الجدول نلاحظ أن أشهر التغطية المسجلة تجاوزت بكثير هذا المؤشر، حيث بلغ تقريبا 40 شهرا من التغطية سنة 2007، لتصل في 2014 مستوى التغطية 30 شهرا بسبب صدمة انخفاض أسعار النفط لتواصل نسبة التغطية الانخفاض في السنوات 2015، 2016، 2017، إلى 27، 22، 19 شهرا على التوالي.

ب- مؤشر احتياطي الصرف الأجنبي إلى عرض النقود ($R/M2$): يستخدم هذا المؤشر كإندازر مبكر لوقوع الأزمات المالية، ويمكن من خلال هذا المؤشر معرفة درجة هروب رؤوس الأموال التي من شأنها أن تضغط على الاحتياطات، أو قياس درجة الثقة في العملة ومدى كفاءة النظام المصرفي.¹

الجدول رقم (31): نسبة تغطية الاحتياطات الأجنبية للمعروض النقدي خلال الفترة (2017/2000)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
صافي الأصول الخارجية (1)	776	1311	1756	2343	3119	4180	55151	7416	10247
الكتلة النقدية (2)	2023	2474	2902	3354	3738	4158	4934	5995	6956
نسبة التغطية % (2/1)	38	53	61	70	83	101	111	124	147
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
صافي الأصول الخارجية (1)	10886	11997	13922	14940	15225	15735	15375	12596	11227
الكتلة النقدية (2)	7173	8288	9929	11013	11942	13687	13705	13816	14975
نسبة التغطية % (2/1)	152	145	140	136	127	115	112	91	75

المصدر: النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر لديها نسبة تغطية كبيرة حيث بلغت ذروتها سنة 2009 مسجلة نسبة تغطية بلغت 151.76% مما يدل على أن بنك الجزائر له القدرة الكافية والمریحة على الوفاء بالتزاماته. بالإضافة إلى المعيارين السابقين يوجد معيار الاحتياطات إلى الديون الخارجية قصيرة الأجل، وكذلك المقياس المركب لصندوق النقد الدولي 2011.

2. أدوات بنك الجزائر في تعقيم احتياطات الصرف الأجنبي: عرفت أدوات السياسة النقدية مرحلة تحول تدريجية نحو استخدام الأدوات غير المباشرة لتعقيم احتياطات الصرف الأجنبي سواء تعلق الأمر بأداة إعادة الخصم أو السوق المفتوحة أو الاحتياطي النقدي الإلزامي، واستحداث أدوات جديدة لامتناس فائض السيولة ابتداء من سنة 2002، من شأنها تفعيل السياسة النقدية من خلال نشاطها التعقيمي المتمثل في امتناس هذه الفوائض، وأهم هذه الأدوات كما رأينا آنفا: استرجاع السيولة (7 أيام و3 أشهر)، التسهيلة الخاصة بالوديعة المغلة للفائدة، وكذلك صندوق ضبط الموارد.

¹ محمد العيد صلوح وآخرون: آليات احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر للتحوط من تراجع قيمتها الحقيقية خلال الفترة (2000-2015)، في: مجلة الباحث، العدد 01، المجلد 18، جامعة ورقلة، الجزائر، 2018، ص 216.

ثانيا- توظيف احتياطات بنك الجزائر

1. أهداف إدارة احتياطات الصرف الأجنبي: يعتبر مستوى احتياطات الصرف الرسمية ذا أهمية خاصة إذ يمثل صمام أمان ضد صدمات خارجية محتملة، وعليه يركز الاستقرار المالي الخارجي على المدى المتوسط والطويل على مواصلة التسيير الحذر لاحتياطات الصرف الرسمية من طرف بنك الجزائر، وتتمثل الأهداف المتبعة في هذا المجال في:¹

➤ **الحفاظ على قيمة رأس المال:** التقليل من خطر خسارة القيمة السوقية للأصول، بالحفاظ على محفظة متنوعة للأصول ذات النوعية الرفيعة (فيما يخص تنقيط القرض ونوع المصدر)، وتطبيق ممارسات ملائمة لتخفيف المخاطر.

➤ **الاحتفاظ بمستوى عال من السيولة:** توظيف الاحتياطات في أصول بتاريخ استحقاق قريب أو التي يمكن إعادة بيعها بسرعة دون فقدان القيمة.

➤ **الحصول على المردود الأمثل:** الحصول على أفضل مردود ممكن مع احترام الأهداف المتعلقة بالأمن والسيولة.

2. **توظيفات احتياطات الصرف الأجنبي:** لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه قامت مديرية تسيير الأصول الخارجية لبنك الجزائر بتجزئة محفظة احتياطات الصرف الأجنبي إلى ثلاثة شرائح وفقا لمعيار العوائد/المخاطر:

➤ **شريحة رأس المال العامل:** بهدف التعامل اليومي مع احتياجات البنوك التجارية من العملات الصعبة، وتتألف بشكل أساسي من الأوراق المالية السيادية والودائع المهيكلية.

➤ **شريحة السيولة:** تمثل حوالي 10% من إجمالي محفظة الاحتياطات لبنك الجزائر، ومشكلة أساسا من الأدوات النقدية وأدوات الدخل الثابت لدافع وقائي احترازي على المدى القصير يتمثل في تغطية الواردات والدين الخارجي.

➤ **شريحة الاستثمار:** تمثل الجزء الأكبر في محفظة الاحتياطات وتستثمر أساسا في أدوات الدخل الثابت وبمعدلات متغيرة، القصيرة بأقل من 52 أسبوع، والطويلة بأكثر من سنتين، وفقا لإستراتيجية الشراء والاحتفاظ والتي تهدف إلى التقليل من التعرض لمخاطر السوق، ومن هنا التقليل بشكل كبير من الخسائر الناجمة عن تقلبات أسعار الفائدة، كما تهدف هذه الشريحة إلى تلبية احتياجات السيولة على المدى المتوسط وتعظيم العائد.

3. **أدوات توظيف الاحتياطات الأجنبية:** إن قرار تحديد الأصول القابلة للاستثمار هو إستراتيجية أساسية مهمة ولذلك يتخذ هذا القرار عادة من قبل مجلس النقد والقرض وأهم الأدوات المرخص بها :

➤ **الأوراق المالية:** وتشمل كل من السندات السيادية وأوراق الوكالات الحكومية، والجهات الرسمية الأخرى، والمنظمات متعددة الأطراف، التي تحظى بأفضل تصنيف لدى الوكالات الدولية "AAA". ولقد تزايدت حصة الأوراق المالية منذ 2007 لتبلغ 98% من إجمالي الاحتياطات، وتشكل من أدوات تستفيد من أفضل تنقيط، وبالتالي تتعرض لأقل مخاطر، تتمثل أساسا في السندات السيادية، وبعد مرور أزمة الدين السيادي في 2010 شهدت محفظة الأوراق المالية

¹ محمد لكصاصي: تطورات الوضعية النقدية والمالية في الجزائر، مداخلة محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، الجزائر، أوت 2010.

الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

تراجعا لتصل إلى 94% في ديسمبر 2012، وتوزع حصة الأوراق المالية إلى 65% سندات سيادية، و12.9% مؤسسات حكومية، و14.2% وكالات فوق قومية حكومية ودولية، و6% أدوات مالية لبنك التسويات الدولية، كما تتوزع هذه المحفظة على سلة من العملات: 52% دولار أمريكي، 37% لليورو، 9.6% جنيه استرليني، وتوزع هذه السندات على كل من أمريكا بنسبة 20.7%، وألمانيا بنسبة 15.2%، وفرنسا بنسبة 12.4%، وهولندا 9.6%، وبريطانيا 8.2%.

➤ **الودائع:** يمكن لبنك الجزائر وضع احتياطياته في شكل ودائع عادية أو ودائع مهيكلتة في أي مؤسسة بشرط أن لا يقل تصنيفها *A* بواسطة *Standard & Poor's*، وموديز وفيتش، أو وكالات التصنيف المؤهلة من طرف لجنة الاستثمار، وتوضع الودائع لدى البنوك المركزية، والمؤسسات المالية الدولية.

حيث يحتفظ بنك الجزائر بقرابة 15 مليار دولار أي ما نسبته 13% من الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي مستثمرة في شكل سندات خزانة أمريكية، فضلا عن الواقع بولاية نيويورك الأمريكية والذي تربطه علاقة تاريخية مع بنك الجزائر إذ فتح الأخير حسابا لتوطين عائداتها.

كما أن جزءا آخر من الاحتياطيات الأجنبية محتفظ به لدى العديد من البنوك الأوروبية مثل *Deutsche Bank*، إذ يحوز بنك الجزائر على حسابين أحدهما جار بعملة اليورو والآخر بالدولار، وفي بنك *Standard Chartered* البريطاني له نصيب من الاحتياطي.

كما يضع بنك الجزائر المركزي جزءا في حسابين آخرين واحد في بنك *HSBC* في لندن يحتوي على 20 مليار دولار والثاني في بنك *Barclays* الذي يعتبر زبونا سياديا بفعل حجم الودائع الكبير الموضوع لديه من الاحتياطي النقدي، وفي إطار سياسة تنويع البنوك، تم وضع مبلغ آخر من الاحتياطي في بنك *Banque Nationale de Paris* الفرنسي، وهو البنك الوحيد الذي تضع فيه الجزائر جزءا من احتياطي الصرف رغم العلاقات التاريخية بين البلدين.

البنوك الآسيوية هي الأخرى كان لها نصيب من الاحتياطيات، أبرزها البنك الياباني *Mizuho* الذي فتح فيه بنك الجزائر حسابا قبل 10 سنوات.

ثالثا- إدارة احتياطيات الصرف الأجنبي

بتسجيل الجزائر لمستوى احتياطيات قياسي بلغ ذروته سنة 2013 بمبلغ 194.01 مليار دولار والذي عرف تراجعاً ملحوظاً ابتداءً من سنة 2014 إلى غاية سنة 2017 مسجلا 97.33 مليار دولار فقط نتيجة انهيار أسعار البترول سنة 2014، فإن الجزائر ارتأت منذ مدة أي سنة 2004 و2006 التسديد المسبق لديونها الخارجية، وإنشاء صندوق لضبط الموارد والمساهمة في تمويل برنامج الإنعاش الاقتصادي.

الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

1. التسديد المسبق للديون الخارجية: أول عملية دفع مسبق للديون الخارجية تم سنة 2004 حيث تمكنت من سداد 12 قرض للبنك الإفريقي للتنمية، ما وفر ما مقداره 187 مليون دولار، إضافة إلى سداد 22 قرض للبنك العالمي وهو ما وفر 121 مليون دولار.

➤ توقيع اتفاق مع نادي باريس: حيث طلبت الجزائر رسميا في شهر مارس 2006 من البلدان الأعضاء في نادي باريس التسديد المسبق لديونها الخارجية التي أعيد جدولتها إلى حدود 8 مليار دولار من كجموع الديون الخارجية المقدرة ب 15.5 مليار دولار في نهاية 2005، ولقد كان جزء كبير من هذه الديون المعنية بالدفع المسبق ديون متوسطة الأجل تتراوح نسبة الفائدة عليها من 8 إلى 11%.

➤ إلغاء ديون الجزائر من قبل روسيا: تمثل ديون روسيا على الجزائر ما نسبته 29% من إجمالي الديون الخارجية، أي حوالي 7.4 مليار دولار، حيث تمكنت الجزائر من توقيع اتفاقية مع روسيا يتم بموجبها إلغاء تلك الديون المترتبة عليها مقابل التزام الجزائر بشراء سلع وخدمات تعادل قيمة الديون الملغاة مع روسيا.

➤ الاتفاق مع نادي لندن: حيث اتفقت الجزائر مع نادي لندن على تسديد ديونها التجارية تزامنا مع الاتفاق المبرم مع نادي باريس والذي مكنها من تسديد ما مقداره 9 مليار دولار مع كل من نادي باريس ولندن.

2. إنشاء صندوق ضبط الموارد: نظرا لتقلبات أسعار البترول ومدى تأثير ذلك على المداخيل من العملة الصعبة والتي تؤثر مباشرة على تراكم احتياطات الصرف فإن السلطات الجزائرية قررت إنشاء صندوق لضبط الموارد بهدف امتصاص الجباية البترولية والتي تفوق تقديرات قانون المالية المعد سنويا.

3. تمويل برامج الإنعاش الاقتصادي: وتمثلت هذه البرامج أساسا فيما يلي:¹

➤ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004): والذي خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار (حوالي 7 ملايين دولار أمريكي)، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1.216 مليار دينار (ما يعادل 16 مليار دولار)، بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا.

➤ البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009): الذي قدرت الاعتمادات المالية الأولية المخصصة له مبلغ 8.705 ملايين دينار (114 مليار دولار)، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق (1.216 مليار دينار) ومختلف البرامج الإضافية، لاسيما برنامجي الجنوب والهضاب، والبرنامج التكميلي الموجه لامتصاص السكن الهش، والبرامج التكميلية المحلية. أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009 فقد قدر ب 9.680 مليار دينار (حوالي 130 مليار دولار)، بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى.

¹ محمد العيد صلوح وآخرون: مرجع سابق، ص 218.

الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

➤ برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014): قدر المبلغ الإجمالي المخصص لهذا البرنامج بـ 21.214 مليار دينار (ما يعادل حوالي 286 مليار دولار)، بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق (9.680 مليار دينار)، أي أن البرنامج الجديد مخصص له مبلغ أولي بمقدار 11.534 مليار دينار (155 مليار دولار).

رابعا- معيقات التعقيم النقدي في الجزائر

على الرغم من الأداء المقبول لسياسة التعقيم النقدي، إلا أن ذلك لا يخلو من وجود بعض القضايا التي تعرقل تطبيق تلك السياسة على أكمل وجه ومن بينها:

1. تكاليف سياسة التعقيم النقدي: نظرا لتراكم احتياطات الصرف الأجنبي واستمرار عملية تنقيدها، فقد أدى ذلك بطبيعة الحال بالسلطة الجزائرية إلى تحمل تكاليف ناجمة عن سياسة التعقيم من خلال معدلات الفائدة المفروضة على كل أداة من الأدوات المستحدثة تتمثل في:

➤ معدل التعويض المقابل للاحتياط الإجمالي وهو معدل الفائدة الذي يمنحه بنك الجزائر لصالح البنوك التجارية مقابل الاحتياطي الإجمالي الذي تودعه هذه الأخيرة لديه، وهو في تناقص منذ سنة 2001، رغم التزايد المستمر في معدل الاحتياطي الإجمالي المفروض بغية تعزيز فعالية السياسة النقدية في الامتصاص الفعلي لفائض السيولة في السوق النقدية.

➤ معدل الفائدة على استرجاع السيولة الثلاث: والتي تختلف من أداة إلى أخرى وتعبر عن تكلفة أحجام السيولة المسترجعة وهي متأرجحة بين الزيادة والنقصان.

➤ معدل الفائدة عن تسهيلة الوديعة الدائمة: ويتم مكافئتها بمعدل ثابت يعلن عنه بنك الجزائر حسب تقلبات السوق.

2. غياب التنسيق بين الخزينة العامة وبنك الجزائر: بدأت الخزينة العمومية الاعتماد منذ سنة 2006 على الاقتطاع المباشر من صندوق ضبط الإيرادات لتمويل عجز الموازنة العامة، مما يؤدي إلى زيادة عرض النقود الأمر الذي يزيد من صعوبة التحكم في عمليات استرجاع السيولة التي تصبح مكلفة جدا.

3. اتساع الفجوة بين السعر المرجعي والفعلي للبترو: اتساع الفارق بين هدين السعيرين يعني أن معظم إيرادات الجباية لبترولية تصرف بعيدا عن رقابة البرلمان، وفي ظل وجود الفساد الإداري تقل بذلك سياسة التعقيم النقدي.

الفرع الثالث: استهداف التضخم

لقد عرفت السياسة النقدية في الجزائر منذ ثمانينات وتسعينات القرن الماضي، العديد من التغيرات نظرا إلى الارتفاع الكبير وغير المسبوق لمعدلات التضخم لفترات طويلة، حيث لم تعد السياسات المطبقة آنذاك تتمتع بقبول واسع بسبب فشلها الذريع في كبح والسيطرة على التضخم، نتيجة لتركيز السلطة النقدية على مدار هذه السنوات على الأدوات التقليدية غير المباشرة، والتي بقيت على حالها دون أن تواكب الإصلاح النقدي المتعلق بالنقد والقرض والتعديلات التي تبعتها، حتى أصبحت عائقا بات يهدده بسبب عدم كفاءتها في بلوغ هدف الاستقرار، وإهمالها للسياسات النقدية الحديثة

الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

المباشرة، الأمر الذي استدعى اقتراح فكرة استهداف التضخم في حد ذاته، خاصة بعد أن نجحت عدة دول متقدمة وناشئة لنتائج متميزة بعد خوضها هذه التجربة كنيوزيلندا، كندا، بريطانيا، كوريا الجنوبية، المكسيك والأرجنتين من تحقيق المعدلات أو المدى المستهدف خلال فترة زمنية وجيزة.

أولاً- الإطار القانوني لسياسة استهداف التضخم في الجزائر

إن تميز الجزائر خلال هذه الفترة بوفرات نقدية هائلة نتيجة تراكم احتياطات الصرف الأجنبي، وما نتج عن ذلك من زيادة في الكتلة النقدية، أدت لبنك الجزائر إلى إتباع سياسة نقدية جديدة هدفها امتصاص الكتلة النقدية الفائضة متبنيا في ذلك سياسة التعقيم النقدي بهدف الحد من التضخم كما رأينا سابقا، وتحقيق معدلات مقبولة له وكان ذلك من خلال استخدام معدل إعادة الخصم وأداة الاحتياطي الإلزامي وكذلك استحداث أدوات جديدة للسياسة النقدية. تبين المادة 35 من قانون 03-11 المتعلقة بالنقد والقرض أن مهمة بنك الجزائر تتمثل في توفير أفضل الشروط والحفاظ عليها لضمان نمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد، كما جاء في التقرير السنوي لبنك الجزائر فإن الهدف النهائي للسياسة النقدية هو الحفاظ على الاستقرار النقدي من خلال استقرار الأسعار والمقاس بمؤشر أسعار الاستهلاك. حيث تم تحديد معدل التضخم اقل من 3% سنة 2003 كهدف. وعليه فإن المادة أعلاه وما جاء في تقرير البنك المركزي لسنة 2003 تبين أن السياسة النقدية في الجزائر لا تأخذ بعين الاعتبار سوى هدف استقرار الأسعار، يستهدف البنك معدل تضخم لا يزيد عن 3 أو 4%.

في سنة 2009 تمت مراجعة وتكملة الإطار التنظيمي المتعلق بتدخلات بنك الجزائر، بموجب تنفيذ أهداف السياسة النقدية المحددة من طرف مجلس النقد والقرض (نص المادة 62 من الأمر 03-11)، وتماشيا مع التطورات على المستوى العالمي في مجال السياسة النقدية عقب الأزمة الدولية، اصدر مجلس النقد والقرض النظام رقم 09-02 المؤرخ في 26/05/2009 المتعلق بعمليات السياسة النقدية، وسائلها وإجراءاتها، إضافة إلى ذلك تعطي الأحكام التشريعية الجديدة المدعمة بالأمر رقم 10-04 المعدل والمتمم للأمر 03-11، إرساء قانونيا لاستقرار الأسعار كهدف صريح للسياسة النقدية مبرزا ضرورة استهداف التضخم.¹

بالفعل فإن هدف التضخم الكامن في الإطار التنظيمي الجديد للسياسة النقدية، والتي وُضع في أوت 2010، والتي يمكن اعتبارها أهدافا وسيطة قصيرة الأجل (للتأثير على المجاميع النقدية وعلى سعر الصرف)، وعليه تطلب استهداف التضخم على الآفاق متوسطة الأجل، تطوير وسائل ملائمة تسمح بتعميق الإطار التحليلي، تدعيما لصياغة

¹ بنك الجزائر: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، 2013، ص 150.

الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

السياسة النقدية ولتطبيقها بطريقة مرنة من طرف بنك الجزائر، أي وضع إطار مرجعي يبرز فيه الهدف المرن للتضخم أكثر فأكثر¹.

لذلك تعتبر سنة 2010 نقطة تحول في مجال استهداف التضخم في الجزائر، واستلزم تطبيق هذه السياسة المرور ببعض المراحل نوحزها فيما يلي:²

➤ 2011 أول سنة لتطبيق استهداف التضخم الضمني على الأفق متوسطة الأجل.

➤ 2012 الإعلان عن فكرة تطبيق الاستهداف المرن للتضخم، الذي يعتمد على:

➤ مؤشر أسعار الاستهلاك.

➤ إيجاد علاقة التضخم والجمع النقدي $M2$ (خارج ودائع قطاع المحروقات).

➤ 2013 أول سنة لتطبيق الاستهداف المرن للتضخم.

ثانيا- مدى تحقق شروط استهداف التضخم في الجزائر

إن الحكم على مدى فعالية سياسة استهداف التضخم مرتبطة أولا بمدى توفر شروط تطبيق هذه السياسة، ثم بمدى إمكانية تحكم السلطة النقدية في المعدل أو المدى المستهدف، وفيما يلي نذكر مدى توفر هذه المتطلبات في الجزائر:

1. الشروط العامة:

أ. الإعلان العام عن أهداف رقمية لمعدل التضخم في الأجل المتوسط تلتزم السلطة النقدية التزاما صريحا بتحقيقه خلال فترة زمنية محددة، يتم نشر هذا الهدف والمدة المحددة لها عن طريق دوريات، تقارير رسمية، بيانات صحفية، مطبوعات، خطابات... الخ، أما في الجزائر فلا نجد هذا الشرط متوفر ولم تلتزم به السلطة النقدية، ولم يتم تحديد رقما واضحا للتضخم يتم استهدافه لا في القانون 90-10 ولا الأمرين المعدلين لهذا القانون أو أي تعليمة صادرة عن بنك الجزائر حيث تم الإشارة إلى استهداف التضخم على المدى القصير فقط. ومنه فإن السلطة النقدية في الجزائر لا تستهدف التضخم كأسلوب لإدارة السياسة النقدية في تحقيق استقرار الأسعار في المدى الطويل.

ب. الالتزام المؤسساتي بان استقرار الأسعار هو الهدف الأولي للسياسة النقدية في المدى الطويل مع الالتزام والتعهد بتحقيق الهدف، في الجزائر وبموجب قانون النقد والقرد فقد حصر عدة أهداف للسياسة النقدية من بينها هدف استقرار الأسعار ولكن بموجب الأمر 04-10 أرسى هدف استقرار الأسعار كهدف صريح للسياسة النقدية، وأصبح هدف

¹ المرجع نفسه، ص 151.

² محمد بن عودة: واقع سياسة استهداف التضخم في الجزائر للفترة (2001-2014) ومتطلبات تفعيلها بالاعتماد على التجربة التركية، في: مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 03، العدد 01، جامعة الشلف، الجزائر، 2017، ص 11.

الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

التضخم محددًا مقارنة بالهدف النقدي الكمي المسمى بالهدف الوسيط، الذي يجب أن يساهم في تجسيد استهداف التضخم.

ت. تتطلب سياسة استهداف التضخم أن يكون للبنك المركزي آليات فنية متقدمة للتنبؤ بمعدل التضخم لذا يستدعي منه تشكيل بنك معلومات يحتوي على معطيات عن المتغيرات تمكنه من رصد معدل التضخم على المدى البعيد، حيث تعتبر الشفافية أفضل وسيلة للحفاظ على استقرار الأسعار وضمان مصداقية البنك المركزي، إضافة إلى التواصل المستمر مع الجمهور الذي يمثل مصداقية السياسة النقدية، من خلال تزويده بكافة المعلومات المتعلقة بالإستراتيجية المتبعة وتحليل القرارات ونشرها بصفة دورية ومستمرة، والتواصل المستمر يساعد الجمهور على فهم أصل السياسة النقدية للبنك المركزي، وبالنسبة للجزائر وفيما يخص الشفافية لا تزال بعيدة ضمن هذا الإطار، أما فيما يخص التعامل مع الجمهور ونشر البيانات هناك تطور ملحوظ من خلال اشتراك الجزائر في النظام العام لنشر البيانات التابع لصندوق النقد الدولي في أبريل 2009. إضافة إلى التدخلات التي يقدمها محافظ بنك الجزائر أمام البرلمان والمنشورة عبر موقع البنك، إضافة إلى التقارير، النشرات والدوريات ولكن هناك ضعف حول مساءلة البنك في غياب لجنة مختصة. حيث تعد المساءلة من قبل البرلمان حول مدى التزام البنك المركزي بتعهداته ضعيفة وغير فعالة.

2. الشروط الأولية: وتتمثل في:

أ. **استقلالية بنك الجزائر:** يعتبر قانون النقد والقرض 90-10 بداية الإصلاح الفعلي للنظام المصرفي في الجزائر، فبموجب هذا القانون أصبح بنك الجزائر يتمتع بالاستقلالية النسبية عن الحكومة، وبعدها عرف عدة تعديلات على مر السنوات وهذا ما رأيناه سابقا، وعليه سنحاول إبراز ذلك كما يلي:

➤ **سلطة الحكومة في تعيين وعزل المحافظ وأعضاء مجلس الإدارة:** نجد أن إدارة البنك يرأسها محافظ يساعده 3 نواب يعينون بموجب مرسوم رئاسي كما رأينا سابقا، فمن خلال طريقة التعيين للمحافظ ونوابه ومدة عضويتهم التي تعتبر طويلة، والتي لا يمكن خلالها عزلهم فيها، إلى في حالة العجز الصحي المثبت قانونا أو الخطأ الفادح بموجب مرسوم يصدره رئيس الجمهورية.

حيث لا يمكن للمحافظ ونوابه تقلد أي مناصب أخرى خلال ولايتهم، أو ممارسة أي مهام أخرى خارج دائرة بنك الجزائر، فلا يمكن للمحافظ ونوابه ممارسة أي نشاط أو مهنة أو تولي أي منصب خلال فترة ولايتهم، ما عدا تمثيل الدولة لدى المؤسسات العمومية ذات الطابع المالي أو النقدي أو الاقتصادي، كما لا يجوز للمحافظ ونوابه خلال سنتين بعد انتهاء فترة ولايتهم أن يديروا أو يعملوا في مؤسسة خاضعة لسلطة أو مراقبة بنك الجزائر، كم لا يمكن أن يعملوا كوكلاء

الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

أو مستشارين لتلك المؤسسات والشركات، ويتقاضى المحافظ ونوابه خلال هذه المدة تعويضا يعادل راتب سنتين يتحمله بنك الجزائر.¹

➤ من حيث صياغة السياسة النقدية: حسب ما نص عليه القانون في مهام مجلس النقد والقرض، للمجلس سلطات باعتباره السلطة النقدية من خلال إصدار النقد ويحدد ويساير ويتابع ويقيم السياسة النقدية، كما يتمتع باستقلال مطلق في تنظيم الأدوات وتطبيقها وتعديلها لتحقيق أهداف السياسة النقدية، وكذا قواعد الحذر للسوق النقدية. ووضع قواعد الصرف وتنظيم سوق الصرف وغيرها من الأعمال.

➤ دور بنك الجزائر في إعداد الميزانية: من ناحية دوره في إعداد الموازنة العامة للدولة فهذا الأمر غير منصوص عليه في القانون.

➤ استقلالية تحديد الأهداف: تمثل مهمة بنك الجزائر في ميادين النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط لتحقيق النمو السريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد، فالهدف الرئيسي للسياسة النقدية يمثل في العمل على تخفيض معدل التضخم، والتحكم فيه قصد حماية قيمة العملة وتحقيق شروط التنمية والاستقرار النقدي، وتعتبر بذلك محاربة التضخم الهدف النهائي والأساسي للسياسة النقدية.

➤ استقلالية التمويل والإقراض: لا تتجاوز العلاقة بين بنك الجزائر والحكومة في الإطار الرسمي الصفة الاستشارية، حيث تستشير الحكومة البنك المركزي في كل مشروع قانون أو نص تنظيمي يتعلق بالأمور المالية والنقدية، كما يمكنه من خلال محافظه أو مجلس النقد والقرض أن يقترح على الحكومة اتخاذ إجراءات من شأنها تحسين ميزان المدفوعات أو حركة الأسعار، مما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية، وتبليغ الحكومة عن أي عامل قد يؤثر على استقرار النقد، وإلى جانب ذلك يقوم بنك الجزائر بتقديم المساعدة للحكومة وممثليها في علاقاتها مع المؤسسات المالية متعددة الأطراف والدولية أيضا، وفي كل الأحوال بنك الجزائر هو صاحب الكلمة الأخيرة في القضايا المبنية في القانون. حيث يمكن لبنك الجزائر أن يمنح الخزينة العمومية تسبيقات على مستوى تعاقدية في حد أقصاه (10%) من الإيرادات العادية وتكون مدة استحقاقها اقل من سنة (لمدة سنة على الأكثر و240 يوم).

ب. امتلاك هدف وحيد للسياسة النقدية: في الجزائر تعددت الأهداف من خلال قانون النقد والقرض 90-10 وكذا الأوامر المعدلان له كما أشرنا سابقا. ولم ترد أي تعليمة أو أمر يتعلق بتحديد رقم كمي لمعدل التضخم المستهدف من قبل السلطة النقدية، في حين احتوى تقرير 2003 لبنك الجزائر على رقما مستهدفا للتضخم 3% خلال السنوات القادمة، وبعد تبني سياسة استهداف التضخم سنة 2010 أصبح الهدف الأساسي للسياسة النقدية ولكن في المدى القصير.

¹ المادة 15 من الأمر 11/03 المؤرخ 26 أوت 2003، من قانون النقد والقرض.

الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

ت. وجود علاقة مستقرة بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم: في الجزائر هناك توجه استشرافي للسياسة النقدية في مواجهة التوسع في الكتلة النقدية ومعدل التضخم. كما تم عرض نماذج التي تم تطويرها من قبل إدارات بنك الجزائر للتحكم في التضخم والتي تركز على عدة مؤشرات أهمها: اختلال التوازن بين العرض والطلب، ارتفاع تكاليف الإنتاج والتضخم المستورد، إضافة إلى وضع نموذج يتوقع التضخم في الأجل القصير ويستوجب إلى انشغال رؤية مستقبلية بغرض التوقع الشهري لمعدل التضخم وتطوره لأفق سنة واحدة¹. وبالفعل فإن أهمية تنبؤ التضخم ومراقبته قد أدى بينك الجزائر، منذ 2009، إلى تطوير أداة ملائمة تستجيب إلى انشغال وضع نظرة استشرافية. إن هذا النموذج (نموذج أحادي المتغير لسلاسل زمنية)، والذي يأخذ بعين الاعتبار الذاكرة الموفرة من قبل السلسلة الشهرية التاريخية لمؤشرات الأسعار عند الاستهلاك، كان يهدف في البداية إلى التنبؤ بمعدل التضخم على المدى القصير، أي التنبؤ الشهري لتطورات على آفاق سنة واحدة، موازاة مع ذلك، عمّق بنك الجزائر تحليل محددات التضخم، مما سمح بوضع نموذج تنبؤ للتضخم على 24 شهرا ابتداء من سنة 2012².

مما سبق يمكن القول أن معظم شروط تطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر غير محققة ومن هنا إمكانية تطبيقها وفعاليتها في الوقت الحالي أمر غير ممكن نظرا لعدم الجاهزية، وهذا بالرغم من أن معدلات التضخم المحققة في الجزائر تتراوح بين (0-5%).

كما توجد عدة صعوبات تتعلق بطبيعة الاقتصاد الوطني تمنع السلطة النقدية من ممارسة استهداف التضخم بفعالية، يعتمد الاقتصاد الجزائري على إنتاج الثروات الباطنية التي تشكل معظم صادراته، وهذا ما يجعل الناتج الإجمالي المحلي يخضع لأسعار المحروقات في الأسواق العالمية، حيث أن جهاز الإنتاج خارج قطاع المحروقات غير مرن ولا يستطيع استيعاب الصدمات الخارجية، الأمر الذي يؤثر في معدل التضخم في المستقبل. كما يتميز النظام البنكي بعدم الكفاءة، وهذا يؤثر بالسلب على معدل التضخم المستهدف، حيث أن النظام المصرفي هو الذي يقوم بخلق الائتمان داخل الاقتصاد ويقوم بتخصيص الموارد المالية في القطاعات ذات المردودية. لذلك يترتب عن عدم أداء هذه المهام بصفة جيدة زيادة مفرطة في التوسع النقدي غير المرغوب فيه مما يؤدي إلى نشوء الفجوات التضخمية³.

ثالثا- تقييم سياسة استهداف التضخم في الجزائر في الفترة (2003-2017)

لقد عرفت سنة 2000 أدنى مستوى لمعدل التضخم في الجزائر، ويرجع سبب ذلك كما رأينا سابقا إلى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي التي استدعت قيام السلطات بتحرير الأسعار، رفع أسعار الفائدة، التخلي على الإصدار النقدي

¹ وليد بشيشي وسليم مبلج: تحديات السياسة النقدية باستهداف التضخم في الجزائر ومدى تأثره بالتغيرات الخارجية والأزمة العالمية، في: مجلة حوليات جامعة الجزائر 3، المجلد 30، العدد 2، الجزائر، 2016، ص 57.

² بنك الجزائر: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر التقرير السنوي، 2012، ص 177.

³ الويزة العيفة وصالح تومي: واقع تطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر، في: مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 24، جامعة بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2018، ص ص: 241، 242.

الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

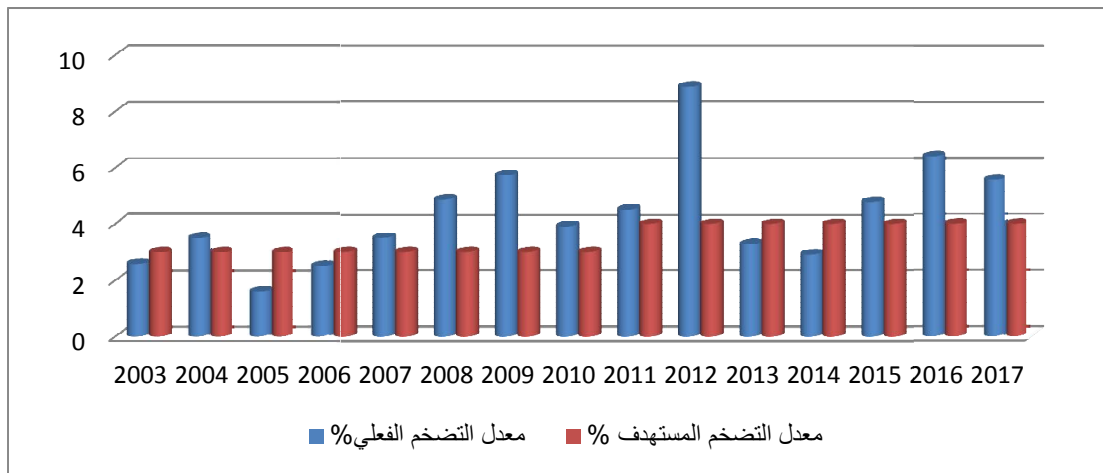
لتمويل عجز الموازنة، تجميد الأجور، وفي المقابل وابتداء من سنة 2001 عرفت معدلات التضخم تطورات كبيرة نتيجة لتطبيق سياسة مالية توسعية، ولمعرفة مدى تحقيق بنك الجزائر لمعدل التضخم المستهدف، ندرس الانحراف بين معدل التضخم الفعلي ومعدل التضخم المستهدف، نقوم باستخدام مؤشر أسعار الاستهلاك للتعبير عن معدل التضخم، حيث عمل بنك الجزائر على استهداف التضخم منذ سنة 2003 لذا أخذنا معدل التضخم الفعلي ومعدل التضخم المستهدف للفترة 2003-2017. ونتائج الجدول الموالي تبرز أهم التغيرات التي حصلت:

الجدول رقم (32): تطور معدل التضخم الفعلي والمستهدف في الجزائر خلال الفترة (2003-2017)

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المستوى العام للأسعار	105.72	109.92	111.43	114.01	118.2	124	131.1	136.23
معدل التضخم الفعلي%	2.6	3.5	1.6	2.53	3.51	4.86	5.74	3.91
معدل التضخم المستهدف %	3	3	3	3	3	3	3	3
الانحراف (الفجوة) %	-0.4	0.5	-1.4	-0.47	0.51	1.86	2.74	0.91
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	
المستوى العام للأسعار	142.39	155.05	160.1	164.77	172.65	183.7	193.97	
معدل التضخم الفعلي%	4.52	8.89	3.26	2.92	4.78	6.4	5.59	
معدل التضخم المستهدف %	4	4	4	4	4	4	4	
الانحراف (الفجوة) %	0.52	4.89	-0.74	-1.08	0.78	2.4	1.59	

المصدر: تقارير بنك الجزائر لمختلف السنوات.

الشكل رقم (17): تطور معدل التضخم الفعلي والمستهدف خلال الفترة (2003-2017)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (32).

من خلال قراءة الجدول رقم (32) والشكل المرافق له، نلاحظ أن السلطة النقدية في الجزائر قد حققت أفضل أداء من حيث استهداف التضخم خلال جل السنوات ما عدا سنة 2012 حيث بلغ انحراف معدل التضخم الفعلي عن الهدف بـ 4.89%، ففي سنة 2003 نلاحظ أن السياسة النقدية حققت معدل تضخم اقل من المستهدف، وكذلك

الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

بالنسبة لسنة 2005، 2006 حيث انخفض معدل التضخم الفعلي الى 1.6 و 2.53% على التوالي، في حين بقي المعدل المستهدف 3%، ثم انتقل معدل التضخم إلى 3.51%، 4.86%، 5.74% في السنوات 2007، 2008، 2009 على الترتيب حيث كان معدل التضخم أكبر من المستهدف في سنة 2009 بانحراف قدره 2.74% عن المستهدف وذلك راجع إلى آثار الأزمة المالية لسنة 2008 حيث تباطأ معدل النمو وزيادة التضخم المستورد.

ساهم الطابع الداخلي أساسا لتضخم أسعار المنتجات الأساسية التي حدثت في بداية 2001 في ذروة التضخم سنة 2012 والتي بلغت نسبة 8.89%، مما دفع بنك الجزائر إلى إدخال في بداية 2013 أدوات جديدة كما رأينا سابقا، وهذا بهدف تدقيق إدارة للسياسة النقدية وبتبني منهج استشرافي. وبالفعل قد دعم هذا المنهج عودة معدل التضخم ابتداء من سنة 2013 نحو الهدف الذي حدد مجلس النقد والقرض، حيث وصل معدل التضخم في هذه السنة إلى 3.26%، وفي سنة 2014 بمعدل 2.92% فقط، ليصير بذلك التحكم في التضخم فعليا ويساهم في إرساء اقو للاستقرار النقدي والمالي.

بعد سنتين متتاليتين لتراجع قوي للتضخم (2013 و 2014)، تسارعت الوتيرة السنوية المتوسطة لارتفاع الأسعار في سنة 2015، بواقع 4.78% لتتواصل وتبلغ 6.4% في سنة 2016، وهذا راجع كما رأينا سابقا إلى الانخفاض الحاد في أسعار البترول وانخفاض العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي والاورو وكذا لجوء الحكومة إلى الإصدار النقدي لتغطية العجز الحاصل.

الفرع الرابع: تقلبات أسعار النفط وسياسة التمويل غير المباشر

ظهرت صيغة التمويل غير التقليدي في الاقتصاد الجزائري كآلية جديدة لضمان استمرارية نموذج التنمية الاقتصادية الذي تبنته الحكومة منذ سنة 2001، حيث ومع تدني أسعار النفط منذ سنة 2014 بنسبة 50% خلال فترة 6 أشهر فقط، دخلت صيغة التمويل غير التقليدي حيز التطبيق بعد تعديل قانون النقد والقرض 90-10 بموجب القانون 17-10.

أولا- الظروف الاقتصادية السابقة لتطبيق التمويل غير التقليدي في الجزائر

أشارت أهم الإحصائيات المالية والنقدية للاقتصاد الجزائري قبل اللجوء إلى اعتماد التمويل غير التقليدي في الجزائر إلى:¹

1. انخفاض كبير للسيولة النقدية في البنوك على مدار سنتي 2015 و 2016، حيث انتقلت من 2731 مليار دينار مع نهاية 2014 إلى 1833 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2015، لتبلغ 821 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2016، ثم

¹ بالاعتماد على: تقرير بنك الجزائر الصادرة في أبريل 2017، وتقرير بنك الجزائر الصادر في فيفري 2018.

الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

لتسجيل 512 مليار دينار في نهاية سبتمبر 2017، مما أدى إلى انتعاش السوق البنينة للمصارف التي كانت راكدة تلك الفترة.

2. استمرار تآكل احتياطي الصرف الجزائري قتل من هامش التصدي للصدمات الخارجية، حيث من المتوقع أن يبلغ قيمة 79.7 مليار دولار نهاية سنة 2019 بمعدل (18.4 شهر من الاستيراد)، قبل أن يبلغ قيمة 76.2 مليار دولار سنة 2020 (17.8 شهر من الاستيراد).

3. تسجيل مستويات منخفضة لمتوسط سعر النفط الجزائري السنوي مقارنة بالسعر المرجعي لإعدادات الميزانية، حيث تشير إحصائيات منظمة أوبك إلى أن النفط الجزائري أنهى سنة 2017 بمتوسط سعر 54 دولار للبرميل و44.28 دولار للبرميل في سنة 2016، مقابل تحديد الحكومة لسعر مرجعي للنفط يقدر بـ 50 دولار في 2017 و45 دولار في 2016، وهذا ما هدد التوازنات المالية للاقتصاد.

4. كما سجلت الجزائر تراجعا في عجز لميزان التجاري من 20.13 مليار دولار في 2016 إلى 14.3 مليار دولار في 2017، ناتج عن تقليص رخص الاستيراد.

5. عجز ميزانية الدولة قدر بـ 1567 مليار دينار في 2016 مقابل 795 مليار دينار في 2017، أما عجز الخزينة العمومية يبلغ 2245 مليار دينار ما يعادل 12.9% من إجمالي الناتج الداخلي في 2017.

بالإضافة إلى تدني القدرة الشرائية للدينار الجزائري الذي يعتبر من اضعف العملات في إفريقيا، وارتفاع سعر صرفه نحو قيم تاريخية مقابل أهم العملات العالمية خاصة منها الأورو، حيث واحد أورو يساوي حوالي 140 دينار جزائري في السوق الرسمي مع ضغوطات السوق الموازية على قيمة العملة الوطنية حيث وصلت قيمة وحدة واحدة من الأورو إلى 220 دينار جزائري، هذا ما حتم على بنك الجزائر على عدم اللجوء إلى حل تخفيض قيمة العملة الوطنية أكثر من اجل تخطي الأزمة المالية، وقد تم اللجوء إلى ذلك سابقا لرفع إيراداتها من صادرات النفط عند تحويلها إلى العملة الوطنية، مع إثبات العديد من الدراسات فشل مثل هذه السياسات الخاصة بسعر الصرف لاحتواء تداعيات الصدمة البترولية.¹

ثانيا- تبني الجزائر للتمويل غير التقليدي

بدا العمل بالتمويل غير التقليدي بموجب القانون رقم 17-10 الصادر في 11 أكتوبر 2017 الذي يتمم الأمر 11-03، والصادر في الجريدة الرسمية رقم 57 بتاريخ 12 أكتوبر 2017، وجوهر التعديل الذي مس قانون النقد والقرض يظهر جليا من خلال إدراج المادة 45 مكرر، والتي تنص على إمكانية تمويل بنك الجزائر للخزينة العمومية وبشكل مباشر من خلال شراء السندات المالية التي تصدرها، وذلك استثنائيا ولمدة خمس سنوات. وحددت الحالات التي يتم فيها تطبيق هذه الآلية ب: تغطية احتياجات تمويل الخزينة، تمويل الدين العمومي الداخلي، وتمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

¹ وليد العشي وأحمد صديقي: مرجع سابق، ص 260.

الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

وفقا لهذه المادة، تأتي هذه الآلية لمراقبة تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية، التي ينبغي أن تفضي في نهاية الفترة المحددة كأقصى حد إلى:

➤ توازنات خزينة الدولة.

➤ توازن ميزان المدفوعات.

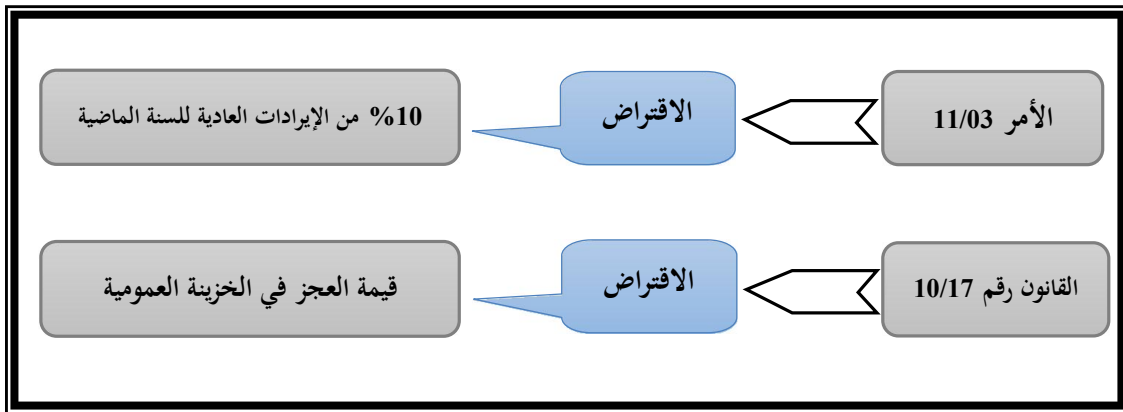
بقراءة بسيطة لنص القانون يمكننا القول أن حدود وسقف الإصدار النقدي في حالات الذهب والعملات الأجنبية لم تتغير، غير انه قد تغير ضمنا من حدود الإصدارات النقدية من طرف بنك الجزائر في حالة العلاقة التمويلية مع الخزينة العمومية.

من خلال هذه المادة يمكننا القول أن سقف الإصدار هنا أصبح غير محدد بقيمة معينة بل بمدى تغطي إيرادات الخزينة لنفقاتها المختلفة وديونها اتجاه أصحاب السندات (الدائون في عملية إصدار القرض السندي سنة 2016)، هذا بالإضافة إلى حجم الاستثمارات الممولة من قبل الصندوق الوطني للاستثمار.

لتوضيح التحولات الحاصلة على سقف الإصدار النقدي وفق تعديلات قانون النقد والقرض نلاحظ الشكل

التالي:

الشكل رقم (18): سقف الإصدار وفق قانون 10/17



المصدر: حمزة رملي: التمويل غير التقليدي في الجزائر وفق تعديلات قانون النقد والقرض، في: مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 04، العدد 01، جامعة ميله، الجزائر، جوان 2018، ص 219.

فيما سبق وفقا للمادة 46 من قانون "النقد والقرض"، بنك الجزائر يمكنه أن يقرض الخزينة العمومية، وان يفتح لها حسابا جاريا على المكشوف، ولكن لا يتجاوز رصيدها فيه 10% من إجمالي الإيرادات العادية للسنة الماضية:

1. لا يسمح للبنك المركزي بشراء "سندات الخزينة العمومية" إلا في السوق الثانوية (سوق التداول) ومن البنوك التجارية والمؤسسات المالية، ولكن مع التعديل الجديد سيسمح لبنك الجزائر بشراء "سندات الخزينة العمومية" في السوق الأولية، وهذا هو البعد غير التقليدي في عملية التمويل المباشرة مقارنة بما كان معمول به في السابق.

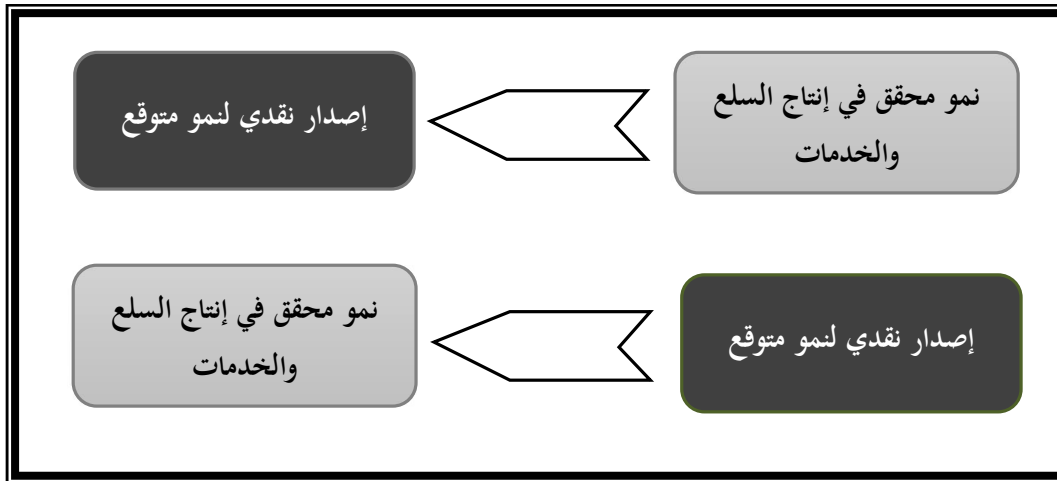
الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

2. كان البنك المركزي لا يكتتب فقط إلا الأوراق المالية عالية الجودة، فهو ووفق قوانين استقلالية البنك المركزي يعتبر متعاملا اقتصاديا مستقلا يتعامل في السوق النقدي وفق الأساليب الاستثمارية المعمول بها، مما جعله يعترف عن اقتناء "سندات الخزينة" نظرا لحالتها غير الجيدة، فهي في غالبها "أصول ذات جودة أقل". ولكن وفي ظل اعتماد هذا النمط التمويلي غير التقليدي، فإن بنك الجزائر سوف يقوم بشراء الأصول المالية للخزينة العمومية الجزائرية بغض النظر عن معدل المخاطر المرتبط بها، ودون اعتبار لجودتها المالية، كما وسوف يمدد مدة قروضها. ما سوف يوفر سيولة هائلة للخزينة تمكنها في دفع ما عليه، وتغطية العجز ودعم موارد صندوق الاستثمار الوطني.

3. وفق قانون النقد والقرض، وفي ظل القوانين الاقتصادية السائدة، لا يمكن للبنك المركزي طباعة عملة إضافية إلا وفق حسابات اقتصادية دقيقة حول وضعية الاقتصاد. ولكن ووفق التعديل الجديد تخلص بنك الجزائر من هذا القيد، وبات بإمكانه طباعة المزيد من الدينار لتلبية حاجيات الخزينة العمومية، وهذا يعتبر مصدر غير تقليدي للاقتصاد.

كخلاصة مما سبق يمكن القول أن التمويل غير التقليدي الذي سيتم انتهاجه في الجزائر وفق تعديلات قانون النقد والقرض 10/17 يتمثل في إصدار النقود من طرف البنك المركزي لتغطية عجز الخزينة العمومية بشكل مباشر لمدة خمس سنوات، وهو ما يطلق عليه لوحة النقود وهو ما يعني أنها عملية طبع نقود مشروطة بعجز الخزينة ومحددة زمنيا بخمس سنوات، في حين أنها غير محددة بسقف معين، ولتوضيح الفروق بين التمويل التقليدي وغير التقليدي نلاحظ الشكل التالي:

الشكل رقم (19): الفرق بين التمويل التقليدي وغير التقليدي



المصدر: حمزة رملي: التمويل غير التقليدي في الجزائر وفق تعديلات قانون النقد والقرض، في: مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 04، العدد 01، جامعة ميله، الجزائر، جوان 2018، ص 222.

تكمن حقيقة اللجوء لاعتماد مصادر التمويل غير التقليدية للخزينة العمومية يدخل في إطار مخطط التعزيز الميزاني الذي باشرته الحكومة خلال فترة (2017-2019) من اجل تفادي تخفيض قيمة العملة الوطنية في دورها كأداة تصحيح

الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

شبه وحيدة أمام الأزمة المالية رغم التحركات الحادة لمختلف العملات الأجنبية، سوف يؤثر إيجاباً على قدرتها في تغطية نفقاتها في تسيير الأجور، تغطية فواتير دعم المواد الاستهلاكية... الخ، ولكن ذلك قد يتسبب في تداعيات خطيرة على المدى المتوسط والطويل في حين لم تحول هذه الصيغة التمويلية غير التقليدية إلى تمويل ادخاري.¹

كما يبقى الحل ليس في استحداث آليات إقراض جديدة للخزينة العمومية، بل في استحداث موارد تمويل حقيقية، كما أن مصادر التمويل غير التقليدية تحتاج إلى اقتصاد قوي لتأتي بثمارها، والاقتصاد الجزائري أضعف من أن يكون حاضنة لمثل هذه الآليات المتقدمة، والبعد الاجتماعي المبالغ فيه في السياسة الاقتصادية التنموية في الجزائر هو أساس فشل نموذج التنمية وسبب تدني إنجازاتها، وهو ما يجب إعادة النظر فيه كأحد الخطوات نحو عقلنة السلوك الاقتصادي للحكومة، ودعم برنامج النمو الاقتصادي الذي تتبناه الدولة منذ سنوات.²

ثالثاً- تحديات تطبيق هذا النوع من التمويل في الجزائر

من بين أهم التحديات المصاحبة لسياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر نذكر مايلي:³

1. من بين الاقتراحات التي قدمها صندوق النقد الدولي بعد الأزمة النفطية لسنة 2014، ترشيد النفقات وفرض معدلات ضريبية جديدة ومرتفعة والتخلي التدريجي عن الدعم الاجتماعي مع الحفاظ على استقلالية بنك الجزائر، والأكد أنه عارض تطبيق هذه السياسة النقدية غير التقليدية نظراً وحسب توقعات خبراءه لنسبها في ارتفاع معدلات التضخم إلى أكثر من 10%، مع فقدان استقلالية البنك المركزي وتدابير ذلك، إضافة إلى تأثيرات سلبية عديدة حيث توقع صندوق النقد الدولي تسجيل الجزائر لمعدل نمو يقدر بـ 1.5% في 2018، هذا ما بين نظرتة التشاؤمية لهذا النوع من التمويل، مع أن الاستقلال المالي للدول أهم من الاستقلال التنفيذي للبنك المركزي حسب المقاربة السيادية التي تعتمدها الجزائر في مختلف قراراتها الاقتصادية.

2. إن الدول التي تبنت سياسة التمويل غير التقليدي كاليابان وبريطانيا وأمريكا بها عملات صعبة قوية تستعمل في الصناديق السيادية ولها ما يقابل من إنتاج وطني، ومع ذلك لم تسلم من الأزمات خاصة أزمة الرهون العقارية، فحسب بعض الخبراء والمحليين الاقتصاديين في الجزائر، فإن اعتماد هذه السياسة من خلال القيام بإصدارات جديدة سيؤدي إلى توفير كمية كبيرة من النقود الوهمية، سيؤدي إلى زيادة الطلب على السلع مما يؤدي إلى تضخم أسعار البضائع ومنه انخيار قيمة الدينار وهو ما يعاني منه الاقتصاد الجزائري في الوقت الحالي.

¹ وليد العشي و أحمد صديقي: مرجع سابق، ص 263.

² نور الدين جوادي: مرجع سابق.

³ أنفال نسوب: التحديات والإصلاحات المصاحبة لسياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر، في: مجلة الاقتصاديات المالية والبنكية وإدارة الأعمال، المجلد 05، العدد 01، جامعة بسكرة، الجزائر، 2019، ص ص: 23، 24.

الفصل الثالث — أداء بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط

3. يؤكد محللون وخبراء أن السياسة التي تبنتها الحكومة الجزائرية تنطوي على مخاطر كبيرة ويعيد إلى الأذهان سيناريو فنزويلا التي اعتمدت نفس القرارات وتواجه اليوم حالة الإفلاس، ويعتقد محللون أن هذا الخيار ارتبط أساسا برئاسيات 2019، وهذا ما يؤكد مسؤول الأبحاث في "ساكسوينك"، حيث يرى أن هذا الخيار يتعارض مع الفكر الاقتصادي وهو بمثابة هروب إلى الأمام ولن يعالج الوضع بل يؤدي إلى تأزمه، وذلك م خلال التضخم المفرط وانحيار قيمة العملة.
4. التحدي الآخر الذي يفرضه هذا النوع من التمويل على الاقتصاد الجزائري هو كيفية التحكم في ارتفاع السيولة المصرفية موازاة مع ارتفاع السيولة النقدية في الاقتصاد الموازي، وتأثير ذلك على معدلات التضخم، مع العلم أن بنك الجزائر لم ينشر قيمة هذه البرامج التمويلية غير التقليدية مما سيؤثر سلبا على توقعات التضخم¹.
5. صعوبة التنبؤ بنتائج التمويل غير التقليدي من خلال توقعات التضخم، نتيجة أن التضخم في الجزائر تؤثر عليه العديد من المحددات على غرار المحددات الكلاسيكية المعروفة منها نقائص في ضبط السوق، وتسجيل وضعيات مهيمنة في معظم أسواق السلع الاستهلاكية، بالإضافة إلى سلوك الأعوان الاقتصاديين اتجاه التداول النقدي، حيث حسب تقديرات بنك الجزائر يقدر حجم الاكتناز حوالي 2000 مليار دج، و4780 مليار دج يتم تداولها في السوق الموازية في 2017، هذه القيم تعتبر موارد خارج القنوات المصرفية لها دلالات عديدة من الناحية الاقتصادية.²

¹ وليد العشي وأحمد صديقي: مرجع سابق، ص 263.

² المرجع نفسه.

خلاصة الفصل

تم اكتشاف النفط في الجزائر سنة 1956 إلا أن إيراداته كانت تمنح لفرنسا، وبعد الاستقلال لم تسترجع الجزائر سيادتها على الثروة النفطية (سبب اتفاقية ايفيان) إلى بحلول سنة 1971 وهو موعد تأميم المحروقات، وأصبحت شركة سونطراك الشركة الجزائرية الرائدة المسيطرة على النفط، حيث ساهم هذا الأخير بأكثر من 97% من صادرات الجزائر، وعليه فهو يساهم بمعدل كبير في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالقطاعات الأخرى.

بهذا فإن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي يعتمد بدرجة الأولى على الإيرادات النفطية ما جعله عرضة للصدمات الخارجية الناتجة عن تقلبات أسعار النفط، التي تؤثر على أدوات السياسة الاقتصادية والتي منها السياسة النقدية التي يعتمدها بنك الجزائر والذي يعتبر السلطة المشرفة على تسيير هذه السياسة، حيث شهدت السياسة النقدية في الجزائر عدة تطورات منذ ظهور قانون النقد والقرض، فبعد أن كان تأثيرها ضعيف في الاقتصاد قبل صدور هذا القانون، أصبحت بموجبه سياسة فعالة في الاقتصاد بواسطة أدواتها المستعملة والمتمثلة أساس في معدل إعادة الخصم والاحتياطي القانوني بالإضافة إلى أدوات سوق النقد والأدوات المستحدثة المعبر عنها بأداة استرجاع السيولة بالمناقصة وتسهيلات الودائع المغلة للفائدة، فالسياسة النقدية في الجزائر ارتبطت بأسعار النفط في تحديد اتجاهاتها وأهدافها، فبارتفاع أسعار النفط ينتج عنه زيادة في إيرادات الجباية النفطية، وبالتالي زيادة صافي الأصول الخارجية ما ينعكس إيجاباً على الكتلة النقدية نتيجة طبع بنك الجزائر مقابل صافي هذه الأصول، وفي حالة الانخفاض فإن الكتلة النقدية تنمو بشكل متباطئ، كما أن هناك تأثير واضح لأسعار النفط على أداء السياسة النقدية في تأدية أهدافها النهائية فبارتفاع أسعار النفط ينتج عنه ارتفاع في معدل النمو الاقتصادي والعمالة والتضخم بسبب السياسة النقدية التوسعية بالإضافة إلى تحقيق فائض في ميزان المدفوعات والعكس في حالة انخفاض الأسعار.

لجأ البنك المركزي الجزائري في إيجاد الحلول ترقية غير مجدية وآليات المتخذة لمواجهة تقلبات أسعار النفط الخام العالمية وذلك بإدارته لسعر الصرف وأيضاً إدارة احتياطي الصرف الأجنبي بناء على سياسة الحكومة في اسكات الجبهة الاجتماعية، مما حتم عليها الاعتماد على التمويل غير التقليدي كسياسة بديلة، بموجبها يتم إقراض الخزينة العمومية من قبل بنك الجزائر دون تسقيف من هذا الأخير.

الخاتمة

الخاتمة:

هدفت هذه الدراسة الى دراسة وتحليل انعكاسات تقلبات أسعار النفط على أداء بنك الجزائر والوقوف على أهم الآليات التي اعتمدها في إدارة السياسة النقدية لمواجهة آثار تقلبات أسعار النفط ذلك أن معضلة الجزائر بأنه بلد أحادي التصدير ويعتمد بشكل أساسي على المداخيل المتأتية من قطاع المحروقات مما أدى بالاقتصاد الجزائري التآثر بشكل كبيرا جدا للتغيرات التي تحدث في أسعار النفط في الأسواق الدولية، الأمر الذي يستدعي بطبيعة الحال استجابة السياسة الاقتصادية ككل والسياسة النقدية بشكل خاص للتغيرات التي تحدثها الصدمات الخارجية على حجم الكتلة النقدية.

1- اختبار الفرضيات:

- تأثرت السياسة النقدية للجزائر بالتقلبات التي عرفت أسعار النفط في الأسواق الدولية خلال الفترة 1990-2017، وهي فرضية صحيحة، ويظهر ذلك جليا من خلال ما توصل إليه في الفصل الثالث، فمن خلال دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على معدل نمو الكتلة النقدية ومعدل التضخم والعمالة وكذا معدل النمو الاقتصادي، وجدنا أنه كلما ارتفعت أسعار النفط ارتفعت معها معدلات هذه المتغيرات والعكس في حالة انخفاض الأسعار، وبالتالي هناك علاقة طردية بين أسعار النفط ومعدلات هذه المتغيرات، كما تأثر أداء بنك الجزائر بتقلبات أسعار النفط فبظهور بؤادر الأزمات النفطية تتغير معها توجهات السياسة الاقتصادية والنقدية الجزائرية، وتبين هذا من خلال ما طرأ من تعديلات متتالية على قانون النقد والقرض وأبرزها تعديل سنة 2017 في محاولة من السلطة النقدية احتواء وتجاوز الأزمات النفطية.

- يعتمد بنك الجزائر لإدارة السياسة النقدية على فعالية مجموعة من الأدوات الكمية والنوعية حسب السياسة الاقتصادية المعتمدة من الدولة وهي فرضية تم اثبات صحتها، حيث أن السياسة النقدية في الجزائر مرت بعدة مراحل حيث لاحظنا أنه منذ الاستقلال إلى غاية 1990 لم تكن هناك سياسة نقدية حقيقية، ومنذ سنة 1990 ظهرت معالم السياسة النقدية فيما يتعلق بالأدوات والأهداف، التي لا تختلف كثيرا عن ما هو معمول به في باقي دول العالم.

- عرفت السياسة النقدية للجزائر عدة تطورات تبعا للتغيرات التي شهدتها أسعار النفط في الأسواق الدولية، من خلال البحث تم التوصل إلى إثبات صحة هذه الفرضية، فقد انتهج بنك الجزائر سياسة نقدية انكماشية خلال الفترة التي تميزت بعجز في السيولة، وخلال الفترة التي عرفت فائضا في السيولة بسبب الارتفاع المتواصل في أسعار النفط انتهج بنك الجزائر سياسة نقدية توسعية وذلك عبر برنامج دعم النمو الاقتصادي.

- إن تقلبات أسعار النفط العالمية صعودا ونزولا حتم على مالية الدولة في الجزائر باعتبارها دولة ريعية وضع آليات تعمل كمصدات مالية في أوقات الأزمات حيث لجأ البنك المركزي الجزائري في إيجاد حلول ترقيعية غير مجدية وآليات متخذة لمواجهة هذه التقلبات وذلك بإدارته لسعر الصرف وأيضا إدارة احتياطي الصرف الأجنبي بناء على سياسة الحكومة في

إسكات الجبهة الاجتماعية، ثم الاعلان على استراتيجية تستهدف معدل كمي للتضخم وصولا إلى الاعتماد على التمويل غير التقليدي كسياسة بديلة، بموجبها يتم إقراض الخزينة العمومية من قبل بنك الجزائر دون تسقيف من هذا الأخير.

2- نتائج البحث

بناء على ما سبق فقد أسفرت هذه الدراسة على مجموعة من النتائج اتضحت معالمها من خلال الفصل التطبيقي الأخير المتعلق بدراسة الحالة، وفيما يلي تلخيص لهذه النتائج:

- شهدت أسعار النفط تقلبات وأزمات حادة بين الارتفاع والانخفاض بالموازاة مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن 21، حيث عرفت العشرية الأولى من هذا القرن تطورا تصاعديا في أسعار النفط عرفه الكثير من المخللين والباحثين بالطفرة النفطية، لتشهد العشرية الثانية من القرن نفسه تقلبات بين الارتفاع والانخفاض وبالتالي تتأثر اقتصاديات الدول المنتجة والمستهلكة للنفط بتقلبات أسعار هذا المورد، فتكون هناك آثار ايجابية على اقتصاديات الدول المنتجة وآثار سلبية على اقتصاديات الدول المستهلكة وهذا في حالة ارتفاع الأسعار والعكس في حالة الانخفاض.

- إن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي يعتمد بشكل كبير على نمو ناتج قطاع المحروقات، وهذا يعتمد بدوره على ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية، وبالتالي فإن النمو الاقتصادي في الجزائر يعتمد بشكل كبير على العوامل الخارجية أكثر منه على العوامل الداخلية، وبالتالي يمكن القول عدم نجاعة الإصلاحات المتوالية لقانون النقد والقرض في تحقيق هدف من أهداف السياسة النقدية وهو الوصول إلى معدلات اقتصادية مقبولة.

- ما يحيط بالاقتصاد الجزائري من أجواء عدم اليقين أن الطلب على الطاقة (النفط والغاز) يواجه تحديات كبيرة مستقبلا أبرزها:

➤ ظهور مصادر بديلة للطاقة، وخاصة الغاز الصخري الذي وجدت بعض احتياطاته الكبيرة في الصين، والولايات المتحدة، وكندا وأستراليا وغيرها، ما يمثل تحديا خطيرا للمنتجين في تجارة النفط والغاز الطبيعي العالمية، فالإمكانات التجارية للغاز الصخري يمكن أن تكون كبيرة في المستقبل.

➤ ارتفاع معدلات الاستهلاك الداخلي في الجزائر من الطاقة ما يهدد بتراجع الفائض المتاح للتصدير من النفط والغاز.

➤ تزايد الاعتماد على تنمية مصادر الطاقة المتجددة المنافسة بتكلفة منخفضة، وخاصة الطاقة الشمسية، و بذل جهود كبيرة لتطويرها.

➤ رفع كفاءة المعدات في استهلاك الطاقة و تخفيض كميتها بسبب التطور التكنولوجي.

➤ تغير أنماط الاستهلاك في المجتمعات المتقدمة، باتجاهها نحو استهلاك أقل للطاقة، متمثلة في تنامي توجه نحو النقل الجماعي، وترشيد استهلاك الطاقة في البيوت والأنشطة الاقتصادية المتنوعة.

- زيادة الضغوط الدولية لفرض قيود على الانبعاثات من الطاقة بغرض حماية أفضل للبيئة.
- كل هذه العوامل ستعكس سلبا على الطلب على قطاع الطاقة، وتؤدي إلى حصول اختلال في أمن الطلب عليها، وتبعاً لذلك تكون إيرادات الدولة في تناقص، ما يهدد بحدوث أزمة اقتصادية عميقة ومستدامة في الجزائر، إذا استمرت في اعتمادها المطلق على تصدير النفط والغاز. كما ستكون له انعكاسات وخيمة على الاستقرار الاجتماعي والسياسي نظراً لكون اكتساب الشرعية السياسية مرتبط بالسخاء المالي والاقتصادي للنظام الحاكم. وبناءً مما سبق ينبغي على السلطات أن تكون أكثر استعداداً للتعامل مع التحديات الناشئة عن هذه المستجدات وأن تعمل على إعادة صياغة نموذج النمو الاقتصادي، بما يساعد في وضع ماليتها العامة على مسار أكثر ثباتاً (أو بعبارة أخرى ضمان استدامتها المالية) في المدى المتوسط وضمان العدالة بين الأجيال. وفي هذا السياق لا بد من الخروج من نظم الريع التقليدي و التوجه نحو التنويع الاقتصادي وزيادة الإنتاجية.
- مرت السياسة النقدية في الجزائر بالعديد من المخطات التاريخية لكن تبقى سنة 1990 السنة الحاسمة في تاريخ هذه السياسة، فبصدور قانون النقد والقرض أصبحت بموجب هذا القانون السياسة النقدية أداة فعالة ومؤثرة في الاقتصاد الوطني، حيث منحت صلاحيات واسعة واستقلالية للسلطة النقدية مكنتها من التحكم في الوضع الاقتصادي بصفة عامة والنقدي بصفة خاصة في أغلب الفترات.
- ارتبط تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها، أدوات السياسة النقدية في الجزائر، ارتباطاً وثيقاً بالتطورات التي عرفتها أسعار النفط في الأسواق الدولية، وبالتالي وجود علاقة غير مباشرة بين أسعار النفط والسياسة النقدية في الجزائر، ذلك من خلال العلاقة الطردية الموجودة بين سعر النفط والكتلة النقدية بالمفهوم الواسع كمتغير يشير إلى السياسة النقدية في الجزائر.
- كان لارتفاع أسعار النفط أثراً كبيراً على توجهات السياسة النقدية، حيث حدث فيها الكثير من التحسن خاصة بالنسبة للقروض حيث توجهت السياسة النقدية إلى زيادة القروض طويلة الأجل والقروض الموجهة للقطاع العام بهدف إعطاء نفس جديد للاستثمارات وللقطاع العام.
- تتأثر أهداف السياسة النقدية في الجزائر بتطورات أسعار النفط في السوق النفطية العالمية.
- تلعب سياسة التعقيم دوراً هاماً في تفعيل السياسة النقدية من خلال عزل آثار ارتفاع فائض السيولة على الأساس النقدي في الجزائر وامتصاصه للحد من البوادر التضخمية، وهو ما نجح بنك الجزائر في القيام به.
- بالإضافة إلى الأدوات النقدية سابقة الذكر التي استحدثها بنك الجزائر فقد اعتمد أيضاً على أداة مالية تتمثل في صندوق ضبط الإيرادات، حيث يلعب دوراً بالغاً في تفعيل السياسة النقدية من خلال نشاطه التعقيمي المتمثل بعزله لمبالغ معتبرة عن الوضعية النقدية والمتمثلة في الاقتطاعات السنوية من الجباية البترولية الموجهة له.

- شهد سعر الصرف الدينار الجزائري تدهورا كبيرا نسبيا في قيمته خلال سنوات الصدمة البترولية 2014، وعدّ بنك الجزائر سياسة تخفيض قيمة العملة وجه من أوجه السياسة النقدية لتعويض النقص الحاصل في إيرادات العملة الأجنبية من المورد الريعي، الأمر الذي أضر بالقوة الشرائية لأصحاب الدخول الثابتة والمنخفضة.

- تراجعت الاحتياطات الأجنبية للاقتصاد الجزائري خلال سنوات الأزمة النفطية لسنة 2014، مع المحافظة على مستوى الكفاية وفق المعايير المختلفة لقياسها، حيث رافق هذا الانخفاض في الاحتياطات تراجع كبير في قيمة الدينار الجزائري الأمر الذي يؤشر خللا في سياسته النقدية.

- تمثل سياسة استهداف التضخم إطارا جديدا لإدارة السياسة النقدية وتهدف إلى تحقيق استقرار الأسعار في المدى الطويل، ولتبني هذه السياسة يتطلب توفر أدنى شروط لتطبيقها منها العامة والأولية، ونجد الجزائر اعتمدت هذه السياسة فبالرغم من أنها نجحت إلى حد بعيد إلا أنه يتطلب تفعيلها أكثر من خلال توفير البيئة المواتية لها، كزيادة إعطاء قدر أكبر من الاستقلالية لبنك الجزائر عن طريق التشريعات القانونية أو من ناحية الممارسة الميدانية لتحقيق كل الشروط العامة.

- لجأت الجزائر إلى التمويل غير التقليدي نتيجة لانهيار الاحتياطات بسبب الانخفاض الحاد في أسعار البترول وقرب انقطاع السيولة واقترب الإفلاس فكان الحل الأنسب لعدم الوقوع في فخ المديونية من جديد.

- التمويل غير التقليدي هو آخر محطة وصلت إليها السياسة النقدية في الجزائر، وهي خطوة جريئة أقدمت عليها السلطات الجزائرية، فمثل هذه الآلية تتطلب ظروف خاصة مرتبطة باقتصاديات قوية تتوفر على قدرة إنتاجية وتنافسية وإمكانات خلق قيمة مضافة وتتوفر على فرص حقيقية للوفاء بالديون، وعملة وطنية مستقرة بفضل متانة الاقتصاد، وتضخم منخفض وكذا قدرة المؤسسات الاقتصادية على التوسع، فهذه الآلية تعتبر دماء إضافية تحقن في شرايين الاقتصاد الحقيقي فقط عند حاجته وأيضا قدرته على التوسع والنمو.

3- الاقتراحات:

بناء على ما ورد وما توصلت إليه هذه الدراسة يمكن تقديم جملة من الاقتراحات نذكر من بينها:

- العمل على إعطاء استقلالية أكبر للبنك المركزي عن الحكومة، بعدم خضوعه لقرارات وإملاءات هذه الأخيرة التي تكون غالبا مبنية على قرارات غير مدروسة.

- استقلالية بنك الجزائر يعزز زيادة فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهدافها المرجوة.

- تفعيل أدوات السياسة النقدية غير المباشرة خاصة ما يتعلق بسياسة السوق المفتوحة.

- يستدعي استخدام أدوات السياسة النقدية ضرورة التنسيق بينها حسب الظروف السائدة والأهداف المراد تحقيقها من وراء السياسة المستخدمة، مع تجنب التضارب بين الأهداف الذي يعرقل فعالية السياسة النقدية.

- ضرورة تهيئة بيئة مالية متطورة ومستقرة من أجل إنجاح الأدوات النقدية حتى تصبح هذه البيئة قادرة على مواكبة التطورات الحاصلة في استخدام الأدوات النقدية، وكذا تفعيل دور النقود الالكترونية بغرض التحكم في السيولة المفرطة التي تصعب من مهمة السلطة النقدية في التحكم في حجم الكتلة النقدية المتداولة.
- ضرورة إتباع الحلول الاستراتيجية التي تمس القطاعات غير النفطية، وتنويع القاعدة التصديرية والإنتاجية، بدلا من الحلول الترقيعية المؤقتة.
- تمكين القروض على الاقتصاد من أن تكون مصدر مهم للتوسع النقدي مع الحرص على نجاعتها دون أن يكون ذلك على حساب سلامة واستقرار النظام المالي والمصرفي.
- ضرورة إعطاء أولوية أكبر لاستقرار سعر صرف الدينار الجزائري بدلا من تخفيضه.
- استغلال احتياطي الصرف الأجنبي بأكثر عقلانية، خاصة في تنويع مصادر الدخل الوطني. والإدارة الرشيدة لهذه الوفرة تبدأ من تعيين مستوى الطلب الأمثل على الاحتياطات، والمزيج الأمثل بين العملات الصعبة.
- العمل على تنويع مصادر السيولة فلا يجب أن يبقى البترول هو المروود شبه الوحيد، خاصة أن أسعاره متذبذبة، الأمر الذي يمكن أن يزيد في استقرارية ميزان المدفوعات.
- اتخاذ إجراءات تتعلق بمعالجة الأسباب الهيكلية لظاهرة التضخم في الجزائر من خلال تفعيل جانب العرض الكلي الذي لا يزال لم يواكب الطلب الكلي والإسراع في تطبيق برنامج الخصخصة الفعلي وليس الشكلي فقط.
- اعتماد بنك الجزائر على نموذج إحصائي متطور ودقيق للتنبؤ بمعدل التضخم.
- السبب الرئيسي لاعتماد التمويل غير التقليدي في الجزائر كآلية للتنمية هو كون الاقتصاد الجزائري أحادي التصدير يعتمد بصفة رئيسية على موارد المحروقات، وعلى هذا يجب على الجزائر تنويع اقتصادها لتأمين مصدر تمويلي ادخاري مستديم للتنمية الاقتصادية.
- التحكم في الاصدار النقدي الجديد وتوجيهه الى القطاعات المنتجة.
- اصلاح شامل للنظام البنكي وتشجيع رأس المال الخاص والأجنبي ومحاولة إعادة ثقة المتعاملين فيه خاصة بعد تجربة فاشلة مع بنك الخليفة، وفتح مجال للصيرفة الاسلامية والعمل على امتصاص السيولة النشطة خارج النظام المصرفي، وضبط السياسة النقدية لصالح سوق رأس المال وسوق الأوراق المالية.

قائمة المراجع

I- الكتب:

1. أبو حمد رضا صاحب: إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2002.
2. أبو السعود محمد فوزي وآخرون: الموارد واقتصادياتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.
3. أبو العلا يسرى: مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقها على التشريع الجزائري، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996.
4. إسلام أحمد مدحت: الطاقة ومصدرها المختلفة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الثانية، مصر، 1996.
5. برجاس حافظ: الصراع الدولي على النفط العربي، بيسان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، لبنان، 2000.
6. بشيشي وليد: دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، دار الكتاب الجامعي، الطبعة الأولى، الإمارات العربية المتحدة، 2017.
7. بن علي بلعزوز: محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
8. بن قدور علي ويبرير محمد: السياسة النقدية، والتوازن الاقتصادي الكلي، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2018.
9. الحجار بسام: الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2006.
10. خليل عبد القادر: مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجزائرية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2014.
11. الخولي سيد فتحي أحمد: اقتصاد النفط (الموارد والبيئة والطاقة)، حوارزم العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الثامنة، السعودية، 2015.
12. الخيكاني نزار كاظم والموسوي حيدر يونس: السياسة الاقتصادية، دار اليازوري، الطبعة الثانية، الأردن، 2012.
13. الدوري محمد أحمد: مبادئ اقتصاد النفط، دار شموع الثقافة، الطبعة الأولى، ليبيا، 2003.

14. الدوري محمد أحمد: محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.
15. رشيد مهدي أحمد: جغرافيا النفط، الجنادرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2015.
16. الرومي نواف: منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ليبيا، 2000.
17. زلوم عبد الحي: مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار، دار الفارس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008.
18. ساكر محمد العربي: الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2006.
19. الدوري زكريا والسامرائي يسرى: البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
20. السماك محمد أزهر سعيد وعبد الحميد باشا زكرياء: دراسات في اقتصاديات النفط والسياسة النفطية، الطبعة الأولى، المكتبة الوطنية، العراق، 1979.
21. شامية أحمد زهير: النقود والمصارف، دار زهران، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010.
22. شاهين محمد: السياسات الاقتصادية وأثرها على التوازن والنمو الاقتصادي، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2018.
23. شودار حمزة: علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة التقليدية، دار عماد الدين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2014.
24. صالح صالح: السياسة النقدية والمالية في ظل اقتصاد المشاركة في الاقتصاد الإسلامي، دار الوفاء للنشر والتوزيع، مصر، 2001.
25. الطاهر عبد الله والخليل موفق علي: النقود والبنوك، مركز يزيد للنشر، الطبعة الثانية، الأردن، 2006.
26. طایل مصطفى كمال السيد: الصناعة المصرفية في ظل العولمة، إتحاد المصارف العربية، لبنان، 2009.

27. طوروس وديع: المدخل إلى الاقتصاد النقدي، المؤسسة الحديثة للكتاب، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2011.
28. عبد الرضا نبيل جعفر: اقتصاد النفط، دار إحياء التراث العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2011.
29. عبد الفضيل محمود: النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، عالم المعرفة، الطبعة الأولى، الكويت، 1999.
30. عبد الله حسين: "البتروال العربي" دراسة اقتصادية وسياسية، دار النهضة، القاهرة، 2003.
31. عبد الله حسين: مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، 2006.
32. عبد الله خالد أمين: محاسبة البترول، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2014.
33. عبد الله عقيل جاسم: النقود والمصارف، دار مجدلاوي للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 1999.
34. عبد المطلب عبد الحميد: السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
35. عبد المولى السيد: النظم النقدية والمصرفية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1988.
36. عبد الوهاب إبراهيم طه: محاسبة البترول، المكتبة العصرية، مصر، 2005.
37. عفيفي صديق محمد: تسويق البترول، مكتبة عين الشمس، الطبعة التاسعة، الإسكندرية، مصر، 2003.
38. عمارة هاني: الطاقة وعصر القوة، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012.
39. عمراني سفيان: أثر تغيرات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر الفترة 2000-2015، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2018.
40. غزلان محمد عزت: اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، لبنان، 2002.
41. الفولي أسامة محمد وشهاب مجدي محمود: مبادئ النقود والبنوك، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1990.
42. قدي عبد المجيد: المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2003.

43. القطابري محمد ضيف الله: دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011.
44. لطرش الطاهر: الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2015.
45. لطرش الطاهر: تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، بن عكنون، الجزائر، 2005.
46. مالطي حسين: النفط الأحمر، ترجمة السيد مصطفى جنيدي، دار مارينو للنشر، القاهرة، 1997.
47. متولي عبد القادر السيد: الاقتصاد الدولي (النظرية والسياسات)، دار الفكر ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011.
48. متولي عبد القادر السيد: اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، الأردن، 2010.
49. محمد يوسف كمال: السياسة النقدية المصرفية الإسلامية، دار الوفاء للطباعة والنشر، مصر، 1996.
50. مفتاح صالح: النقود والسياسة النقدية (المفهوم، الأهداف، الأدوات)، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2005.
51. منيمنة سارة حسين: جغرافية الموارد والإنتاج، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1992.
52. الموسوي ضياء مجيد: الاقتصاد الجزائري في مواجهة أزمة تهاوي أسعار الطاقة 2014 وإلى غير رجعة، كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2015.
53. الموسوي ضياء مجيد: الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، 1993.
54. الموسوي ضياء مجيد: ثروة أسعار النفط 2004، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
55. النبي حسن يوسف وهاشم عبد الحميد: الاقتصاديات المعاصرة، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 1977.
56. النشاشيبي كريم وآخرون: الجزائر - تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتحول إلى اقتصاد السوق -، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998.

1. إدريس أميرة: تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (1980-2014)، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016/2015.
2. أوصغير الويزة: دراسات اتجاهات البنك المركزي في تطبيق مقررات لجنة بازل وآثارها على البنوك التجارية-دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس ومصر، أطروحة دكتوراه، قسم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2018.
3. آيت يحي سميح: التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2014.
4. بقبق ليلي اسمهان: آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية -دراسة قياسية- أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015.
5. بلقلة براهيم: سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2015/2014.
6. بن عاتق حنان: السياسة الجبائية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015/2014.
7. بن نافلة نصيرة: تقييم السياسة النقدية في الجزائر -دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1980-2014، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2018.
8. بورحلة ميلود: الصناعة النفطية وأسواق النفط: قنوات التأثير والآفاق المستقبلية. دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر. 1973-2015، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017.

9. حاجي سمية: دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990-2014، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016/2015.
10. زمال وهبية: أثر تقلبات الإيرادات النفطية على الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي) -دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2018.
11. شريط صلاح الدين: دور صناديق الاستثمار في سوق الأوراق المالية دراسة تجرية جمهورية مصر العربية "مع إمكانية تطبيقها على الجزائر"، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012.
12. طويل بهاء الدين: دور السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990-2010)، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2016.
13. لخديمي عبد الحميد: مدى استجابة السياسة النقدية لإجراءات الإنفاق الحكومي في الاقتصاديات النفطية حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2012)، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015/2014.
14. معيزي قويدر: فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2006)، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008.
15. موري سمية: أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015/2014.
16. يوب فايزة: أثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري دراسة قياسية على الجزائر للفترة 1970-2014، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2018.

1. آيت يحي سميّر: فعالية السياسة النقدية في ظل وفرة احتياطات الصرف حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2013، في: مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 1، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2015.
2. البحري عبد الله وصاري علي: تقييم مساهمة السياسة النقدية لبنك الجزائر في تسيير العرض النقدي والحد من التضخم للفترة 2000-2014، في: مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 13، جامعة أدرار، الجزائر، ديسمبر 2017.
3. بحوصي مجذوب: استقلالية بنك الجزائر (مؤسسة الرقابة الأولى) بين قانون النقد والقرض 10/90 والأمر 11/03، في: مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 16، جامعة غرداية، الجزائر، 2012.
4. بشيشي وليد: أداء السياسة النقدية وأثرها على التوازن الخارجي في الجزائر للفترة (1990-2014) —دراسة قياسية—، في: مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد 11، جامعة مستغانم، الجزائر، جويلية 2016.
5. بشيشي وليد ومجلى سليم: تحديات السياسة النقدية باستهداف التضخم في الجزائر ومدى تأثره بالمتغيرات الخارجية والأزمة العالمية، في: مجلة حوليات جامعة الجزائر 3، المجلد 30، العدد 2، الجزائر، 2016.
6. بقبق ليلي أسمهان وسنوسي بورقعة: دور قناة القرض المصرفي في نقل أثر السياسة النقدية في اقتصاديات الاستدانة— حالة الجزائر— (دراسة قياسية 1990-2014)، في: مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 2، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2016.
7. بن عدة محمد: واقع سياسة استهداف التضخم في الجزائر للفترة (2001-2014) ومتطلبات تفعيلها بالاعتماد على التجربة التركية، في: مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 03، العدد 01، جامعة الشلف، الجزائر، 2017.
8. بلوافي محمد: السياسة النقدية في الجزائر، في: مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 02، المركز الجامعي لتامنغست، الجزائر، جوان 2012.
9. بوجلال ناصر وديب كمال: التسيير الكمي كآلية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة —حالة الجزائر—، في: مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 01، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2019.
10. بودري شريف: جدوى سياسة تخفيض الدينار الجزائري لمواجهة تداعيات الصدمة النفطية، في: مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 16، جامعة الشلف، الجزائر، 2017.

11. خضر حسان: أسواق النفط العالمية، في: مجلة جسر التنمية، العدد 57، المعهد الوطني العربي للتخطيط، الكويت، نوفمبر 2006.
12. خميس محمد: تأثير الطفرة النفطية الثالثة في السياسات النفطية لدول مجموعة الأوبك، في: مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد 06، جامعة ورقلة، جانفي 2012.
13. دينوري سامي محمد وعلاق فاطمة: دور الصناعات البترولية في التنمية الاقتصادية وتحدياتها، في: مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد 06، معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف، ميله، الجزائر، جوان 2018.
14. رايس فضيل: تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)، في: مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 61-62، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، شتاء-ربيع 2013.
15. رحمان أمال: النفط والتنمية المستدامة، في: مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 04، جامعة بسكرة، ديسمبر 2008.
16. رسول حميد: الاتجاهات الحديثة في السياسة النقدية في الجزائر، في: مجلة معارف، العدد 21، جامعة البويرة، الجزائر، ديسمبر 2016.
17. رملي حمزة: التمويل غير التقليدي في الجزائر وفق تعديلات قانون النقد والقرض، في: مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 04، العدد 01، جامعة ميله، الجزائر، جوان 2018.
18. زغيب شهرزاد وحليمي حليلة: القطاع النفطي بين واقع الارتباط وحتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري، في: مجلة الاكاديمية العربية المفتوحة، العدد 09، الدانمارك، 2011.
19. الشاذلي أحمد شفيق: قنوات انتقال أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي، في: مجلة دراسات اقتصادية، العدد 39، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، أكتوبر 2017.
20. صاري علي: السياسة النقدية غير التقليدية - الأدوات والأهداف-، في: المجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية، العدد 04، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013.

21. صاري علي: البنوك المركزية في الدول النامية وقدرتها على الممارسات غير التقليدية، في: مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 02، العدد 01، جامعة حسبية بن بوعلي، شلف، الجزائر، 2016.
22. صلوح محمد العيد، وآخرون: آليات احتياطات الصرف الاجنبي في الجزائر للتحوط من تراجع قيمتها الحقيقية خلال الفترة (2000-2015)، في: مجلة الباحث، العدد 01، المجلد 18، جامعة ورقلة، الجزائر، 2018.
23. طيبة عبد العزيز: فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم احتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة 2000-2011، في: مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 12، جامعة الشلف، الجزائر، جوان 2014.
24. العشي وليد، وصديقي أحمد: تجربة التسيير الكمي في الجزائر، في: مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد 06، المركز الجامعي لميلة، الجزائر، جوان 2018.
25. علة مراد: دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الاقتصادية قراءة نظرية تحليلية في حالة الجزائر للفترة (2000-2014)، في: مجلة رؤى إستراتيجية، العدد 13، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، جانفي 2017.
26. العيفة الويزة وتومي صالح: واقع تطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر، في: مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 24، جامعة بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2018.
27. غريبي أحمد وركي أحسن: آليات دعم الاحتياطات الدولية الجزائرية في ظل تراجع أسعار المحروقات خلال الفترة 2008-2015، في: مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 05، العدد 10، جامعة ورقلة، الجزائر، 2016.
28. فراج الطيب وبروكي عبد الرحمان: دراسة قياسية حول أثر ارتفاع أسعار النفط على الكتلة النقدية كمتغير يشير إلى السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2015)، في: مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 03، العدد 03، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، 2017.
29. قريط عصام: دراسة أثر رقابة البنك المركزي في الودائع والائتمان في المصارف الإسلامية بالتطبيق على بنك سورية الدولي الإسلامي، في: مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 03، جامعة دمشق، سوريا، 2011.

30. قطوش رزق وبن لوكيل رمضان: تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على سوق العمل في الجزائر: مقارنة تحليلية، في: مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، السداسي الثاني 2017.
31. الموسوي عبد الجبار صفاء وآخرون: قياس سياسة استهداف التضخم في أسواق مختارة، في: مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 03، العدد 10، جامعة كربلاء، العراق، 2014.
32. نسيب أنفال: التحديات والإصلاحات المصاحبة لسياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر، في: مجلة الاقتصاديات المالية والبنكية وإدارة الأعمال، المجلد 05، العدد 01، جامعة بسكرة، الجزائر، 2019.
- IV-المدخلات:**
1. بابا عبد القادر: السياسة النقدية في الجزائر بين الأداء والفعالية، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، بشار، الجزائر، يومي: 24-25 أبريل 2006.
2. بن علي بلعزوز وطيبة عبد العزيز: تقييم أداء بنك الجزائر للسياسة النقدية خلال الفترة 1994-2004 مع التركيز على سياسة استهداف التضخم، الملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، المركز الجامعي بشار، الجزائر، يومي: 20-21 أبريل 2005.
3. شايب محمد: تأثير النقود الالكترونية على دور البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية، الملتقى الدولي الخامس حول- الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية-، جامعة خميس مليانة، الجزائر، يومي: 13-14 مارس 2012.
4. طيبي حمزة: العوامل المؤثرة والمحددة لأسعار النفط ومستقبلها على المدى المتوسط والطويل في ظل انهيارها منذ عام 2014، الملتقى الدولي حول أثر انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة لها "المخاطر والحلول"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، يومي: 6-7 أكتوبر 2015.
5. فريح جواد شاكر والعنزي سالم محمد معطش: قياس أثر التطورات في أسعار النفط على النمو الاقتصادي في دولة الكويت للمدة (1990-2015)، المؤتمر الدولي التاسع حول: الاتجاهات المعاصرة في العلوم الاجتماعية، الإنسانية، والطبيعية، اسطنبول، تركيا، يومي: 17-18 جويلية 2018.

6. محصول نعمان وجددي عبد الحليم: التمويل غير التقليدي لعملية التنمية الاقتصادية في الجزائر بين النظرية والواقع، الملتقى الدولي حول الآليات الجديدة لتمويل التنمية الاقتصادية - نحو تمويل مستدام للتنمية في الجزائر-، جامعة جيجل، الجزائر، يومي: 25-26 أبريل 2018.

7. منصورى زين: استقلالية البنك المركزى وأثرها على السياسة النقدية، الملتقى الوطنى حول المنظومة المصرفية والتحويلات الاقتصادية -واقع وتحديات- جامعة شلف، الجزائر، يومي: 14-15 ديسمبر 2004.

V- مداخلات فى البرلمان الجزائرى:

1. محمد لكصاصى: تطورات الوضعية النقدية والمالية فى الجزائر، مداخلة محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبى الوطنى، الجزائر، أكتوبر 2005.

2. محمد لكصاصى: تطورات الوضعية النقدية والمالية فى الجزائر، مداخلة محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبى الوطنى، الجزائر، أوت 2010.

3. محمد لكصاصى: التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2010 وعناصر التوجه للسداسى الأول من سنة 2011، مداخلة محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبى الوطنى، الجزائر، 16 أكتوبر 2011.

VI- المحاضرات:

1. مخلفى أمينة: محاضرات حول: مدخل إلى الاقتصاد البترولى (اقتصاد النفط)، الجزء الأول، تخصص اقتصاد وتسيير بترولى، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

VII- الجرائد:

1. جوادى نور الدين: مصادر التمويل غير التقليدى للخرزينة العمومية الجزائرية آليات تمويل حديثة فى اقتصاد تقليدى، جريدة التحرير الجزائرية، الصادرة فى 13 سبتمبر 2017.

2. معهد الدراسات المصرفية: نشرة توعية، الذهب الأسود، السلسلة الخامسة، العدد 06، الكويت، جانفى 2013.

3. منشورات المحافظة السياسية للجيش الوطنى الشعبى: "البترول"، السلسلة الاقتصادية 04، مطبعة المحافظة السياسية، الجزائر، 1976.

1. حسين نيفين: انهيار أسعار النفط وتداعياته على دول مجلس التعاون الخليجي، إدارة التخطيط ودعم القرار، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، 2016. متوفرة على الموقع: <file:///C:/Users/maison%20xp/Documents>
2. جريدة العربي الجديد: تصريح مستشار بنك الجزائر نبيل جمعة، 2017/12/15، متوفرة على الموقع: <https://www.alaraby.co.uk>
3. الديوان الوطني للإحصائيات: حوصلة إحصائية 1962-2011، متاح على الموقع الالكتروني: WWW.ONS.DZ
4. الشعار علاء منذر المسلماني: رقابة البنك المركزي على البنوك الإسلامية في سورية، مطبوعات KIE، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، 2018، متوفر في الموقع: www.kantakji.com
5. منعم مساعد أسامة: الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830-1962 محاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال، متوفر على الموقع الالكتروني: <http://www.bcchi.com>
6. www.opec.org

IX- التقارير:

1. بنك الجزائر: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، 2002.
2. بنك الجزائر: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، 2003.
3. بنك الجزائر: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، 2005.
4. بنك الجزائر: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، 2007.
5. بنك الجزائر: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، 2008.
6. بنك الجزائر: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، 2011.
7. بنك الجزائر: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، 2012.
8. بنك الجزائر: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، 2013.

9. بنك الجزائر: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، 2016.
10. بنك الجزائر: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، 2017.
11. بنك الجزائر: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي، 2018.
12. بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية، 2001.
13. بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية، 2009.
14. بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية، 2012.
15. بنك الجزائر: النشرة الإحصائية الثلاثية، 2018.
16. التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأوبك: العدد 33، 2006.
17. التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأوبك: 2018.
18. التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأوبك: 2019.
19. التقرير الاستراتيجي العربي: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2002-2003.
20. صندوق النقد الدولي: آفاق الاقتصاد العالمي، العولمة وعدم المساواة، واشنطن، أكتوبر، 2007.
21. صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2001.
22. صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2008.
23. صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2015.
24. صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2016.
25. صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2018.
26. صندوق النقد العربي: التطورات الرئيسية في مجال النفط والطاقة، 2018.

27. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط: تقرير الأمين العام، 2006.

28. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط: تقرير الأمين العام، العدد 41، 2014.

29. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط: تقرير الأمين العام، 2017.

X- مواد قانونية:

1. المادة 55 من القانون 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990، المتضمن قانون النقد والقرض.

2. المادة 69 و72 من القانون 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990، المتضمن قانون النقد والقرض.

3. المادة 93 من القانون 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990، المتضمن قانون النقد والقرض.

4. المادة 110 إلى 115 من القانون 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990، المتضمن قانون النقد والقرض.

5. المادة 10 من القانون رقم: 2000-02 الصادر في 27 جوان 2000 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000،

الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 37.

6. المادة 09 إلى 11 من الأمر 11/03 المؤرخ 26 أوت 2003، من قانون النقد والقرض.

7. المادة 13 إلى 27 من الأمر 11/03 الصادر في 26 أوت 2003، من قانون النقد والقرض.

8. المادة 35 من الأمر 11/03 المؤرخ 26 أوت 2003، من قانون النقد والقرض.

9. المادة 37 إلى 53 من الأمر 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003، من قانون النقد والقرض.

10. المادة 58 إلى 62 من الأمر 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003، من قانون النقد والقرض.

11. المادة 35 إلى 36 من الأمر رقم 04-10 المؤرخ في 26 أوت 2010، المعدل والمتمم للأمر رقم 11/03 الصادر في

26 أوت 2003 من قانون النقد والقرض.

12. المادة 106 من الأمر رقم 04-10 المؤرخ في 26 أوت 2010، المعدل والمتمم للأمر رقم 11/03 الصادر في 26

أوت 2003 من قانون النقد والقرض.

13. نظام 01-17 الصادر 10 جويلية 2017، يتعلق بسوق الصرف ما بين المصارف وبأدوات تغطية خطر الصرف.
14. المادة 45 مكرر من قانون 10-17 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017، يتم الأمر رقم 11-03 المتعلق بقانون النقد والقرض

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

I-الكتب:

1. *Bichot Jaques: la monnaie et les systèmes financiers, Ellipses Marketing, France, 1997.*
2. *Davies Haward et Green David: Banking On The Future – The Fall And Rise Of Central Banking-, Prenceton University Press, America, 2010.*
3. *DeRosa David F : Central Banking And Monetary Policy In Emerging Markets Nation, Research Foundation Of Cfa Institution, USA, 2009.*
4. *Devold Havard: Oil and Gaz production hand book, in introduction to oil and gaz production, ABB oil and gaz, 2006.*
5. *Jacquemin Alexis et Autres: fondements d'économie politique, De Boeck universite, Bruxuelles, 2001.*
6. *Malti Hosine: Histoire secrète du pétrole algérien, Edition la Découverte, paris, 2010.*
7. *Maurice Joël: Prix du Pétrole, Conseil D'Analyse Économique, Paris, 2001.*
8. *Mishkin Fredric et Autres: Monnaie, Banque Et Marché Financiers, 9eme Edition, Pearson, France, 2010.*
9. *Noenjak Thammarak: Central Banking- Theory And Practice In Sustanning Monetry And Financial Stability, Willy Published, Singapore, 2014.*
10. *Rossi Sergio: Macroéconomie Monétaire Théories et Politiques, édition juridique associées LGDJ, Paris. 2008.*
11. *Sadeg Abdelkarim: Le système bancaire algérien, la nouvelle réglementation, Edition Imprimerie ABEN,Alger, 2004.*

12. Singleton John: *Central Banking In The Twentieth Century*, Cambridge University Press, New York, 2011.

13. Verdier Andrey Chouchane: *Libéralisation Financière et croissance économique- le cas de l'Afrique subsaharienne*, Harmattan, Paris, 2001.

II- المذكرات:

1. Nosetti Pietro: *les Banques centrales et l'approche contractuelle de l'indépendance (cas de la néo-zélandais)*, thèse de doctorat d'état, faculté des sciences économique et sociale de l'université de fribourg, suisse, 2003.

III- المقالات:

1. Alomar Ibrahim: *World Economic Growth and its Effect on Economic of Energy during 1980-2005*, MPRA, Paper No: 18979, December 2009.

2. Ayoub Antoine: *le modèle OPEP: ajustements ou nouvelle logique*, *Économie et Société*, Série Énergie, N° 09, 1994.

3. Mishkin Frideric S: *Inflation targeting in Emerging market countries*, *American Economic Review*, Vol 90 ,No 2, may 2000.

4. Riebel Olivier: " *L'opec : une organisation face a ses défis pétrole et technique*", *association française de technicien et professionnels du pétrole*, No: 418, 1999.

IV- التقارير:

1. Banque d'Algérie: *évolution économique et monétaire en Algérie*, rapport 2003.

2. *Bulletin statistique de la Banque d'Algérie*, séries rétrospectives, Juin 2006.

3. OPEC: *Annual Statistical Bulletin*, 2005.

4. OPEC: *Annual Statistical Bulletin*, 2007.

5. OPEC: *Annual Statistical Bulletin*, 2014.

V- مواد قانونية:

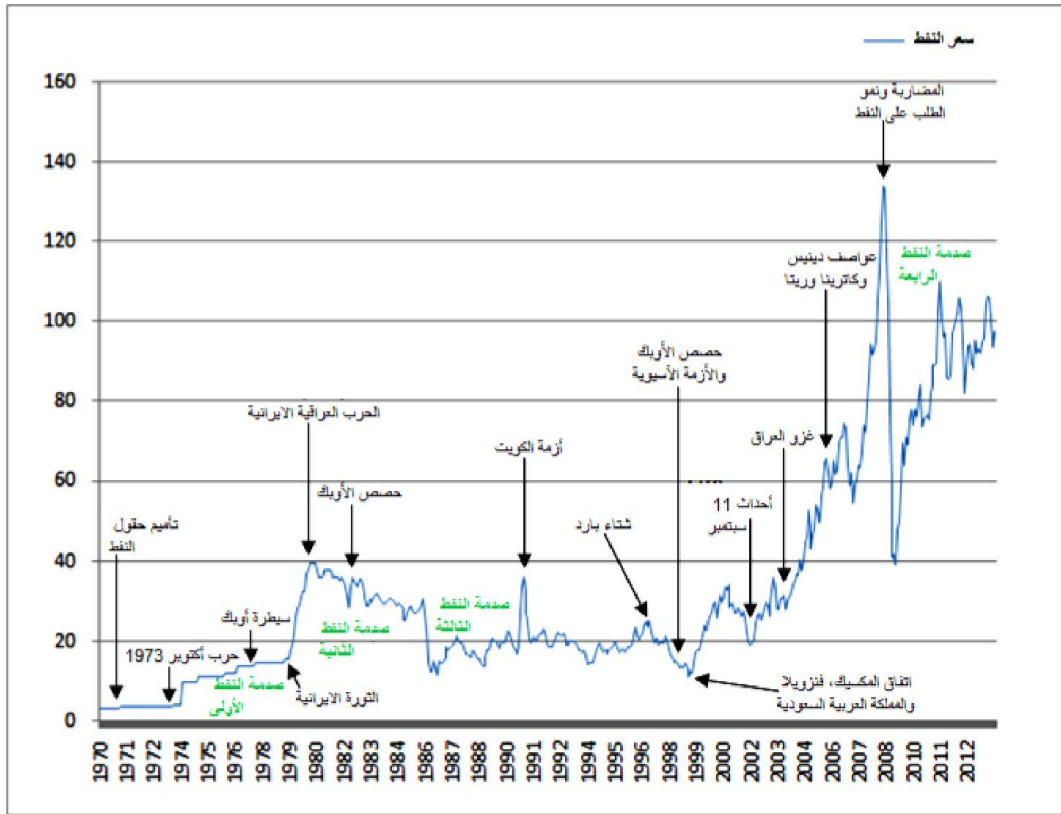
1. Article 17, *Circulaire N° 2 du 25/05/1989*, aux établissements de crédits, portant l'organisation du marché monétaire.

2. *Instruction Banque d'Algérie, no. 02-2002 du 11 avril 2002 portant Introduction de la reprise de liquidité sur le marché monétaire .*
3. *Instruction Banque d'Algérie. no. 04-05 du 14 juin 2005 relative à la facilité de dépôt rémunéré.*
4. *OPEC "opec statute" opec secrétariat, Vienna, Article 02, 2008.*

الملاحق

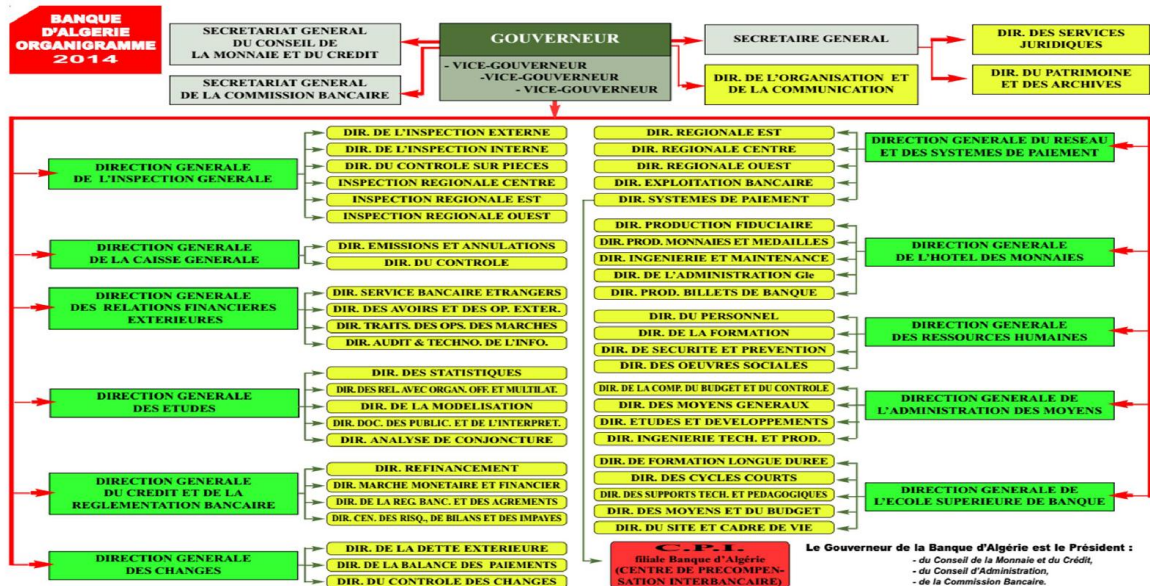
الملاحق

الملحق رقم (01): تسلسل الاحداث التاريخية لتطور سعر النفط العالمي



Source : real and nominal crude oil and gasoline price data are from U.S. Energy Information Administration. www.eia.gov/forecasts/steo/

الملحق رقم (02): الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر



الملخص:

تعد السياسة النقدية في الجزائر حديثة النشأة، فقد تزامن ظهورها مع التوجه الاقتصادي للجزائر نحو اقتصاد السوق الذي أوجب عليها تبني مبادئ هذا التوجه، فتم إصدار قانون النقد والقرض 10-90 الذي أسس لبناء اقتصاد يعتمد على آليات اقتصاد السوق، حيث قام بنك الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2000 بتطبيق سياسة انكماشية في ظل إصلاحات اقتصادية هدفها الأول تحقيق النمو الاقتصادي تزامن ذلك مع انخفاض أسعار النفط، ومع نهاية سنة 1999 وبحلول سنة 2000 استعادت أسعار النفط عافيتها حيث أخذت تتحسن تدريجياً، فأخذت في الارتفاع من سنة إلى أخرى، وتعتبر الفترة 2000-2008 التي تميزت بتحسّن وانتعاش أسعار النفط حيث تبني بنك الجزائر سياسة توسعية في إطار برنامجي دعم النمو والإنعاش الاقتصاديين ما أدى إلى ظهور فائض في السيولة فضلاً عن الارتفاع المتواصل في صافي الأصول الخارجية الذي كان السبب الأساسي في ذلك، وبسبب عودة معدلات التضخم للارتفاع غير بنك الجزائر توجه سياسته النقدية من حيث أدواتها وأهدافها إذ تم في هذه المرحلة التوجه نحو استهداف التضخم.

كما تميزت الفترة 2010-2017 بوضع مالي متين للاقتصاد الجزائري وذلك بفضل وجود وفرة مالية جيدة ومريحة بفعل ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهو ما جعل الحكومة الجزائرية تخصص مبالغ مالية ضخمة للنهوض بالاقتصاد الوطني. وخلال هذه الفترة جاءت تعديلات مست قانون النقد والقرض 10-90 من أجل إعطاءه صلاحيات أكثر.

الكلمات المفتاحية: بنك الجزائر، السياسة النقدية، تقلبات أسعار النفط

Abstract:

The monetary policy in Algeria is newly established; its emergence coincided with Algeria's economic orientation towards a market economy. The latter imposed the adoption of its principles, which led to enacting the 90-10 Monetary and Loan Act that was founded to build an economy based on the market economy's mechanisms. The bank of Algeria, during the lasting period from 1990 to 2000, applied a deflationary policy in light of economic reforms, aiming firstly to achieve economic growth; this was in parallel with petroleum prices decrease. By the end of 1999 and the beginning of 2000, petroleum prices have been recovered by gradually improving and rising from one year to another, and the period between 2000 and 2008 was characterized by an improvement and recovery. Thus, the Bank of Algeria adopted an expansionary policy in the framework of both programs of supporting the economic growth and recovery, which led to the emergence of a liquidity surplus as well as a continuous increase in the net external assets, that was the case's main reason. Because of the inflation rates that have returned to rising, the Bank of Algeria changed its monetary policy in terms of tools and objectives, as it has at this phase been oriented towards inflation targeting.

The period lasting from 2010 to 2017 has also been featured by a strong financial position for the Algerian economy, thanks to an excellent and comfortable financial abundance due to petroleum prices increase in the global markets. Thus, the Algerian government allocated huge sums of money to promote the national economy; throughout this period, the 90-10 Monetary and Loan Act was revised in order to be given more authorities.

Keywords: *Bank of Algeria, Monetary Policy, Petroleum Prices Fluctuations.*

Résumé:

La politique monétaire en Algérie est récemment établie. Son l'apparition a coïncidé avec l'orientation économique de l'Algérie vers l'économie de marché, ce qui l'a obligée à adopter les principes de cette orientation. Ainsi, la Loi de la monnaie et du crédit 90/10 a été publiée, et a été instituée pour bâtir une économie dépendante des mécanismes de l'économie de marché. En effet, la Banque d'Algérie pendant la période de 1990 à 2000 à procédé à l'application d'une politique déflationniste au sein de réformes économiques dont le premier objectif est de réaliser le développement économique, qui a coïncidé avec la baisse des prix du pétrole. À la fin de l'année 1999 et au début de l'année 2000, les prix du pétrole se sont redressés et se sont améliorés progressivement, en augmentant d'année en année. Pendant la période 2000-2008, caractérisée par l'amélioration et la reprise des prix du pétrole, la Banque d'Algérie a adopté une politique expansionniste dans le cadre des programmes de soutien du développement et de la reprise économique, ce qui a mené à l'apparition d'un excédent de liquidité outre l'augmentation continue des actifs nets extérieurs, qui en a été la principale raison. Du fait du retour des taux d'inflation à la hausse, la Banque d'Algérie a modifié sa politique monétaire en termes d'outils et d'objectifs, en ciblant à ce stade l'inflation.

Par ailleurs, la période 2010-2017 a également été caractérisée par une situation financière solide de l'économie algérienne en raison de l'existence d'une bonne et confortable abondance financière du fait de l'augmentation des prix du pétrole sur les marchés mondiaux. Cela a conduit le gouvernement algérien à affecter d'énormes sommes d'argent pour promouvoir l'économie nationale. Pendant cette période, des amendements ont été apportés à la loi 10-10 de la monnaie et du crédit pour lui donner des pouvoirs plus étendus.

Mots clés: Banque d'Algérie, politique monétaire, fluctuations des prix du pétrole